الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص:اقتصاد التنمية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية:

بعنوان:

علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي

دراسة حالة الجزائر

من تقديم الطالب:بوجـــورفة بنـــاصر

تحت إشراف الأستاذ الدكتـــور:عبد الرزاق بن حبيب

لجنـــة المناقشـــة مكونـــة مـــن:

السيد: محمـــــد بن بوزيـــان	أستاذ التعليـــم العالـــي	جامعـــة تلمسان	رئيسا
السيد: عبـــد الرزاق بن حبيب	أستاذ التعليـــم العالـــي	جامعـــة تلمسان	مشرفا
السيد: عبـــد القـــادر دربـــال	أستاذ التعليـــم العالـــي	جامعـــة وهران	ممتحنا
السيد: سميـــــر بطـــــاهـــر	أستاذ التعليـــم العالـــي	جامعـــة تلمسان	ممتحنا
السيد: مختـــــاري فيـــصـــل	أستـــــاذ محـــاضـــــر	جامعـــة معسكر	ممتحنا
السيد: صـــــــوار يـــوسف	أستـــــاذ محـــاضـــــر	جامعـــة سعيدة	ممتحنا

السنـــة الجامعيـــة: 2013-2014

شكـــر وعرفـــان:

الحمد لله حمدا يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على اشرف من اجتبـاه، وعلـى مـن صاحبه ووالاه، وسلم تسليما لا يدرك منتهاه، وبعد ...

أشكر الله سبحانه أولا وآخرا للذي وفقني و أعانني على انجـاز هـذه الرسـالة، وأسأله جل وعلا أن ينفع بها ويجعلها في ميزان حسناتي.

ثم أتقدم بعظيم الشكر إلى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن حبيب، المشـرف على هذه الرسالة العلمية، لما قدمه لي من وقت وجهـد وتوجيهـات ونصـائح، فكان معي في كل خطوة خطوتها في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لرئيس اللجنة المشرفة على مناقشة هـذه الرسـالة الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان، الذي شجعني كثيرا بنصائحه القيمة طـوال مشواري الجامعي، فكان نعم الأب والأخ والصديق.

كما أتوجه بالشكر و الامتنان العظيم إلى أعضاء لجنة المناقشـة لقبـولهم تقيـيم ومناقشة هذه الرسالة و اخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد القـادر دربـال، والأخ الصديق الأستاذ الدكتور سمير بطاهر و الزميل الوفي الـدكتور فيصـل مختاري والدكتور الخلوق صوار يوسف.

إهـــــــــــــــــــداء:

إلى الأم الحنونة

إلى الأب الكريم

إلى رفيقة دربي زوجتي

إلى أبنائي

إلى إخوتي وأخواتي وخاصة أخي عبد العزيز

إلى جميع أساتذة وعمال جامعتي تلمسان ومعسكر

إلى جميع الأهل والأصدقاء....

أهـــدي هذا الجهـــد المتواضـــع

الفهـــرس العـــــام

قائمة الجداول.....ا

قائمة الأشكال.....ا

المقـــدمـــــة العـــامـــــــــة.....أ- ذ

الفصـــل الأول: ماهيـــة الفقـــر

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الفقر..... 1

المطلب الأول: ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي.....1

المطلب الثاني: تعريف ظاهرة الفقر.....8

المطلب الثالث: المنظور الإسلامي لتفسير الفقر.....11

المطلب الرابع: التعاريف المتعددة الأبعاد للفقر.....12

المبحث الثاني: أسباب الفقر.....13

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية.....14

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.....20

المطلب الثالث: عجز سياسات التنمية.....24

المبحث الثالث:آثار الفقر.....27

المطلب الأول: تدني الدخل الوطني والفردي.....28

المطلب الثاني: ارتفاع نسبة البطالة.....31

المطلب الثالث: التدهور الصحي ونقص التغذية وانتشار الأمية.....32

المبحث الرابع: استراتيجيات الهيئات الدولية للقضاء على الفقر.....41

المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة(MDGS).....41

المطلب الثاني: جهود الهيئات الدولية للقضاء على الفقر.....44

المطلب الثالث: مقاربة تحضير الوثائق الإستراتيجية لتخفيض الفقر DSRP.....55

المطلب الرابع: استراتيجيات الديون لتخفيض أعداد الفقراء (HIPC).....56

خاتمة الفصل الأول:.....65

الفصـــل الثانـــي: قيـــاس الفقـــر

المبحث الأول: خطوط الفقر.....66

المطلب الأول: الفقر النسبي.....68

المطلب الثاني: الفقر المطلق.....69

المبحث الثاني: مدارس الفقر.....71

المطلب الأول: مدرسة الرفاهية.....71

المطلب الثاني: مدرسة الحاجيات الأساسية.....73

المطلب الثالث: مدرسة الإمكانات.....75

المبحث الثالث: مقاربات الفقر.....77

المطلب الأول: المقاربة النقدية.....77

المطلب الثاني: مقاربة ظروف العيش.....79

المطلب الثالث: المقاربة الذاتية.....81

المبحث الرابع: مؤشرات قياس الفقر.....82

المطلب الأول:المؤشرات البسيطة.....82

المطلب الثاني: المؤشرات المركبة 97

المطلب الثالث: مؤشرات التفاوت.....103

المطلب الرابع: المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر.....108

خاتمة الفصل الثاني:.....118

الفصل الثالث: ماهيـــة الاقتصـاد غيـر الرسمـي

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....120

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي.....120

المطلب الثاني: أنواع الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية.....126

المبحث الثاني: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....127

المطلب الأول: ارتفاع مستوى الضرائب 129

المطلب الثاني: عدم العدالة المالية 138

المطلب الثالث: الضوابط والقيود الحكومية 139

المطلب الرابع: الفساد الإداري 143

المطلب الخامس: الحظر القانوني..... 144

المبحث الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي 146

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي 146

المطلب الثاني: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي..... 163

المبحث الرابع: اقتصاد الجريمة المنظمة 165

المطلب الأول: غسيل الاموال 167
المطلب الثاني: تجارة المخدرات..... 175
المطلب الأول: الفساد 178
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة..... 184
خاتمة الفصل الثالث:..... 187

الفصل الرابع: قياس الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد:..... 188
المبحث الأول: الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي(المدخل الجزئي)..... 192
المطلب الأول: طرق قياس القطاع غير النقدي للاقتصاد غير الرسمي..... 192
المطلب الثاني: الطرق المباشرة لقياس القطاع النقدي للاقتصاد غير الرسمي..... 194
المبحث الثاني: الطرق غير المباشرة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي(المدخل الكمي).....203
المطلب الأول: طريقة إحصاءات الحسابات القومية..... 204
المطلب الثاني: طريقة المدخلات المادية..... 209
المطلب الثالث: المداخل النقدية 214
المبحث الثالث: نموذج MIMIC 232
المطلب الأول: تطور مفهوم نموذج MIMIC..... 232
المطلب الثاني: مكونات نموذج MIMIC..... 236
خاتمة الفصل الرابع:..... 241

الفصـــل الخامس: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفقر في الجزائر

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 244

المطلب الأول: المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 245

المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 249

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي..... 258

المطلب الرابع: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 263

المبحث الثاني: الفقر في الجزائر.....271

المطلب الأول: جذور الفقر في الجزائر..... 271

المطلب الثاني: مستويات الفقر في الجزائر..... 274

المطلب الثالث: طرق تقييم الفقر في الجزائر 279

المبحث الثالث: الدراسة القياسية 285

المطلب الأول: المنهجية المتبعة..... 286

المطلب الثاني: معطيات الدراسة..... 293

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية..... 297

نتائج الدراسة القياسية..... 340

تحليل نتائج الدراسة..... 342

خاتمة الفصل الخامس:..... 344

الخاتمة العامـــــــة:..... 345

قائمة المراجع

الملاحق

قائمــة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة (1980-2008)	17
2-1	تطور عدد السكان في العالم خلال الفترة (2000-2010)	21
3-1	تطور معدلات إنتاج الغذاء في بعض الدول النامية في الفترة (2000-2008)	22
4-1	نصيب الفرد من الناتج القومي ومعدل النمو السنوي خلال الفترة (2000-2008)	29
5-1	توزيع بعض الأوضاع الحياتية لبعض الدول سنة 2008	34
6-1	نقص الغذاء في الدول النامية خلال الفترة(1969-1998)	36
7-1	نسبة الأمية في بعض الدول النامية سنة 2002	38
8-1	مظاهر الفقر ومؤشرات قياسه في بعض الدول النامية سنة 1998	40
9-1	البلدان المشتركة في استراتيجة تخفيض الفقراء DSRP	56
1-3	المصطلحات المستعملة والمعبرة عن النشاطات غير القانونية	117
2-3	أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية	122
3-3	اقسام الاقتصاد غير الرسمي	166
	تقديرات الفساد لبدان مختارة	183
1-5	تطور نسبة البطالة في الجزائر بين (1985-2012)	246
2-5	توزيع الافراد بين القادرين على العمل وعدد الافراد الشاغلين مناصب **العمل**(2000-2007)	248
3-5	حجم المخدرات المحجوزة في الجزائر في الفترة(2007-2013)	252
4-5	عدد الاشخاص المتورطين في قضايا المخدرات في الجزائر خلال الفترة (2011-2013)	254
5-5	مؤشر الفساد في الجزائر	255
6-5	عدد قضايا الغش الضريبي سنة 2008	257
7-5	تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر في الفترة (1992-2003)	264
8-5	تقديرات الدخل غير الرسمي في الجزائرفي الفترة (1970-2004)	268
9-5	القياسات الاجمالية للفقر في الجزائر	275
10-5	مؤشرات الفقر في الجزائر حسب القطاعات	277
11-5	حاجيات الافراد من الطاقة الغذائية بالنسبة للجزائر	279
12-5	تقديرات خطوط الفقر في الجزائر	283
13-5	الخصائص الاساسية للفقر في الجزائر	284
13-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الاولى من (1970-1991) عند المستوى	291
14-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الاولى من (1970-1991) عند الدرجة الاولى	292
15-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الاولى من (1970-1991) عند الدرجة الثانية	308
16-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الثانية من (1992-2013) عند المستوى	305
17-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الثانية من (1992-2013) عند الدرجة الاولى	306

18-5	اختبار (ADF ,P.P) للفترة الثانية من (1992-2013) عند الدرجة الثانية	308
19-5	اختبار التكامل المشترك عند مستوى 5 % للفترة الاولى من (1970-1991)	310
20-5	اختبار التكامل المشترك عند مستوى 1 % للفترة الاولى من (1970-1991)	311
21-5	اختبار التكامل المشترك عند مستوى 5 % للفترة الثانية من (1992-2013)	312
22-5	اختبار التكامل المشترك عند مستوى 1 % للفترة الثانية من (1992-2013)	312
23-5	ملخص علاقات التكامل المشترك في الفترة الثانية من (1992-2013)	314
24-5	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	163
25-5	اختبار علاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر خلال الفترة الأولى	322
26-5	اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة خلال الفترة الأولى	323
27-5	اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	324
28-5	اختبار العلاقة السببية بين البطالة والفقر خلال الفترة الأولى	325
29-5	اختبار العلاقة السببية بين الفقر والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	326
30-5	اختبار العلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	327
31-5	اختبار علاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر خلال الفترة الثانية	328
32-5	اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة خلال الفترة الثانية	329
33-5	اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	330
34-5	اختبار العلاقة السببية بين البطالة والفقر خلال الفترة الثانية	331
35-5	اختبار العلاقة السببية بين الفقر والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	332
36-5	اختبار العلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	333
37-5	ملخص العلاقات السببية خلال الفترة الاولى	334
38-5	ملخص العلاقات السببية خلال الفترة الثانية	335
39-5	تقدير نموذج VAR	336
40-5	اختبار تحليل مكونات التباين بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي	338

قائمـــــة الأشكـــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	توزيع الثروات العالمية سنة 2008	15
2-1	توزيع الدخل والسكان لسنة 2008	16
1-3	اشكال الفساد	182
1-4	العلاقة بين أسباب وحجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته	233
2-4	الاقتصاد غير الرسمي ةالتاثير المتبادل في الأسباب والمؤشرات	239
1-5	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين (1970-1991)	259
2-5	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين (1992-2013)	260
3-5	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1970-1991)	261
4-5	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1992-2013)	262
5-5	تطور حجم الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)	263
6-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والفقر خلال الفترة الأولى	322
7-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والبطالة خلال الفترة الأولى	323
8-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	324
9-5	السلاسل الزمنية للفقر والبطالة خلال الفترة الأولى	325
10-5	السلاسل الزمنية للفقر والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	326
11-5	السلاسل الزمنية للبطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى	327
12-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والفقر خلال الفترة الثانية	328
13-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والبطالة خلال الفترة الثانية	329
14-5	السلاسل الزمنية للاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	330
15-5	السلاسل الزمنية للفقر والبطالة خلال الفترة الثانية	331
16-5	السلاسل الزمنية للفقر والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	332
17-5	السلاسل الزمنية للبطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية	333
18-5	تباين الفقر والاقتصاد غير الرسمي	339

الفقر ظاهرة قديمة جدا، وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد[1]. وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها[2].

لقد ظلت قضية الفقر ومسبباته وآثاره و والقضاء عليه من أهم القضايا التي استرعت الحكومات و الباحثين في شتى أرجاء المعمورة، و حتى في المحافل الدولية صار الاهتمام بهذه القضية أولوية من الأولويات خاصة في مطلع التسعينات بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر[3]، هذا التقرير الذي جاء فيه أنه من بين سكان العالم البالغ عددهم 6 ملايير نسمة، يعيش 2.8 مليار نسمة (أي حوالي النصف) على أقل من دولار واحد يوميا ومن بين كل خمسة أطفال في الدول الأكثر فقرا يموت طفل واحد منهم قبل أن يبلغ الخامسة من عمره و بينما تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 5% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية، تبلغ هذه النسبة حوالي 50% في البلدان الفقيرة.وفي سنة 2000 وفي إطار برامج الأمم المتحدة تقرر تحديد ثمانية أهداف للألفية[4]، على رأسها تخفيض عدد الفقراء في العالم إلى النصف في حدود سنة 2015.

لكن النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم (دول شرق اوروبا، دول أمريكا الجنوبية، دول شمال إفريقيا، إفريقيا الصحراء، ..)[5]، وكذا الأزمات المالية التي شهدها العالم ،خاصة أزمة 2008 والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة 1929، حيث ابتدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى الدول الأوربية والدول الأسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، ادت الى زيادة عدد الفقراء اكبر مما كان عليه من قبل.

[1] G.K.Galbraith, Dans Les Riches en Les Pour Vis, Edition Du Seuil, Paris 1985, P: 230.

2 Maliki S. Benahabib A. Bouteldja A ; Quantification of the Poverty- Education Relationship in Algeria, A Multinomial Econometric Approach, vol 14, September 2012.

[3] Programme Des Nations Unies Pour Le Développement, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 1998, Economica,Paris, P : 28.

[4] Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, 2000, PNUD, De Boeck Université 2000

[5] Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition économica , paris, 2006, p158

حيث تشير آخر الإحصائيات انه في سنة 2013 ورغم انخفاض من يعيشون على اقل من 1.25 دولار يوميا في العالم انخفاضا حادا ليصل إلى نسبة 21%، إلا أن عدد الفقراء بلغ 1.2 مليار شخص[6] يعيشون في فقر مدقع مع زيادة في عدد سكان العالم النامي ب 59 % ،نجد أن هؤلاء الفقراء يتمركزون أكثر في إفريقيا جنوب الصحراء ب 414 مليون شخص عما كان عليه قبل ثلاثة عقود ب 205 مليون شخص، ونتيجة لذلك فان هذا الرقم يمثل ثلث الفقراء في العالم، وتمثل الهند الثلث أيضا، وتليها الصين حيث تشكل 13 % من عدد الفقراء.

الزيادة هذه في عدد الفقراء بسبب طرد العمال او غلق المصانع أو خوصصتها، ورفع الدعم عن المواد الأكثر استهلاكا في المجتمعات، وسياسات التقشف لدى الكثير من الدول حتى الغنية منها كاسبانيا وايطاليا وفرنسا، تسببت في بطالة أكثر من 620 مليون شاب وشابة حول العالم سنة 2013[7]، مما اضطر هؤلاء الأفراد للبحث عن عمل في جهات غير رسمية وهذا للخروج من دائرة البطالة، ومنع الحجز على الممتلكات من قبل البنوك وبالتالي النجاة من مصيدة الفقر. كيف لا، بعدما أغلقت الجهات الرسمية أبوابها اتجاههم. فنجد ان دائرة العمل في الاقتصاد غير الرسمي زادت مع زيادة حدة الفقر[8]، وهذا لا يعني ان الاقتصاد غير الرسمي هو وليد للفقر.بل الاقتصاد غير الرسمي يعد كذلك من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، وهو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد والآثار بشكل بالغ الصعوبة و التعقيد[9] ، أما الاهتمام بهذه الظاهرة وأبعادها لم يبدأ إلا منذ وقت قريب، حيث يكاد يجمع الكل ان الاستاذ " كيت هيرت" keith hart" بغانا هو الاول الذي استعمل كلمة غير رسمي وكان ذلك في سنة 1971 أي قبل إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل (BIT) والذي اطلق فيه بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي[10]. ويوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين

[6] كريستين لاغارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، في مؤتمر حول هدف البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، مقر الامم المتحدة، افريل 2013.

[7] كوشيك باسو، رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الاول لرئيس البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، افريل 2013.

[8] Commission économique et social: Statistiques sur le secteur informel et l'économie non observée, nations unies, Bangkok,2004.

[9] Serge Latouche: Les paradoxes de la normalisation de l'économie informelle, Revue tiers monde, N° 117, 1989.

[10] Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.

على أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليست منفصلة عن المجتمع وإنما تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع والتي تشكل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي الإجمالي في معظم الدول ،بل أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كل فرد في المجتمع شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد سواء أكان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي .

والجزائر التي عانت من ويلات الفقر جراء الاستعمار الفرنسي لأكثر من 130 سنة، حيث أضعفت سياسة فرنسا الاستعمارية الوضع الاجتماعي التقليدي للشعب الجزائري، ففي سنوات الخمسينيات كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت طائلة الفقر حوالي 65 ٪ إلى 75 ٪ من إجمالي السكان[11]. و انخفضت هذه النسب بعد الاستقلال إلى حوالي 56 ٪ سنة 1966.[12] لتتحسن هذه النسبة أكثر فتصل سنة 1980 إلى حوالي 28 ٪ ثم 15 ٪ سنة 1988، وهذا راجع لتحسن موارد الجزائر من عائداتها البترولية بالإضافة إلى اعتمادها للتخطيط المركزي والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة حتى بعد الأزمة البترولية 1986، والتي كادت تعصف بالدول التي تعتمد في إيراداتها على موارد البترول، وهذا بسبب دعم الدولة للأسعار.

لكن مع بداية التسعينيات عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية وتقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22 ٪ عام 1995 ، ونتيجة لتحرير اسعار السلع الاساسية ذات الاستهلاك الواسع ، و تقلص سوق العمل والتشغيل، واختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات والصادرات والواردات، وكذا غياب الهياكل الاساسية للدولة(سلطات المراقبة، المتابعة، التنظيم..)، كلها عوامل ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بصورة مكثفة و مذهلة، وفي كافة الأحوال أصبح هذا الاقتصاد شبه لصيق بالمشهد الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.حيث أدى إلى تزايد معدل التهرب والغش الضريبيان[13] ، مما افقد الدولة إيرادات كبيرة تؤثر سلبا على ميزانيتها العامة وعلى مستوى الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

[11] Rudy. J, (1992).“Modern Algeria: The Origin of a Development of a Nation”, Bloomington and Indianapolis. Indiana University Press.
[12] Benachenhou, A (1979). “ La Formation du Sous Development en Algerie”. Office des Publiucations Universitaires. Alger
[13] Ahmed Hanni: Essai sur l'économie parallèle en Algérie, Edition ENAG, Algérie,1989.

ولعل الدراسة التي سنقوم بها تدخل ضمن هذا المنظور محاولين الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثر الفقر و الاقتصاد غير الرسمي ببعضهما البعض في الجزائر.

هذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في:

1-كيف يمكن تحليل ظاهرتي الفقر و الاقتصاد غير الرسمي ؟

2- ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرتين في الجزائر؟

3- ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذه الظاهرتين؟

فروض الدراسة:

1 - العمل في الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على الفقر، لان الفقير بعمله في الاقتصاد غير الرسمي يستطيع ان يخرج من مصيدة الفقر، اي ان زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى خفض نسبة الفقر.

2 - الفقر هو من يؤثر على الاقتصاد غير الرسمي، لان تزايد عدد الفقراء وتوجههم نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي يزيد من حجم هذا الأخير اي كلما زادت نسبة الفقر زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الدراســـات السابقـــــة:

الدراسات الخاصة بالعلاقة ما بين ظاهرتي الفقر والاقتصاد الرسمي:

– محليا لا نجد أي دراسة في هذا المضمون ، أما على الصعيد الدولي فتكاد تنعدم الدراسات حول هذه العلاقة ولا نجدها تقريبا إلا في مقالين ، الأولى للباحثين الماليزيين (Hesam Nikopour,Musafar Shah Habibullah) ، سنة 2010، حيث حاولا إيجاد علاقة ما بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي عن طريق مقاربة شنايدر لسنة 2010 وهي مقاربة (DYMIMIC) ، والاعتماد على طريقة البيانات (Data) التي استعملها فريدريك شنايدر في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي لحوالي 149 دولة.

– أما الدراسة الثانية فكانت للباحثين(Francesco Devicienti, Fernado Groisman, Ambra Poggi ;2009) من الأرجنتين، حيث حاولوا إيجاد علاقة السببية ما بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على المسح الأسري لدولة الارجنتين لسنتي 1996 و2003.

اما النموذج المستخدم في الدراسة فهو نموذج (MIMIC APPROACHE)، و هو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج والنظم منذ ان ادخلها لاول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير A.Zellner عام 1979. وقد نجح هذا النموذج – فيما يتعلق بمجال الاقتصاد غير الرسمي– ان يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، والتي يتوقع انها قوة دافعة هامة خلف انشطة الاقتصاد غير الرسمي[14].

وقد اشتهر بهذا الاسم من قبل Joreskog (1975) و Goldnerger. غير ان الفضل الى هذا المدخل، والاهتمام بحجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير غير مشاهد يعود الى Frey (1984) و W. Hanneman،

[14] Schneider, F., Enste D. (2002). The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.

اذ اعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه Zellner (1970)، و Joreskog (1975) وGoldnerger، وتطبيقه على 24 دولة من دول (OECD) خلال عدة سنوات[15].

ليقوم بعدها Schneider, F(1997,2000,2002,2005,2007,2010) بادخال تعديلات جوهرية على نموذج MIMIC والتي تخص اساسا قياس حجم الاقتصاد الرسمي، ثم طور هذا النموذج ليصبح DYMIMIC، واهم الابحاث التي قام بها شنايدر هي قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ل 149 دولة حول العالم ومنها الجزائر. لتعتمد هذه الدراسات العمل من قبل البنك الدولي، وفي بحثنا هذا قد اعتمدنا هذه البيانات الخاصة بحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

-التنامي المستمر والمتزايد لظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، خاصة في الآونة الأخيرة.

-دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الظاهرتين في الجزائر.

-أهمية الموضوع وحداثته، وقلة الدراسات فيه.

-دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرتين.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-دراسة و تحليل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ونمو ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي.

[15] Frey, Bruno S. and Hannelore Weck-Hannemann (1984): The hidden economy as an "unobserved" variable,European Economic Review, 26/1, pp. 33-53.

-التعرف على أهم أبعاد ومحددات وأنواع طرق قياس الظاهرتين.

-قياس تأثير الظاهرتين على بعضهما البعض.

-ابراز مدى التأثير الذي تلعبه الظاهرتين على الاقتصاد في الجزائر، لأجل وضع سياسات واستراتيجيات تتلاءم مع حجمهما.

نطاق الدراسة ومصادر البيانات:

-يواجه الباحث في مجال الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والاقتصاد غير الرسمي وخصوصا في الدول النامية صعوبة في الحصول على البيانات اللازمة للتقدير، لعدد من الأسباب، من أهمها: الطبيعة المعقدة للظاهرتين، عدم وجود أجهزة إحصائية معنية بدراسة وتحليل الظاهرتين، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة. وقد اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الإحصاءات والبيانات المنشورة في:

-الديوان الوطني للإحصاءات(الشغل في الجزائر)

-البنك العالمي وصندوق النقد الدولي(بينات الفقر والاقتصاد غير الرسمي والبطالة والنمو الاقتصادي)

-تقارير وزارة التجارة (الاسواق الموازية)

-الإحصاءات والبيانات المنشورة في مواقع الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى كمديرية الأمن الوطني، ومصلحة الجمارك(تهريب المخدرات، تهريب الوقود، الاعمال الاجرامية.....).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين:

استُخدِمالأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي:

الاسلوب الوصفي التحليلي:

حيث تناولت الدراسة التعريفات المختلفة والمفاهيم الأساسية لظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي، مع التطرق لعناصرهما المختلفة، ودور المدارس الاقتصادية في تقديم تفسير لظهورهما وتطورهما، ودراسة الأسباب الاقتصادية التي أدت إليهما.كما تناولت الدراسة مختلف طرق قياس الظاهرتين وتبيان مختلف المقاربات والمؤشرات المتوفرة حاليا لقياسهما.

1 - الأسلوب الاحصائي القياسي:

من خلال تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis، ودراسة علاقات التكامل المشترك (Cointegration) ،ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه vector auto- regression (VAR)، ونموذج تصحيح متجه الخطأ Error-Correction Model (ECM)، ودراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، وتم الحصول على بيانات سنوية إحصائية من البنك الدولي عن معدلات كل من الفقر والاقتصاد غير الرسمي والبطالة والنمو الاقتصادي.

إطار الدراسة:

تنقسم الدراسة الى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وتتضمن المقدمة التعريف بموضوع الدراسة ومشكلة الدراسة وفروضها و الدرسات السابقة لها واهميتها واهدافها ونطاق الدراسة ومصادر البيانات وبيان المنهج المتبع.

بينما يستعرض الفصل الأول ظاهرة الفقر في ثلاث مباحث مشتملا على مفهومها واسبابها وآثارها. و اما الفصل الثاني فهو مقسم الى ثلاث مباحث كذلك ، نتناول فيه اهم مقاربات ومدارس الفقر والمبحث الأخير احتوى على اهم مؤشرات قياس الفقر.ويستعرض الفصل الثالث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مشتملا على مفهومه واسبابه وآثاره. والفصل الرابع تناول طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي ومنها المقاربة التي سوف نعتمد عليها في دراستنا.اما الفصل الخامس فنستعرض فيه طبيعة كل من ظاهرة الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ثم بيان علاقتهما فيما بينهما من خلال الدراسة القياسية. واخيرا خاتمة الدراسة التي تشتمل على النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة.

تمهيد

إحتلت ظاهرة الفقـــر مكانـــة بـــارزة داخـــل البحـــث العلمـــي وقـــد كانـــت أغلـــب اهتمامات الباحثين منصـــبة علـــى معرفـــة المشـــاكل المترتبـــة أو الناتجـــة عـــن ظـــاهرة الفقـــر، مثـــل المشـــاكل الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياســـية والتعليميـــة والصـــحية وتأثيرهـــا علـــى المجتمع، ومحاولة إيجاد حلول لهـــذه الظـــاهرة. والفقـــر لـــيس ظـــاهرة تجـــارب في جيـــل واحـــد وإنما هي ظاهرة عميقـــة الجـــذور في كـــل مجتمـــع، ويعتـــبر الفقـــر مصـــدر المشـــكلات الـــتي يعاني منها الأفـــراد في أي مجتمـــع.كمـــا تســـتوجب دراســـات الفقـــر معرفـــة مفهـــوم الفقـــر وتحديده، حتى يتسنى قياسه فيما بعد، ومعرفة الفقراء وخصائصهم.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الفقر

المطلب الأول: ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي:

لقـــد عرفـــت الإنســـانية الفقـــر والفقـــراء مـــن زمـــن طويـــل وحاولـــت الأديـــان والفلســـفات منـــذ القـــدم حـــل مشـــكلة الفقـــر والتخفيـــف مـــن عـــذاب آلام الفقـــراء. فجمهورية أفلاطون تعـــد مـــن الأمثلـــة علـــى " عـــالم لا تفاضـــل فيـــه ولا طبقـــات ولا فقـــر ولا حرمان " كما ظهـــرت حركـــات متطرفـــة تـــدعو إلى شـــيوعية الأمـــوال والنســـاء، مثـــل حركة" مزدك " في بلاد الفرس في القرن الخامس ميلادي[1].

[1] Victor R. Fuchs, "Toward a Theory of Poverty," in U.S. Chamber of Commerce,The Concept of Poverty Washington, D.C., 1965, p. 7

وقريبا منـــا، نجـــد مـــن يقـــدس الفقـــر ويـــدعو إلى التقشـــف والزهـــد والتصـــوف لأنهـــم يعتقدون أن الفقر لا يمثـــل شـــرا يجـــب الخـــلاص منـــه، ومنـــهم مـــن يـــرى أن الفقـــر شـــر وبلاء ولكنه قدر محتوم لا ينفع فيه العلاج[2]. وعلى الفقير أن يصبر ويقنع بالعطاء،

أي يرضى بالواقع علـــى أي حـــال، ومنـــهم مـــن يـــرى الفقـــر كـــذلك ولكنـــهم يوصـــون أغنياءهم بالبذل والإحسان والتصدق على الفقراء.

ونســـتنتج أن في الأديـــان الســـماوية الســـابقة اعتمـــد عـــلاج الفقـــر علـــى الإحســـان الفردي والصدقات التطوعيـــة ولـــيس للفقـــراء فيهـــا حـــق معلـــوم ولا نصـــيب مقـــدر محتـــوم غلا ما توجد به النفوس الخيرية وضمائر المحسنين.

في القـــرن 19م تميـــز الفكـــر الاقتصـــادي بصـــفة عامـــة بالراديكاليـــة، إمـــا بإقصـــاء الفقـــر باســـم مبـــادئ الحريـــة الاقتصـــادية **(le Libéralisme)** أو إنكـــار التوجـــه اللـــبرالي تحـــت غطاء تدعيمه للفقر **(le socialisme)**.

اللبرالية الراديكالية لم تضع حيزا للاهتمام بظاهرة الفقر، فحسب فكر هذا النظام الاقتصادي الحر هـــو أحسن نظام اقتصادي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية، و بالتالي يكون توزيـــع المداخيل بصورة متوازنة و عادلة، و البطالة غير موجودة أو ظرفية ذلك أن النظام يحقق توازنه الداخلي وفق مبدأ "اليد الخفية "[3].

[2] ابن الأثير الجزري، مجد الدين محمد، الكامل في التاريخ.بيروت: دار صادر.1965.

[3]Serge Milano, *«la pauvreté dans les pays riches»*,Nathan,Paris,1992,P.111.

النيوكلاسيكيون أخرجوا عملية التوزيع خارج الحقل الاقتصادي، فنجد "والراس **Walras"** و "بـــاريتو **Pareto** " قد اعتبراها بأنها معيارية **"Normatif"**، وإن التوزيع الأكثر عدلا و الأكثر توازنا هـــو ذلـــك التوزيع الذي يصاحب عملية التوازن الاقتصادي. و تجدر الإشارة هنا أن عملية التوزيع لا تخضـــع لأي استغلال في النظرية النيوكلاسيكية ذلك لأنها تقوم على أساس ميكانيزمات اقتصادية تعتمد على العرض و الطلب و تبتعد أو تستقل عن إرادة الأعوان الاقتصادية، و كل عامل إنتاج ســـيحدد ســـعره وفـــق الإنتاجية الحدية و الكمية المحدودة[4].

و عموما فان الكلاسيكيين و النيوكلاسيكيين، شـــرحوا الفقـــر علـــى أســـاس الطبيعـــة البشـــرية **(la Nature Humaine)**، بعبارة أخرى أن الفقر يتعلق أو يرتبط أساسا بالســـلوكيات الفرديـــة ولـــيس بالمنظمة الاجتماعية والنظام الاقتصادي دخل في ذلك، باعتبار أن الفقر إذا اســـتثنينا المرضـــى و ذوي الأمراض المزمنة و العاهات هم الكسالى و غير المؤهلين و ذوي الكفاءة الناقصة، بمعنى أن الفقر كظاهرة طبيعية تمس فئة المؤهلين للاندماج في الحياة الاجتماعية[5]. و بالتالي المسؤولية تقع على عاتق الفقير نفسه، لأن كل فرد مسؤول عن نفسه و حر في تصرفاته و في ماله، و على المجتمع أن يتيح لهم الحرية ليكسبوا و يغنوا [6].

و هنا تجدر الإشارة إلى أن دور الدولة يتوقف أمام ملكية الفرد، فهي تعتبر مجرد وسيلة اتصال خـــارجي بين الأفراد تحمي ملكيتهم و عملهم، ليس لها الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي وفق مبدأ "دعـــه يعمل ودعه يمر "، و في ظل هذا الفكر كان حق الملكية مسبق على حق العمل.

---

[4] A.Benachenhou, «*Introduction à l'économie politique*»2éme édition,OPU,Alger,1981,P.314.

[5] رجب نصيب ،" ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية"،مجلة الاقتصاد والمناجمنت،تلمسان،مارس 2003.

[6] رجب نصيب ،" ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية"،مرجع مذكور سابقا.

في مقابل الراديكالية الليبرالية، نجد الاشتراكية الراديكالية المتمثلة في **Fichte** أولا ثم **Marx** ثانيا. حسب اشتراكية **Fichte** من خلال كتابه المنشور عام **1801**، فإن المجتمع لا يقوم على أساس الفرد بـــل علـــى أساس العلاقات بين الأفراد، أي ليس على أساس "دعه يعمل" أو "الحكم وسيادة السوق" بل علـــى أساس التخطيط المركزي الذي يسمح للدولة بمراقبة عمليتي الإنتاج و التوزيع.

و هكذا أراد **"Fichte"** أن يستبدل مبدأ الحرية عند الاقتصاديين الليبراليين بمبـــدأ " أمـــان الدولـــة"، **" sécurité d'un état "** الذي من خلاله ليس لفرد معين أن يكسب غناء فوق العادة كما أنـــه لـــيس لشخص أن يفتقر و يعيش فقيرا.

ومن رواد المدرسة الكلاسيكية نجد مالتيس (**Thomas Robert Malthus 1834**)، حيث كان لتزايد أعداد السكان تأثير على ازدياد الفقر، وهو ما شكل لب نظريته والتي ترتبط ارتباطا قويا بقضـــايا التخلـــف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان. فالرؤية التي خرج بها **روبرت مالتيس** تتعلـــق بقـــدرة الإنسان على التكاثر، مما يؤدي إلى تزايد عدد سكان الأرض بصوره أسرع من الغذاء إذ لم يعرقل نمـــوه موانع ومن ثم فان مشكلات الجوع والبطالة والفقر أنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهـــي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل مكان وزمان وفي كل الظروف التي يمكـــن أن يعيش فيها الإنسان، أي إن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.

أما الاشتراكية الماركسية فبينت أن إنتاج الثروة يصاحبه خلق الفقر من خـــلال الاســـتغلال و القهـــر و البطالة، و دعت إلى عكس الفكرة التي تقول " حق الملكية مسبق على حق العمل " من هذا المنطلق رأت أن القضاء على الفقر لا يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء و مصادرة أموالهم وحرمانهم من ثرواتهم

بل ذهبت إلى حد محاربة الملكية الخاصة. على أساس هذه النظرية بني العديد من الأقطار الحديثة، كمـــا كان لها أثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة[7].

ومما سبق فان الفقر حسب هذا الفكر هو نتيجة حتمية لمبدأ(دعه يعمل دعه يمر)، لذا اعتبر مـــن قبـــل رواده انه منتوج حتمي يصاحب عملية خلق الثروات[8].

المذهب الكينـــزي وبعد أزمة **1929**، حلل الفقر على أساس انه مظهر من مظاهر البطالة،ففي فتـــرات الانكماش ترتفع حالات الفقر وفي الحالات التوسعية تنخفض شدة الفقر.

كينـــز اقترح تعامل اقتصادي للرفاهية، عن طريق السياسات المالية والنقدية كوسيلة لتـــدخل الدولـــة للتأثير على مكونات الطلب الفعال أي على الاستهلاك والاستثمار و النفقات والإيرادات الحكوميـــة[9]، وذلك للوصول للعمالة الكاملة.هذا الأمر أثبتته عدة دراسات ميدانية، نذكر من بينها " **BA.Weisbord**" الذي قام بدراسة ميدانية حول الفقر في الولايات الأمريكية مابين **1949–1953**، حيث استنتج من خلالها أن عدد الأسر الفقيرة ينخفض في الوضع الاقتصادي المتميز بالتوسع ويرتفع في حالة الانكماش.

وكذا الدراسة التي قام بها " **L.X.Thurow**" أين وجد أن ارتفاع التشغيل ب:**0.75 %**يؤدي إلى تراجع البطالة ب: **1 %**وبالتالي انخفاض نسبة الفقر ب :**0.4 %**

بعد ذلك جاءت بعض الشروحات والتحاليل التي رأت في توزيع المداخيل والعمالة كمتغيرات تشـــرح وتوضح ظاهرة الفقر، وهذا في إطار تحليل اقتصادي مبني على أساس نقد التوجه الرأسمالي اللبرالي.

[7] عبد الرزاق فارس ،"الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت– لبنان،2001،ص 3.

[8] Serge Milano.,op.cité ,P.120

[9] Paul Samuelson, Economics: An Introductory Analysis, 5th ed., New York,McGraw Hill Book Co., p. 114.

فانطلاقا من**"Schumpeter"** الذي يرى أن النمو الاقتصادي يتحقق وفق تغـــيرات هيكليـــة تكـــون مصحوبة بانطلاق وتطور نشاطات معينة واضمحلال نشاطات أخرى مما يؤدي في النهاية إلى إقصـــاء بعض الأفراد من النشاط الاقتصادي مكونين بذلك فئة الفقراء وهذا ما يعني أن الفقر ما هو إلا نتـــاج ظرفي للنمو الاقتصادي[10].

يؤكد **"L.Stoléru"** أن الفقر ينتج عن ثلاث ميكانيزمات من النمو الاقتصادي ،تسارع التحولات التي لا تكون في صالح العائلات الأقل رفاهية ثم التضخم و أخيرا خوصصة السلع العمومية مما يزيد من معاناة الفقراء[11].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحقيق نمو مرتفع لا يعني بالضرورة القضاء على الفقر ما لم يصاحب ذلـــك سياسة توزيعية عادلة.

وهكذا والذي يهمنا في هذا المقام هو أن الفقر أصبح يأخذ مكانة مهمة في النظرية الاقتصـــادية شـــيئا فشيئا، فبعدما أغفلت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية في مراحلها الأولى(الفقر) و (توزيع الـــدخل) على وجه التحديد، حيث كان اهتمامها في فترة السبعينات يتركز حول تفسير لظاهرة التخلف، والطرق السريعة للخروج من دائرته.

وتميزت بمعدلات نمو سريعة، وكان الاتجاه نحو التصنيع وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، هي المكونـــات الأساسية لأية وصفة توضع لبلد في طريقه للنمو، إلا انه في العديد من هذه الدول أخفقـــت سياســـات

[10] Serge Milano.,op.cité ,P.121

[11] D. Friedman, Poverty: Definition and Perspective,Washington, American Enterprise Institute, 1965, p. 11

النمو الاقتصادي في القضاء على ظاهرة الفقر، وخاصة في الدول التي كانت تعرف معدلات نمو ديمغرافية تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، ونظرا لوجود فئات كبيرة من الشعوب في الدول النامية، لم تستفد من عمليـــة النمـــو الاقتصادي منذ مطلع السبعينات، ظهرت توجهات حديثة في دراسات التنمية، تولي اهتماما بالغا بالفقر، متجاوزة بذلك الاهتمام التقليدي بعملية- توزيع عوائد الإنتاج-من وجهة نظر الكفـــاءة في تخصـــيص الموارد إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في حرمان فئات كبيرة من المجتمع للاستفادة من عوائد التنمية في مناطق جغرافية محدودة.

ومع مطلع الثمانينات حيث شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وما انجر عنها من آثار سلبية على الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى الاهتمام مجددا بقضايا الفقر ولكـــن في إطـــار مناقشة السياسات الاقتصادية للحكومات وبرامج المنظمات الدولية كصندوق النقد الـــدولي والبنـــك العالمي.

ونشير في الأخير إلى التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي إلى التنمية البشـــرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها، ويظهر ذلك جليا من خلال جهود الأمم المتحدة الإنمائي التي تصب في تكوين مؤشرات كمية وكيفية للتنمية في العالم لغرض المقارنة والدراسة والتحليل.

المطلب الثاني: تعريف ظاهرة الفقر

ليس من السهل تعريف ظاهرة الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تؤثر وتتأثر بها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.[12]

كما ويختلف تعريف ظاهرة الفقر باختلاف المنظار الذي ننظر به لهذه الظاهرة. فالفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمدركات المختلفة للفقر ... فمثلا : في الفارسية ثمة ما يزيد على **30** كلمة تصف أولئك الذين يعتبرون لسبب أو آخر فقراء ... وفي معظم لغات إفريقيا ثمة على الأقل من **3** إلى **5** كلمات لتعريف الفقر.[13]

لظاهرة الفقر عدة مفاهيم تم إحصاءها من قبل الهيئات ورجال الاقتصاد والمالية انطلاقا من واقع الشعوب.

حسب **"The Concise Oxford Dictionary"** فإن الفقر هي صفة للشخص الذي لديه نقص في الأموال والوسائل المادية التي تسمح له بالعيش اللائق[14].

يرى المؤرخ **"Michel Mollat"** أن الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف والتبعية،وبالحرمان من وسائل مادية ومعنوية تتغير حسب الفترات الزمنية والمكان والمجتمعات ،هذه الوسائل تعد المصدر للقوة والاعتبار الاجتماعي وعادة ما تتمثل في : المال، العلاقات، النفوذ، السلطة، العلم، التأهيل التقني، القدرة الفكرية، الحرية والوقار الشخصي.

[12] سلوى ضامن المصري،"الفقر في الاردن" الأردن،2002

[13] سلمان خان،لندن،2002

[14]Julio Boltivinik, «*Poverty Measurement Methods-An Overview*» ,in www.undp.org/poverty/publications.

في ظل هذه الظروف، الفقير لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة الآخرين، هذا التعريف من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المهمشين والمقصيين، وهو خاص لكل مكان وزمان فلا يتعلق بجهة معينـــة ولا بمجتمع خاص[15].

يعطي **"Adam Smith" (1776)** في كتابه ثروة الأمم **"Richesse des Nations"** تعريفا غير مباشر للفقر ويقول:" فعلا في معظم مناطق أوروبا، العامل الأجير يستحي أن يظهر في وسط عامة النـــاس بـــدون قميص مصنوع من النسيج أو الكتان ".[16]

كما تعتبر دراسة **Rowntree (1901)**، من أولى الدراسات التي اهتمت بالعراقيل التي تقف كحجرة عثرة لإعطاء تعريف لظاهرة الفقر. حيث اهتم كثيرا بالفقر النقدي أو فقر الدخل، وهذا انطلاقا من أن الفرد يجب أن تتوفر لديه قيمة من الدخل تساعده على اقتناء حاجاته الأساسية.

يعرف الكاتب **"Hans Singer"** الفقر على انه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها لكن ســـهل علينـــا مخاطبتها وهو يشبه ظاهرة الفقر بزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها[17].

من جهته، صاحب جائزة نوبل للاقتصاد للعام **1998 "Amartya Sen"** ذهب في تعريفه للفقر إلى أبعـــد من أن يكون الدخل هو السبب الوحيد، ليدخل في هذا المفهوم كل من التعليم والصحة ليؤكد قـــائلا: "انه توجد حجة قوية تعطي الأولوية للإمكانيات، ومن هذا المنطلق فالفقر يعتبر حالة مـــن الحرمـــان للحاجيات الأساسية أكثر منة حالة حرمان من دخل عال".[18]

[15] Quentin Wodon,"*Marketing contre pauvreté*",les éditions de l'atelier,Paris,1993,P.17-18.
[16]Samuelson.Alain,*"les grandes courants de la pensée économique*",concept de base et questions essentielles,1985,OPU,P. 50
[17] S.B.Maliki,*"Quantification de larelation pauvrté –Eaudes Ménages Algeriens*,Thése de Doctorat, Université de Tlemcen,2008,P.11
[18] Sen, A. K., «Income Distribution and Employment Program, Three Notes on the Concept of Poverty», Income Distribution and Empolyment Working Paper, Vol. 65, International Labour Office, 1978.

حســب **Hagenaars (1986)** فان الفقر بصفة عامة هو الحالة التي تكون فيها الحاجيات غير كافية لإشباع الرغبات[19].

حاول **Fields (1994)** إعطاء تعريف أكثر دقة وأكثر تفصيلا للفقر، حيث عرفه كالتالي: "الفقـــر هـــو عدم إمكانية الفرد أو العائلة الحصول على أدنى الموارد الواجبة لإشباع الحاجيات الأساسية[20]".

يرى **Lipton (1996)** انه في أي مرحلة من الزمن، لا يعد الإنسان فقيرا إلا إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية[21].

يعرف كل من **Martin** و **Larivière (1997)** الفقر بأنه:" حالة حرمان من المواد الأولية لمدة زمنية طويلة، الأمر الذي لا يساعد للبقاء على العيش".

يقول الباحثان **Atkinson** و **Bourguignon(1999)** أن الفقراء هم أولئك الأشخاص الذين لديهم موارد غير كافية وشدة فقرهم تتعلق بشدة هذا العجز في الموارد[22].

أعطى **Anyck.D (1999)** شرحا بسيط للفقر يقول فيه: " الفقير هو الذي لا يستطيع إشباع حاجياتـــه الأساسية[23]".

هذه التعاريف المتعددة تدل على التطور المتزايد والاهتمام الفكري الذي حاز عليه مفهوم الفقر الأمـــر الذي جعل هذا الأخير غني بالتعاريف و المفاهيم. و يمكن ملاحظة هذا التطور من خـــلال التعـــاريف المقدمة من قبل البنك الدولي الذي لم يمتنع كل مرة بإدخال فكرة ومحدد جديد في تعريفه للفقر. ففـــي

[19] Hagenaars, A. J. M., "The Perception of Poverty", North-Holland, Amsterdam, 1986.
[20] Fields,G., "Poverty and income distribution: Data for measuring poverty and inequality changes in the developing countries", journal of development Economics 44,1994,P.87-102.
[21] Lipton,M., "Defining and measuring poverty: Conceptuel Issus", UNDP, New york,1996.
[22] Atkinson.A.B, Bourguignon F., "Poverty and inclusion from a world perspective", ABCDE Europe conference, Paris, juin 1999
[23] Anyck.D,"Methodological Report of the survey on perception of poverty in Burkina Faso",in A.Dauphin,"Notes sur les évaluations participatives de la pauvreté",Centre Canadien d'étude et de coopération Internationale ,octobre 2001

الثمانينات كانت المقاربة النقدية هي المستعملة و المفضلة من قبل البنك الدولي أما في سنة 1990 ومـــن خلال تقريره حول التنمية في العالم، البنك الدولي أدخل في تعريفه للفقر محددات تتعلق بنقص مستوى التعليم والصحة، وفي تقريره لسنة 2001 أصبح مفهوم الفقر يشمل عدة جوانب ليتوسع و يضم بعـــض المفاهيم كالخطر و المجازفة وعدم القدرة وعدم توفر الامكانات وانعدام القدرة على التعبير و المشاركة في الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث:المنظور الإسلامي لتفسير الفقر

ينظر الدين الإسلامي للفقر بصفته مشكلة دينية واجتماعية تدفع بالمرء إلى المذلة والمعصية والجريمة، فقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وسلم من الفقر، وقال: "اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلّـــة والذلّـــة، وأعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم"، وقال: "إن الرجل إذا غرم ،استدان، حدث فكذب، ووعد فأخلف"، بل قد يؤدي إلى قتل النفس البريئة ولو كانت من صلب الرجل، قال تعالى: {ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيرا} (سورة الإسراء: آية 31). كما أن ذكر الفقـــر والفقراء ورد في القرآن في ثلاث عشرة آية من آيات القرآن، كلها تعلن صراحة التصدي للفقر مع بيان مفهومه وإعلان حقوق الفقراء في الزكاة والصدقة[24].

ولقد نظر الإسلام للفقر والفقراء بمنظور مخالف لكافة النظريات الأخرى التي فسرت الفقـــر، فنجـــده يختلف مع المنظور الفردي الذي يلوم الفقراء على فقرهم، فالإسلام يُكرم الفقراء والضعفاء، ففيهم قـــال الرسول صلى الله عليه وسلم: "رُبّ أشعث مدفوع الباب، لو أقسم على الله لأبره"، كمـــا روي عـــن الرسول صلى الله عليه وسلم أن رجلاً مرّ على النبي عليه السلام فقال لرجل جالس عنده: "ما رأيك في

[24] زين العابدين، دراسات في السيرة النبوية، 1995، ص 16.

هذا؟" فقال: "رجل من أشراف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع، وإن قال يسمع." فسكت رسول الله عليه صلى الله عليه وسلم، ثم مرّ رجل، فقال صلى الله عليه وسلم: "ومـــا رأيك في هذا الرجل؟" فقال: يا رسول الله هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حريّ إن خطـــب أن لا ينكح، وإذا شفع لا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله". فقال عليه الصلاة والسلام: "هذا خير من ملء الأرض مثل هذا"[25]. وهنا يتضح أن الإسلام لا يصنف الفقراء وفقاً لسمات معينـــة، يعاملـــهم علـــى أساسها، بل ينظر إليهم على أنهم أعضاء في المجتمع لا يختلفون عن الآخرين بشيء فمقياس التفاضل هنا هو التقوى.

كذلك فإن مفهوم الملكية في الفقه الإسلامي، يختلف كثيراً عنها في الفكر الليبرالي الرأسمـــالي وكـــذلك الفكر الشيوعي، فالإسلام يقرر أن الكون وما فيه ملك لله تعالى وجاء ذلك صريحاً في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم. فالملك الحقيقي للمال لله وحده، وما أفراد المجتمع إلا وكلاء في هذا المـــال عـــن الجماعة وأن حيازته إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً، ولذا أوجب الله فريضة الزكاة، وحدد مصارفها على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقـــاب والغـــارمين في ســـبيل الله وابـــن السبيل[26].

[25] زيتون، أحمد وفاء، (2000) دراسات في الفقر والتنمية. الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، ص 113-114 .
[26] زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 116.

المطلب الرابع: التعاريف المتعددة الأبعاد للفقر[27]

البعد الأول: هو **الماديات،** وهي تلك الأشياء التي تنقص الفقير، وهذا النقص أو الحرمان له طابعـــان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي.

تنتمي للفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإنفاق في العمل أو انعدام الثقة في الـــنفس أو نقـــص الحب، بينما يشمل الفقر المادي: التفرقة، وعدم المساواة والتحيز والجهل وتعذر الحصول علـــى الحـــد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة (كما تحددها ثقافة المرء) والجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة....الخ .

البعد الثاني: هو **إدراك المرء لحالته،** فالمرء يعد فقيرا فقط عندما يحس بوجود النقص في إحـــدى تلـــك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطى فقره، وتغيير موازين القوى الـــتي أدت إليه، وقد يترع إلى عقر روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه إحساسا زائفا بالأمان، وأحيانا يصل إلى وهم القوة.

البعد الثالث: كيف يرى الآخرون الفقير، حيث قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤيـــة الآخـــرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير، التدخل

[27] سليمان الضبعان "دراسة حول الفقر في العالم"،السعودية،2002 من الموقع التالي بتاريخ 15 ماي 2008:
www.shura.gov.sa/arabicsite/majalah53/DERASAH.HTMl

المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية أو القهر، أو عدم التدخل، سواء كان عدم التدخل مبررا لأن الفقراء يستحقون فقرهم أو لأن التدخل لن يفيد.

وتتأثر تلك الأبعاد الثلاث بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيها.

المبحث الثاني: أسباب الفقر

لقد سبق و قلنا أن الفقر هو التفاوت و اللامساواة الموجـــودة في شـــتى الميـــادين و المجـــالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، و أشكال اللامساواة كثيرة في هذا العالم، و اكبر دليل على ذلك هو تلك الفجوة التي تتسع بين الدول الغنية و الفقيرة، فالثروات و المداخيل العالمية ليست موزعة بشكل عادل، على الرغم من التطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي، أو فيما يخص حقـــوق الإنســـان المعترف بها دوليا. إلا أن العالم يشهد المزيد من الفقراء الذين تسوء حالتهم مع مرور الوقـــت في حـــين بالمقابل الأغنياء يزدادون ثراء.

إن أسباب ظاهرة الفقر في الدول تختلف من بلد لآخر و من دولة لأخرى، في بعضها يعود لقلة المـــوارد الطبيعية، و أخرى نتيجة لتقلبات أسعار البترول أو تطور الصراعات العسكرية والحروب.

و القائمة طويلة بالنسبة للبلدان التي هي ضحية الاضطرابات الداخلية و غير ذلك من الأســـباب الـــتي سنتناولها بالتحليل خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:الأسباب الاقتصادية

1- عدم العدالة في توزيع الثروة

إن الأرض هي أهم عامل الإنتاج التي ينبغي التوصل إليها إذا أردنا القضاء على الفقر، غير أن ذلك يصعب على الفقراء لعدم المساواة في توزيع الثروات المتوفرة في المجتمعات النامية، و عدم القـــدرة على التحكم فيها لما تتطلب من قدرات كثيرة و أموال ضخمة و هذا يزيد من الفروق الاجتماعية، لأنه يصعب على الفقراء الحصول على القروض البنكية، حيث لا يزالون مستبعدين من مصادر الائتمان،فغالبا ما تتجاوز ضمانات الائتمان مقدرة الفقراء[28].

نفس الشيء بالنسبة للحصول على الخدمات العامة و السبب راجع لسوء التسيير الإداري. فمن المفروض أن تكون النظم القانونية وسيلة لضمان حقوق الفقراء لكننا نشاهد العكس، فهم مســـتبعدين بوجه خاص عن المشاركة في المؤسسات السياسية و من التأثير عليها، بما في ذلك تلك الهادفة لمساعدتهم في التغلب على الفقر، و هو ما يؤدي إلى تهميش الفقراء وتزايد معاناتهم.

إن ظاهرة الفقر تتركز بصفة عامة في الأرياف نظرا للفوارق الموجودة بين المداخيل الحضرية والريفيـــة و التي تتزايد بفعل انخفاض الدخل الحقيقي لسكان الريف و بالتالي انخفاض الأجور الحقيقية.

إن مشكل الأجور لا ينجم عن اكتظاظ السكان فقط و إنما عن سوء توزيع الثروات علـــى المســـتوى العالمي، و داخل كل بلد و عدم الاستناد إلى العدالة الاجتماعية في ذلك والشكلين التاليين يوضحان لنا ذلك:

[28] Abdelkader. Sid Ahmed,*"Croissance et Développement,le développement en pratique"*,2eme Edition,OPU, 1981,P.518-528

الشكل رقم(1-1):

توزيع الثروات العالمية سنة 2008

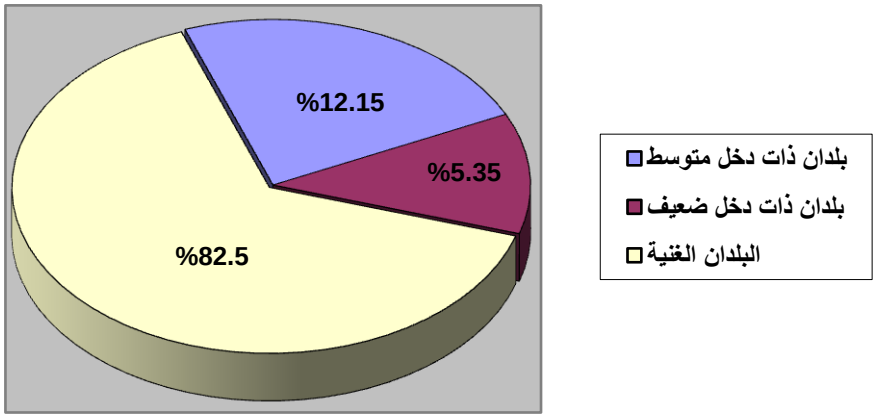

المصدر:عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الأقطار العربية في الاقتصاد الإسلامي،مركز بحوث دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2010،ص.131

الشكل رقم (1-2):

توزيع الدخل والسكان لسنة 2008

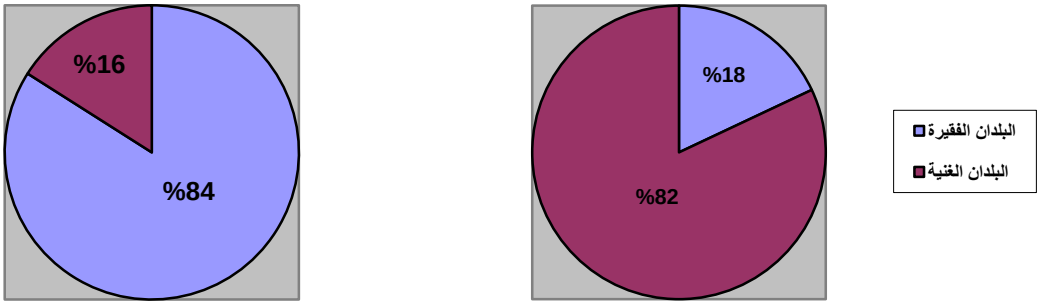

الدخل العالمي **سكان العالم**

المصدر:عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق ،ص.**131**

من خلال الشكلين السابقين، يتبين لنا سوء توزيع الثروات، حيث نجد أن البلدان الغنية التي تمثل 16% من عدد سكان العالم تستحوذ على 82% من الدخل، في حين أن البلدان الفقيرة التي تشمل على 84% من سكان العالم تستحوذ على 18% فقط من الثروات العالمية و هذا ما يبرز لنا عدم المساواة في توزيع الثروات على المستوى العالمي.

2- تفاقم أزمة المديونية:

إن من أبرز معالم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مشكلة المديونية، و التي تعاني منها معظم الدول النامية، و التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على اقتصادياتها لما تحدثه من آثار سلبية هيكلية و مالية.

و أصبحت أعباء الديون بالغة القسوة على بعض الدول الأكثر فقرا لأنها تؤدي إلى زيـــادة اتســـاع مظاهر الفقر و المعاناة، و قد تساءل أحد الرؤساء في سنوات مضت و قال: هل يجب أن نضر بأطفالنا جوعا لتسديد ديوننا ؟ . و كانت الإجابة على هذا السؤال بنعم، ففي سنوات مضت فقط فقد الآلاف من أطفال الدول النامية حياتهم لتسديد ديون بلادهم، و مازال العديد من الملايين يسددون الفوائد بسوء تغذية عقولهم و أبدانهم.[29]

[29] علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.

و لتوضيح مدى تفاقم أزمة ديون الدول النامية فان الجدول التالي سيوضح لنا ذلك:

جدول رقم (1-1)

تطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة (80-2008)

السنة	80	82	84	86	88	90	92	94	96	98	2001	2003	2005	2008
المبلغ	65.5	92	143.3	173.9	325.5	634	831	958	1120	1275	1281	1770	2068	2051

المصدر: *Rapport mondial sur le développement Humain,PNUD,2000,P.222*

من الجدول السابق نلاحظ أن الديون الخارجية للدول النامية تتزايد بشكل متسارع، فمن 65.5 مليار دولار أمريكي في سنة 1980 تضاعفت 6 مرات خلال 8سنوات و أصـــبحت 325.5مليـــار دولار، ثم انتقلت إلى 634 مليار دولار سنة 1990، و مع نهاية 2001 وصلت إلى 1281مليار دولار و ارتفع هذا الحجم إلى 1770 مليار دولار سنة 2003ثم إلى 2068 و 2051 مليار دولار أمريكي خلال سنتي 2005 و2008 على التوالي .

3- التبعية للخارج:

إن تبعية الدول النامية للخارج تتمثل في:

أ- التبعية التكنولوجية:

يعتبر بعض المفكرين في الدول النامية أن هذه الدول حتى و إن حصلت على استقلالها السياسي الرسمي، فإنها لا تزال تابعة للدول المتقدمة في عدة مجالات، حيث تعتمد على اســـتيراد التكنولوجيـــا، و نظام القياسات، و براءات الاختراع أو صناعة بعض الآلات، أو نتائج بعـــض الأبحـــاث العلميـــة، أو استخدام الخبراء و المستشارين و الأساتذة و إرسال الطلاب للخارج في بعثات علمية.

صحيح أن الدول المتقدمة تعطي للدول النامية معظم حاجاتها من الوسائل التكنولوجية والثقافية لكن هذه المساعدات مرتبة و مخطط لها بحيث أن إدارة الإنتاج و القيادة التكنولوجية تبقى مركزة بأيدي الأخصائيين المرسلين من الدول المتقدمة.

وعلى العموم فان كل ما يصنع في الدول النامية، لا يكون من بين الصناعات الـــتي يمكنـــها منافســـة الصناعات في الدول المتقدمة، و هناك أمثلة متعددة على ذلك، إذ نجد في الهند حوالي 50% من المحركات لبعض السيارات المصنعة في الخارج و يتم تجميعها في المعامل الهندية، ومثلـــها في البرازيـــل و المغـــرب و كوريا و اندونيسيا و تايوان.

إن هذا التعاون بين مصانع الدول المتقدمة و المحلية قد يصاب بالشلل بين فترة و أخرى، إذا ما طرأ أي حادث سياسي أو اقتصادي معين، كما أن انسحاب الخبراء المفاجئ قـــد يســـبب مشـــاكل في الإدارة

الاقتصادية، مثل الحادثة الإرهابية بتيقنتورين بالجزائر في 2013 حيث انسحب جميع الخبراء الأجانب من المجمع الغازي بورقلة بعد الاعتداء الإرهابي عليه ، حيث توقف إنتاج الغاز ومن ثم توقف تصـــديره الى اكثر من سنة، كما قد يصاب بالشلل في أية ميادين أخرى سواء كان في الطب أو الهندسة أو في التعليم، و كل هذا له أثرا سلبيا على الاقتصاديات النامية مما يجعلها في أغلب الأحيان عاجزة عن دفـــع وتـــيرة التنمية و كل هذا لغير صالح الفئات الدنيا على الخصوص، فهي أول من بتأثر بالنتائج الســـلبية لهـــذا العامل.

ب- التبعية الغذائية:

إن اقتصاديات الدول النامية، تعتمد على إنتاج منتجات موجهة للتصدير، بينما تعمـــل علـــى إشباع أغلب احتياجاتها من الاستيراد، و على رأس هذه الواردات المنتجات الغذائية، مهملة بذلك تطوير المنتجات المطلوبة في الأسواق المحلية و جعل زيادة رصيدها من العملة الصعبة أهم أهـــداف سياســـتها الاقتصادية، و على الرغم من اعتبار الدول النامية بلدانا زراعية إلا أن هذه الزراعة مركزة على قطـــاع تقليدي مهمش في أغلب الأحيان، موجه للاكتفاء الذاتي إلى جانب قطاع عصـــري موجـــه للتجـــارة الخارجية. و إذا كان القطاع التقليدي يوفر هذا الاكتفاء خلال الفترات السابقة، فان النمـــو الســـكاني بوتيرة متسارعة في هذه الدول جعل من القطاع الزراعي التقليدي لا يواكب هذا النمو، من حيث توفير الغذاء، أو استيعاب العمالة، مما أدى إلى تناسق نصيب الفرد من الغذاء. إن هذه الوضـــعية في القطـــاع الزراعي خلقت مشكلة التبعية الغذائية للخارج في الدول النامية، و مع مرور السنين تحولـــت إلى أزمـــة غذائية في هذه الدول.

ت- التبعية المالية:

تهيمن رؤوس الأموال الأجنبية في معظم الدول النامية على النظام المصرفي، و تداول النقد المحلي و نظام الائتمان، و تصبح بذلك تابعة للرأس مال الأجنبي، إذ أن الدول النامية ترتكز في تمويل برامج تنميتـــها الاقتصادية على رؤوس الأموال النقدية و العينية من المصادر الأجنبية و بالتالي فان هذه الدول لا يمكنها من موازنة لميزانيتها إلا باعتمادها على المساعدات الأجنبية، كما لا تستطيع ســـد العجـــز في الميـــزان التجاري إلا بالقروض الأجنبية، مما يجعلها تحت رحمة الدول المتقدمة، نظرا لهذه القروض و المساعدات.

المطلب الثاني:الأسباب الاجتماعية

1- النمو الديمغرافي السريع

يعد النمو الديمغرافي المتزايد من أحد العوامل المؤدية لزيادة و تفشي ظاهرة الفقـــر في الـــدول ، فهو يسبب نقص نصيب الفرد من الخدمات، كالتعليم و الصحة، و يخلق أزمة في السكن، وفي غيـــاب سياسة تنموية يسبب نقصا في الغداء، و حسب **روبرت توماس مالتوس** فان السكان يتزايدون بمتتاليـــة هندسية بينما يتزايد الغداء بمتتالية حسابية. و بالتالي فان عدد السكان يتزايد بنســـبة تفـــوق المـــوارد الاقتصادية الذاتية مما يزيد من اللجوء إلى الاستيراد من أجل تأمين الغداء اللازم، كما أن هذا يعيق جهود رفع رصيد رأس المال البشري بسبب توزيع الموارد النادرة على عدد كبير من المستفيدين، و تؤدي هذه الزيادة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد إليها، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، و بالتالي انخفاض مستوى المعيشة و تدنيها إلى حدود الكفاف، كما تقل موارد الاستثمار، و يرتفع عـــدد الأطفال الذين يتحتم عليهم العمل لإعالة أسرهم.

و يتضح من إحصائيات سكان العالم اليوم أنهم يتزايدون بخطى واسعة، حيث تضاعف معـــدل النمـــو السنوي من 1 % سنة 1945 الى 2% سنة 1983 هـــذا و قـــد ارتفـــع عـــدد الســـكان في العـــالم إلى 5392 مليون نسمة سنة 2000م إلى 6261 مليون نسمة سنة 2010 منهم 4997 مليـــون نســـمة في الدول النامية و هم يتوزعون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم1-2

تطور عدد السكان في العالم خلال الفترة 2000-2010

الدولة	عدد السكان 2000	النسبة %	عدد السكان 2010	النسبة %
الدول النامية	4086	77.2	4997	79.7
الدول الصناعية	1207	22.8	1265	20.3
آسيا	3113	58.3	3713	59.3
إفريقيا	642	12.1	767	13.7
أمريكا اللاتينية	448	8.5	538	8.6
أوروبا	498	9.4	510	8.1
أمريكا الشمالية	276	5.2	295	4.7
روسيا	289	5.5	308	4.9
العالم	5352	-	6261	-

المصدر: Rapport mondial sur le développement Humain, PNUD, 2011, P.222

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نمو السكان في الدول النامية قد زاد تقريبا بنسبة 5% خلال الفتـــرة 2000- 2010 ، في حين أن هذه الزيادة كانـــت تقريبـــا2% في الـــدول الصـــناعية و1% في آســـيا و إفريقيا، بينما في الدول الأخرى نلاحظ إما استقرار في عدد السكان، أي لم تكن هناك زيادة تـــذكر مثل أمريكا اللاتينية، أما في أوربا كان هناك انخفاضا في عدد السكان ب 1% تقريبا.

2-انعدام الأمن الغذائي :

يعتبر انعدام الأمن الغذائي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة انتشار الفقر إذ أنه مـــع التزايد السكاني الكبير لدى الدول النامية، أصبح مشكل الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجهها، خصوصا القارة السمراء. فبالرغم من كون أغلبية البلدان النامية زراعية فان إنتاج الغذاء بها لا يكفـــي الأعداد الهائلة من السكان، حيث أن معدلات نمو الغذاء لا يواكب معدلات نمو السكان و هو ما ينتج من المقارنة التالية:

جدول رقم (1-3)

تطور معدلات نمو السكان و إنتاج الغذاء في بعض البلدان النامية في الفترة (2000-2008)

الدولة	متوسط معدلات النمو (%)	
	السكان	إنتاج الغذاء
أوغندا	3.2	0.9
إيران	3	2.1
بنغلاديش	2.8	1.5

تونس	2.5	1.9
السودان	3.1	1.5
ليبيا	4.3	5.6
المغرب	2.7	4.9
غينيا	2.4	0.9
ماليزيا	2.6	6.8
مالي	2.4	1.9
النيجر	3.0	1.0

المصدر:وحدي محمود حسين، " اقتصاديات العالم الإسلامي"، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص.92.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم هذه الدول معدل نمو السكان فيها فاق معدل إنتاج الغذاء، هذا و إذا كانت بعض البلدان قد تجاوزت فيها معدلات الإنتاج الغذائي معدلات نمو السكان بشكل ملحوظ مثل ليبيا، ماليزيا، المغرب، حيث كانت معدلات الإنتاج الغذائي تمثل 6.5 ، 8.6 ، 9.4 ومعدلات نمـــو السكان 3.4 ،6.2 ، 7.2 على التوالي .

ويدل عدم كفاية الإنتاج الغذائي، ما تنفقه الكثير من الدول النامية على وارداتها الغذائية مما يجعلها تابع ضمن هذا المجال كما رأينا ضمن نقطة التبعية الغذائية، فضلا عما تحصل عليه من معونات غذائية تؤكد عدم توافر الأمن الغذائي .

ويرجع البعض تفاقم هذه المشكلة، إلى عدم الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية خاصـــة و إهمالـــه و الاهتمام بقطاعات أخرى و على الخصوص من قطاع الصناعة التحويلية فلقد انبهرت العديد من هذه الدول منذ الخمسينات بالتصنيع، معتقدة أنه الوسيلة للخلاص من الفقر و التخلف و مســؤولية هـــذا الوضع تقع بدرجة كبيرة على عاتق حكومات الدول النامية التي باركت الوضع و شجعته، وفي بعـــض الحالات تحمست له .

إن الوضع المتدهور للإنتاج الزراعي العالمي بصفة عامة و الذي يرجع لتقلبات الطبيعـــة مـــن ظـــروف مناخية، و شح الأمطار و انتشار الجفاف و التصحر، مع شيوع مظهر الفقر و الجوع لدى العديد من البلدان النامية، يبين لنا خطورة تقاعس نشاط الزراعة عن توفير الأمن الغذائي لأبناء هـــذه البلـــدان، في وقت يستخدم فيه سلاح التجويع و الضغوط السياسية من أجل تحقيق أطماع القوى العالمية الكبرى.

المطلب الثالث:عجز سياسات التنمية:

لقد تنوعت الاجتهادات حول طرق التنمية و أساليبها في الدول ، أملا منها في الخروج من دائرة التخلف و رفع مستويات المعيشة لشعوبها على الخصوص، إلا أن هذا لم يتحقـــق في الواقـــع العلمـــي و الدليل على ذلك مظاهر الفقر التي تتزايد في هذه البلدان و تركزها ضمن ما يسمى الفقـــر المطلـــق خصوصا. و يمكن إرجاع ذلك إلى فشل سياسات التنمية المتبعة خلال عدة عقـــود إلى يومنـــا هـــذا. سنحاول تحليل ذلك من خلال تقسيم هذه النقطة إلى مرحلتين:

1-المرحلة الأولى:

سياسات التنمية التي بدأت في تنفيذها الدول النامية في الخمسينات و الستينات، و التي بذلت فيها جهودا جبارة من موارد طبيعية و بشرية و مالية، و جهد في الوقت و الانتظـــار و التضـــحية، إلا أن مختلف هذه السياسات التنموية كانت ترمز على الإنفاق الاستثماري الضخم، و توفير أكبر حجم مـــن الموارد الادخارية و استثمارها في طاقات صناعية أملا في تكسير حواجز التخلف و الانطلاق نحو التقدم.

إن الدول النامية قامت بإتباع مسار الدول الصناعية في تقدمها. و بالتالي أصبحت المشكلة في توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الصناعي الضخمة،و بالتالي كان التركيـــز على تكوين رأس المال كعنصر أساسي للتنمية، حيث رسخ في أذهان حكام الدول الناميـــة آنـــذاك أن التصنيع هو الحل للخروج من التخلف. ومن هنا اعتمدت على استيراد التكنولوجيا من الدول الصناعية. و لم يكن هناك اختلاف على أولوية التصنيع في أغلب الدول النامية، و إنما الاختلاف كان حول طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها حيث :

- رأى البعض إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية الهيكلية ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية .
- على حين رأى البعض الأخر إعطاء الأولوية لصناعة السلع الوسيطية والثقيلة كالحديد والصلب وهو ما يسمى بالنموذج الروسي للتصنيع.

- بينما نجد آخرون رأوا ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات، فالجزائر و مثل أغلبية الدول النامية سياسة التنمية فيها كانت مركزة على التصنيع، فانصب اهتمامها بتنمية الصناعات المصنعة بالإضافة إلى إحلال الواردات ومن تم الوصول إلى تنمية وطنية مستقلة.

إلا أن السياسات التي تعتمد على الاستثمار في القطاع الصناعي أدت إلى استيراد عشوائي للتكنولوجيـــة والخبرات من الدول المتقدمة، حتى أصبحت الدول النامية غارقة في تجارة التكنولوجية وتابعة لها، وتحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، ومنه نجد أن مختلف السياسات التي اتبعتها الدول النامية تميـــزت بطابع التبعية للخارج، بمختلف أنواعها .

لقد أجمع مختلف المفكرين و المعنيين بمسائل التنمية أن نماذج التنمية التي جربت ضمن الإطارات الغربيـــة القديمة، لا تمثل الأسلوب الملائم للقضاء على التخلف بل تسببت في إلحاق المزيد من الأضرار بالاستقرار الوطني، و وفرت شروط لتعميق التخلف وانتشاره كما أسفرت عن زيادة معانات الفئات الاجتماعيـــة الفقيرة .[30]

2-المرحلة الثانية :

و تمثلت في سياسات التنمية التي اتبعتها الدول النامية في إطار الإصلاحات المتعاقبة الأخيرة، كبديل للسياسات السابقة و التي فشلت في تحقيق هدفها و المتمثل في تحقيق تنمية مستديمة هذا من جهة و مـــن أجل التخفيف من حدة المديونية الضخمة التي أصبحت تعاني منها الدول النامية من جهة أخرى.

[30] مريم مصطفى،التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1997،ص.109.

إن هذه السياسات التي تدعوا لها المؤسسات المالية العامة منها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و غيرها تروج للاندماج في اقتصاد السوق و العولمة و الشراكة و زيادة و حجم الاستثمارات الأجنبيـــة في الدول النامية، و هذا ليس حبا فيها و إنما لتبقيها تحت سيطرتها، و لكسب أسواق جديـــدة لزيـــادة أرباحها و هذا لمستويات الأجور المنخفضة التي تتمتع بها الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، و الفراغ الذي تعاني منه أسواقها، مما يسهل توطن الرأس المال الأجنبي فيها، و جعله يطالب الدول النامية بتنـــا زلات أكثر نظرا للوضعية الصعبة التي توجد فيها، و التي جعلت الكثير من المسؤولين في هـــذه الـــدول يقولون بأنه لا يوجد خيار آخر و أنهم مجبرون للرضوخ لشروط الرأس المال الأجنبي.

إن السياسات التي تدعو لها هذه المؤسسات من خلال الإصلاحات الهيكلية للدول الناميـــة، أدت لظهور الكثير من المشاكل و الأزمات، كتلك الناجمة عن تسريح العمال، وبالتالي انتشار البطالة، غلـــق المؤسسات توقف الإنتاج، ارتفاع الأسعار، انخفاض القوة الشرائية و كل هذا ساهم في انتشار ظاهرة الفقر.[31]

و من خلال ما تقدم نستخلص أنه إذا كان العقـــد الأول للتنميـــة أدى إلى الإرهـــاق و الفشـــل لطموحات كثيرة من الدول النامية. فان سياسات التنمية خلال السبعينات و الثمانينات شهدت مـــوت هذه الطموحات، حيث ازدادت أشكال التبعية و تنوعت، و ظهرت أشكال جديدة لها، من خلال تزايد الضغوط التضخمية، زيادة حدة المديونية و منه ازدادت الفجوة بين الدول النامية و المتقدمة اتساعا.

[31] محمد عبد العزيز عجيمية،التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ،الدار الجامعية،الإسكندرية،1999.

المبحث الثالث: آثـــــــار الفقر

إن انتشار الفقر يزداد من منطقة إلى أخرى عبر العالم و تزداد حدته في البلدان النامية، و يظهر أكثر حدة في المناطق الريفية لإفريقيا و آسيا، هذا لا ينفي وجوده في المدن، و إنما درجة الاتساع هي في الريف أين يعتمد سكانه على الموارد المحلية مثل الغابات و المراعي و مياه الري، و كذا العنصر البشـــري كأساس للحياة العملية. إن فقراء العالم يشكلون نصف سكانه و يملكون خمس ثروات الكرة الأرضية، و من بين هؤلاء السكان نجد في إفريقيا عدد الفقراء انتقل من 180 مليون نسمة ســـنة 1985 إلى 265 مليون نسمة سنة 2000 أي ما يعادل 43.1% سنة 1985 و46.6%سنة 2000.[32]

إن الفقر الذي كانت تعاني منه الأقلية في سنوات مضـــت أصـــبح يخـــيم علـــى نســـبة معتـــبرة من سكان العالم عامة و من سكان الدول النامية خاصة، و لدراسة مدى انتشار الفقر في الدول النامية نعتمد على بعض المؤشرات، و التي تبرز مدى انتشاره ضمن هذه الدول.

المطلب الأول: تدني الدخل الوطني و الفردي :

تدل مجموعة من المعلومات الإحصائية العالمية المتاحة أن قلة قليلـــة مـــن دول العـــالم تتمتـــع بمستويات معيشية عالية جدا بالمقارنة ببقية الدول الأخرى.

إذ أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يرتفع فوق عشرة آلاف دولار في السنة في عدد قليـــل جدا من الدول ألا و هي دول شمال أمريكا منها الولايات المتحدة و كندا و غيرها، بينما البقية الباقيـــة من سكان العالم و هم يمثلون الأغلبية الساحقة يعيشون في مستويات أقل مـــن عشـــرة آلاف دولار في

[32] محمد عبد العزيز عجيمية،مرجع سابق.

السنة، و إذا أردنا أن نكون أكثر دقة لوجدنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقي في أغلبية دول إفريقيـــا و دول أمريكا اللاتينية و آسيا و الشرق الأوسط لا يقارن إطلاقا بما هو معروف في الدول المتقدمة.

و لقد جرى الاتفاق في أوائل التسعينات على اعتبار 2500 دولار للفرد في السنة، كـــدخل متوســـط يفصل بين التقدم و التخلف. و تختلف الدول النامية من حيث درجة بعدها و قربها من هذا المســـتوى للدخل، ففي بعضها مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء و دول شرق آسيا يهبط متوسط الدخل الحقيقي للفرد بين 200-300 دولار في السنة. و في بلدان أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط يقترب من 1000-1500 دولار في السنة.

وتدل البيانات المتوفرة مؤخرا أن تسعا من الدول النامية من بين 110 دولة قد استطاعت أن تحقق نمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في حدود تتراوح بين 3% و 8% خـــلال الفتـــرة 1980-1998 بينما نجده في الدول ذات الدخل المتوسط حققت نمو أقل خلال نفس الفترة بـــ 1%- 3%، أما أصحاب الدخول المنخفضة فإنها لم تحقق نموا بل بالعكس نلاحظ تدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفـــرد فيها .

و لتوضيح ذلك لدينا الجدول التالي:

جدول رقم 1- 4 :

نصيب الفرد من الناتج القومي و معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000- 2008

الدولة	عدد السكان (بالمليون)		متوسط نصيب الفرد من الناتج	
	2000	2008	القـــومي الإجمـــالي بالدولار 2008	معدل النمو السنوي(%) (2000-2008)
1- اقتصاديات منخفضة الدخل				
الموزمبيق	16.5	18.9	210	3.5
بنغلاديش	114.4	-	350	3.2
النيجر	8.2	16.1	200	-0.1
موريتانيا	2.1	2.5	410	1.3
نيجيريا	101.9	106.4	300	0.6
2- اقتصاديات ذات دخل متوسط				
الفلبين	64.3	72.9	1050	1.0
البيرو	22.4	24.8	2440	4.0
تونس	8.4	9.3	2060	2.6
الجزائر	26.3	30.1	1550	-0.9
إيران	59.6	65.8	1650	2.3

***Source** : RMDH,* 2010, *PNUD, de Boch Université P.192.*

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك قلة من الدول التي حققت نموا أكثر من 3% و هي الموزمبيق و بنغلاديش و البيرو، بينما نجد مجموعة أخرى حققت نموا في متوسط نصـــيب الفـــرد مـــن الـــداخل و يتراوح بين (1% - 2%) و هي موريتانيا، الفيليبين، تونس و إيران، في حين نجد نيجيريا حققت أقل من 1% وهو ما يعادل 0.6% خلال الفترة 2000-2008، أما الجزائر و النيجر فلم تحقق نموا بل نلاحظ انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل. إن تدني نصيب الفرد من الدخل يؤثر على مستوى معيشة الفرد و بالتالي يؤدي إلى فقره،لأن المستوى المنخفض للدخل الفردي يعني عدم وجود الغـــذاء الكـــافي و الملبس و المسكن أو الوقوع فريسة المرض بدون علاج، هذا و نلاحظ أن أغلبية الدول النامية في هذه السنوات الأخيرة أصبحت تعاني من مشكل تدني الدخل الوطني و الفردي، و هذا أكبر مؤشر لقيـــاس مدى انتشار الفقر في هذه الدول.

المطلب الثاني: ارتفاع نسبة البطالة :

إذا كان الفقر متعلق مباشرة بقضية الدخل المنخفض لفئات واسعة من السكان كقاعـــدة أساســـية للوضع الاجتماعي الراهن في الدول النامية، فإننا نجده مرتبط و بشكل وثيق بالبطالة في هذه البلـــدان. فارتفاع نسبة البطالة في الدول النامية ازداد من جراء الهجرة المتزايدة لجماهير واسعة من الفلاحين نحـــو المدن بسبب الظروف المعيشية السيئة، و قلة فرص العمل بصفة عامة خصوصا في الريف، هذا و نجـــد عدة أنواع من البطالة في الدول النامية منها:[33]

[33] النعيمات عبد السلام،" الفقر والبطالة في الأردن"، الجمعية العلمية الملكية، 1998.

1- البطالة المقنعة :

و يقصد بها حالة العمال ضمن القطاعات التي يكون لديها عدد كبير من العمال مقارنة بـــالموارد التي ينتجوها، فإذا انسحب عدد منهم من قطاع معـــين دون تغيير وسائل الإنتاج فان الإنتـــــاج لا ينخفض و ينتشر هذا النوع خاصة في قطاع الزراعة، و يزداد حدة في البلدان النامية بسبب ازدياد عدد السكان بنسبة تفوق نمو الاستثمارات.

2- البطالة الموسمية:

و هي عبارة عن بطالة العمال في مواسم معينة بينما مواسم أخرى يتوفر لهم العمل، وتنتشر بكثرة قي القطاع الزراعي.

3- البطالة الفنية:

تحدث عندما تريد دولة تطبيق الفن الإنتاجي المتطور الحديث، فيقل عـــدد العمـــال اللازمـــين في مشروع ما و تحدث هذه البطالة في الدول المتقدمة و النامية معا، لكن عند هذه الأخيرة تبرز بوضوح .

4-البطالة الدورية :

و تتولد هذه الحالة عند تناقص الطلب إلى مستوى أقل من الإنتاج القائم، و في هذه الحالـــة يتـــدنى الإنتاج بسبب قلة التصريف، مما يضطر صاحب العمل إلى صرف عددا من العمال فيصبحون عـــاطلين عن العمل.

إن نسبة البطالة تعد أحد العوامل المسببة للفقر كما قلنا سابقا، و هي تصل إلى أكثر مـــن 10% في أغلب الدول النامية و خاصة في أوساط الشباب، حيث استمر عرض القوى العاملة يفوق طلبـــها. إن فرص العمل قليلة في القطاع الخاص و لا سيما في الدول الإفريقية.

و هكذا فان البطالة قد زادت من مستويات الفقر. لأنها تمس الفئات الأكثر فقرا، و العمال غير المهرة.

المطلب الثالث:التدهور الصحي ونقص التغذية والأمية:

1-التدهور الصحي:

إن انتشار الأمراض و عدم توفر الرعاية الصحية، تشكو منه أغلب الدول النامية و المؤسف أن ميزانيـــة الصحة في كل الدول النامية ليست من الأولويات ، مع العلم أنه يوجد عبر العالم 500 مليون شـــخص يعانون من أمراض مزمنة من بينهم 160 مليون طفل ، و أن 1.2 مليار شخص محرومون من مياه الشرب و 92% من المصابين بداء السيدا هم من الفقراء، و أن 205 مليون شخص من إفريقيا لا يتلقون عـــلاج و أن 220 مليون يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم. وفي المقابل فان 6 دول غنية تصرف ما قيمته 700 مليون دولار سنويا على تغذية القطط و الكلاب و 92 مليار دولار على المواد المصنعة في الكماليات.[34]

إن الوضع الصحي المتدني في البلدان النامية هو نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة، منها انعدام المرافـــق الصحية من أطباء، و متخصصين و كذا المستشفيات، وحتى إذا وجدت فان بعدها عن مقر الســـكن في المناطق الريفية يسبب مشاكل.

[34] فيليب عطية،أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،1992.

إن عدم توفر المرافق الصحية اللازمة يؤدي إلى انتشار الأمراض و ارتفاع الوفيـــات، إذ أن وضـــعية الصحة في الدول النامية تزداد سوءا كلنا أدخلت في التحليل عناصر كالنوعية الحقيقية للخدمات الصحية المتقدمة، و إمكانية الحصول عليها، و على الأدوية، خاصة إذا ما قارناها مع وضعية السكان التي تفتقر إلى المداخيل الكافية لمواجهة تكلفة هذه الخدمات من حيث مبلغ العلاج، أو تكلفة الدواء الباهظة الـــتي ليست في متناول الفقراء. إن البلدان العربية باعتبارها جزءا من الدول النامية تعاني بهذا القدر أو ذاك من المشاكل الصحية التي تعاني منها الدول النامية، و إذا أخدنا معدل وفيات الرضع في الـــبلاد العربيـــة إلى مستويين:[35]

أ – البلدان التي تتميز بمستوى منخفض لمعدل وفيات الرضع و تشمل أقل من 50 لكل ألف نســـمة، حيث نجد أن العراق بنسبة 30.6% الأردن و الكويت 14.9% ، سوريا 12.6%

ب – البلاد التي تتميز بمستوى مرتفع لمعدل وفيات الرضع أكثر من 100 لكل ألف نسمة و تشـــمل السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن.

إن شروط الحياة قاسية في الدول النامية، حيـــث نجـــد 1.5 مليـــار مـــن الســـكان لا يســـتفيدون من الخدمات الصحية و 1.55 مليار لا يتوفر لهم الماء الصالح للشرب و 2.2 مليار لا يســـتفيدون مـــن خدمات مصالح التصريف، أما نسبة وفيات الأطفال فتبقى مرتفعة ،إذ أن عدد وفيات الأطفال الذين لا يبلغون من العمر أقل من 5 سنوات بلغ 14.4 مليون طفل سنة 2000.

و لتوضيح الوضع الصحي في بعض البلدان النامية نستدل بالجدول التالي :

[35] ،مرجع سابق.

جدول رقم 1 – 5 :

توزيع معدلات الأوضاع الحياتية لبعض الدول سنة 2008

الدولة	معـــــدل الوفيـــــات الرضع(لكل 1000)	% بـــــدون صـــــرف صحي	% بدون مياه صالحة
السودان	73	30	27
لبنان	29	5	6
سوريا	40	17	14
اليمن	87	34	39
مصر	51	-	13
النيجر	166	70	39
إثيوبيا	159	45	75
مالي	144	80	34

Source: *Rapport Mondial sur le développement humain,2010,PNUD,P.17.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الوضعية الصحية لكل من إثيوبيا و النيجر و المالي، متردية و هو ما يبينه لنا ارتفاع عدد الوفيات و كذا النسبة العالية بدون صرف صحي و مياه صالحة.

حيث نلاحظ ارتفاع وفيات الرضع بلغ 166 لكل ألف نسمة في النيجر و 159 و 144 لكل من إثيوبيا و المالي و يرجع ذلك لعدم توفر العدد الكافي من الأطباء و نفس الشيء نلاحظه إذا نظرنـــا إلى نسبة80% بدون صرف صحي للمالي فهي نسبة جد مرتفعة و كذلك 70% للنيجر، أما إثيوبيا فهـــي

تحتل المرتبة الأولى فيما يخص النسبة العالية من عدم وجود مياه صالحة و تمثل نسبة 75% و هذا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض و بالتالي ارتفاع عدد الوفيات.

أما الدول التي نلاحظ أن الوضعية الصحية بها متحسنة نسبيا من خلال المؤشرات الموجودة في الجدول السابق فهي: لبنان، سوريا و مصر.

من خلال هذا نستطيع أن نقول أن الوضعية الصحية المتردية التي تعاني منها أغلبية الدول النامية تساهم في تفاقم مستوى الفقر خاصة في المناطق الريفية نظرا للصعوبة التي يتلقاها سكان الريف للحصول على الخدمات الاجتماعية التي تزيد من حجم الفوارق بين القرى و المدن مسببة بذلك في افقار فئات كثيرة من السكان.

2 – نقص التغذية :

إن نقص التغذية هو أخطر الأوضاع المؤثرة في صحة الأطفال و لاسيما في البلدان النامية، فعلى الرغم من الإمدادات الغذائية التي تقدمها الدول المتقدمة فمازال نقص التغذية بمختلف أشكاله قائما، و لا أحد منا يشك في مدى خطورة هذه الظاهرة خاصة على الفئات الفقيرة التي هي الميزة الأساسية التي تتميز بها.

لقد حدد متوسط استهلاك الفرد من الأغذية في التسعينات ب 2670 سعيرة حرارية، و هو مستوى يعتبر كافيا من الناحية الغذائية غير أن هذا المتوسط العالمي له دلالة محدودة خاصة إذا قارنا 2434 سعيرة حرارية للفرد و 3399 سعيرة حرارية للفرد بين الدول النامية و المتقدمة على التوالي فنجد أن استهلاك

الأغذية في عدد كبير من الدول النامية غير كافي، حيث توجد فجوة مقدارها 965 سعر حريري للفـــرد بين المجموعتين.[36]

و لتوضيح مدى خطورة سوء التغذية في الدول النامية نستعين بالجدول التالي:

جدول رقم 1 – 6 :

نقص الغذاء في الدول النامية خلال الفترة 1969 - 1998

	الفترة	مجمـــــــــوع السكان (بالمليون نسمة)	عدد من يعانون من نقـــــــــص في التغذية(بالملايين)	النسبة%
إفريقيا	71-69	277	101	35
	81-79	384	128	33
	98-88	505	168	33
آسيا والمحيط الهادي	71-69	1880	751	40
	81-79	2311	645	28
	98-88	2731	528	19
أمريكـــا اللاتينيـــة والكاريبيب	71-69	281	54	19
	81-79	357	47	13
	98-88	433	59	13
الشرق الأدنى	71-69	160	35	22
	81-79	210	24	12
		269	31	12

[36] محمد رفيق،الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق ،دار وائل للنشر ،عمان،2001.

	98-88			
جميع الدول النامية	**71-69**	2609	941	36
	81-79	3261	844	26
	98-88	3938	786	20

المصدر : المؤتمر الدولي المعني بالتغذية ، التغذية و التنمية ، تقرير عالمي 2000 ، ص :9

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن التحسن العام في الغذاء في الدول النامية لم يتوزع بالتساوي، ففي إفريقيا ظلت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية دون تغير تقريبا منذ السبعينات حـــتى نهايـــة الثمانينات بنسبة 33%، غير أن عدد المصـــابين بنقص التغـــذية ازداد بشكل ملحوظ حيث ارتفـــــع من 101 مليون نسمة في الفتـــرة (1969 – 1971) إلى 128 مليون نسمـــة خـــلال الفتـــرة(1979-1981) ثم إلى 168 مليون نسمة خلال (1988-1998).

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية و الكاريبب نلاحظ أن عدد المصابين بنقص التغذية انخفض مـــن 54 مليون نسمة إلى 47 مليون نسمة بين الفترة (69-71) و (79-81) على التوالي، و لكن ارتفع في الفترة (1988-1998) إلى 59 مليون نسمة، و نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للشرق الأدنى.

في حين نجد إفريقيا القارة التي توجد بها أعلى نسبة من السكان المصابين بنقص التغذية 33% أمـــا العدد الأكبر من المصابين فيتواجد في كل من آسيا و المحيط الهادي، و هذا حسب الجدول السابق.

3 – انتشار الأمية :

نظرا للأعداد الهائلة من السكان الذين ظلوا محرومين من التعليم منذ عشرات السنين، و بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت، و الإنفاق المتزايد على التعليم فان معدلات الأمية تبقى مرتفعـــة جـــدا في الدول النامية خلافا لما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.

و الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم 1-7

نسبة الأمية في بعض الدول النامية سنة 2002

الدولة	النسبة%
السودان	72
لبنان	19
سوريا	33
اوغندا	49
المغرب	47
الهند	50
النيجر	69

المصدر : علي وهب 2006 ، مرجع سبق ذكره ، ص : 92

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة للأمية توجد في الصومال ب 73%ثم تليها السودان و النيجر ب 72% و 69 % على التوالي.

أما في سوريا و لبنان فان نسبة الأمية تعتبر منخفضة بالنسبة للدول الأخرى حيـــث بلغـــت 19% و 33% على التوالي.

إن ما تعانيه الدول النامية من جهل و أمية يبين لبا أن بيئة الفقراء في وضعية حرجة، و منه فإنهـــا لا تحقق النمو في المجالات الأخرى، و بالتالي لا تقضي على التخلف، لكن الدول الناميـــة بـــدأت تحـــس بخطورة هذه المشكلة مؤخرا و بدأت تعمل على القضاء عليها من خلال السياسات التنمويـــة في هـــذا المجال، و بالتالي الرفع من المستوى التعليمي.

إن الفقر يؤثر على حياة الأفراد، لكن ارتفاع نسبة الأمية و انخفاضها يتأثر بدوره بمؤشـــرات منـــها ارتفاع تكاليف الدراسة، و كذا بعد المدرسة عن مقر السكن الذي يؤدي بالعائلة الريفيـــة خاصـــة في الدول النامية الى منع أطفالها من الذهاب إلى المدرسة، أو تلجأ إلى الاختيار بين الجنسين، و في أكثـــر الأحيان تفضل إخراج أولادها من المدرسة للعمل، و هو ما يبرز لنا ازدياد انتشـــار عمالـــة الاطفـــال في الدول النامية في شتى الميادين، حتى و لو كانت تضر بحياتهم، و بأجور منخفضـــة، و هـــذا لإعالـــة أسرهم.

لتوضيح أهم مظاهر الفقر و مؤشرات قياسه نستدل بالجدول التالي :

جدول رقم 1 – 8

مظاهر الفقر و مؤشرات قياسه في بعض البلدان النامية خلال سنة1998 الوحدة: %

البلدان	مصر	إيران	نيجيريا	باكستان	النيجر	إثيوبيا
مؤشر الفقر البشري: ترتيب	55	31	62	68	85	83
القيمة%	32.3	19.2	37.6	40.6	64.7	55.3
عدد الأشخاص الذين لا يتجاوزون 40 سنة في 1998	9.9	9.4	33.3	14.3	35.2	42.1
نسبة البالغين اللاميين 15 سنة فما فوق% 1998	46.3	25.4	38.9	56	85.3	63.7
السكان المحرومون من %:						
المياه (1990–1998)	13	5	51	21	39	75
الخدمات الصحية(1991–1993)	1	27	33	15	70	45
التطهير(1990–1998)	12	36	59	44	81	18
نقص الوزن لدى الأطفال دون 5 سنوات(1990–1998)	12	–	36	38	50	48
السكان الذين يعيشون تحت خط حد الفقر النقدي(%)						
*1 دولار من قيمة القدرة الشرائيةلسنة93(1989–1998)	3.1	–	70.2	31.0	61.4	31.3
* حد الفقر الوطني (1987–1997)	–	–	43	34.0	63.0	–

Source : *Rapport Mondial sur le développement Humain, PNUD,2000.*

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة للفقر البشري سجلت في النيجر بقيمة 64.7% أما حد الفقر على المستوى الوطني فقدر ب 63% و المرتبة الثانية هي إثيوبيا بـــ 55.3% بالنسبة لمؤشر الفقـــر البشري و أقل نسبة كانت في إيران 19.2% .

و نفس المقارنة تنطبق على نسبة الأمية.

أما فيما يخص عدد الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب فقد سجلت إثيوبيا المرتبة الأولى بنسبة 75% و نيجيريا 51%، أما فيما يخص الخدمات الصحية تمثل النيجر أعلى نســـبة بـــــ 70% ثم إثيوبيا بـــ 45% و تمثل مصر أقل نسبة بـــ 1% و تدل على توفر الخدمات الصحية.

أما فيما يخص التطهير فقد احتلت النيجر الصدارة بنسبة 80% و نيجيريا بـــ 59% .

و شكلت النسبة العالية للأشخاص الذين يعانون من نقص الوزن في النيجر بـــ50% ثم بعدها إثيوبيا بـــ 48%.

و بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون تحت حد الفقر النقدي و الممثل بـــ 1 دولار، نجد أعلى نسبة في نيجيريابـــ 70.2% ثم النيجربـــ 61.4% .

المبحث الرابع: استراتيجيات الهيئات الدولية للقضاء على الفقر:

المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة(MDGs) :

أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها **189** دولة **خلال قمة الألفية للأمم المتحدة** التي عقدت في سبتمبر **2000** التزامها مجددا بالعمل نحو تحقيق عالم تحظى فيه إزالة الفقر واستدامة عمليـــة التنميـــة

بأولوية قصوى. وقد أقر **147** من رؤساء الدول إعلان الألفية وأجازه بالإجماع أعضاء الجمعية العامـــة للأمم المتحدة.

وافق الجميع على **الأهداف الإنمائية للألفية** الجديدة التي انبثقت من اتفاقيات وقرارات المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الماضي كإطار لقياس مدى تقدم عملية التنمية. هذا وتوجـــه هـــذه الأهداف جهود المجتمع العالمي نحو تحقيق تحسن كبير وملموس في حياة الشعوب، فهي تضـــع محكـــات لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية وإنما أيضًا للبلدان الغنية التي تساهم في تمويل المشروعات الإنمائية وكذا المؤسسات متعددة الأطراف التي تعين البلدان على تنفيذها.

وأهداف التنمية للألفية الجديدة الثمانية هي:[37]

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في الفترة **1990-2015**
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في الفترة **1990-2015**.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام**2015** .

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[37]Nations Unies(2002),"*Echapper au Piège de la Pauvreté*», Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, New York et Genève.2002.

-إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عـــام **2005**، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام**2015**.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال.

-تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، في الفترة **1990-2015.**

الهدف الخامس: تحسين صحة الأم.

- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع، في الفترة **1990-2015.**

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام**2015** .

- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام**2015** .

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.

- دمج مبادئ التنمية المستديمة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلـــول عام**2015** .

- تحقيق تحسين كبير بحلول عام **2020** في معيشة ما لا يقل عن **100** مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ بـــه وعـــدم التمييز.

- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموًا.

- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة.

- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعـــل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

- التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.

- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني: جهود الهيئات الدولية للقضاء على الفقر:

2-1 جهود منظمة الأمم المتحدة:

تلخص جهود الأمم المتحدة في القرارات الـــتي خرجـــت بهـــا في **مؤتمرهـــا الأول للقضـــاء على الفقر** المنعقد في **1997** في:[38]

[38] Nations Unies (1997),"*Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade1997-2006*",8June,A/CONF.191/11.

1. التأكيد على أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إلى تحقيقه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقـــر هو القضاء على الفقر المدقع و تخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريـــق اتخـــاذ إجراءات وطنية حاسمة، و التعاون الدولي في تنفيذ جميع قرارات و مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة و جميع الاتفاقات و الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الكبرى و مؤتمرات القمة الـــتي تنظمهـــا الأمـــم المتحدة منذ عام **1990** من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، تنفيذا كاملا و فعالا.

2. تؤكد من جديد أنه ينبغي إبلاء اهتمام خاص، في سياق العام الذي يرمي إلى القضاء على الفقـــر، لطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد و للظروف و السياسات التي تؤدي في الإطارين الوطني و الدولي للقضـــاء عليه، و التي يتعين أن تكون غايتها تحقيق الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي لمن يعيشـــون في الفقـــر، و تعزيز جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و حمايتها للكافة بما فيها الحق في التنمية.

3. تؤكد من جديد أيضا أنه ينبغي معالجة أســـباب الفقـــر في ســـياق الاســـتراتيجيات القطاعيـــة، كالاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، و الأمن الغذائي و السكان و الهجرة و الصحة، و المـــأوى، و تنميـــة الموارد البشرية بما في ذلك التعليم، و المياه العذبة بما في ذلك المياه النقية و مرافق الصـــرف الصـــحي، و التنمية الريفية، و العمالة المنتجة، و في سياق الاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة و الضعيفة، بحيـــث تستهدف زيادة الفرص و الخيارات المتحدة لمن يعيشون في الفقر، و تمكينهم من بناء عناصـــر قـــوتهم و ممتلكاتهم تحقيقا لاندماجهم الاقتصادي و الاجتماعي.

4. تؤكد من جديد كذلك وجوب أن تقوم الحكومات، و منظمة الأمم المتحدة، و لاسيما الصناديق و البرامج و الوكالات ذات الصلة، بإتباع سياسة فعالة و واضحة من أجل إدراج المنظور المتعلـــق بنـــوع

الجنس في صميم أنشطتها الرئيسية و استخدام التحليلات المتصلة بنوع الجنس كأداة تستهدف إدمـــاج البعد المتعلق بنوع الجنس في عمليات تخطيط و تنفيذ السياسات و البرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر.

5. تؤكد أن التنمية الريفية في البلدان النامية تظل ذات أهمية رئيسية إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، و أن هذه التنمية تشمل في أكثر الأحيان الإصلاح الزراعي، و الاستثمار في البنيـــة الأساســـية، و توسيع نطاق الوساطة المالية الريفية بهدف كفالة الأمن الغذائي، و تحسين التعليم و زيادة اســـتخدام التكنولوجيا الملائمة، و كفالة تطبيق أسعار منصفة لتوفير حوافز الاستثمار الزراعي، و زيادة الإنتاجية، بما في ذلك إنتاجية القطاع غير الرسمي.

6. تؤكد أيضا ضرورة التصدي في جميع البلدان للفقر في المناطق الحضرية، بسبل منها تعزيـــز مـــوارد الرزق المستدامة لفقراء الحضر عن طريق توفير أو زيادة فرص التدريب و التعليم و الخدمات الأخرى التي تساعدكم في الحصول على العمل، و على الأخص للمرأة و الشباب و العاطلين عن العمـــل و الـــذين يعانون البطالة المقنعة.

7. تقرر أن يتميز الاحتفال كل عام **باليوم العالمي للقضاء علـــى الفقـــر في 17 أكتـــوبر**، بـــالتركيز على المواضيع التي تختارها الجمعية العامة لذلك العام.

8. تجدد توصياتها بأن تقوم جميع الحكومات بوضع استراتيجيات و سياسات متكاملة للقضاء على الفقر أو بتعزيز استراتيجياتها و سياساتها في هذا المجال، و تنفيذ خطط أو برامج وطنية للقضاء علـــى الفقـــر بأسلوب يقوم على المشاركة لمعالجة السباب الهيكلية للفقر على نحو يشمل اتخاذ إجراءات على الأصعدة

المحلية و الوطنية ودون الإقليمية و الدولية، و تؤكد على وجوب أن تحدد هذه الخطط أو البرنامج، داخل كل سياق وطني، استراتيجيات و أهداف و غايات ميسورة و محددة زمنيا لغرض إجراء خفض ملموس في الفقر عموما، و من أجل القضاء على الفقر المدقع.

9. تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تأكيد الالتزامات المتعهد بها لكي يتحقق في أقرب وقـــت ممكن الهدف المتفق عليه و هو تخصيص 7% من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة و أن تسعى، حيثما يتفق على ذلك، في حدود ذلك الهدف، إلى تخصيص نسبة تتـــراوح بـــين 0.15% و 0.20% من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

10. تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى التنفيذ الكامل و الفعال لجميع المبادرات المتخذة بشأن تخفيف عبء المديونية عن البلدان النامية، بما في ذلك قواعـــد نـــابولي، و المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و على مواصلة بذل الجهود في هذا الميدان من أجـــل المساهمة في التوصل إلى حل دائم لمشاكل مديونية البلدان النامية، و تشجيع الجهات المانحة على كفالـــة التمويل الكافي لهذه الآليات أو المبادرات، لاسيما في البلدان الإفريقية و في أقل البلدان نموا، ومن ثم دعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

11. تحيط علما بمختلف المبادرات الدولية للتمويل الصغير التي اتخذت في السنوات الأخيرة، مثل مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عقد في واشنطن العاصمة في الفترة مـــن 2 إلى 4 فبرايـــر 1997، و الفريق الاستشاري المعني بتقديم المساعدة إلى ذوي الفقر المدقع، و تدعو جميع الحكومات، و منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات **بريتون وودز**(Institutions de Bretton woods) ، و المنظمات غير

الحكومية ذات الصلة، و القطاع الخاص، و الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، إلى التركيز على أهمية زيادة إمكانيات الحصول على الإئتمانات الصغيرة و الخدمات المالية المرتبطة بها لتوفير فرص مزاولة الأعمال الحرة و الأنشطة المدرة للدخل للذين يعيشون في فقر، لاسيما النساء في البلدان النامية، و بخاصة في إفريقيا و في أقل البلدان نموا، و إلى دعم البرامج و الإجراءات المتعلقة بذلك.

12. تدعو المجلس التنفيذي لبرامج الأمم المتحدة الإنمـــائي /صـــندوق الأمـــم المتحـــدة للســـكان إلى النظر في توسيع المشاريع المضطلع بها في إطار المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر بحيـــث تشمل جميع البلدان النامية بغية جعل المبادرة موجهة بدقة نحو تحقيق أهداف القضاء على الفقر الواردة في الالتزامات المتعددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، و تعزيز المساعدة في وضع خطط و برامج و استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر، لاسيما في البلدان الإفريقية و أقل البلدان إلى المساهمة في هذه المبادرة.

13. تطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تولي أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانيتـــها و برامجهـــا المتعلقة بالمساعدة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، و تدعو الصناديق و البرامج و الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان النامية، و لاسيما البلدان الإفريقية و أقل البلـــدان نموا، في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر و تأمين الخدمات الاجتماعية السياسية، عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لوضع استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر.

14. تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النامية بتخصيص ما متوسطه 20% ، من المساعدة الإنمائية الرسمية و 20% من الميزانيات الوطنية، على تعزيز

إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية باعتباره شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضرورة جعله جزءا متمما لأي استراتيجية تهدف إلى القضاء الفقر.

تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدوراتها في الفترة مابين 1997-2006 بندا عنوانه "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر".

2-2- جهود صندوق النقد الدولي FMI:

لقد كان لصندوق النقد الدولي قناعة منذ البداية بان الفقر المنتشر في أجزاء كثيرة من العـــالم يهـــدد الاستقرار المالي على المستوى العالمي وان ذلك يمثل قضية بالغة الأهمية بالنسبة له، والصندوق ليس وكالة للمساعدات كما انه ليس المنظمة الرئيسية للحد من الفقر في العالم ولكن عليه أن يلعـــب دورا داعمـــا أكبر من أي وقت مضى، ففي سنة **1987** لم يكن القلق و الاهتمام بآثار عدم الاستقرار المـــالي علـــى الفقراء بالأمر الجديد على صندوق النقد الدولي.ولكنه لم يكن قد اخذ بعد مكانه في دائرة الضوء وبؤرته في ذلك أن جوهانزويتيفين المدير العام الخامس لصندوق النقد الدولي حث المؤسسة أي الصندوق على أن تتجه إلى الإقراض طويل الأجل للدول النامية، وانشأ "صندوق الائتمان" كأداة للإقراض بشـــروط ميسرة للدول الأكثر فقرا.وجاء خلفه "جاك دي لاروزيير " فعزز صلة صندوق النقد الدولي حول قضايا الفقر مع البنك الدولي و الأمم المتحدة ووضع خطة تسهيل التكييف الهيكلي كوسيلة لإعـــادة تـــدوير أقساط ديون صندوق الاستئمان إلى الدول المحتاجة، ومساندة السياسات الاقتصادية في هذه البلدان فما كان مطلوبا في عام **1987** هو الإلزام من جانب صندوق انقد الدولي بمساعدة الدول على وضع برامجها السياسية بوسائل تحمي الفقراء من تحمل عبء التكيف وبجذب الأموال الجديدة لتكتمل بهـــا مـــوارد

تسهيل التكيف الهيكلي التي لم تعد كافية ، فزاد المجلس التنفيذي موارد صندوق النقد الدولي للقـــروض ذات الفائدة المنخفضة إلى ثلاثة أمثاله وانشأ تسجيل التصحيح الهيكلي المعزز، وأصـــبح تحويـــل هـــذا التسجيل إلى مصدر أساسي ودائم للتمويل بشروط ميسرة كوسيلة لدعم التنفيذ الفعـــال للسياســـات ولحفز تدفقات المساعدات الثنائية ، كما استطاع صندوق النقد أن يقنع أكثر من أربعين بلدا من البلدان النامية وكذلك الدول المانحة من الدول بأن تقدم المنح والقروض للصندوق الاستئماني لتسهيل التكييف الهيكلي، المعزز كما حث المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على أن يزيد من نطاق فرص الحصول على الأموال حتى يمكن لتسهيل التكييف الهيكلي المعزز أن يقدم إسهاما أكبر في تمويل برامج التكييف في الدول الفقيرة. كذلك فإن إصراره على أن تسهيل التكييف الهيكلي المعزز ومشروطية سياســـته جـــزءا أساسيا من عملية تخفيف عبء الدين ، خاصة أن بلدان نامية عديـــدة خـــلال الســـبعينيات وأوائـــل الثمانينات زادت قروضها زيادة كبيرة ، في حين قامت البلدان المتوسطة الدخل بالاقتراض عبر التمويل الخاص، فاقترضت مباشرة من حكومات أخرى أو هيئات ائتمان تصدير رسمية أو حصلت على قروض خاصة بضمان تلك الهيئات.

وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي. فنجـــد بين عامي **1986** و**1999**، حصل **56** بلداً يبلغ مجموع سكانها **3.2** مليار على قروض بأســـعار فائـــدة منخفضة طبقاً **لتسهيل التصحيح الهيكلي (SAF)** وخليفته **التسهيل التمـــويلي المعـــزز للتصـــحيح**

الهيكلي (اللذين أنشئا لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء) في جهوده الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقـــوى وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات.

وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهاماً ملموساً في جهـــود التنميـــة في البلـــدان منخفضـــة الـــدخل، ولكن كثيراً من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بـــالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي.

وقد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها بإجراء عملية إعـــادة بحـــث مكثفـــة لاستراتيجيات التنمية والديون في السنوات الأخيرة، وتم بعدها الاتفاق على ضرورة بذل المزيـــد مـــن الجهود في هذا الميدان.

وفي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام **1999**، اعتمـــد وزراء البلدان الأعضاء منهجاً جديداً ينص على جعل **سياسات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء**. ويجسد هذا الاتجاه منهجاً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رســـم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق.[39]

من شأن سياسات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة أن تضمن إعطاء أولوية قصوى لاحتياجـــات الفقراء في إطار المناقشات المعنية بالسياسة العامة، خاصة في حالة اتساع قاعدة المشـــاركة في صـــياغة السياسة – بما في ذلك مشاركة عناصر من المجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، يمكن لسياسات الحد مـــن

[39] Banque mondiale, FMI (2002), *Review of the Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) Approach: Early Experience with Interim PRSPs and Full PRPSs*, 26 Mars. Disponible sur le site www.worldbank.org/poverty/ strategies/review.

الفقر أن تضع البلدان "في موقع القيادة" لتسيير عملية التنمية فيها على أساس رؤيـــة واضـــحة المعـــالم لمستقبلها وخطة منظمة لتحقق أهدافها. ويستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التي تسترشد بها عملية وضع سياسات الحد من الفقر.

وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:[40]

- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر .

- تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحـــدة الفقـــر، وزيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية .

- من الاعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية والحد من الفقر،والاســـتراتيجية المتبعـــة لتحقيقها، والتوجه المعتمد في تطبيقها .

- يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان .

- ينبغي التركيز بشكل واضح على النتائج.

وطبيعي أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولاً بالحجم المطلوب يســـتتبع إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع،بما في ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين.ولن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك التـــزام طويـــل الأجل من جانب الحكومات وشركائها.

[40] Banque mondiale, FMI (2002),op,cité.

وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقوم البلدان المشاركة بإعداد خطة شاملة ضمن **تقرير استراتيجية الحد من الفقر .(PRSP)** وتيسر هذه الخطة الكلية على المجتمع الدولي - بما في ذلك صندوق النقد الـــدولي - تقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية.

2-3- جهود البنك العالمي:

البنك الدولي هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي، فهو يهـــتم بتطبيـــق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الاصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطـــاعين العام والخاص، وكما يهتم بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتـــراض مـــن أسواق المال.

ولذلك فهو يكمل مهام صندوق النقد الدولي، حيث يركز البنـــك الـــدولي علـــى الفتـــرة الطويلـــة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشـــاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الميزانية، وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شـــروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة بـــين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

دور البنك في محاربة الفقر: يدعم البنك الدولي عملية خلق مناخ جيد للاستثمار الذي يساعد في تعزيز النمو، لتحقيق هدف خفض أعداد الفقراء. وفي ذات الوقت، يستثمر البنك الدولي في زيـــادة فـــرص الأفراد للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاهية أسرهم. وتبين الشواهد أن المساواة بـــين

الجنسين تعزز النمو الاقتصادي وتقلل أعداد الفقراء، ولهذا يعتبر تحقيق هذه المساواة جزءاً لا يتجزأ مـــن رسالة البنك الدولي في تخفيض أعداد الفقراء.

يمكن أن يتحسن مناخ الاستثمار عبر سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة، والبيئة العالمية المفتوحة للتجارة، وحسن نظام الإدارة العامة، والمؤسسات الخالية من الفساد والبيروقراطية المفرطة، والبنية الأساسية ذات الجودة العالية. ولقد أظهرت بحوث كثيرة قام البنك الدولي بإجرائها، بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة مـــن العمل مع البلدان المختلفة، وجود ارتباط وطيد بين حسن نظام الإدارة العامة وتحقيق التنمية وتخفـــيض أعداد الفقراء .ولهذا شهد نظام الإدارة العامة وإصلاح القطاع العام تطورًا كبيرًا نتيجـــة لارتباطـــات القروض التي بلغت **2.5** مليار دولار تقريبًا في السنة المالية **2003** . وتعد الدعوة لتشجيع مبادرة الحكومة الإلكترونية من بين أحدث المبادرات في هذا المجال، وهي المبادرة التي توفر إمكانية هائلة لتحســـين أداء القطاع العام .ويؤدي تقديم الخدمات مباشرة للفقراء إلى تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًـــا، حيـــث أنهـــم المتضررون الفعليون من عدم الكفاءة الإدارية والفساد .فعلى سبيل المثال، هناك **7** ملايـــين مـــزارع في كارناتاكا في الهند ممن يمكنهم الآن الحصول على نسخ مطبوعة لصكوك ملكية الأراضي (وهي الصكوك المطلوبة مرتين أو ثلاث مرات في السنة للحصول على قروض بنكية)، ويمكن الحصـــول علـــى هـــذه الصكوك عبر شبكةالإنترنت في خلال **10** دقائق من **177** كشك إداري مدار من قبل الحكومة، أو من الهيئات ذات الكفاءة التي تحصل الإيرادات .

يسعى البنك الدولي لتوفيق برامج المعونات مع الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فاعلية مشروعاته في البلدان النامية. ويتم ذلك عن طريق **إستراتيجية المساعدة القطرية (CAS)** وهى عبارة عن خطـــة

عمل أعدها البنك الدولي بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الحقيقية والشـــركاء الخـــارجيين لتدعيم النمو القابل للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء.

وهناك مبادرة أخرى طرحتها تتمثل في **مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون(HIPC)** ، تستهدف تخفيض أعباء الديون الزائدة التي تواجهها أفقر بلدان العالم. ولقد أصـــبح **38** بلـــدًا مـــؤهلاً للحصول على مساعدات مبادرة **HIPC** بدءًا من أفريل **2004**، ومن بين سبعة عشر بلدًا شملهم القرار سيحصل ثلاثة عشر بلدًا على مساعدات لتخفيف الديون، بينما سيحصل خمسة عشـــر بلـــدًا علـــى مساعدات مؤقتة في المرحلة الانتقالية.

المطلب الثالث: مقاربة تحضير الوثائق الاستراتيجية لتخفيض الفقر DSRP:

في سنة **1999** أطلق كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي **المبادرة الواسعة النطـــاق لمكافحـــة الفقر** ، التي تدخل في إطار ما يعرف بمساعدة الدول الفقيرة الأكثر مديونية **(PPTE)**، والتي توجـــب على هذه الدول تحضير وثائق استراتيجية لتخفيض الفقر**(DSRP)**، هذه الوثائق هي عبارة عن خريطـــة طريق، تهدف من ورائه إلى وضع تصور شامل لمشكلة الفقر، ومن المفروض أن يشترك في إعداد هـــذا المخطط بالإضافة إلى الحكومات كل من الجهات المانحة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

و توضح تلك الوثائق برامج طويلة الأجل لتخفيض أعداد الفقراء، مرتبة وفق أولويات محددة حســـبما يضعها البلد المعني. كما توفر هذه الوثائق قاعدة لاستراتيجيات مساعدات البنك الدولي، وإطار عمـــل

لتنسيق المشروعات من مجتمع الجهات المانحة الأوسع نطاقًا. ولقد أعد قرابة ستون بلـــدًا مـــن البلـــدان المنخفضة الدخل استراتجيات كاملة ابتداءً من أوت **2004**. [41]

جدول(1- 9):

البلدان المشتركة في استراتيجية تخفيض الفقر DSRP

Amérique centrale et du Sud (4) :	**Afrique (34) :**
Bolivie, Guyana, Honduras, Nicaragua	Angola, Bénin, Burkina Faso, Burundi,Cameroun,Comores, Congo, Cote d'Ivoire, Djibouti, Erythrée, Ethiopie, Gambie, Ghana, Guinée, Guinée-Bissau, Kenya, Lesotho, Madagascar, Malawi, Mali, Mauritanie, Mozambique, Niger, Nigeria, Ouganda, Rwanda, Sao Tome, Sénégal, Sierra Leone, Tanzanie Tchad, Togo, Zambie, République Centrafricaine.
Asie (15) :	
Arménie, Azerbaïdjan, Cambodge, Georgia, Indonésie, Kirghizistan, Laos, Mongolie, Népal,Pakistan,Sri Lanka, Tadjikistan,Timor Oriental, Vietnam, Yemen.	
Europe de l'Est (4):	
Albanie,Bosnie, Macedonia FYR,Moldavie	

Source : Razafindrakoto.M, Cling.J-P, Roubaud.F, "*Les Nouvelles Stratégies Internationales de Lutte Contre La Pauvreté*",2e édition, DIAL/Economica, Paris.2003, P.171.

[41]Banque mondiale (2004a), *Poverty Réduction Strategy Sourcebook: Chapters and Related Materials*, disponible sur le site de la Banque mondiale [www.worldbank.org/poverty/strategies], version pour commentaires, avril

المطلب الرابع: استراتيجيات الديون لتخفيض أعداد الفقراء (HIPC)

إن المبادرة (مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) هي إنجاز رئيسي ... فهي تتعامل مـــع الديون بطريقة شاملة لتتيح للبلدان إمكانية التخلص من ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها. إنها أنبـــاء طيبة جدا لفقراء العالم" – الرئيس البنك الدولي، **جيمس وولفنسون**.

في عام **1996** دشن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برنامجاً غير مسبوق لتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل أفقر البلدان. وقد نشأت هذه المبادرة نتيجة القلق من أن مستويات المديونية الزائـــدة لهـــذه البلدان تعوق النمو الاقتصادي، وتكبح جهود تخفيض أعداد الفقراء. وقد تضمن البرنامج، الذي أطلـــق عليه مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، اتفاقاً بين كافة المقرضين الدوليين الرئيسيين على منح فرصة بداية جديدة لتلك البلدان، التي كانت تكافح لمواجهة عبء مديونيتها الثقيل.

وفي عام **1999** جرى تعزيز هذه المبادرة لتخفيف المديونية بطريقة أسرع وأعمق عن مجموعة أكبر مـــن البلدان المستحقة، ولزيادة صلات البرنامج بجهود تخفيض أعداد الفقراء المستمرة في تلك البلدان. وحتى اليوم، حصل **27** بلداً على مستويات ملحوظة من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج، الذي يتوقع أن يصل في نهاية المطاف إلى مبلغ مقداره **54** مليار دولار أمريكي. وقد التزم البنك الدولي بتقديم نحـــو **13** مليار دولار أمريكي خلال العقدين القادمين لتخفيف عبء خدمة ديون البلدان الـــسبعة والعشرين التي جرت الموافقة عليها حتى الآن.

أُنشئت إدارة الديون بالبنك الدولي في شهر أوت **2004**. وتستفيد الإدارة الجديدة من العمل الذي قامت به مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهي تخدم عدة أغراض تشمل تطبيـــق الإطـــار

الجديد لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض، والتطبيـــق المتواصـــل لمبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.كما أن تلك الإدارة مسؤولة أيضا عن صياغة موقف البنك الدولي بشأن موضوعات الديون العالمية التي تواجه البلدان النامية.

يرجع معظم عبء الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تستهدفها مبادرة تخفيض ديون البلـــدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى سنوات سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وقد اقترض كثير مـــن البلـــدان النامية لتمويل مشروعات محلية اعتمادا على الطفرة في أسعار السلع، اعتقادا منها أن الأسعار المرتفعـــة وأرباح التصدير ستستمر. ولكن صدمة أسعار البترول والركود العالمي في أواخر الســـبعينيات وأوائـــل الثمانينيات من القرن العشرين تسببا في هبوط أسعار السلع إلى مستوى منخفض دام طويلا، فوجـــدت تلك البلدان نفسها تواجه أزمة في خدمة الديون.

واستمرت البلدان المقرضة خلال سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشـــرين في تمويـــل إصلاحات في السياسات على أمل أن تتمكن تلك البلدان من أن تشق طريقها للخـــروج مـــن تلـــك المشكلات. ولكن، لعدة أسباب تشمل قرارات متعلقة بالسياسات للحكومات المعنية، فإن توقعات زيادة النمو لم تتحقق. وبحلول سنة **1992**، واجهت البلدان الثلاثة والثلاثون المعرفة بأنها الأكثر مديونية بـــين البلدان ذات الدخل المنخفض، أزمة شديدة في خدمة الديون. وفي السنوات العشر حـــتى ســـنة **1992**، تدهورت صافي القيمة الحالية لنسبة المديونية إلى الصادرات – وهو مقياس رئيسي لقدرة أي بلد علـــى تسديد قروضها – إلى **620 %**بدلا من **266 %**قبل ذلك بعشر سنوات. والحد الحالي لتخفيف عـــبء

الديون بموجب مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو صافي قيمة حالية لنسبة المديونيـــة إلى الصادرات تبلغ **150 %**أو صافي قيمة حالية لنسبة المديونية إلى العائدات تبلغ **250 %**.

1- كيف تعمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون :

تحدد مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوقت الحاضر **38** بلدا، يوجد **32** منـــها في إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها تستحق الحصول على تخفيف أعباء الديون. وكان البرنامج الأصـــلي يتطلب أن يكون لكل بلد سجل مدته ثلاث سنوات من الأداء القوي في سلسلة من الإجراءات – مثل برامج الاستقرار الاقتصادي، وإصلاحات القطاع العام (وتشمل إعادة هيكلة أو خصخصة المشروعات الخاسرة المملوكة للدولة)، وتوجيه الإنفاق العام لتخفيض أعداد الفقراء، والصحة، والتعليم – قبـــل أن تُقبل لتخفيف عبء الديون.

ولكن في سنة **1999**، جرى تقصير متطلبات السجل الزمني بصورة ملحوظة لتمكين البلدان من القيـــام بجهود الإصلاح داخل إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وجرت إتاحة تخفيـــف عبء الديون المرتبط بذلك فورا للبلدان المؤهلة. ويشار إلى ذلك بأنها البلدان التي وصـــلت إلى **نقطـــة القرار**.

وعند نقطة القرار، تتعهد حكومات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بإدخال سلسلة من الإصلاحات الهامة. وتتضمن تلك الإصلاحات سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وإجراءات تساعد على تحقيق تخفيضـــات ملموسة في مستويات الفقر. ويجب على البلدان أن تعد أوراقا بشأن سياسة تخفيض أعـــداد الفقـــراء – وهي عملية تشمل استشارات واسعة النطاق مع الفئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية ومجموعـــات

المانحين بشأن الأولويات المستقبلية للسياسات العامة التي تستهدف تخفيض أعداد الفقراء. إن بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي تدعم الإصلاحات المحبذة للنمو التي تجري في تلك المناطق، مثل إيجاد نظام قضائي سليم، وإنشاء نظام مالي يعتمد عليه ويمكّن من المحاسبة على الأعمال، وتقوية نمو معتمد على الذات في القطاع الخاص. وتوضع خطط تفصيلية لتحسين قدرة الجمهور على الحصول على الخدمات العامة ولتحســين نوعية هذه الخدمات وكذلك تحسين نوعية حياة الفقراء.

ومن المعتقد أن الاستشارات واسعة النطاق ستسفر على الأرجح عن حشد المساندة لسياسات الإصلاح الجديدة وتعزيز فرص البلد في إيجاد مستقبل أفضل وأكثر قدرة على الاستمرار للنمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء.

ثمار المبادرة:

تأهيل **38** بلدا للحصول على مساعدة مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في ســبتمبر **2004**. حيث وصلت **14** من هذه البلدان إلى نقطة "الإنجاز" وهي تتلقى تخفيضا للديون غــير قابــل للإلغاء. ووصل **13** بلدا إلى نقاط "اتخاذ القرار" لكل منها وهي تتلقى تخفيضا مؤقتا. ووصلت حــديثا كل من أثيوبيا والنيجر والسنغال وغانا إلى نقاط الإنجاز الخاصة بها. وقد ابتليت أغلب البلدان الأحــد عشر بمصاعب اجتماعية مستمرة مثل الصراعات المدنية المتواصلة والنزاعات المســلحة عــبر الحــدود وتحديات أنظمة الإدارة العامة ومشكلات المتأخرات الكبيرة.

إن الاستعراض الذي أجرته جهة المراقبة الداخلية بالبنك الدولي وصندوق FMI لمبادرة تخفيض ديــون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي إدارة تقييم العمليات، قد وجد أن المبادرة قد مكنت مــن تحقيــق

إنفاق أكبر على البرامج الاجتماعية وأنشطة تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المشاركة. ولكنها دعت إلى مزيد من الشفافية والواقعية في التحليل الاقتصادي المتطلع للمستقبل الذي يستخدم في إعداد توقعـــات مستويات الديون والنمو. كما أن هناك أيضا حاجة إلى إدارة توقعات ما يمكن أن تحققه المبادرة بطريقة مباشرة وعلاقتها بالجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها البنك الدولي والمجتمع الدولي لمساعدة تلك البلـــدان على تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء، بصورة قابلة للاستمرار.

2- الإطار الجديد لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون

طرح اقتراح بشأن إطار جديد لاستمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض في فبراير **2004**. ويقدم ذلك الإطار أساسا سليما لإدماج استمرارية القدرة على تحمل أعبـــاء الـــديون بطريقة متطلعة للمستقبل ضمن قرارات الإقراض التي يتخذها البنك الدولي وصـــندوق النقـــد الـــدولي وشركاء التنمية الآخرون. إن تطوير ذلك الإطار هو خطوة هامة لضمان اشتراك المقترضين والمقرضـــين في منهج مشترك لتقليل خطر إثقال البلدان ذات الدخل المنخفض بالديون، مع تيسير الحصـــول علـــى التمويل للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بشروط ميسرة بصورة ملائمة.

وبصفة إجمالية، فإن الإطار يؤكد أن الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل تتحمل المسؤولية الأولى عن المحافظة على استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون، ويعني ذلك أن تلك البلـــدان يجـــب أن تتـــبنى سياسات ومؤسسات أفضل من أجل زيادة النمو وإدارة الديون بحرص واتخاذ إجراءات لزيادة مرونتـــها تجاه الصدمات الخارجية.

ويرتكز المنهج الجديد للمساعدة إلى ضمان استمرارية القدرة على تحمل أعباء الـــديون للبلـــدان ذات الدخل المنخفض على المبدأين الهامين التاليين:

1 - أن يتناسب الاقتراض الجديد مع قدرة البلد المعني على تحمل الدين، ويعتمد ذلك بدوره على قدرته على استخدام الموارد بفعالية للتنمية والتطور، وعلى مدى حساسيتها تجاه الصدمات.

2- تقديم الموارد في صورة منح بدلا من قروض، في حدود استخدام الموارد الإضافية، التي تتجاوز قدرة أحد البلدان على تحمل الديون، لتحقيق النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وقبل ذلك الإطار المقترح، لم تكن هناك إرشادات سابقة يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض ودائنيهـــا الرسميين أن يتبعوها لاتخاذ إجراءات تفاعلية في برامجها للاقتراض/الإقراض لتحقيق استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، لاحظنا أن ظاهرة الفقر تبقى ظاهرة معقدة وهذا لتعدد أشكالها، وهذا ما يصطدم به أي باحث عند دراسته للفقر.

وقد حاولنا حصر مختلف التعاريف الموجودة في أدبيات الفقر، والتي اتضح لنا من خلالها وجود تعاريف كثيرة ومختلفة وأخرى متعددة الأبعاد.

كما أعطينا صورة واضحة عن مختلف الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر ،كما بينا كيف عجزت جميع سياسات التنمية للقضاء على هذه الظاهرة.

ورأينا أنه على الرغم من اعتبار الدخل كمعيار فاصل بين من هو فقير ومن هو غير ذلك،إلا انـــه غـــير كافي نظرا لوجود عدة عوامل أخرى تتدخل في دراسة حالة الفقير مثل عامل التدهور الصحي ونقـــص التغذية والأمية.

وفي الأخير بينا الإستراتيجية الدولية للقضاء على الفقر ، لكننا نرى بانها لم تأتي بثمارها ونحـــن علـــى مشارف سنة 2015 ، لذا أعدت الأمم المتحدة خطة جديدة أخرى تمتد إلى سنة 2030 للقضاء نهائيـــا على الفقر، لكن معالم هذه الخطة لم تتضح بعد إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

تمهيد:

إن ترتيب أغنى أفراد العالم محل اهتمام الكثير، سواء من وسائل الإعلام أو من الفضوليين .

فالمعركة لاحتلال المراكز الأولى طاحنة، هل انخفاض قيمة أسهم Microsoft أثرت على ثروة BILL Gates؟ هل LILIANE Bettencourt ما زالت أغنى امرأة في العالم ؟

احتساب تراكم الثروة سهل و"مثير" لأننا نحسب ونقيس شيء موجود ويمكن معاينته بسهولة وهو المال بمعنى اشمل للثروة. لكن حساب وقياس الفقر ليس بنفس السهولة ولا الأهمية، وذلك لأننا نحاول قياس وتحديد مدى شدة العجز والنقص في الثروة، إن صح التعبير، وقياس نسبة السكان الذين يعانون من هذا العجز حتى الآن تبدو العملية سهلة نوعا ما ويمكن الإشارة إلى أن أساليب وطرق قياس الفقر تختلف باختلاف المفهوم الذي يراد معالجته.

المبحـــــث الاول: خطـــــوط الفقر

يعتقد الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين، انه من المفيد عند إجراء تحديد للفقراء الواجب رعايتهم، الاحتكام إلى معيار يتفق عليه لتحديد خط الفقر في المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع احتياجاتهم عن طريق إعطاء الأولوية لتلك الحاجيات التي تندرج في عداد ما يعرف بالفقر المطلق، قبـــل الوفـــاء بالحاجات المتعلقة بالفقر النسبي.

ومن المفيد قبل التطرق لمدلول هذين النوعين من الفقر والمظاهر الدالة عليهما، والطـــرق المتبعـــة في قياس كل منهما أن نشير هنا إلى أن تحديد حد الفقر يعني:

"تعيين ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيرا كل من حصل عل دخل اقل منه"[1].

وهي مسألة نسبية وتحكيمية إلى حد كبير، وتختلف بحسب الظـــروف الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية والثقافية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر به.

إن تعريف الفقر في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، فالأمر إذن نسبي، ومنه توجد أكثـــر من طريقة لتعريف الفقر، وبالتالي الخط المحدد لمن يعتبر من الفقراء.

[1]Hagenaars, A. J. M. and K. De Vos, *«The Definition and Measurement of Poverty»*, Journal of Human Resources, Vol. 23, No. 2, 1988 ,P.211-221.

لكن على الرغم من أن المسألة نسبية كما قلنا، فان أحد المعايير الشائع استخدامه في هذا الصدد هو: تحديد خط الفقر بما يساوي متوسط الدخل الذي يقابل الحاجات الأساسية للفرد في واقع الظـــروف التي يعيش في ظلها.

وبغض النظر عن الصعوبات التي يثيرها تحديد خط الفقر، والمعايير المتداولة في شأن تحديده، إلا انـــه يجب أن نفرق بين خطين للفقر: الأول نسبي والثاني مطلق.

المطلب الأول: الفقر النسبي (Pauvreté Relative) :

وهو ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان وعادة يتم ذلك بتعريـــف الأفـــراد الـــذين يشكلون أفقر **20–25** ٪ من سكان مجتمع ما باعتبارهم الفقراء، وبعض الدراسات في الدول النامية ترفع هذه النسبة حتى **50** ٪ من السكان. إذن فالفقر النسبي هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه أيضا[2].

[2]Sarah,Marinesse., *«Notes sur les différentes approches de la pauvreté»*,AFD,Octobre1999,P.01.

المطلب الثاني: الفقر المطلق (Pauvreté Absolue) :

يطلق لفظ الفقر المطلق لوصف ذلك القدر من السكان الذي يعيش تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول، أي ذلك القدر من الدخل الذي لا يمكن صاحبه من الحصول على الاستهلاك الضروري أي مستوى الكفاف.[3]

إذا فهو يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مســـتوى معيشي معقول (حد الفقر)، يصنف من هو دونه باعتباره فقيرا، وتحديد هذا المستوى هو حكـــم تقديري للباحث أو صانع السياسة.

إذن فهو العجز على توفير الاحتياجات الأساسية: كالغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة.

** **المقارنة بينهما:**

تعتبر التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي أساس الجدال القائم بين الاقتصاديين حول الفقر، والـــتي يمكن أن نلخصها في نقطتين[4]:

- الاختلاف في درجة المستوى المعيشي(أدنى-جاري).

[3] Marinesse.S.,op.cité ,P.02.
[4] Townsend, P., *«The Meaning of Poverty»*, British Journal of Sociology, Vol 13, 1962,P.200-227.

- الاختلاف في طبيعة الفقر (غير متغير-متغير).

مفهوم الفقر النسبي قد يقودنا إلى الخلط بين الفقر والتعاون أو اللامساواة، إلا أن الأمر غير صـــحيح حسب العديد من الاقتصاديين، فالفقر قد يصحب معه التفاوت إلا أن العكس لـــيس بالضـــروري صحيح، فقد يكون هناك مجتمع يتميز بتفاوتات اقتصادية واجتماعية عميقة بدون أن يكون هنـــاك فقر. مفهوم الفقر المطلق يرجع أساسا إلى الحد الأدنى الغذائي البيولوجي والفيزيولـــوجي، وفي هـــذا الإطار نجد التعبير بالحريات أفضل تعبير للفقر المطلق "في بداية الستينات اللجنة الهنديـــة للتخطـــيط حددت مستوى **2250حريرة** في اليوم بالنسبة لكل شخص كحد أدنى في المناطق الريفيـــة"، دراســـة أخرى في الباكستان حـــول الفقـــر حـــددت هـــذا المســـتوى **ب2150حريـــرة**، هـــذا المســـتوى حدد **ب2122 حريرة** في البنغلاديش.

مما سبق ذكره يمكن القول أن كلا المفهومين هما متكاملين، فقياس الفقر المطلق يستعمل في الـــدول النامية الضعيفة الدخل، الساعية قدما نحو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان، بينما قياس الفقر النسبي يستعمل في الدول المتقدمة العالية الدخل، أين يكون الأمن الغذائي شبه مضـــمون

ومحقق، والتي تتوفر على شبكات الضمان الاجتماعي القادرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

بالإضافة لما سبق، فان قياس الفقر المطلق يكون مفيدا في **فترات الأزمة الاقتصادية**، لأنـــه يســـمح بمتابعة عدد الأشخاص الذين يتأثرون ويسقطون تحت عتبة الفقر، في حين أن قياس الفقر النسبي يكون مفيدا في فترات النمو.

المبحث الثاني: مـــــــــدارس الفقـــــر

المطلب الأول: مدرسة الرفاهية L'école de walfarist

تعتمد هذه المقاربة على استعمال الدخل كقياس للرفاهية الاقتصادية، وهي عادة مـــا تســـمى بالمقاربة النقدية او مقاربة الدخل،إذ تعطي أهمية قصوى للدخل في مجال تخفيف حدة الفقر.

قام كل من **Lipton** و **Ravallion (1995)** بإعطاء تعريف للفقر النقدي على النحـــو الآتي:

"يمكن القول أن الفقر يتواجد في مجتمع معين إذا احتوى هذا المجتمع على فرد او مجموعـــة أفـــراد لم يصلوا مستوى الرفاه الاقتصادي، أدنى ومقبول على حسب مقاييس هذا المجتمع".[5]

نظرية الرفاهية تعتبر المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي، ويتم حساب عـــدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد على تحديد خط الفقر، هذا الأخير يمكن أن يحددَ عن طريق الـــدخل، أو عن طريق الاستهلاك، وكل من يقع تحت هذه العتبة يعتبر فقيرا.[6]

كما يجب الإشارة إلى أن هذه المقاربة تخضع لمبدأين أساسين: الأول يتمثل في أن الأفراد هم وحدهم الذين يعرفون ما يشبع حاجاتهم و يحقق رغباتهم، أما المبدأ الثاني فيتمثل في حيـــاد الدولـــة وعـــدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية (مبدأ اليد الخفية لآدم سميث).[7]

في الواقع منذ دراسات **Rowntree**و**Booth** على الفقر في بعض الشوارع الإنجليزية في نهاية القـــرن **19**م، أصبحت هذه المقاربة النقدية للفقر الأكثر استعمالا وذلك لبداهتها وسهولتها، فهـــي تعتمـــد

[5] Michael Lipton & Martin Ravallion.,*"Poverty and policy"*chapter 41 in Hand Book of DevelpmentEconomic,volume3,Edited by J.Behrman and T.N. Srinivaran,Elseivier Sciencem1995min Louis-Marie Asselin &Anyck Dauphin,"*Poverty Measurement A conceptual Frame Work*" Canadien center for international studies and cooperation CECI,January,2001.
[6] Louis Marie Asselin & Anyck Dauphin., op.cité, P.21.
[7] Sylvain Larivière.,op.cité,P.06..

بالدرجة الأولى على مفهوم الاحتياج الحيوي(**Besoin Vital**) مقاس بالحريرات/ اليوم، ثم توسعت إلى الاحتياجات الأخرى كالسكن والصحة، والتعليم كشروط دنيا للحياة.[8]فرغم محدوديـــة هـــذه المقاربة، من خلال استعمالها لمتغيرات إجمالية كالدخل والإنفاق والاستهلاك، تبقى لحد الآن المقاربة الأكثر شيوعا و استعمالا، خاصة من قبل البنك الدولي .

المطلب الثاني: مدرسة الحاجيات الأساسية L'école des besoins de base

تعتبر هذه المدرسة أن الحاجة الضرورية إلى مجموعة جزئية من السلع والخدمات لإشباع رغبات الفرد، تصبح حاجة رئيسية أو قاعدية (**besoin de base**).[9]

يقول**Lipton** أن هذه الحاجيات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يسمى بالوجود اللائق، أي عدم الاكتفاء بالوجود بل بالوجود اللائق.[10]

هذه المدرسة لا تعطي أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الأساسية.

الفقر حسب هذه المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحـــد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية، هذه الأخيرة تشمل حاجيات الطعام والخدمات الصحية

[8]Marinesse.S.,op.cité,P.01.
[9] Backiny.Yetna.Prosper.,*"Analyse de la pauvreté"*Banque Mondiale,17 septembre1999,in www.worldbank.org.
[10] Lipton,M.,op.cité,1997.

الضرورية و التعليم و التشغيل والمشاركة في الحياة الاجتماعية، أما عدم تلبية هذه الحاجيات فتـــؤدي إلى حالة من الإقصاء الاجتماعي. لذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية بفقـــر شروط الحياة.[11]

غير أن المشاكل الأساسية لهذه المقاربة هي مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية، فقـــد تعـــدت في الحقيقة كل ما هو ضروري للعيش، هذا من جهة، من جهة أخرى فان الاحتياجات الأساسية قـــد تختلف وتتغير حسب السن والجنس وحتى نوعية ومستوى نشاط الفرد.

هذه المقاربة تستعمل او تفضل تلبية وإشباع الاحتياجات الأساسية كهدف أساســـي للسياســـات المكافحة للفقر وليس رفع المداخيل، هذا الطرح يعتمد على ثلاث حجج:[12]

- الاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة والنظافة، من السهل تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية بدلا عن تلبيتها بالمداخيل المرتفعة.

- عدم استغلال الأفراد تلك الزيادة في مدا خيلهم لأجل تلبية وإشباع وتحسين احتياجاتهم في الغذاء والتعليم والصحة...

[11] Alejandro Herrin.,op.cité,1997,P.03
[12] Albert Fishow.,*"Inequality, Poverty and Growth:where dowe stand*?",in annual World Bank Conference on development Economics,1995,P.32.

- عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل العائلات.

المطلب الثالث: مدرسة الإمكانات (The Capability School)(Sen):

لم تعتمد هذه المدرسة على المنفعة او الدخل ولا على إشباع الحاجيات الأساسية، بل كان تركيزهـــا منصبًا على القدرات والامكانات البشرية. رائد هذه المقاربة هو Sen.A، الذي كانت له نظرة عامة لأجل تطوير مفهوم جديد للفقر، اعتمد فيها على الامكانات والقدرات البشرية.

أكد Sen **(1985)** أن ظاهرة الفقر ليست مسألة دخل او مستوى معين من الاستهلاك، وإنما يجـــب أن تفهم وتدرك على أساس الامكانات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك والحصول على مستوى لائق من الدخل.

ولإيضاح الأمر أكثر فإن Sen يضرب المثال الكلاسيكي التالي:عندما يمتلك شـــخص دراجة،هـــذه الأخيرة هي عبارة عن منتوج له عدة خصوصيات من أهمها النقل أو التنقل، وبمجـــرد أن تقـــدم إلى الفرد فإنها تمكنه أو تعطيه إمكانية التنقل والوصول إلى عدة مناطق لم يكن يستطيع أن يصـــل إليهـــا بدون دراجة، زيادة

على ذلك فإن النقل كخصوصية من خصوصيات الدراجة تمنح لهذا الفرد فرصة الشـــعور بالفرجـــة والمنفعة من خلال إمكانية تنقله وتحقيق غايته.[13]

وعليه يمكن القول أن Sen قد استطاع الجمع فيما بين كل المدارس من خلال الرفاهية(الدراجـــة) إلى الخصوصيات(النقل) إلى الامكانات ثم إلى الوظيفة(القدرة على التنقل) وأخيرا لى المنفعة(الشـــعور بالفرحة) حين التنقل أو التجوال. إذا فالفقر حسب هذه المدرسة ما هو إلا نتيجة لعدم إمكانية الفرد من استغلال الفرصة المتاحة له بسبب نقص في إمكانياته البشرية، الناتج عن صحة غير سليمة، وتعليم غير كافي وسوء في التغذية...الخ.[14]

كما تعتبر **PNUD** من رواد هذه المقاربة الحديثة العهد، حيث تبنت هـــذا المفهـــوم في دراســـاتها وتقاريرها الدورية، وكنتيجة لذلك قامت بإعداد مؤشرات تحمل في طياتها وجهة نظر هذه المدرسة.

[13] Sen, A. K., *«Poor Relatively Speaking»*, Oxford Economic Papers, Vol. 35, No. 2, 1983,P (153-159).
[13] Sen, A. K.,op.cité,P.153-159.

المبحث الثالث: مقاربـــــات الفقر

المطلب الاول: المقاربة النقدية L'approche Monétaire

من بين المقاربات الأكثر استعمالا لقياس الفقر، هناك ما يسمى بمقاربات الدخل أو المقاربـــات النقدية لقياس الفقر، ويسميها البعض بالمنهج غير المباشر والطبيعي لقياس الفقر.

حسب هذه المقاربة، فإن الدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد (العائلة) مـــا يســـتهلكه وما لا يستهلكه، والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء مـــن غـــير الفقراء أو ما يرمز إليه بأنه خط الفقر، وتجدر الإشارة هنا إلى تحديد مفهوم الـــدخل الـــذي ســـيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم البعض الآخـــر الـــدخل الجاري وليس الدخل الدائم(طول العمر)، والدخل الفعلي وليس المحتمل.[15]

إن هذه المقاربة تستعمل غالبا في المجتمعات أين تكون فيها جميع الســـلع والخـــدمات محـــل تبـــادل في السوق، ليكون بذلك الدخل هو إن هذه المقاربة تستعمل غالبا في المجتمعات أين تكون فيها جميع

[15] Hagenaars.J.M.,op.cité,p134-135.

السلع والخدمات محل تبادل في السوق، ليكون بذلك الدخل هو المعيار الإجمالي والمؤشر الوحيد الذي يعبر على قدرة الأفراد لاكتساب السلع والخدمات.

هذه المقاربة نجدها منتشرة ومستعملة بكثرة لدى الدول، وذلك لتوفر المعلومات الخاصـــة بتوزيـــع الدخل. كل ما سبق ذكره كان يتمثل في المنهج الغير مباشر، أما المنهج المباشر فيتمثـــل في منـــهج الاستهلاك الذي يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ويحتوي علـــى أربعـــة مكونات على الأقل[16]:

- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.

- قيمة السعرات الحرارية للطعام

- تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل.

وتتمثل الخطوة الموالية في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوي الحد الأدنى من الطعام، ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغـــي ألا تنســـينا

[16] *Dandekar.V.M.,"On Measurement of Poverty"in;Krishnaswamy,ed,Poverty and Income Distribution (Bonbay;Published for sameeksha trvs,Oxford University Press,1990),P.66.*

صعوبات تحديد الحاجات الأساسية الأخرى، مثل الملابس والمواصلات وحجم الإنفاق الذي يحقـــق هذا المستوى المعيشي، سيحدد أيضا خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة.

وكلا المنهجين السابقين ينسبان إلى المقاربة النقدية للفقر، وعموما فانه هناك عـــدة أســـباب تجعـــل التحليل الذي يعتمد على الدخل يختلف في نتائجه عن التحليل أو القيـــاس الـــذي يعتمـــد علـــى الاستهلاك، ذلك أن هناك العديد من العائلات-كما توضح مختلف مسوحات موازنات الأسرة-تنفق أكثر من دخلها وذلك باعتمادها على السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض أو على دخـــل عيني، وربما تستفيد من الدعم المنخفض للغذاء، أو باشتراكها للاستهلاك مع الآخرين.[17]

المطلب الثاني: مقاربة ظروف العيش L'Approche par les Conditions d'Existence

هذه المقاربة حاولت أن تأخذ بعين الاعتبار جميـــع مظـــاهر الحرمـــان والعجـــز و الإحبـــاط في شتى ميادين العيش ومجالات الحياة، وكنتيجة لذلك فرقت بين وجهين للفقر، الفقر المعيشي ويتعلق

[17] عبد الرزاق فارس،مرجع سبق ذكره،ص.23.

بالغذاء والمسكن والصحة..الخ، والفقر ذو الطبيعة الاجتماعية والذي يتعلق بالعلاقات فيما بين الأفراد والترفيه..الخ.[18]

الفقير حسب هذه المقاربة هو ذلك الفرد أو العائلة التي لا تمتلك حجم معين من السلع والخـــدمات الاستهلاكية المختلفة، وعادة ما يلجأ إلى المنتوجات الميدانية لتحديد الحد الأدنى المقبول كمعيار أدنى للعيش في مجتمع معين، ففي مجال السكن مثلا، المعيار المستعمل لتحديد الفقير يتمثل في عدم وجـــود مرحاض أو حمام فردي، أو العيش في سكن مؤقت...الخ.

في مجال التغذية قد يتعلق الأمر بعدم تناول اللحم أو السمك في أغلبية أيام الأسبوع.[19]

أما من الناحية الاجتماعية، فيتعلق الأمر بالبطالة أو العمل في مهنة غير لائقة، أو عدم الاستطاعة على تقديم الهدايا في المناسبات...الخ.

وهكذا فإن هذه المقاربة ورغم محاولتها لاحتواء عدة جوانب نوعية أهملتها المقاربة النقديـــة، فإنهـــا تطرح عدة مشاكل في القياس وتترك مجالا أوسع للاختيار.

[18] Herrin.N.,*"Designing Poverty Monitoring Systems for MIMAP"*,Paper presented at the second Annual Meeting of MIMAP ,1997 May 5-7,IDRC,Ottawa,P.3.
[19] Asselin.L.M ,Anyck Dauphin, *"Poverty Measurement :A conceptual Framework "*,Canadian Center For International Studies And Cooperation CECI,January 2001.

المطلب الثالث: المقاربة الذاتية L'approche Subjective

لا تبحث هذه المقاربة عن تحديد الظروف المعيشية المقبولة موضـــوعيا، بـــل تلجـــأ مباشـــرة إلى إحساس وتقييم الفقير نفسه، وذلك من خلال سؤاله مباشرة عن دخله، **(** يجيب فقير كيني سألوه عن معنى الفقر، لا تسألوني ما هو الفقر لأنكم التقيتم بي خارج مسكني، انظروا إلى بيتي وأحصـــوا عدد الحفر، وانظروا إلى أدواتي والملابس التي ارتديها، انظروا إلى كل شئ واكتبوا ما ترونه**)** [20].

وبهذا يعتبر الفقير هو ذلك الفرد الذي يصرح من خلال إجاباته على الأسئلة الموجهة له، بعدم كفاية دخله وأنه أقل مما يريده، محددا بذلك مستوى الدخل الضروري والأدنى الذي يراه للعيش في مستوى من الرفاه المقبول، أو على الأقل الدخل الذي يوازي به بين المدخلات والمخرجات.[21]

ومن خلال إجابات الفقراء، يمكن بعدة طرق تحديد عتبة ذاتية للفقر، ومن خلال هذه الأخيرة يمكن تحديد ثم حساب الفقراء.

إلا أنه حسب المختصين فإن هذه المقاربة لا تكتسي أية أهمية واقعية، ذلك أن إجابات الأفراد حـــول مستوى الدخل الأدنى الضروري للعيش في راحة، مبنية على مرجعيات مختلفة من شخص لآخر ومن

[20] تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام2000– 2001 والذي يحمل عنوان(شن هجوم على الفقر).

[21] Sen.A.,op.cité,1983,P.160.

عائلة لأخرى، وهي في حقيقة الأمر تعبر عن طموحات لا عن الضروريات، وعادة ما تكون هـــذه الإجابات متأثرة بالفوارق الاجتماعية الموجودة في الواقع، مما يجعلها بعيدة عن الموضوعية، ومعـــبرة أكثر عن الحالة البسيكولوجية، بالإضافة أن التقدير الذاتي للدخل يعكس عادات فئة معينة، فالـــدخل الأدنى الضروري الذي يراه الشخص المسن سيكون أقل من الشباب مثلا، ذلك أن هذا الدخل ما هو إلا صورة لعاداته الاستهلاكية والمعيشية التي تأثرت بانخفاض قدرته الشرائية.

المبحث الثالث:مؤشرات قياس الفقر

المطلب الأول:المؤشرات البسيطـــــة

1 – مؤشر عدد الرؤوس(H): (Head Count Ratio)

هو ابسط مقاييس قياس الفقر وأكثرها شيوعا، يسميه البعض بالمؤشر الرقمي للفقر، وهو يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. أي إذا كان لدينا المجتمع ككل معبر عنه ب (N)، فإنه توجد نسبة من هذا المجتمع معبر عنها ب (q) الذين لديهم دخل(Yi) اقل من مستوى خط الفقر المحدد سابقا (Z).

تحديد هذا المؤشر لا يطرح أي مشكلة أو صعوبة، لأننا نعـــرف مســـبقا مســـتوى خـــط الفقـــر، ثم نقوم بترتيب مختلف مدا خيل الأفراد أو الأسر ترتيبا تصاعديا، ليقوم بعد ذلك خـــط الفقـــر(z) بالفصل بين أفراد المجتمع، أي بين من هو فقير والغير فقير:

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \leq .... \leq y_q \langle Z \langle y_{q+1} \leq y_N .....$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$H = \frac{q}{N}$$

حيث H :مؤشر عدد الرؤوس.

q :عدد الأفراد الفقراء .

N: المجموع الكلي للسكان.

ومن السهولة استنتاج نسبة الفقراء في المجتمع، فمثلا إذا كان H=0.2 هذا يعني أن 20% من المجتمع هم فقراء.

هذه السهولة لا تعني أن المؤشر لا يحتوي على عيوب ونقائص، بلى بـــالعكس فهـــو لا يســـتطيع أن يقدم لنا صورة تحليلية عن الآثار المحتملة لبعض السياسات المقللة للفقر.

هذا النقد جاء عن طريق Sen **(1976)** الذي قال بأن هذا المؤشر هو عبارة عن أداة لا تعطـــي أي فكرة فيما يخص تموقع الأفراد أو العائلات بالنسبة لخط الفقر. فهم باختلاف شدة فقرهم سواء.

فلو مثلا أن شخصا أو عائلة ما كانت فقيرة ثم اشتد فقرها لتصبح في فقر مدقع، فما الذي سيحصل لمؤشر عدد الرؤوس(H) لا شيء. أي أن هذا المؤشر غير حساس للفرو قات الموجودة في عمق الفقر، كما انه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، ذلك انه يهتم بعدد الفقراء ولا يبالي بعمق الفقر، أو بما يحدث من تغيرات داخل الفقراء.

إن التحاليل الحالية الخاصة بقياس الفقر، تؤكد على وجوب احتواء كل قياس للفقـــر علـــى ثلاثـــة عناصر[22] هي:

- عدد الفقراء المتواجدين تحت خط الفقر
- شدة الفقر التي تبين مدى عمق الفقر
- فجوة الفقر التي تعكس مدى التفاوت الحاصل بين الفقراء.

حسب Lipton **(1997)** فإن هذه العناصر الثلاثة هي جزء من المفهوم المسمى (الإجماع الجديد حول الفقر) (New consensus about poverty)، أي الطريقة الـــمثلى لقياس الفقر.

[22]Lipton.M.,*"Poverty ,are there holes in the consensus"*,World development,1997,P.1003-1007.

2 - فجوة الفقر(Poverty Gap) (PG)

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق،فهو يحاول قياس الفجوة بين خط الفقر والدخل الفقير[23]، ويحدد هذا المقياس كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الفئـــة الأفقر لديها Y_1ثم الأقل فقرا لديها Y_2... وهكذا حتى نصل إلى الفئة الأقل فقرا والتي لديها Y_a والتي دخلها بالتعريف ليس اكبر من خط الفقر Z، فإن مؤشر فجوة الفقـــر يمكـــن التعبير عنه كالتالي:

$$PG = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_I}{Z}\right] = I.H$$

مع:

$$I = \frac{Z - Y_q}{Z} \qquad \text{و:} \qquad Y_q = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{q} y_i$$

I: معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر **Z**

[23]Wetta .Claude & al.,*"le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso"*,Cahier de Recherche n°00-02,Université de Laval , CREFA ,décembre 1999,P.16-17.

$\mathbf{Y_q}$: الدخل المتوسط للفقراء مع **q**: تمثل عدد الفقراء تحت خط الفقر.

Z: خط الفقر

هذا المؤشر يعطي لنا العجز المتوسط للفقراء في المجتمع بالمقارنة مع خط الفقر، مقسوما علـــى عـــدد أفراد العائلات المتواجدة في المجتمع.

وبعبارة أخرى فان هذا المؤشر يبين درجة فقر الفقراء ويعكس فجوتهم التي تحـــول دون وصـــولهم لمستوى عتبة الفقر. وعلى الرغم من الفائدة التي يعطيها لنا هذا المؤشر إلا أن هناك عدة ملاحظـــات ترد عليه، ومن أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت بين الدخل والفقراء.

يوضحSébastien .L هذه السلبية في المثال التالي:[24]

إذا كانت لدينا التوزيعات التالية B(2,2,2,4) وA(1,2,3,4) التي توضح أربع ملاحظـــات، مـــع افتراض خط الفقر يساوي 3.

حساب PG بالطريقة الموضحة سابقا في التوزيعين يكون كالتالي:

$$PG_A = IH_A = (3-5/2)/3.(3/4) = 0.125$$

[24] Sebastien.L.Coté.,*"Statistical inférence ,poverty and inequality measurement* : *An application of the boots trap econometric technique and a literature review*",Mémoire .M.A.,faculté des sciences sociales,Université Laval ,Janvier 2000.

$PG_B = IH_B = (3-5/2)/3.(3/4)=0.125$

رغم أن الأكثر فقرا هم متواجدين بصفة واضحة في التوزيع B عن التوزيع A، إلا أننا نلاحـــظ أن لهما نفس PG.

3 - مؤشر F.G.T (Foster, Gréer, Thorbecke) (1984)

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عدد الفقراء و فجوة الفقـــر ،لـــذلك يعـــد الأكثـــر استعمالا.

معادلته الرياضية تكتب على الشكل التالي:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - Y_i}{Z}\right]^\alpha \qquad \text{مع :} \quad \alpha \geq 0$$

α: تعبر عن درجة القلق والانشغال والاشمئزاز الناتج عن الفوارق النسبية التي تحول دون الوصول إلى خط الفقر Z.

n: العدد الكلي للأفراد أو العائلات.

q: عدد الأفراد أو العائلات الواقعة تحت عتبة الفقر

Z: خط الفقر

Yi: دخل أو إنفاق من **i** من العائلات أو الأفراد الفقراء.

عمليا اقترحت ثلاث قياسات للفقر من قبل Foster**و** Gréerو Thorbecke :[25]

أولا:إذا كانت α=0، فإن P_0يصبح ممثلا لمؤشر الفقر أي مؤشر عدد الرؤوس H

ثانيا:إذا كانت α =1، فإن P_1 يمثل مؤشر شدة الفقر، وبهذا فإنP1 يأخذ بعين الاعتبار درجة فقر الفقراء مع عددهم أي (I) مع (H)، إضافة إلى ذلك فإن P1 يفيدنا في عملية مكافحة الفقراء ذلك أنه يعطينا نسبة للدخل الواجب تحويلها إلى الفقراء حتى يخرجوا من دائرة الفقر لبلوغ مستوى عتبـــة الفقر. على سبيل المثال: P0=0.2 و P1=0.1 ، نحصل على: I=(0.1/0.2)=0.22

فإن هذا يعني انه إذا تحصل جميع الفقراء على مبلغ قدره 22% من مستوى خـــط الفقـــر، فـــإنهم سيتخلصون نهائيا من الفقر ويحققون مستوى مساو لمستوى خط الفقر.

[25]Taladidia.Thiombiano.,*"la loi de Pareto:Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? réponses théoriques et empiriques"*,ISBN 1385-9218,décembre 1999.

ثالثا:إذا كانت α=2 فإن P2 تعبر عن فجوة الفقر، فإذا كان مثلا P2=0.15 بالنسبة لتوزيع معين وليكن A، و 0.3ل B فإن هذا يعني أن B يعاني من فجوة أشد منA.

في حقيقة الأمر P1 لا يأخذ بعين الاعتبار فجـــوة الفقـــر أي توزيـــع المـــداخيل بـــين الفقـــراء، وهو السبب الذي يجعل الاقتصاديين عادة ما يأخذون قيمة α اكبر تماما من 1 وعادة ما يكـــون α =2.

مؤشر FGT يسمح لمستعمله باختيار α، فاتحا بذلك المجال ليعبر عن مدى قلقه ودرجـــة انشـــغاله بالفقر.[26]

4 – مؤشر Sen (1976):

يقترح Sen مؤشر للفقر P يرتكز أساسا على التوفيق ما بين مؤشر عدد الرؤوس(H)ومؤشر فجوة الفقر(PG) مع معامل جيني (Gini) الذي يهدف في نفس الوقت إلى تقييم عدد الفقراء وتشخيص حالتهم من الفقر والحرمان.

نقطة الانطلاق بالنسبة ل Sen تكمن في أن المؤشر H لا يقدم سوى عدد الفقراء، وحتى يكـــون القياس صحيحا يجب أن يحترم نوعين من البديهيات أو المسلمات التي لا تقبل النقاش:[27]

[26]Lachaud.J.P.,op.cité,P.5.

البديهية الأولى:مسلمة وحيدة التغيير والاتجاه(Monotonicité)، حيث أن تخفيض دخل شخص معين موجود تحت عتبة الفقر يجب أن يرفع من نسبة قياس الفقر.

البديهية الثانية:مسلمة التحويلية(Transférabilité)، حيث تحويل صافي من شخص يتواجد تحت عتبة الفقر إلى شخص آخر غني يتواجد فوق عتبة الفقر، لابد أن يرفع من نسبة قياس الفقر.

مؤشر H لا يأخذ بعين الاعتبار هذه البديهيات،لدينا:$g = Z - yi$ حيث:

gi:الفرق بين خط الفقر Z ودخل الفرد i من بين n فرد من المجموعة Sإذن :

o<gi يعتبر الفرد فقير

0>gi لا يعتبر الفرد فقيرا.

في حقيقة الأمر Sen اقترح أربعة أنواع من المسلمات أو البديهيات التي يجب أن تتوفر في كل قياس للفقر.

البديهية(E) العدالة النسبية(Relative Equity) :

من اجل كل ثنائية (i ، j) وإذا كان : $w_i(y) < w_j(y)$ فإن $v_i(z,y) > v_j(z,y)$

مع: z:خط الفقر ، y:دخل الفرد

[27]Sen.A.,op.cité,1976,P.219-231.

البديهية (R) المدى الترتيبي للثقل(Ordinal Rank Weight) :

الثقل $v_j(z,y)$ في فضاء دخل الفرد i يساوي مدى الفرد i في ترتيب الرفاهية ما بين الأشـــخاص الفقراء.

البديهية(M) الرفاهية المرتبة(Monotonic Welfare) :

من اجل كل ثنائية (i ، j) وإذا كان: $\mathbf{y_i > y_j}$ فإن $w_i(y) > w_j(y)$

البديهية (N) القيمة المعيارية للفقر(Normalized Poverty Value) :

إذا كان لجميع الفقراء نفس الدخل فإن: **P = I. H**

من أجل عدد كبير من الفقراء، مؤشر **P** ل **Sen** هو الوحيد الذي يجمع البديهيات**R, M, N** حيث:

$$P = H[I + (1 - I)G]$$

G: معامل جيني

I: معدل فارق الدخل للفقراء

مؤشر Sen هو مؤشر للفقر وفي نفس الوقت للتفاوت في الدخل، ذلك انه يعتمد في قياسه علـــى معامل جيني الذي بدوره يهتم بقياس التفاوت.

من مميزات هذا المؤشر انه يعطي قياس يعكس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء أنفسهم.

و ما يلفت الانتباه في هذا المؤشر هو أن مقدار توزيع الدخل بين الفقراء، هو نفسه المحسوب من قبل مؤشر فجوة الفقر PG.

5 - مؤشر SST (Sen,Shorrocks,Thom) (1995)

مؤشر SST طوره Shorrocks سنة1995، بعد أن اكتشف غياب البديهية الثانية التي تكلم عنها Sen عام 1976، والمتمثلة في مسلمة التحويلية (Transférabilité)، لذا اقترح تغيير مؤشر Sen من أجل قياس شدة الفقر.

يتمثل المبدأ المعتمد من قبل هذا المؤشر في كون القياس المقبول للفقر يجب أن يسجل ارتفاعا للفقـــر كلما تم تحويل للدخل من شخص تحت عتبة الفقر إلى شخص أكثر دخلا.[28]

هذا المبدأ غير محترم من قبل Hولا من PG ولا كذلك من قبل مؤشر Sen الابتدائي.

[28] Lars. Obserg,Kuan Xu,*"Poverty Intensity :How Well do Canadian Provinces Compare?"*,Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.

معادلة SST تكتب على النحو الآتي:

$$P(y,z) = H.PG.(1+g(x))$$

حيث:

P(y,z): تمثل مؤشر SST ل n شخص .

y:تمثل الدخل المتوسط.

z:خط الفقر.

G(x):معامل حيني.

PG:فجوة الفقر

إدخال اللوغاريتم النيبيري يعطي المعادلة التالية:

$$Ln[P(y,z)] = Ln(H) + Ln(PG) + Ln[1+G(x)]$$

ميزة هذا المؤشر تكمن في قدرته على قياس تطور شدة الفقر من مجتمع إلى آخر.

وفي سنة 1997وضح الباحثان Xu &Obserg:أن قيمة ((1+G(x)) هي صغيرة جدا، مما يعني أن نسبة التغير في شدة الفقر تكون معادلة تقريبا لمجموع نسبي التغير في كل من H و PG.

6 – طريقة F.E.R و C.B.N

1-6 طريقة استهلاك الطاقة الغذائية FER (Food Energy Requirement)

(Besoins Energétiques des Aliments)

تعزى هذه الطريقة إلى كل من قرير و ثوربيك(**Thorbecks، Greer**) عام **1986**، والـــتي تعتمد على تحديد حد أدنى من الحريرات أو الوحدات الحرارية وعلى أساسها يصنف الشخص ضمن دائرة الفقر أو خارجها.[29]

والتي يحتاج تطبيقها لنوعين من المعلومات لكل فرد أو أسرة أو عائلة: استهلاك السعرات الحراريـــة (C)وإجمالي الإنفاق على الغذاء (yf) بما في ذلك الغذاء الذي تم شراؤه من السوق وذلك الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة أو الأسرة .على هذا الأساس يمكن تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية

[29]Greer, J. and E. Thorbecks (1986), .*A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya*.; Journal of Development Economies, vol. 24.

على أساس المعادلة التالية:

$$In\ y_f = a + bc$$

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة، وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمـــة التغذية والزراعة للسعرات الحرارية المطلوبة c، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$\mathbf{z = e^{a+bc}}$$

إذن فخط الفقر حسب هذه الطريقة يعرف على انه القيمة أو المبلغ الإجمالي الـــذي يتـــيح للفـــرد الحصول على الحد الأدنى من الوحدات الحرارية الكافية لتغذيته، وقد تحدد عتبة الفقر في ظل هـــذه الطريقة دائما على أساس مستوى الإنفاق الكلي بما في ذلك الإنفاق غير الغذائي الذي يعتبر الفرد من خلاله مكتفيا من الناحية الغذائية حسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه.

هذه الطريقة لا تأخذ مستوى الرفاهية المادية للأفراد بالحسبان، ذلك انه على كل فرد أن يســـتفيد أو يكتسب وحدات حرارية معينة، ومن جهة أخرى الحد الأدنى من الوحدات الحرارية يختلف حسب طبيعة العمل الممارس والبيئة والوسط المعيشي والسن والجنس ..الخ[30]

[30] Lachaud.*J.P.*, *«La pauvreté en Mauritanie:une approche multidimentionnelle »*,Document de travail n°22,centre d'économie du développement,Université Montésquieu-Bordeaux,France,1997,P.03.

2-6 طريقة الاحتياجات الأساسية من الغذاء CBN (Cost of Basic Needs)

(cout des besoins essentiels)

هي الطريقة التي بادر بها راونتري **(Rowntree)** في العام **1901**، والتي تعتمد على سلة من السلع والخدمات الضرورية للفرد أو العائلة من أجل الوصول إلى مستوى معيشي مقبول وفق معايير المجتمع الذي يعش فيه هذا الفرد أو هذه العائلة. ويمكن كتابة خط الفقر الغذائي تحت هذه الطريقـــة على النحو التالي:

$$Z_f = \sum p_j x_j$$

حيث **x** ترمز إلى حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء و **p** ترمز لأسعار هذه السلع.

وبهذه الطريقة يمكن تحديد خط أو عتبة الفقر إلا أن العائق والمشكل الأساسي في هذه المقاربة هو تغير الحاجيات بنفس الطريقة الواردة في مقاربة **FER**.

على العموم طريقة **CBN** تمر بثلاث مراحل أساسية[31]:

- تحديد السلة الغذائية الضرورية يوميا.
- تقدير كلفة هذه السلة بالوحدات النقدية.
- حساب نسبة التكلفة الغير غذائية.

المطلب الثاني:المؤشرات المركبة

1 - مؤشر الناتج القومي الخام:

إن قياس التطور الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) باستعمال الناتج القومي الخام أو الناتج القومي الخام الفردي لا يعبر تماما عن الواقع لظاهرة التنمية وبالتالي حالة ظاهرة الفقر بالنسبة للعديد من الدول خاصة تلك الدول التي تفتقر إلى أي نظام إحصائي و إعلامي لا يشك فيه.

ويرجع استعمال هذا المؤشر إلى البساطة التي تميزه عن باقي المؤشرات الأخرى.

[31] Asra.Abuzar &Vivian.Santos.,"*Poverty Line : Eight countries Experiences and the Issue of Specificity and consistency*" in the Asia and Pacific forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction,Manila,5-9 February,2001.

2 – مؤشر التنمية البشرية IDH (Indice de développement humain)

للتطور الاقتصادي عدة عوامل مختلفة و متكاملة. ولهذا نجد أن (PNUD)قد اعتمد منذ ســـنة 1990 على مؤشر مركب **IDH** وهو يعده سنويا مع الأخذ في الحسبان المســـتوى الصـــحي والتعليمـــي والدخل.[32]

1-حيث يتمثل المستوى الصحي في معدل أمل الحياة عند الولادة ويختلف مـــن بلـــد لآخـــر بـــل من فئة اجتماعية إلى أخرى ومن جنس لآخر.

2- المستوى التعليمي هو عبارة عن معدل التحصيل التعليمي عند الكبار وعدد ســـنوات الدراســـة (متوسط) حيث المعدل التعليمي يرجح ب3/2 وعدد سنوات الدراسة ب 3/1.

3- يتمثل مستوى الدخل في الدخل القومي الفردي مع مراعاة فارق القدرة الشرائية بين الدول وعدم خطية الرفاهية الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي ، فإنه يعبر عن مستوى المعيشة.

وعمليا، نقوم أولا بتقييم كل عمل من هذه العوامل الثلاثة السابقة بواسطة سلم من صفر إلى واحد، حيث الصفر يعني أن البلد المعني يتمتع بالقيمة القصوى المشاهدة فيما يخص المتغير أو العنصر موضوع

[32] PNUD,*"Rapport Mondial sur le Developpement Humain"*,1997.

المعالجة، في حين أن الواحد يناسب أدنى قيمة مشاهدة له، وثانيا نقوم بحساب الوسط الحسابي لهـــذه القيم الثلاثة (للعناصر الثلاثة) المحصل عليها، ثم نطرح النتيجة من واحد، والنتيجة المحصل عليها تمثل مؤشر لنمو البشري (الاجتماعي) المركب. وعلى أساس هذه النتيجة يمكن تحديد ترتيب لكل الدول.

3 - مؤشر الفقر البشري(IPH) (Indice de la Pauvreté Humain) :

يرجع استعمال مؤشر الفقر البشري إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997 ويتمثل أساسا في قياس جديد قائم على عدة أبعاد، وإذا كان مؤشر التنمية البشرية يهتم بالتنمية و النمو فيما يخص المكونات الأساسية للتنمية البشرية، فإن مؤشر الفقر البشري يهتم أساسا بالاختلالات والنقـــائص في نفس مكونات أو عناصر التنمية هذه، وهذا يعني أن مؤشر الفقر التنموي يقيس التحديد على مستوى العناصر الكبرى والأساسية للحياة البشرية.[33]

يتمثل الفقر البشري في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صـــحية ومستوى تعليمي مرضي، ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما، وهذه العناصر تتمثل في قدرة العيش

[33] PNUD,"*Rapport* Mondial sur le Developpement Humain",2003.

طويلا وبصحة جيدة والتحصيل العلمي أو المعرفي والتمكن من الوسائل الاقتصادية والمساهمة في الحياة الاجتماعية.

هذه العناصر لا تختلف تماما من بلد صناعي إلى بلد نامي نتيجة مراعاة الفروق في واقع هذه البلـــدان والحدود المفروضة من قبل المعطيات، ونستنتج أن مؤشر الفقر البشري يتضمن ثلاثة أبعاد أساســية، نذكرها بالنسبة للدول النامية أولا ثم الدول المصنعة ثانيا.

1- بالنسبة للدول النامية(IPH-1) :

- عدم قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة أي عدم تعرض هذا الفرد للموت المبكر ويتم قياسه **بنسبة الأفراد** الذين قد يفارقون الحياة قبل سن الأربعين (40).

- حرمان الفرد من التعليم ويتم تمثيله بنسبة الأشخاص معدومي التحصيل العلمي من الكبار ويقاس **بنسبة الأمية**.

- الاختلال أو الحرمان من الوسائل الاقتصادية ويقاس **بنسبة الأفراد المحرومين** من الخدمات الصحية والماء الصالح للشرب **وبنسبة الأطفال** الذين لا تزيد أعمارهم عـــن خمســـة (5) ســـنوات ويعانون من سوء التغذية أو بعبارة اخرى حرمان الفرد من أبسط ضروريات المعيشة .

حساب مؤشر الفقر البشري1-IPH:

يحسب مؤشر الفقر البشري للدول النامية بالعلاقة التالية:

$$IPH-1=\left[1/3\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}\right)\right]^{1/\alpha}$$

حيث:P_1: احتمال ألا يعيش الطفل حتى سن الأربعين.

P_2: معدل الأمية بين البالغين.

P_3: المتوسط الحسابي غير المرجح لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشـــرب ونسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية.

2- بالنسبة للدول المصنعة (IPH-2):

- عدم القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة للغاية ويتمثل هذا العنصر في نسبة الأشخاص المتوقع أن يموتوا قبل سن الستين (60) .

- عدم التحصيل العلمي **ويقاس بواسطة القصر عن القراءة والكتابة.**

- الاختلال المادي **ويقاس بواسطة الفقر النقدي أو المالي (الدخل).**

- عدم المشاركة والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك **بواسطة البطالة الطويلة المدى.**

حساب مؤشر الفقر البشريIPH-2:

تحسب قيمة مؤشر الفقر البشري من خلال العلاقة التالية:

$$IPH-2=\left[1/4\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha}\right)\right]^{1/\alpha}$$

حيث:P_1: احتمال ألا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

P_2: معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 15و60سنة.

P_3: نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي.

P_4: معدل البطالة للأمد الطويل(12شهرا على الأقل)

المطلب الثالث:مؤشرات التفاوت(les Indices d' Inégalité)

ظاهرة التفاوت أو اللامساواة هي خاصية تتميز بها الدول السائرة نحو النمو (PED)[34]، لذا نجـــد أن هناك علاقة وطيدة ما بين التفاوت والفقر،وان كان ليس لهما نفس المعنى ،حيث يمكن أن نجد مجتمع يتميز بتفاوت كبير سواءا في توزيع الدخل أو في نمط المعيشة مع انعدام الفقر ،إلا أننا لا يمكن أن نجد مجتمعا يكثر فيه الفقر بدون أن يصاحب ذلك تفاوت في توزيع الدخل . ويمكن أن نســـتنتج ثلاثـــة أقسام للتفاوت الاقتصادي:[35]

- التفاوت فيما بين الدول، والتي يعبر عنها بالفجوة الموجودة فيما بين حدود العيش المتوسطة، والذي يسمى أيضا بالتفاوت الدولي.
- التفاوت الداخلي لكل دولة، والذي يقاس عموما بمعامل جيني (coefficient de Gini).
- التفاوت العالمي، الذي يعتبر كنتيجة للمفهومين الأولين السابق ذكرهما.

[34] Montaud .Jean-Marc .,"*Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique :Une Analyse de décomposition au Burkina Faso* ",CED,Université Montesquieu-Bordeau 4,D,T.n°75.2003.
[35]Giraud.Pierre-Noel .,*"Mondialisation et dynamique des inégalités* ",communication au collogue annuel de l'association française de sciences publiques ,Lille, France,septembre2002.

1 – معامل Gini

معامل GINI يدل في معناه إلى أي مدى توزيع الدخل بين الأفراد والعائلات في بلد معين يبتعد عن التعادل المطلق، ومن هذا المنطلق نتحصل عل منحنى Lorenz الذي يضع في الصورة النسبة المئويـــة المتراكمة من الدخل الكلي وكذا العدد المتراكم للأشخاص الذين يتحصلون على هذا الدخل ابتداءا من الأشخاص أو العائلات الأكثر فقرا.

معامل GINI يقيس المنطقة الواقعة ما بين منحنى Lorenz وخط افتراضي الذي يمثـــل التعـــادل أو التساوي المطلق، مساحة هذه المنطقة يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خـــط التعـــادل المطلق، الرقم 0 يمثل التعادل المطلق، والرقم 100 يمثل التفاوت المطلق.

تمثيل بياني: معامل GINI

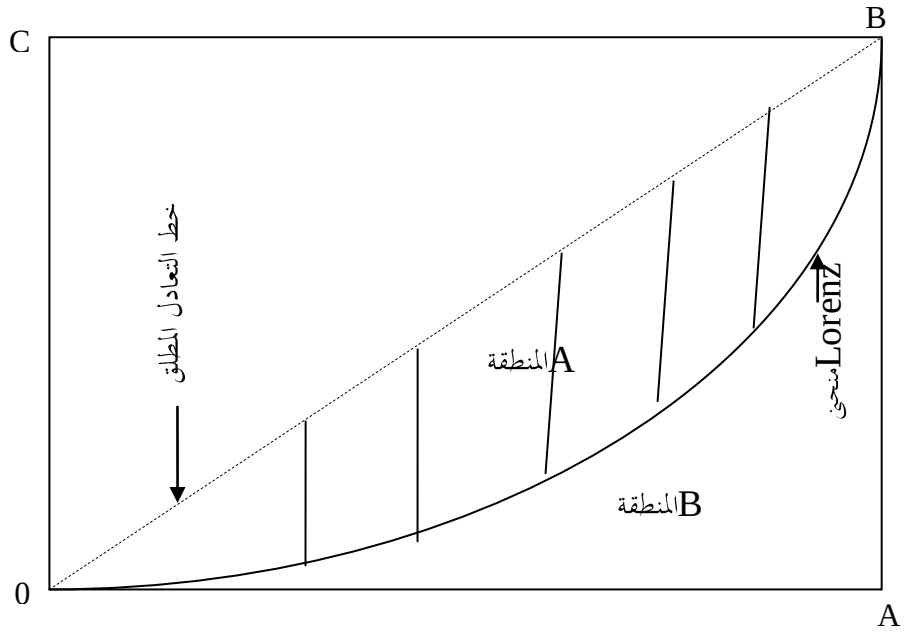

Source: Subramanian.S,"Measurement of Inequality and Poverty", Delhi Oxford

9. 7 University Press,1997.P.

$$\text{بيانيا } G = \frac{\text{Aالمنطقة}}{\text{Bالمنطقة}}$$

G: يمثل المتوسط الجبري لمختلف الفروق بين مختلف المداخيل والدخل المتوسط للمجتمـــع ككـــل،

ويكتب رياضيا بالنحو التالي: $$G = \frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}\left|y_i - y_j\right|$$

حيث **Φ**: يمثل الدخل المتوسط للفقراء

n: العدد الكلي للافراد

y_i و y_j :هي مداخيل الافراد i ،j على التوالي.

2 - مؤشر Theil(T)

في عام 1967 قام Theil بتقديم مؤشر للتفاوت، الذي اشتقه من فكـــرة الانتروبيـــا (Entropie). والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كـــبيرة ينبغـــي أن تتحصل على وزن اكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا الســـابقة، ومؤشـــر Theil للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة الســـكان إلى حصة الدخل.

وجبريا يمكن التعبير على هذا المؤشر ب:

$$T(P) = Ln(n) - \sum_{i=1}^{n} P_i Ln\left(\frac{1}{P_i}\right)$$

حيث:n هو عدد الأفراد أو العائلات.

P_i: هو الدخل للمجموعة (i) من الأفراد.

والميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية، والذي يناسب تقدير المساهمة التي تقـــدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: السن، الجنس، المستوي التعليمي....

3 - **مؤشر Atkinson (A)** بعد أن انتقد مؤشر التفـــاوت ل **Dalton (1920)**[36]، جـــاء **Atkinson (1970)** بمؤشر جديد، معادلته هي:[37]

$$A = 1 - \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{y_i}{\mu} \right)^{1-\varepsilon} \right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} = 1 - \frac{y_e}{\mu}$$

y_e: تمثل ما يعادل من الدخل الموزع بالتساوي.

ε :متوسط المنفعة العددية للدخل.

μ :متوسط المداخيل والإنفاق.

هذا المؤشر يدل على أن مستوى الرفاهية الاجتماعية المصاحبة لعملية توزيع الدخل بين الأفراد يكون مكافئ لتوزيع الدخل.

[36] H.Dalton:هو أول من اقترح مؤشر للتفاوت في مقالته المعنونة ب"*The Measurement of Inequality of Income*" ،في مجلة الاقتصاد ، العدد 30،سنة 1920،ص.348-361..

[37] Anthony.B.Atkinson,"*On the Measurement of Inequality*", Journal of Economic Theory.2, 1970.

ε يمكن أن يأخذ النقاط التالية:

- إذا كان ε =0 فإن دالة المنفعة تأخذ شكل خطي، وكنتيجة لذلك فـــان صـــيرورة الرفـــاه الاجتماعي لا تأخذ بالحسبان التفاوت.

- إذا كان ε =1 فان المؤشر يصبح: $\mathbf{A}=1-\frac{y_e}{\mu}$ ؛ $Y_g = \left[\prod_{i=1}^{n} y_i\right]^{\frac{1}{n}}$

- إذا كان ε يؤول إلى ∞ :الرفاهية الاجتماعية تتعلق فقط بالفرد الأكثر فقرا في المجتمـــع،في هذه الحالة يجب التخلي عن العمل بالدخل المتاح لأجل تحقيق العدالة والمساواة بـــين أفـــراد المجتمع.

المطلب الرابع: المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر

(L'Approche Multidimensionnelle de la Mesure de Pauvreté)

أصبح من المتفق عليه أن الفقر هو ظاهرة متعددة الابعاد بحيث يُتَرجَم هذا الإجماع في الإسهامات والكتابات المتخصصة العديدة التي زاد معدّل تراكمها في الآونة الأخيرة، فقد طُوِرَت مقاربات

مختلفة لقياس الفقر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الأوجه المتعددة للظاهرة و هي تتنوع مابين المقاربات التي لا تستند إلى بديهيات و أخرى تعتمد في طرحها على بديهيات معينة[38].

1- الإنتقال من المقاربة أحادية الأبعاد إلى المقاربة المتعدد الأبعاد(حدود المقاربة النقدية)

إن دراسة الفقر هي عملية متطورة و تعتمد على تكيف النظرية إلى واقع يتماشى مع الأوجه المختلفة لهذه الظاهرة، أي توسيع مفهوم الفقر من خلال الإندماج التدريجي للجوانب غير النقدية، و هو ما يتجلى من خلال الإنتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان (Modèle Physiologique de deprivation) الذي يعني الافتقار إلى الدخل و الغذاء و الملبس و المأوى، إلى النموذج الاجتماعي للحرمان Modèle Social de Deprivation الذي يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية التي من شأنها أن تحول دون وصولهم إلى الأصول الداخلية (الصحة، التعليم ،التغذية،....الخ)[39].

بالرغم من طرح المقاربة النقدية لفترة جد قصيرة إلا أنها تعرضت لانتقادات حادة، خصوصا ما تعلق

[38] Lachaud.Jean-Pierre"la pauvreté en Mauritanie: une approche multidimensionnelle" Document de Travail n°31 CED. Bordeaux, 1997.
[39] Bettahar. S , B. Aouni, et M.Belmokadem " Poverty Measurement in an imprecise Environment " Revue Economie et Management n°02 2003 .

بالخاصية الاعتباطية و الثابتة لتعريف الفقر، فكثيرا من الدراسات التجريبية اعتبرت أن هذه الخاصية لا تتعلق بمشاكل فنية بسيطة، فالخيارات المتخذة بالتأكيد لها عواقب واضحة من حيث النتائج، و لهذا فإنه لا يوجد إجماع و توافق بشأن هذه العتبة ، كما أنه من المشكوك فيه أيضا هو تحديدها بطريقة دقيقة[40].

من جهة أخرى فإن المقاربة التقليدية تعاني من عدم مراعاتها إلا لجانب واحد من الواقع، فإذا كان صحيحا أنه بالإمكان التعبير عن العديد من الجوانب و مظاهر الرفاهية (Bien Etre) بشكل موضوعي وبالقيمة النقدية فإنه من الصحة أيضا أن بعض الجوانب الرئيسية الأخرى للرفاهية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون كذلك[41] .

حقيقة أن الفقر هو ظاهرة مُعَقّدة جِدًا بحيث لا يمكن حصرها في بعد واحد لاسيما البعد النقدي، و في الواقع أنه من الصعب القول أن دراسة مبنية على مؤشر واحد للرفاهية هي قادرة على تفسير جميع جوانب الفقر، وعلاوة على ذلك فإن حدود هذا المؤشر الوحيد واضحة و متجذرة في أوجه القصور المسجلة من الناحية التعريفية أو تلك المتعلقة بمصداقية البيانات، فهذه

[40] Aouni.B , S. Bettahar et M Belmokadem " Mesure de la pauvreté a l'aide des Ensenbles Flous " Administrative Sciences Associations of Canada Management Science Voll n°02,2002 .

[41] Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak " Mesure Multidi- mensionnelle de la pauvreté en Algérie" revue,cahiers du MECAS-n°03, Faculté des sciences et de gestion, université, de Tlemcen ,Mars 2006.

الأخيرة عادة ما يحجم الناس عن الكشف عنها أو التصريح بها خاصة تلك المتعلقة بمداخيلهم،كما أن قبول فكرة زيادة الدخل أو الاستهلاك من شأنه أن يعكس تحسنا في الوضع أو الظروف المعيشية لا يعني بالضرورة أن الإنفاق الاستهلاكي المتواضع هو ترجمة للمستوى المعيشي المتدني، بل يمكن تفسيره بالتخلي الطوعي لبعض الأشخاص عن بعض الأنصبة من الاستهلاك، زيادة على ذلك فان تقسيم السكان إلى فئة الفقراء و غير الفقراء أمر يشوبه بعض الشك كما أكده (Fleurbaey et Al 1997).

تبعا لهذه الرؤية الجزئية لظاهرة الفقر فقد حاول بعض الكُتّاب و المتخصصين إعطاء مفهوم الفقر محتوى أوسع من ذلك المتعلق بالمتغيرات النقدية التي تركز فقط على الجانب الإقتصادي ، أي المقاربة أحادية الأبعاد،بحيث أن هناك أعمال كثيرة و متعددة توجهت نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر مع الاعتراف بأن الفقر هو واقع مُعقّد يجب أن يُعَبّر عنه بأوجه و مظاهر مختلفة و متعددة (اقتصادية، إجتماعية....الخ)، ومن بين أصحاب هذه الأدبيات المتخصصة نذكر على سبيل المثال (Townsend 1979)، (Zani et Cerioli 1990)، (Maasoumi 1989).

إن الفكرة الاساسية تتمثل في كون أن الدخل يمثل عاملا رئيسيا في تفسير الفقر، لكنه ليس بالضرورة عاملا خالصًا لان الفقر هو ظاهرة متعددة الابعاد و هي مرتبطة بعوامل أخرى غير الدخل (Townsend 1979) بحيث اقترح هذا الاخير قياسا للفقر من خلال مؤشر الحرمان النسبي privation relative على أساس رصد عدد من التجارب الخاصة بالإستهلاك و المشاركة الاجتماعية من جهته معصومي (Maasoumi 1989) طور مؤشرًا مركبًا للرفاهية بإستخدام نظرية المعلومة(Théorie de l'information) كما أن(Cerioli et Zani 1990) إقترحا طريقة إحصائية لقياس الفقر مع مراعاة الابعاد المتعددة على أساس نظرية المجموعات الغامضة.

2- قياس الفقر متعدد الأبعاد بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة.

Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté : Théorie des Ensembles Flous

تمثل نظرية المجموعات الغامضة (Théorie des Ensembles Flous) أداة مثيرة و مهمة لحل المشاكل ذات المفاهيم الواسعة لاسيما مشكلة تعريف الفقراء و تحديد هويتهم، فقد وُضِعَت هذه النظرية أول مرة من طرف الإيراني الأصل(لطفي زادة Lotfi Zadeh1965) لتطبيقها في

المجال الرياضي، ثم طورت سنة 1990 من قبل(سريولي و زاني Cerioli et Zani) لتدخل المجال الإقتصادي بحيث كيفاها كطريقة متعددة الابعاد لقياس الفقر عن طريق بناء مؤشر يحتوي على أبعاد مختلفة(سمات Attributs)ثم عُمِقَت بعد ذلك من طرف(Dagum Camilio) 2002من خلال برنامجه المنهجي للبحث (PMR)الذي طور فيه نظرية المجموعات الغامضة لقياس الفقر، بحيث تسمح هذه الطريقة بالتعرف على أهم الابعاد المفسرة لظاهرة الفقر، مما يسمح كذلك بالوقوف على أهم العناصر الاساسية لبناء وصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية (Socio–économique)بهدف التقليل و الحد من هذه الظاهرة، و في سنة 2004 طور (Dagum Camilio 2004) مؤشرات أحادية الابعاد لقياس حالة الحرمان لكل خاصية أو سمة في المجتمع بحيث يسمح هذا التقسيم بقياس مدى مساهمة كل بعد من الأبعاد في مستوي الفقر الكلي و الإجمالي.[42]

[42] Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin " Théorie des Ensembles Floues et Décomposition Multidimensionnelle de la Pauvreté : le cas de Sénégal " cahier de recherche working paper n° 2005-03, GREDI, université de Sherbrooks, 2005.

بإعتبار $x=x_1,x_2....,x_j,x_m$ يمثل شعاع الخصائص أو السمات ذات العدد (m) و ذات طبيعة إقتصادية، إجتماعية، ديمغرافية، ثقافية و سياسية..... الخ، بحيث تجسد هذه الخصائص مختلف أوجه و مستويات المعيشية لوحدات التحليل(i) المنتمية للمجتمع (A)، وليكن $A=a_1,a_2...a_n$ يمثل مجتمع مكون من (n)وحدة تحليل (ai) (فرد أو عائلة)فإن عملية بناء مقاييس الفقر عادة ما ترتكز على عدة مراحل أساسية نذكر منها اثنتين اساسيتين كما يلي:[43]

1.2تحديد مجموعة الفقراء(تحديد وحدات التحليل الفقيرة Identification de la Population Pauvre)

يتم في هذه المرحلة وضع أساس مرجعي يتم بموجبه معرفة أو إعتبار فرد أو عائلة(وحدة تحليل (Ai)) ضمن الفقراء، أي إعتبارها منتمية إلى المجموعة الغامضة الخاصة بالفقر المتعدد الأبعاد (B)

و حسب (Costa 2000) فإنه يمكن إعتبار أو وصف عائلة بانها فقيرة أي(ai Є B) إذا كانت فقيرة أو تظهر درجة معينة من الفقر بالنسبة إلى خاصية أو سمة واحدة فقط على الاقل من تلك الخصائص أو السمات Attributs (Xj)ذات العدد (m)،كما يمكن تصنيف

[43] Benhassine Oula"Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France" Document de recherche (version préliminaire) faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006.

و إدراج ضمن مجموعة الفقراء كل عائلة لم ترق إنجازاتها الممثلة بالخصائص والسمات (xj) إلى مستويات تعتبر بانها مقبولة.

2.2تحديد درجة الانتماء لمجموعة الفقراء الغامضة (B) Degré d'Appartenance à.

من مميزات نظرية المجموعات الجزئية الغامضة أنها تتيح إمكانية الانتقال التدريجي (Transition Graduelle) ما بين حالتي الفقر و اللافقر، و من ثم فإنه لا داع لتصنيف السكان إلى فقراء و غير فقراء، إذ أن هذا المنهج يسمح بوصف و تصور حالات بينية وسطية ما بين الفقر و اللافقر، و التي يمكن ترجمتها كدرجة أو خطر الفقر (le Risque de Pauvreté) . لقد أصبح من المتفق عليه أنه مهما كانت الخاصية أو السمة (Attribut) (j) فإن درجة انتماء (Degré d'Appartenance) أي وحدة من وحدات التحليل (a_i) إلى مجموعة الفقراء الغامضة (B) تأخذ قيمة تتراوح ما بين الصفر والواحد بحيث تعطى الصيغة العامة لدرجة الانتماء أو العضوية إلى المجموعة الجزئية الغامضة (B) كمايلي:

$$x_{ij} = \mu_B(x_j(a_i)), 0 \leq x_{ij} \leq 1 \ldots\ldots\ldots\ldots$$

و على هذا الأساس فإن دالة الانتماء أو العضوية (Fonction d'Appartenance) الجزئية المتعلقة بالخصائص أو أبعاد الحرمان (x_j)للمجموعة الجزئية الغامضة (B) الخاصة بالفقر متعددة الابعاد يمكن أن تظهر وفق الحالات التالية:

- (x_j) لا تملك أي خاصية فتكون (a_i) فقيرة مطلقا.
- (x_j) تتمتع بصفة جزئية بالخاصية فتكون (a_i) فقيرة جزئيا.
- (x_j) تملك الخاصية فتكون (a_i) فقيرة مطلقا.

أما في حالة المتغيرة ثنائية التفرع (Variable Dichotomique) فإن دالة الانتماء تأخذ قيمة واحدة فقط من بين القيمتين الصفر (0) او الواحد (1) كما يلي:

- (x_j) لا تملك الخاصية فتكون(a_i) فقيرة تماما.
- (x_j) تملك الخاصية فتكون(a_i) غير فقيرة تماما.

إن خصوصية نظرية المجموعات الغامضة في قياس الفقر متعدد الابعاد تتطلب اختيار مؤشرات الفقر المناسبة من أجل تحليل الظاهرة، كما أنها تسمح بتقدير درجة إنتماء كل وحدة تحليل (a_i) (فرد أو عائلة) للمجموعة الجزئية الغامضة الخاصة بالفقر (B) من خلال مجموعة من المؤشرات المكونة من متغيرات كيفية وأخرى كمية،كما يمكن التمييز ما بين نوعين من هذه المؤشرات، الأولى كمية مستمرة و الثانية تتمثل في المتغيرات النوعية[44].

[44] Benhassine Oula"Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France" Document de recherche (version préliminaire) faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006, p09.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل بينا تقريبا جميع الطرق المستعملة لقياس ظاهرة الفقر، وبينا أن تعدد هذه الطرق المختلفة يخلق صعوبات في تحديد نسبة الفقراء في المجتمع، فالاختلاف في تحديد مستوى الفقر من باحث إلى آخر ومن دولة إلى أخرى يصعب من تحديد الفقير في المجتمع.

فارتباط مؤشرات الفقر بمستوى المعيشة في الدولة محل الدراسة، لا يجب أن يعمم على باقي دول العالم، فمثلا لو تم استخدام خط الفقر لدولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع السكان في معظم الدول النامية في عداد الفقراء، وبالمثل إن استخدم خط الفقر لدولة منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ورأينا في الأخير أن الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، فلم تعد تقتصر على إحصاءات العائلة او الأفراد بل تتعداها إلى دراسة الوضع النفسي والاجتماعي والأخلاقي للفقراء ،وهذا ما أدى إلى عدم وجود اتفاق عالمي حول قياس الفقر ومن ثم صعوبة القضاء على الظاهرة.

تمـــــهيد:

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة نجدها في العالم بأسره بأسماء مختلفة باختلاف دول العالم. على سبيل المثال، بانجلترا يسمى بالاقتصاد الخفي (Economie cachée)، في فرنسا يدعى بالاقتصاد الأسود (Economie noire)، بالاتحاد السوفياتي سابقا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي (Economie non officielle) ، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى الاقتصاد تحت الأرضي (Economie souterraine) ، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية انه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم،الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود[1] .

هذه التسميات المختلفة كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد هو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الغير رسمي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد ، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الغير رسمي. على سبيل المثال عندما ندفع نقودا في مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعى سباكا أو نجارا أو غير ذلك ، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل يبيع خضر أو سمك ، أو عندما ندفع مالا

[1] Feige, Edgar L., 1989, « The Meaning and Measurement of the Underground Economy », The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Press,.13-56.

مقابل ركن السيارة في الموقف أو رشوة لتسهيل احد الملفات ... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد الغير رسمي. ذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية[2].

و نشير أنه قبل السبعينات كانت هذه النشاطات التي لم تدخل ضمن إحصائيات الدولة تدعى بالنشاطات السوداء، فكان يستعمل مصطلح السوق السوداء و العمل الأسود "Le Marché noir ، "Le Travail Noir و تطورت بعدها التسميات فأصبحت توصف بصفات عديدة منها :الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد غير الرسمي..الخ من التسميات خاصة باللغة الأجنبية.

المبحث الأول :مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

يكاد يجمع الكل أن الأستاذ " كيت هيرت "Keith hart " بغانا هو الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي Informel وكان ذلك في سنة1971 أي قبل إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل (BIT)، و الذي أطلق فيه بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي "Economie Informelle "[3] ، حيث استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه:

-الاتجاه الإحصائي: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

-الاتجاه القانوني: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني.

[2] Cagan, Philip, 1958. "The Demand for Currency Relative to the Total Money Supply", Journal of Political Economy, Vol. 66, August.
[3] Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.

-الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

في هذا الإطار أدرج الأستاذ ويلارد "J.C Willard" في مقاله حول الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك جدولا يضم ستة وعشرين (26) مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون و الإحصاء موضحا كما يلي:

جدول(3-1) المصطلحات المستعملة والمعبرة عن النشاطات غير القانونية:

Economie non officielle	Economie non observée
Economie non enregistrée	Economie cachée
Economie non déclarée	Economie sous-marine
Economie dissimulée	Economie souterraine
Economie submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie duale
Economie parallèle	Economie occulte
Economie alternative	Economie noire
Economie autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Contre- économie	Economie de l'ombre
Economie invisible	Economie illégale

Source : J.C.Willard, « L'économie souterraine dans les comptes nationaux », Econom Statistique, n 226, INSEE, Paris, nov.1989

و أيا كانت التسمية فان الاقتصاد الغير رسمي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم. فالنظرية القائمة حوله لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير

والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان كمنظمة العمل الدولية (OIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومكتب العمل الدولي (BIT)،... الخ في مختلف البلدان النامية كبلدان أمريكا الجنوبية وبلدان إفريقيا بقصد تحديد مجال و حيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد.

-يرى [4] Vito Tanzi أن الاقتصاد غير الرسمي – استخدم مصطلح Underground Economy-

هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، او مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية.

كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي، في صياغة أخرى له، بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقة للسلطات الضريبية[5].

ويفترض التعريفان السابقان ان الحسابات القومية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية، يختلف مداه من دولة إلى أخرى. ومن ثم فان تهرب الدخول من الضرائب، قد يترتب عليها عدم القياس الدقيق للدخل القومي.

[4]Tanzi, Vito. 1983. The underground economy in the United States. Annual estimates, 1930–1980. IMF-Staff Papers 30, no. 2: 283–305.

[5] Tanzi, Vito. 1980. The underground economy in the United States: estimations and Implications. Banca Nazionale Del Lavoro Quartely Review, No 135, *Dec. P* 428.

– يتفق EDGAR L. FEIGE مع TANZI في تعريفه للاقتصاد الغير رسمي حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يصرح عنها ضريبيا او لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي[6].

– ويعرف INGO WALTER الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح والروتين الحكومي... وغيرها[7].

-كما يرى الإقتصاديان Philippe Barthélemy[8] و Arnold Heertje أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية و لهذا يفضلان تسميته بالاقتصاد النفقي L'économie souterraine باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي و غير الرسمي هو الذي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة.

- ويشير Mirus, Roger, Smith [1994] إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الغير رسمي سيعتمد على المنظور الذى ننظر منه إلى هذا الاقتصاد. فقد ننظر إلى الاقتصاد الغير رسمي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبى الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد. أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومى فى الاقتصاد

[6] Feige, Edgar L. ed. 1989. The underground economies. Tax evasion and information distortion. Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press.

[7] INGO WALTER,. 1986. Secret Money…The Shadow World Of Tax Evasion Capital Flight And FRAUD, (LONDON; COUNTERPOINT), P.11.

[8] Barthélemy Ph .,1986. « Comptabilité nationale et économie souterraine », dans Arnold H et arkhipoff O., éds., Etudes de comptabilité nationale,Economica,Paris.

ككل. ومن المنظور الأول فان نقطة الانطلاق هى النظام القانونى الذى يحدد طبيعة الدخول التى تخضع للضريبة. ووفقا لذلك فان الاقتصاد الغير رسمي يشمل كافة الأنشطة التى تولد دخلا يخضع للضريبة والتى يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية فى البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثانى فان الاقتصاد الغير رسمي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التى يترتب عليها توليدا للدخل ، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية ، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة[9].

– اما كل من F.Schneider (2000) 10 و Enste. D فيعرفان الاقتصاد غير الرسمي او الخفي على انه لا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فان الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية.

ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانونى. إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانونى. فهل الأنشطة المولدة للدخل فى الاقتصاد الرسمى والتى لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية ، أم أن عملية التهرب الضريبى ذاتها هى التى تعد غير قانونية. أن المشكلة الأساسية التى نواجهها هنا لها جانبان ،

[9] Mirus,R.,and Smith, R.(1994) « Canada's Under Ground Economy » Canadian Business Review. Volume 21.pp 25-29.

[10] Schneider, F., Enste, D., 2000. Shadow économies: size, causes, and conséquences. Journal of Economic Literature 38, 77–114.

جانب حسابي وجانب قانوني. فالجانب الحسابي يتمثل في أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد إخفاؤه بهدف التهرب من الضريبة. أما الجانب الآخر، وهو التهرب الضريبي ، فهو الجانب غير القانوني في القضية. ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الغير قانوني بأنها معاملات غير قانونية[11].

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل Molefsky [1982] يشير إلى أن عبارة الاقتصاد الغير رسمي لا تعني أن كافة المعاملات التي تتم فيه لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي. فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الغير رسمي جانبا من المعاملات التي تتم أصلا في الاقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي ، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته ، ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الغير رسمي ، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في الاقتصاد الغير رسمي ضمن حسابات الناتج القومي[12].

[11] Tissen, Ulrich, 1997, "The Shadow Economy: Methodology of Analysis, A Problem of Quantitative Estimation and Inferences for Economic Policy" in A Jerk to the Market Economy, Kiev: Phoenix.
[12] Giles, David and Caragata, Patrik, 1998, "The Learning Path of the Hidden Economy:Tax and Growth Effects in New Zealand", June

المطلب الثاني: أنواع الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية

جدول(3-2) أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الانشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة، والقمار والتهريب والاحتيال		مقايضةالمخدرات والسلع المسروقة او المهربة. انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.	
	التهرب الضريبي	**تجنب دفع الضرائب**	**التهرب الضريبي**	**تجنب دفع الضرائب**
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ به. الاجور والمرتبات والاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير	التخفيضات والمزايا الاضافية التي تمنح للموظفين	تبادل الخدمات والسلع المشروعة	جميع الاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه

	المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.			والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.

Source: Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

المبحث الثاني: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.واذا كانت العوامل الاقتصادية تاتي في مقدمة هذه العوامل المسئولة عن نمو هذه الظاهرة، الا انه لا يمكن فصل هذه العوامل او عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، ومن ثم يمكن القول ان اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعزى الى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية[13].

والواقع ان وجود اختلالات جوهرية تصيب بنية الاقتصاد القومي تعتبر من اهم العوامل الاقتصادية التي تفسر نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .كما يرجع بعض الاقتصاديين نشوء هذه الظاهرة

[13] Johnson S., Kaufmann D., Shleifer A. (1997). The Unofficial Economy in Transition. Brooking Papers of Economic Activity, 0:2, pp. 159-221.

الى وجود تعقيدات ادارية وبيروقراطية حكومية والتي ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وادارة النشاط الاقتصادي، وذلك فضلا عن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية[14].

حيث يرى Vito Tanzi انه في ظل اقتصاد سوقي حسن السير دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق لن تتواجد أنشطة سرية. إذ أن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد وارتفاع مستوى الضرائب[15].

وقد حدد Tanzi أربعة عوامل تهيئ المناخ لتولد الاقتصاد غير الرسمي وهي الضرائب، واللوائح Réglementation، والحظر Interdiction، والفساد الإداري Corruption.

ويضع Tanzi حدودا فاصلة بين اللوائح والحظر، إذ أن اللوائح هي ما تسنه الحكومة من تشريعات، وقواعد في سبيل فرض رقابتها على أسواق السلع، وعوامل الإنتاج، والنقود، والصرف الأجنبي. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية. أما الحضر فيتعلق بمنع ممارسة بعض الأنشطة بموجب القانون. فالحظر يمنع وجود أسواق رسمية منتظمة لمخرجات تلك الأنشطة. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق سوداء غير مشروعة.

انه في ضوء ما تقدم، يمكن تقسيم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى:

- العوامل الضريبية
- عدم العدالة المالية

[14] Tanzi Vito (1999). Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy.” The Economic Journal, 109 (June), pp. 338-347.
[15] Tanzi Vito (1999). Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy.” The Economic Journal, 109 (June), pp. 338-347.

- الضوابط والقيود الحكومية
- عوامل ترتبط بالفساد الإداري
- الحظر

وتمثل العوامل السابقة صورا مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ يسهم كل منها بقدر ما في نمو الاقتصاد غير الرسمي، يختلف مداه من دولة إلى أخرى تبعا للظروف التي تمر بها.

المطلب الأول: ارتفاع مستوى الضرائب

تعتبر الضرائب المرتفعة مسئولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول[16].وهكذا فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لأخر، كلما تزايد الحافز لدى الأفراد والمشروعات نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف قرار المشاركة في هذا النوع من الاقتصاد للتهرب من الضرائب على اساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة الجزاءات الاخرى، وبين الدخول الإضافية التي سوف يحققها من جراء التهرب من دفع الضرائب. وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب او عدم التهرب ومن ثم العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الرسمي.

فقد لوحظ اتجاه نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقرب من 50% في بعض الدول، وذلك باالاضافة الى الضرائب والرسوم الملحقة بهذه الضرائب والتي تكون نسبتها اكثر

[16] بودلال علي،" تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص 108.

ارتفاعا عن النسبة السابقة.ويؤدي نمو العبء الضريبي ، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة او غير المباشرة، الى رفع نسبة مساهمة الضرائب في الناتج القومي الاجمالي[17]، وهو ما يؤدي إما الى محاولة تجنب الضرائب او التهرب منها، وهكذا يؤدي ارتفاع العبء الضريبي الى تحويل بعض الانشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يتم تسجيل هذه الانشطة، وبالتالي لا تدفع الضرائب.

ويلاحظ ان حالات التهرب الضريبي تزداد كلما ساد في المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية وزادت الشكوى من عدم انفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، او عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي او في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتاديتها الحكومة والقطاع العام.مع مراعاة ان اذا كانت الادارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءةن وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة، فان زيادة معدلات الضرائب الحدية الاضافية لا يؤدي بالضرورة الى حدوث اقتصاد غير رسمي، وعلى العكس من ذلك، فان ضعف كفاءة الادارة الضريبية مع النظرة السيئة الى الضرائب والى برامج الانفاق العام الحكومية مع ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي.

وإذا كان من المتوقع ان تؤدي كل انواع الضرائب الاضافية الى تحول بعض المشروعات والانشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم التهرب من الضرائب، الا ان اهمية ودرجة تاثير نوع

[17] Schneider F. (1994a). Measuring the Size and Development of the Shadow Economy. Can the Causes be Found and the Obstacles be Overcome?. In Brandstaetter, Hermann, and Guth, Werner (eds.), Essays on Economic Psychology, Berlin, Heidelberg, Springer Publishing Company, pp. 193-212.

معين من الضرائب ومدى مسئوليتها عن حدوث الاقتصاد غير الرسمي تختلف من دولة الى اخرى[18].

وعلى سبيل المثال، فان ارتفاع معدلات ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر هو السبب الرئيسي وراء حدوث نمو الاقتصاد غير الرسمي.بينما نجد انه في الدول الأوروبية يرجع نمو الاقتصاد غير الرسمي الى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والرسوم الخاصة بالضمان الاجتماعي، وهو ما يؤدي الى سوق سوداء للعمالة واتجاه أصحاب الأعمال الى دفع اجور منخفضة للعمال حتى لا يضظروا الى دفع حصة كبيرة في التامين الاجتماعي للعمال، ومن ثم يستفيد كل من العامل غير الخاضع لضريبة الدخل، واصحاب الاعمال غير المسددين لاشتراكات التأمينات الاجتماعية.اما بالنسبة للدول النامية، فان الضرائب المرتفعة على الواردات والصادرات لهذه الدول تاتي في مقدمة العوامل المسئولة عن اتجاه المشروعات وتحولها نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد يحدث تهرب ضريبي من سداد ضرائب أخرى مثل ضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب غير المباشرة.وفي بعض الدول مثل ايطاليا والأرجنتين على سبيل المثال، يمثل التهرب الضريبي من الضريبة المستحقة على القيمة المضافة حوالي 50% من حصيلة الضرائب غير المباشرة، وهو ما يؤدي الى اثارة شكوك قوية حول مدى دقة او صحة التقديرات والحسابات القومية. وهناك بعض الدول الاخرى التي تفرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على الواردات والتي قد تزيد على 100 % من

[18] Prokhorov Artem (2001). The Russian Underground Economy as a “Hidden” Variable. Presented at Midwest Slavic Conference, Cleveland, Ohio, March 29-31.

قيمة السلعة، وهو ما يشجع على التهرب الضريبي ودخول السلع المستوردة الى داخل البلاد دون سداد ضريبة جمركية عليها[19].

كما بلجأ بعض رجال المال و الاعمال الى التهرب من سداد الضرائب المستحقة على الارباح الراسمالية او على التحويلات الراسمالية او على حصة بيع الملكية عن طريق التزوير والتلاعب في القيم الدفترية والسجلات لاخفاء القيم الحقيقية لهذه المعاملات. ويترتب على ذلك تحقيق ثراء فاحش لبعض اصحاب الاعمال المتهربين من سداد الضرائب الحقيقية التي من المفروض سدادها لخزانة الدولة، بينما تنخفض حصيلة الدولة من الضرائب ويحدث تشويه للحسابات القومية في الدولة، ويترتب على ذلك حدوث عدة آثار اقتصادية على توزيع الدخل القومي وعلى العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع.

وقد اشار البعض الى ان ارتفاع الضريبة على الدخل الاضافي يعد السبب الرئيسي وراء ظهور الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول مثل السويد.فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد، يؤدي عدم قيام الممول بالكشف عن دخوله الاضافية الى تهرب ضريبي نسبته 65% من الدخول غير المكشوف عنها، وهو ما يعد حافزا كبيرا للممولين الى التهرب الضريبي، والتحول الى الاقتصاد غير الرسمي. وقد اعطى (1982)Hansson مثالا عن ذلك بحالة السويد، حيث اشار الى ان العامل الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعة اضافية بنصف الاجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، يحصل على ايراد صافي يعادل ضغف ايراده من تلك الساعة اذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع

[19] Schneider, F., 1997. Empirical Results of the Size of the Shadow Economy of 17 OECD Countries Over Time. Department of Economics, University of Linz, Austria.

الضريبة المفروضة على هذه الساعة الاضافية في الاقتصاد الرسمي.وعلى الرغم من ان النظام الضريبي في السويديعد من الانظمة ذات الكفاءة والمرونة العالية، فضلا عن انخفاض نسبة الفساد الاداري بين العاملين في مجال الضرائب، وهوما يضمن حصر الاقتصاد غير الرسمي في اضيق نطاق ممكن بالمقارنة بباقي الدول ومع فقد اشار Hansson الى ان آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخول الحدية، في صورة نمو وازدهار للاقتصاد غير الرسمي، لا سيما على المدى الطويل، وهوما يوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي[20].

على أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ؟. إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي. ذلك أن المتعاملين فى الاقتصاد غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلى يساوى صفرا. وبالتالى فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد فى إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة. على انه على أحسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي. أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا فى الاقتصاد غير الرسمي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

[20] Feige Edgard L. (1989). The Underground economies, Tax evasion and information distortion. Cambridge University Press. Cambridge.

وكاجابة على السؤال المطروح فان الأدب النظري للتهرب الضريبي لم يصل بعد الى رأي قاطع حول اثر سعر الضريبة على التهرب. ويمكن تقسيم الآراء التي تناولت تأثير سعر الضريبة على التهرب الضريبي إلى ثلاثة محاور هي:

- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى خفض التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب منها(اذ تمثل العقوبة نسبة من الضريبة التي يتهرب منها الفرد) ويرجع ذلك الى انه لا يوجد اثر احلالي، ويعمل الاثر الدخلي بمفرده. اذ ان زيادة سعر الضريبة تجعل الفرد اقل ثراء، ومع افتراض نفور المكلف من الخطر، فانه يميل الى تخفيض التهرب من الضريبة، عن طريق زيادة دخله المعلن للسلطات الضريبية.
- يكون تاثير زيادة سعر الضريبة غير واضح على التهرب الضريبي، اذا تم فرض الغرامة على الدخل غير المعلن، وذلك لوجود كل من اثر الاحلال واثر الدخل.
- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى زيادة التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامة على الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، ومصاحبة ذلك بسياسة مالية تعويضية.تمنح المكلف مدفوعات تحويلية عوضا عن زيادة الضريبة.اذ يختفي اثر الدخل في تلك الحالة، ويعمل اثر الاحلال بمفرده، الامر الذي يؤدي الى زيادة التهرب.

وبصورة معاكسة لما انتهى اليه الادب النظري للتهرب، فان الدراسات التطبيقية التي تمت في ذلك المجال، ايدت التاثير الايجابي الذي تمارسه الزيادة في سعر الضريبة.

وقد توصل Kaldor في دراسته الشهيرة عن الاصلاح الضريبي في الهند الى ان حافز التهرب من الضريبة، سواء بتخفيض الضريبة او الاتجاه الى الاقتصاد غير الرسمي، او برفع الاستقطاعات الضريبية بصورة مصطنعة يتوقف على الاسعار الحدية للضرائب، اذ انها تتحكم في المكاسب الناجمة من عملية التهرب كنسبة مئوية من الدخل المهرب من الضريبة. وقد تدعمت رؤية Kaldor براي لجنة الاستعلامات بادارة الضرائب المباشرة في الهند(1960)، اذ انها وجدت ان معدلات الضرائب على الشرائح المرتفعة للدخل الشخصي، هي احدى الاسباب الرئيسة للتهرب الضريبي. وقد تاكد ذلك الراي من وزير المالية الهندي في خطابه الخاص بالموازنة، حيث اشار الى توصله لنتيجة مؤداها ان سعر الضريبة عند المستويات العليا للدخل، هو احد المحددات الاساسية للتهرب الضريبي.[21]

وفي دراسة قام بها FRIE Land واخرون، تبين انه اذا تجاوز سعر الضريبة حدا معينا يصبح الجزء المعلن من الدخل مرن مع سعر الضريبة. اذ ان هناك علاقة طردية بين الدخل غير المعلن وسعر الضريبة.

وقد اشارت احدى الدراسات التطبيقية التي قام بها Mark، ان المكلفين الخاضعين للفئات الضريبة الاعلى، يميلون الى عدم الاقرار عن نسبة اعلى من دخولهم مقارنة بأولئك الخاضعون لفئات ضريبة ادنى.

ويرى Arther Laffer احد اقتصاديي مدرسة العرض في الولايات المتحدة انه بعد حد معين للضرائب، فان أي زيادة في سعر الضريبة تؤدي الى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة، اذ ان

[21] Somchi Richupan.op.cit.p.160.

المعدل المرتفع للضريبة من شانه ان يدفع الافراد الى التهرب الضريبي وذلك بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي، الامر الذي ينعكس بالسلب على حصيلة الضرائب. ويفرق Laffer بين المدى الملائم للضريبة، والمدى المحرم لها، اذ يعكس الاول المدى الذي يمكن ان ترتفع فيه معدلات الضريبة، ويقترن ذلك بزيادة في حصيلة الضرائب.في حين يبين المدى المحرم prohibitive range أن أي زيادة في معدل الضريبة بعد المعدل الامثل، سوف يؤدي تناقص حصيلة الضرائب، ويرجع ذلك الى تفضيل الافراد العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الاستمتاع بوقت الفراغ، على العمل في الاقتصاد الرسمي. وحينما يصل معدل الضريبة الى 100% تصبح الحصيلة الضريبة صفر[22].

كذلك فان إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT ، أو ضريبة المبيعات Sales Tax بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضى على الاقتصاد غير الرسمي. على سبيل المثال فان الدول الأوروبية تعانى من وجود اقتصاد خفى بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع. ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التى يمكن أن تتم بين المنتجين والمشترين ، وكذلك من خلال تزييف الفواتير. وإذا ما نجح المتعاملون فى التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فان ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لان المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا من

[22] Pyle, D.J., 1989. The Political Economy of Tax Evasion. D. Hume Institute, Edinburgh.

الضريبة ، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية. إلا أن التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي يجعل من الضريبة مصدرا جيدا للدخل للكثير من تجار التجزئة. بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة – أو جزء من – الضريبة.

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها. إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة فى رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة. فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية ، أو أن هناك إسرافا مبالغا فيه فى إنفاق حصيلة الضرائب ، أو أحس الأفراد بان ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم ، فانهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة[23].

ومن العوامل الاخرى التي تؤدي الى نمو وازدهار انشطة الاقتصاد غير الرسمي هي التضخم وارتفاع المستوى العام للاسعار وما يؤدي اليه ذلك من زيادة مستويات الضريبة على الدخل.فعند ارتفاع معدلات التضخم تزداد الدخول والارباح الاسمية للممولين، ومن ثم يتنقل هؤلاء الممولين الى شرائح اعلى من الدخل، وهو ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من ان الدخل الحقيقي القابل للتصرف فيه بعد فرض الضرائب قد ينخفض من الناحية الفعلية على اثر وجود تضخم. لذلك يعمد بعض الافراد الى التهرب الضريبي، عن طريق اخفاء جانب من دخولهم عند كتابة اقراراتهم الضريبية، حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة التي تنجم عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في الوقت نفسه.

[23] Lippert, O., Walker, M., 1997. The Underground Economy: Global Evidence of its Size and Impact. Fraser Institute, Vancouver.

المطلب الثاني: عدم العدالة المالية

ينظر كل من lundstedt&spicer الى العلاقة بين المكلفين والحكومة على انها علاقة تبادلية، يبدو فيها الافراد كما لو انهم يتبادلون في السوق، القوى الشرائية في مقابل خدمات الحكومة. ويتأثر سلوك المكلفين بمدى الإشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية مع الحكومة[24].

وعندما يتنامى اعتقاد المكلف انه ضحية لعدم العدالة سواء في علاقته مع الحكومة او مقارنة بما يتحمله الآخرون من الأعباء الضريبية، فان ذلك يرفع من المنفعة الحدية التي يشتقها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة. ومن شان ذلك ان يدفعه الى زيادة التهرب الضريبي، وقد يلجا للعمل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي[25]. ومن ناحية اخرى اذا ادرك المكلف انه مستفيد من عدم العدالة المالية، فان احساسه بالخطا يقلل من المنفعة الحدية للدخل الناتج من التهرب الضريبي، ومن ثم يدفعه ذلك الى تخفيض التهرب الضريبي.

وينظر المكلفون وهم يتحملون العبء الضريبي الى ما يعود اليهم من خدمات حكومية. فاذا بدا المكلفون يتشككون في جدوى الإنفاق العام على الخدمات العامة، سواء في نمطه او حجمه، وعندما تسود مظاهر البذخ والاسرافعلى الجهات الحكومية، فان ذلك قد يؤدي الى انخفاض رغبة الافراد في دفع الضرائب. ويترجم ذلك في صورة وسائل مختلفة، للتخلص من الضريبة كليا او جزئيا، سواء كانت وسائل مشروعة او غير مشروعة وقد يلجا الافراد الى ممارسة الانشطة السرية

[24] Bhattacharya, D.K. (1999): On the economic rationale of estimating the hidden economy. The Economic Journal 109: 348-59.

[25] Tanzi, V., (1980): The underground economy in the United States: Estimates and implications. Banca Nazionale Lavoro Quarterly Review 135: 427-53.

التي لا تستطيع السلاطات الضريبية الوصول اليها، ومن شان ذلك ان يؤدي(مع يقاء العوامل الخرى على حالها) الى زيادة حجم التهرب الضريبيومن ثم الاقتصاد الغير رسمي.

المطلب الثالث: الضوابط والقيود الحكومية

يفرض التدخل الحكومي في الاسواق المختلفة قيودا على النشاط الاقتصادي، الامر الذي يؤدي الى خلق حالة من فائض الطلب او العرض في الاسواق، ومن ثم ينتهي الامر بنشوء الاسواق الموازية.

فالتدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الاسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل، وبصفة عامة كلما زادت تلك القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة، زادت دوافع بعض الافراد للالتفاف حول اللوائح ، وخلال تلك العملية تنشا انشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما في الاقتصاد الغير رسمي[26].

وتتعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الاسواق، في اسواق البضائع، واسواق المال واسواق الصرف الاجنبي، واسواق العمل.

1- التدخل الحكومي في السوق السلعي:

تتعدد صور التدخل الحكومي في الاسواق السلعية، ومنها فرض الرقابة على الاسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات، والالزام بالبيع لحكومة وهيئات التسويق، وحصص الاستيراد والتصدير. ولا شك ان تلك التدخلات قد يوجد ما يبررها، وقد يؤدي ذلك لقصور العرض

[26] Scholz, J. T., and Lubell M., (1998): Trust and Taxpaying: Testing the heuristic approach. American Journal of Political Science 42: 398-417.

السلعي في مجابهة الطلب السلعي، ومع ضعف مرونة الهيكل الانتاجي، يصبح هناك جزء من الطلب لم يتم اشباعه، يقابله عرضا محددا يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشا السوق الموازية بمنأى عن رقابة الادارة الاقتصادية.

2- التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي :

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي الى نشوء سوق سوداء للصرف الاجنبي. فحينما تحاول الحكومة ان تضع سعرا للصرف الاجنبي يتم على اساس تداول السلع والخدمات والاصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الاجنبي، فمن المتوقع ان تنشا سوقا موازية للصرف الاجنبي[27].

ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، تقلص عرض الصرف الاجنبي، اذ ينطوي على ذلك الاجراء فرض ضريبة مستترة على الانشطة المدرة للصرف الاجنبي، ومن شان ذلك ان يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الاجنبي في السوق الرسمية.

ويمتنع الكثيرون ممن في حوزتهم العملات الاجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الامر الذي يترتب عليه نشوء حالة من فائض الطلب على الصرف الاجنبي، تدفع المشترين المحبطين من عدم قدرتهم على اشباع احتياجاتهم من السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الى اللجوء لأولئك الذين يرغبون في عرض عملاتهم عند سعر أعلى من السعر الرسمي. وتتفاعل قوى الطلب والعرض

[27] Schneider, F., and Neck R., (1993): The development of the shadow economy under changing tax systems and structures. Finanzarchiv F.N. 50: 344-69.

في ظل وجود السوق الموازية، لتفرز سعرا أعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الأجنبي، وأيضا من السعر في السوق الحرة فيما لو لم يتواجد التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي .

ويدخل في تحديد السوق السوداء للصرف الأجنبي الى جانب قوى الطلب والعرض، عوامل أخرى كهيكل نظام الرقابة على الصرف، وهيكل العقوبات التي تفرضها الحكومة على المتعاملين في السوق الموازية للصرف الأجنبي، والموارد التي يخصصها المتعاملون في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

3- التدخل الحكومي في أسواق الائتمان:

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان الى نشوء سوق موازية للائتمان، فحينما تضع الحكومة حدا اقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة[28]، في حين ينخفض عرض تلك الاموال، وتنشا حالة فائض طلب في السوق الرسمية للائتمان. وتنشط مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه اليها طالبوا الائتمان، لتنشا سوق موازية للائتمان، تفرز سعرا على الفائدة، عن ذلك السعر المحدد رسميا، وايضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

[28]Schneider, F., (2002): The size and development of the shadow economies of 22 transitional and 21 OECD countries during the 1990s. IZA Discussion Paper No. 514, Bonn.

4- التدخل الحكومي في سوق العمل:

ياخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، اذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد اقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافرالاشتراطات الصحية للعمال، واخيرا قد ياخذ التدخل الحكومي صورة تحديد او منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات والاجانب والمسنين وغيرهم.

ومؤدى ما سبق، تحديد السوق الرسمية للعمل، لكي تستوعب فئات معينة دون فئات اخرى، وغالبا ما ياخذ التدخل الحكومي شكل حزمة من الاجراءات السابقة مصحوبة بتقرير حد ادنى لمستوى الاجر، ومن شان ذلك الاجراء ان يؤدي الى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل، اذ انه يؤثر في كل من جانب الطلب، وجانب العرض.

فعلى مستوى التحليل الفردي وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة، يؤدي تقرير حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل التوازني الى تخفيض الطلب على العمل، اذ ان المنتج يستمر في طلب العمل الى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية او معدل الاجر مع قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل، ومن شان اجراء تحديد حد ادنى للاجر، ان يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الانتاجية الحدية له، ويدفع ذلك المنتجين الى تقليل الطلب على العمل، الى الحد الذي يتعادل عنده الحد الادنى المحدد للاجر مع قيمة الانتاجية الحدية. وعلى جانب العرض، يؤدي ذلك الاجراء الى

زيادة عرض العمل، اذ ان تزايد الاجر عن المعدل التوازني الذي تعكسه قوى السوق، من شانه ان يرفع من المنفعة الحدية للعمل، وفي ذلك تحفيز للافراد نحو زيادة عرض العمل.

وتؤدي حالة فائض العرض الى نشوء سوق موازية للعمل، ليتحقق معها التوازن عند معدل اجر ادنى من المعدل في السوق الحرة والحد الادنى للاجر في السوق الرسمية، وفي ظل السوق الموازية يتحقق مستوى عمالة اعلى من السوق الحرة[29].

المطلب الرابع: الفساد الإداري

إن ظاهرة الفساد ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي[30].

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب[31]، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم

[29] Tanzi, V., 1999. Uses and abuses of estimates of the underground economy. Econ. J. 109, F338–F347.

[30] Transparency International, (1998): *Corruption perception index.* Transparency International.

[31] مروان محي الدين النصولي، " أثر الفساد في النمو الاقتصادي"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان حول المحاسبة و متطلبات القرن الحادي والعشرين، طبعة 1998.

ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس[32].

ويتعلق بمظاهر الفساد الاداري كل من الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار[33]. وتتعدد صور الفساد الإداري كعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي،وكذا استغلال الوظيفة في سبيل الحصول على الرشاوي، مثل التلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الانشطة، وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء، والاعفاء من لوائح معينة.

المطلب الخامس: الحظر القانوني

يحضر القانون في كل الدول ممارسة بعض الانشطة، فاذا اراد الافراد ممارستها، فلا بد ان يتم ذلك سرا. ومن امثلة تلك الانشطة: الاتجار في المخدرات، والعاب القمار، وتجارة الجنس.....وغيرها.

[32] Ahlin, C., 2001. *Corruption: Political Determinants and Macroeconomic Effects*, unpublished manuscript, Vanderbilt University.

[33] Acemoglu, D. and T. Verdier., 2000. The Choice between Market Failures and Corruption. American Economic Review 90, 2000, 194-211.

ويترتب على تلك الانشطة تحقق دخول ضخمة، اذ ان قيمة مخرجات تلك الانشطة تفوق كثيرا القيمة التي اشترت بها[34].

وتثار مشكلة قياس الدخول الناجمة عن تلك الانشطة ضمن الدخل القومي، فالدخول التي تقيسها الحسابات القومية، لا تتضمن الدخول الناتجة عن انشطة الجريمة، فضلا عن هذا، فلو ان تلك الانشطة اكتشفت وفرضت عليها ضرائب، فسوف تختفي الى حد كبير، بحيث يثار الجدل حول امكانية ادراج الدخول الناتجة منها ضمن الدخول المحققة في اطار انشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ومن ناحية اخرى يرى البعض ضرورة ادراج تلك الانشطة ضمن تقديرات الدخل القومي، طالما ان الافراد يشترون هذه الخدمات بحرية، كما ان بائعي تلك الخدمات يحققون دخولا من ورائها، ويستخدمون الموارد النادرة، تلك المواد يمكن ان تساهم في زيادة الدخل القومي فيما لو استخدمت في مجالات اخرى، ويمكن الا تدخل تلك الدخول ضمن تقديرات الدخل القومي فيما لو كانت تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة مساوية للصفر، اي لا يوجد لها اي استخدام بديل.

وتشير التقديرات التي اجريت في الولايات الامريكية لتلك الانشطة، الى ان انشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد السري المرتبط باوجه نشاط قانونية.

[34] Bonnie Campbel « Gouvernance :Un Concept apolitique Contribution au Séminaire Organisé par le Haut Conseil de la Coopération Internationale, le 29 Aout 2000, Durdan, France Document obtenu en parcourant le site Web : http //WWW.Cedin.org .

وتعتمد قيمة تلك الانشطة الى حد كبير على كونها انشطة غير مشروعة، اذ انه لو كانت تلك الانشطة مشروعة، اي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الاسواق الرسمية، لهبطت قيمتها كثيرا وهبطت من ثم قيمة الدخول المحققة من ورائها[35].

المبحث الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

المطلب الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي.

إن الاقتصاد اغير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد. كذلك فان حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. أن وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدى الى تشويه بيانات الناتج القومى الاجمالى فقط ، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادى مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقى فى المجتمع.. الخ. وفيما يلى نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

1 – فقدان حصيلة الضرائب.

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي هى أن جانبا من الدخل الذى يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب. ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التى يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية[36]. كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة

[35] Taieb Hafsi, Entreprise publique et politique industrielle, Stratigie et management (Auckland, Beyrouth; Paris; Mc Graw hill, 1984).

[36] فيتو تانزي، " العولمة و النمل الأبيض الذي ينجز في بنية الضرائب"، مجلة التمويل و التنمية، العدد1 ، مارس2001

التهرب الضريبي. وعندما يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي جوهريا فانه يؤدى الى فقد جوهرى فى الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد فى الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبى زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى ، بمعنى أن معدلات الضرائب التى يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم. كذلك فان الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذى يجب أن تكون عليه ، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب. وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبى القائم على الضرائب على الدخل فى ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل الأمر الذى يولد ضغوطا أكبر نحو تبنى نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فان هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبى سوف تدفع الآخرين على التهرب الضريبى.

لقد قدرت إدارة الضرائب IRS فى الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبى بسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي بحوالى 40 – 42 مليار دولار عام 1976. أما فى عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي ما بين 86 – 90 مليار دولار ، وهو ما يعنى أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي تمثل 30% تقريبا من اجمالى حصيلة الضرائب على الدخل[37].

[37] V. Tanzi, The underground economy in the United States: annual estimates, 1930–1980, IMF Staff Pap. 30 (2) (1983) 283–305.

2 – الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادى.

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدى الى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي ، حيث يؤدى هذا الجانب من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادى. ومن ثم فان هناك احتمال أن يقع صانع السياسة فى خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه نوع من المغالاة فى المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج. وبالتالى فان سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي اخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فان سياسة الاستقرار الاقتصادى سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعا من عدم الاستقرار فى الاقتصاد الرسمى ، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الاقتصاد غير الرسمي من خلال التضخم والبطالة الى اقتصاد ذو حجم أكبر[38].

وفيما يلى نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-1 تشوه المعلومات.

عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية[39]. وعندما تكون

[38] E.L. Feige, the Underground Economies, Tax Evasion and Information Distortion, Cambridge University Press, Cambridge, 1989.

[39] Stigler, G. J, 1971. The Theory of Economic Regulation. *Bell Journal of Economics and Management Science* 2, 1-21.

الإحصائيات الاقتصادية متحيزة ، ويكون مستخدمى هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز، فان الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعى السياسة، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة ، فان النتائج تأتى على عكس المتوقع لها. ولذلك تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية. حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء. أو قد تتغير الحكومات ويأتى صانعو سياسة آخرون ، ولكنهم يفعلون نفس الخطأ وهكذا. فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعى السياسة وانما الخطأ فى إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل ، وفعالية السياسات المرسومة فى تحقيق الأهداف التى تسعى إليها.

ولان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتى لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي فى الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات الآتية[40]:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادى العام ، ومن ثم قد تؤدى الى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد.

[40] Schneider, Friedrich and Enste, Dominik H (2000) 'Shadow Economies: Size, Causes and Consequences', *Journal of Economic Literature*, 38, 77-114.

– إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة. فالمعلومات عن الأداء الاقتصادى الحقيقى قد تؤدى الى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس ، أو فى بعض الحالات الى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

– إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو فى البندين أعلاه هى تطبيق سياسات غير مثلى Non-Optimal والتى سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة. وبالتالى فان النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات leakages بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمي ومستوى أدائهما الاقتصادي[41].

على سبيل المثال فان إحصاءات الناتج المحلى الاجمالى ومستوى التشغيل قد تشير الى أن الاقتصاد الرسمى يعانى من انحسار ، وأن الاقتصاد يعمل فى مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل ، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الاجمالى أكثر بكثير من المستوى المسجل ، وان مستوى البطالة الحقيقى أقل من ذلك المستوى المسجل. ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم ، لان جانبا من العمال المسجلين على انهم فى حالة بطالة يعملون فعلا فى الاقتصاد غير الرسمي. ولاشك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل فى تغذية الضغوط التضخمية. فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة مغالى فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية – الغير

[41] Tanzi, Vito (1982) 'Underground Economy and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications', Chapter 4 of Vito Tanzi (ed.) *The Underground Economy in the United States and Abroad*, Lexington Books: Lexington.

حقيقية – للأسعار فان الآثار التضخمية سوف تتضاعف. وفى مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة الى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التى يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقى. ومن شأن هذه السياسات فى مثل هذه الظروف أن تؤدى ليس الى رفع مستوى الناتج المحلى الاجمالى أو مستوى التشغيل ولكن الى رفع مستوى الأسعار[42].

كذلك فان عدم وجود نمو اقتصادى مقاس فى الاقتصاد الرسمى قد يكون راجعا الى تركز النمو من الناحية الواقعية فى الاقتصاد غير الرسمي. ولقد دفع ذلك الأمر البعض الى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمي. بمعنى آخر أن نمو الاقتصاد غير الرسمي قد لا يكن موازيا لنمو الاقتصاد الرسمى ، وإنما قد يكون معاكسا له فى طبيعة الدورة الاقتصادية. فالاقتصاد الخفى ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمى فى حالة كساد والعكس. على سبيل المثال ادعى Fiege أن الكساد الذى ساد فى منتصف السبعينيات مع الارتفاع فى مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد غير الرسمي ، وانه حتى ولو كانت الحالة الاقتصادية قوية ، فان التحول من الاقتصاد الرسمى الى الاقتصاد غير الرسمي سوف يترتب عليه بالتالى انخفاض فى الدخل الحقيقى – المسجل – وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار[43].

[42] Tanzi, Vito (1983) 'The Underground Economy in the United States: Annual Estimates, 1930-80', *IMF Staff Papers*, 30:2, pp.283-305.

[43] Mirus, Rolf, Smith, Roger and Karoleff, Vladimir (1994) 'Canada's Underground Economy Revisited: Update and Critique', *Canadian Public Policy*, 20 (No.3), 235-52.

2-2 معدلات البطالة.

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية ، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفى فى قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا فى الحصول على فرصة عمل فى الاقتصاد الرسمى. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فان الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة فى الاقتصاد تصبح مغالى فيها. على سبيل المثال فان هناك ادعاء بأن معدلات البطالة فى مصر تضم كافة خريجى الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفنى. هذا بالإضافة الى جانب من المتسربين من النظام التعليمى. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوع من المغالاة فى هذه الأرقام. لان جانبا لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل فى الاقتصاد غير الرسمي ، من خلال سوق العمل غير المنظم. كذلك يشير (1985) Gutmann الى أن حوالى ربع قوة العمل فى الولايات المتحدة تعمل فى الاقتصاد غير الرسمي[44] ، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة الى عملهم الرسمى فى هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالى 80 % من العاملين فى الاقتصاد غير الرسمي أما النسبة الباقية فتعمل فى الاقتصاد غير الرسمي بصفة أساسية.

ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة. أن الخطأ يرجع الى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التى تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. أن جميع المسوحات التى تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء فى إجاباتهم. على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستهانة بها. ذلك أن الأفراد

[44] Tanzi, V. (1983). 'The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930–1980',*IMF Staff Papers*, 33, pp. 283–305.

الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض انهم يبحثون عن عمل . وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فان حقهم فى الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف. ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلا وبالتالى يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتيال. من ناحية أخرى فان البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة والنشل وتوزيع المخدرات .. الخ ، أوقد يكون عرضة لأحكام جنائية. مثل هؤلاء عادة مالا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم فى مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية. وهكذا فان الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا فى البيانات المشتقة من هذه المسوحات. وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فان معظم الاقتصاديين يدخلونها فى إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز فى البيانات وكنتيجة لذلك فان نتائجهم تكون متحيزة.

2-3 معدلات النمو الاقتصادى

عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدلات النمو الحقيقى فى الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمى وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فان التحيز فى المؤشرات عن النمو الفعلى يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمى ، فان معدل النمو الاقتصادى العام فى الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس[45]. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية فى صورة تقديرات أقل من

[45] Makdisi, S., Fattah, Z., and I. Limam, (2000), "Determinants of Growth in the Arab Countries"; unpublished paper.

الواقع ، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادى. وعلى ذلك فان قياسات الناتج القومى التى لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي فى الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج فى الاقتصاد غير الرسمي فى الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الشرعى. على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج فى الاقتصاد غير الرسمي وفقا لـــ [1979] Gutmann ما بين 8,1% و 8,3% بالمقارنة بـــ 7,9% للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939 - 1976. كذلك يشير [1979] Fiege الى أن معدلات النمو للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة[46] بلغت خلال الفترة من 1976 – 1978 حوالى 11.8% بينما إذا تم أخذ الاقتصاد غير الرسمي فى الاعتبار فان معدلات النمو ترتفع الى 16.9% . أما فى ألمانيا (الغربية سابقا) فقد بلغت معدلات النمو وفقا لـــ (1984, p. 219) Duisburg فى الناتج للاقتصاد غير الرسمي عدة أضعاف معدلات النمو فى الاقتصاد غير الرسمي. أكثر من ذلك فان [1984] Duisburg يشير الى أنه فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو فى المدى الطويل لكل من الاقتصادين على نحو غير متماثل. ففى بعض الأحيان كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو على نمط مخالف لنمط نمو الاقتصاد الشرعى. ففى الوقت الذى كان فيه الاقتصاد الشرعى فى حالة كساد كان الاقتصاد غير الرسمي فى حالة رواج والعكس[47].

[46] Feige, Edgar L., "How Big is the Irregular Economy?" **Challenge**, volume 22, November-December 1979, pp. 5-13.

[47] Duisburg D.C(1984) : the growing shadow economy implication for stabilization policy, intereconomics sept/oct pp 219-225.

إن العلاقة بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمي تحتاج الى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب فى الاقتصاد غير الرسمي الناتجة عن التغير فى أداء الاقتصاد الرسمى فى مجالات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم. ذلك أن النمو البطئ أو السالب فى الاقتصاد الرسمى ربما يؤدى من خلال تخفيض معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية الى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم ، لكى يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة. وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة فى الضرائب على الدخول الشخصية وذلك لتمويل الإنفاق الحكومى المتزايد ، أو ارتفاع معدل الفائدة بصفة خاصة على قروض الإسكان، كما هو الحال فى الدول المتقدمة ، وهو ما يؤدى الى تخفيض الدخل الشخصى المتاح للإنفاق والمولد من الاقتصاد الرسمى بصورة كبيرة[48].

وتؤدى مثل هذه الضغوط الى زيادة عرض العمل فى الاقتصاد غير الرسمي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع فى معدل البطالة حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظف ، إما لبعض الوقت أو لكل الوقت. وتزداد الضغوط نحو التحول الى الاقتصاد غير الرسمي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات فى صورة إعانة بطالة أو أى إعانات أخرى[49]. حيث سيفضل العمال فى هذه الحالة الحصول على أجور أقل ، إما بسبب إلحاح الحاجة نحو تدعيم دخلهم من الإعانات ، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد غير الرسمي سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذى كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل فى الاقتصاد غير الرسمي. ويؤدى مثل هذا

[48] Fortin, Bernard, Pierre Fréchette and Joëlle Noreau,"Dimensions et caractéristiques des activités économiques non déclarées à l'impôt," Université Laval, Cahier 8702, Québec, 1987.

[49] Tanzi, V., Schuknecht, L., 1997. Reconsidering the fiscal role of government: the international perspective. American Economic Review 87, 164– 168.

الانخفاض فى الأجور الى زيادة القدرة التنافسية للموردين فى الاقتصاد غير الرسمي. كذلك فان هذه الضغوط التنافسية سوف تؤدى الى زيادة إلحاح الحاجة نحو البحث عن أسواق تحتية وبالتالى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد غير الرسمي.

وبينما تؤدى البطالة المرتفعة والنمو البطئ فى الاقتصاد الرسمى الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال آثار العرض هذه Supply Effects ، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد غير الرسمي.

إن ارتفاع معدلات التضخم ربما يؤثر على تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية ، سواء كانت الدخول الحقيقية تتناقص أم لا ، ومن ثم تدفعهم نحو السعى الى تخفيض تكلفة السلع والخدمات التى يشترونها حتى وان كان ذلك فى مقابل جودة أقل، أو تزايد درجة عدم التأكد لديهم حول مستوى أو ضمان الجودة والتى عادة ما لا تتوافر فى المشتريات من الاقتصادغير الرسمي. باختصار فان كافة النواحى السلبية لأداء الاقتصاد الرسمى مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والتضخم تؤدى الى زيادة مستوى الاقتصاد غير الرسمي وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بينه وبين الاقتصاد الرسمى[50].

على أن هناك بعض العوامل التى تدفع الى توقع أن نمو كل من الاقتصاد الرسمى وغير الرسمي مرتبط بصورة طردية. وهذه الأسباب ترتبط أساسا بآثار ارتفاع مستويات الدخل الحقيقى

[50] Tanzi, V., Schuknecht, L., 1997. Reconsidering the fiscal role of government: the international perspective. American Economic Review 87, 164– 168.

فى الاقتصاد الرسمى والنمو فى الطلب على خدمات الاقتصاد غير الرسمي. إن جانب الطلب فى الاقتصاد غير الرسمي مثله مثل أى سوق يتأثر بالقوة الشرائية للمستهلكين. ويؤدى الانحسار فى النشاط الاقتصادى الى التأثير على الدخول وهو ما يؤدى – بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها – الى انخفاض طلب المستهلكين على سلع وخدمات الاقتصاد غير الرسمي وكذلك الاقتصاد الرسمى. أكثر من ذلك فانه إذا كانت سلع وخدمات الاقتصاد غير الرسمي ذات مرونة داخلية مرتفعة ، وهو أمر وارد بالنسبة لبعض السلع والخدمات التى تقدم من خلال هذا الاقتصاد ، خصوصا بعض أنواع السلع والخدمات غير الشرعية مثل المخدرات والقمار والدعارة ، فان ذلك يؤدى الى زيادة مستوى النمو فى الاقتصاد غير الرسمي مع نمو الاقتصاد الرسمى.

كذلك فان نمو الاقتصاد الرسمى سوف يؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي لآثاره على عرض العمل. حيث أن التوسع فى نشاط الاقتصاد الرسمى يؤدى الى زيادة مستويات الدخول وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الاضافى لهؤلاء العمال المنتسبون الى الاقتصاد الرسمى[51]. وهو ما يؤدى الى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لاداء بعض المهام البسيطة التى عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال فى الدول المتقدمة من طلاء المنازل وإصلاح السيارات .. الخ. أو أداء بعض الأعمال المترلية مثل أعداد الطعام والجلوس بالأطفال وتنظيف المنازل والعناية بالحدائق .. الخ. ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمى الأمر الذى يستفيد منه الاقتصاد غير الرسمي بالدرجة الأولى.

[51] Thomas, J.J., 1992. Informal Economic Activity, Handbooks in Economics. Harvester Wheatsheaf, London.

وأخيرا فان زيادة النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الرسمى يمكن أن يؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ، لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول الى الاقتصاد غير الرسمي حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة.

2-4 معدلات التضخم.

يعنى وجود الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه ، حيث ستميل الأسعار في هذا الاقتصاد الى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمى[52] ، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمى في تقديم نفس السلع والخدمات. فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي. إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الشرعى بأعبائه الضريبية والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فانه أيضا من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك الدقيق والأسمنت والخشب وحديد التسليح أو حالة المساكن المؤجرة في مصر. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم ، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسى لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة ، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا يمكننا أن

[52] Schneider, F., 1994b. Can the shadow economy be reduced through major tax reforms? An empirical investigation for Austria. Supplement to Public Finance 49, 137– 152.

نواجه حالة من اثنتين أما المغالاة في معدلات التضخم، وأما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

2-5 السياسة النقدية.

إن وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يعنى أن الطلب على النقود لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي لابد وأن يضاف الى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود. إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة[53]. لان الحاجة الى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية. وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل ، يعتمد ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي. على سبيل المثال فانه وفقا لتحليل كيتر / هيكس Keynes/Hicks أو ما يعرف بتحليل IS/LM فان منحنى LM يصبح أكثر حدة، ومن ثم على ذلك فان انتقال منحنى IS الى جهة اليمين ، والناتج عن الزيادة في العجز في ميزانية الحكومة مثلا سوف يؤدى الى زيادة معدل الفائدة الحقيقى بصورة سريعة ، وبالتالى حدوث ما يسمى بمزاحمة الاستثمار الخاص.

كذلك فان وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدى Monetary Base ، أى احتياطيات البنوك والنقود السائلة ، والتى يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزى. وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي تعتبر مرتفعة ، فان سياسة البنك المركزى ليس لها أى تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدى.

[53] Tanzi, V., 1999. Uses and abuses of estimates of the underground economy. Economic Journal 109, 338– 340.

ولهذا الحد فان سياسة البنك المركزى لابد وأن يتم تحليلها في ضوء آثارها على احتياطيات البنوك والجزء المتبقى من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد غير الرسمي. فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة ، فان ذلك يؤدى الى تقليل احتياطيات البنوك وكذلك فانه الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمى. الا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي الا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد غير الرسمي نفسه.

3- الأثر على توزيع الموارد.

يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد بطرق عدة. ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي ، فان الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا. وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمى فقط ، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التى تتم في الاقتصاد الرسمى سيزداد. وتؤدى هذه الزيادة في الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي. حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبى[54]. وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمى بالشكل الذى يمكن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من

[54] Smith, J.D., 1985. Market motives in the informal economy. In: Gaertner, W., Wenig, A. (Eds.), The Economics of the Shadow Economy. Springer Publishing Company, Heidelberg, pp. 161– 177.

الاقتصاد الرسمى نحو الاقتصاد غير الرسمي طالما أن معدلات العائد الصافى (بدون الضريبة) أعلى في الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد الرسمى.

إن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل ، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع. فعلى مستوى التحليل الاقتصادى الجزئى يؤدى الاقتصاد غير الرسمي الى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج. على سبيل المثال يؤدى انخفاض حجم القاعدة الضريبية الى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التى تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هى إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتى تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتى لا تدفع الضريبة ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. فقد قدر (1985) Alm مقدار الفقد في الرفاهية[55] الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى 28% من اجمالى الضرائب عام 1980 ، أو حوالى 9% من الناتج المحلى الاجمالى.

كذلك فان الاقتصاد غير الرسمي عادة ما يستخدم أنواعا معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير ، كذلك فانه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتى يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات. أما

[55] Tanzi, V., 1999. Uses and abuses of estimates of the underground economy. Economic Journal 109, 338– 340.

الاقتصاد الرسمى فيستخدم نظم التكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة. وعلى ذلك فانه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد غير الرسمي أقل من الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الرسمى. الا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة فى الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمى قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة فى الاقتصاد غير الرسمي ، بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة فى هذا الاقتصاد.

على أنه تجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل السابق تعتمد على فروق الكفاءة فى استخدام الموارد بين الاقتصاد الرسمى و غير الرسمي. ويلاحظ أن معظم التحليل فى أدبيات الاقتصاد غير الرسمي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فى الاقتصاد غير الرسمي أقل من الاقتصاد الرسمى ، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا فى بعض الأحيان ، وخصوصا فى الاقتصاديات التى تعانى من تشوهات ناجمة عن عدم صحة السياسات الاقتصادية المطبقة. ففى مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل الموارد نحو الاقتصاد غير الرسمي إلى وضع الاقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمى.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

تركز معظم الدراسات التى تمت على الاقتصاد غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التى يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادى الكلى أو الجزئى. الا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد. إذ يشير [1994] Mirus & Smith إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي على المستوى القومى. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية[56]. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمى. كذلك فان هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل ، وبالتالى يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد غير الرسمي قد يؤدى الى تخفيض الفروق فى توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد غير الرسمي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكى يصبح الاقتصاد ككل فى وضع تنافسى. فقد يكون الاقتصاد غير الرسمي اكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذى قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلى المطلوبة لكى يظل الاقتصاد فى وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد غير الرسمي ، فهناك بعض السلع والخدمات التى يتم

[56] Mirus, Rolf and Roger S. Smith, "Canada's Irregular Economy," **Canadian Public Policy**, volume 7, number 3, summer 1994, pp. 444-453.

إنتاجها فى الاقتصاد غير الرسمي ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعى مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل Duisburg [1984] عما إذا وجود اقتصاد غير الرسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكى يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادى فى الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities فى الاقتصاد الرسمى. ففى بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود فى الاقتصاد الى رفع معدلات الإفلاس بين المنشات ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأى العام والانخفاض فى مستوى شعبية الحكومة الأمر الذى يدفع الى سياسة اكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار فى سبيل هدف التوظف الكامل. وهكذا يؤدى التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية الى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة. وفى مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier . بل ويصل الحد بـــ Duisburg (1984) الى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، فان وجود اقتصاد غير الرسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادى"[57] .

[57] Duisburg D.C(1984) : the growing shadow economy implication for stabilization policy, intereconomics sept/oct pp 219-225.

المبحث الرابع: اقتصاد الجريمة المنظمة:

عندما نتحدث عن الجريمة المنظمة بإعتبار أنها ظاهرة انسانية و اجتماعية، فهي في الواقع ظاهرة اقتصادية متحركة ذات آليات تدفع كل منها الأخرى، و يتولد عن كل منها دخلا نقديا و تصرفات عينية محركة لقوى العرض و الطلب.

إن دراسة طبيعة عمليات الإجرام المنظم في الأدبيات الاقتصادية قد تم في إطار محاولة رصد حجم و تاثير الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد القومي و الرسمي بوجه عام و هو اقتصاد يرتبط بعلاقات متصلة بالاقتصاديات الأخرى، و هو في ذلك يخضع لعوامل الحركة وآليات الركود و الانكماش و الانتعاش فهو مرتبط بالدورة الاقتصادية.

من هنا فإن معرفة هذا الاقتصاد و تحديد ملامحه يعد أمرا هاما، و يمكن القول أنه اقتصاد الجريمة الأسود غير الشرعي ذو طبيعة خاصة، ويستمد خصوصيته ليس في كونه اقتصاد مستقل، كما يظن البعض، و لكنه اقتصاد متداخل و متشابك في علاقاته مع باقي الاقتصاديات الأخرى.

كما توجد بينه و بين الاقتصاد الأبيض الرسمي الشرعي منطقة مشتركة أطلق عليها منطقة الاقتصاد الرمادي، التي تجمع و تضم أنشطة محرمة قانونيا ولكنها تمارس بشكل علني، و تقبلها المجتمع كواقع مر أصبح مفروض عليه، و لا يمكن محاربته أو مكافحته بل أصبح مع الإعتياد والتكرار جزء لا يتجزأ من الممارسات العلنية اليومية المباحة في المجتمع مثل :إعطاء الدروس الخصوصية، العمل المزدوج الاضافي، و ممارسة أكثر من وظيفة، وهي أنشطة أوجدتها الأوضاع الاجتماعية

و الاقتصادية الصعبة، كما نبين في الشكل التالي الأنشطة غير الرسمية، التي تنقسم إلى نوعين :هناك ما هو شرعي في المجتمع، و هناك ما هو غير شرعي في المجتمع ذاته، بالرغم من اندراج كل منهما في دائرة الأنشطة غير الرسمية.

شكل رقم (3-1) أقسام الاقتصاد غير الرسمي

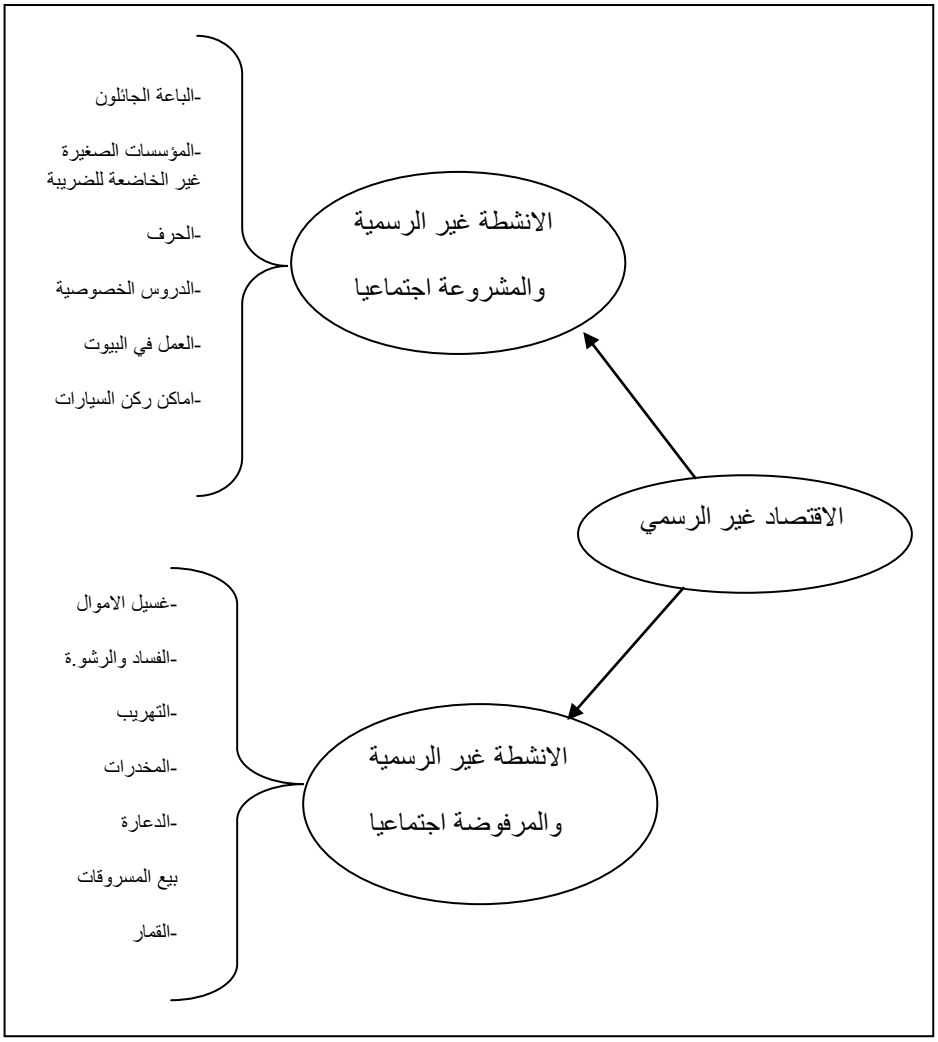

المصدر: من إعداد الباحث

وسنكتفي في هذا المبحث بالأنشطة غير الشرعية والمرفوضة اجتماعيا ومنها غسيل الاموال والتجارة المخدرات والفساد بأنواعه.

المطلب الأول: غسيل الأموال:

توسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إذ صاحب عمليات الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النمو الملحوظ لاقتصاديات الظل بما فيه من عمليات غير مشروعة تلك العمليات التي حققت للقائمين عليها أموالا كثيرة غير مشروعة المصدر، وهو ما نشطت معه عمليات الغسيل لتلك الأموال وتعددت صورها وأساليبها إذ أصبحت هذه العمليات عبئاً ثقيلاً على الدول وأصبح ينظر لها على أنها من المحظورات القانونية والاقتصادية التي يتوجب ملاحقتها ومنعها خصوصاً في ضوء صعوبة تقدير الكمية الحقيقية للأموال المغسولة وعلى الرغم من وجود تنسيق متزايد بين أجهزة المكافحة بين دول العالم إلا أن تلك الأجهزة لا تملك صورة كاملة عن حركة الأموال المغسولة والتي يعتقد أنها تشكل أرقاما خيالية وتشكل أكثر من ثلث الناتج القومي لدول العالم[58].

[58] AL-REBDI A. RAHMAN. (le blanchiment d'argent, techniques et méthodes).Memoire pour le diplôme d'université Analyse des Meraces Criminelles Contemporaines Session 1999_2000.

1- مفهوم عملية غسيل الأموال

إن مصطلح غسيل الأموال أو تنظيفها أو تبييضها يعني أي فعل أو شروع فيه يهدف الى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل وخارج الدولة[59].

كما يعرف غسيل الأموال بأنه عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الصفة الشرعية للدخل المتحقق[60].

2- مراحل عملية غسيل الأموال

تمر عملية غسيل الأموال بمراحل مختلفة أهمها:

المرحلة الأولى : مرحلة التوظيف

وتتمثل هذه المرحلة بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية وهي المرحلة الأصعب بين المراحل نظرا للرابطة المباشرة بين من يقوم بغسل الأموال ومؤسسات الغسيل وقد

[59] المؤسسة العربية للاستثمار (2005) غسل الأموال آثاره وضوابط مكافحته، السنة الثالثة، الكويت،ص.1.

[60] محمد محي الدين عوض (2004)ج ا رئم غسل الأموال ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض، ص.15.

تتطلب أحيانا اللجوء إلى المدن أو الدول النامية وهذا التوظيف يهدف إلى تحويل المال غير المشروع المتمثل في أوراق مالية إلى ودائع مصرفية وتوظيفية في عدة حسابات لدى المصارف[61].

المرحلة الثانية : مرحلة التجمع

في هذه المرحلة يتم فصل الأموال المشبوهة عن مصادرها وذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التمويه على أصل ومصادر هذه الأموال ففي هذه المرحلة تدخل الأموال المشبوهة في إطار سلسلة عمليات مالية وحسابية معقدة تهدف إلى التضليل عن طريق إيداع المال في مؤسسات مالية ومعرفة بأسماء أشخاص بعيدة عن الشبهات وبأسماء شركات قد تكون وهمية[62] .

المرحلة الثالثة : مرحلة الدمج

في هذه المرحلة يتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة ، بحيث تبدو الأموال بعيدة الصلة بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت منها ، ويستغل غاسلوا الأموال البنوك كمؤسسة مالية لكي تدور من خلالها الأموال غير النظيفة بحيث لا يشكك احد في شرعية هذه الأموال وتستخدم بعض أدوات العمل المصرفي لإضفاء الشرعية عليها مثل خطابات الضمان والضمانات المصرفية كما يتم تطهير الأموال بوسائل أخرى كشراء العقارات وتجارة الاستيراد.

[61] سعيد سعيد ناصر الحمدان وسيد جاب الله السيد (2007) المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة،ص.8.

[62] فتح الرحمن عبد الله الشيخ (2001) الجهود الدولية في مكافحة غسيل الأموال ,مجلة الأمن والحياة , السنة العشرون العدد22، ص.35.

3- أساليب غسيل الأموال

بما أن الأعمال غير المشروعة ينجم عنها دخولاً هائلة فهناك مشكلة إيجاد الكيفية العملية لتحويل هذا الكم الهائل من النقود السائلة إلى أموال وأصول ثابتة تتسم بالمشروعية لذا أصبح من الضروري إيجاد أسلوب لتحويل هذه الأموال والتداول فيها في سوق التعاملات المشروعة دون علم الجهات الرسمية[63] بمصادر تلك الأموال وتعددت الوسائل والأساليب المستخدمة في عمليات الغسيل لعل أهمها:

أولا : الأساليب التقليدية :

أ- تواطؤ غاسلي الأموال مع موظفي وإدارات المصارف فضلاً عن تهريب وتبادل العملات.

ب- استخدام الشركات الوهمية : أي باستخدام شركات بصورة قانونية ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشاريع ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخليا وخارجيا في الدول التي تفتقر إلى الرقابة أو تمتاز بسرية العمليات المصرفية كدولة لبنان[64].

ثانياً : الأساليب التجارية :

أ- عمليات السوق الموازية : وتكون باستبدال الدولار والاورو بعملات أجنبية واستخدامها بعمليات البيع والشراء.

[63] احمد بن محمد العمري (2000)جريمة غسيل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظاميةوالاقتصادية , مكتبة العبيكان ,الرياض، ص.135.

[64] طلال طلب الشرفات (2007) مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، الرياض، ص.8.

ب- شركات التأمين: إذا يقبل سماسرة النقد السيولة النقدية من تجار المخدرات لشراء بوالص تأمين على الحياة بمبالغ كبيرة من شركات التأمين ثم يقومون بإعادتها واسترداد قيمتها بموجب شركات وهمية.

ثالثاً- الأساليب التكنولوجية المتقدمة:

برزت الأساليب التكنولوجية المتقدمة كإحدى الوسائل السريعة لعمليات غسيل الأموال الأمر الذي ضعف معه إمكانية الرقابة على مصدر تلك الأموال وتبرز أهمية الوسائل الإلكترونية المتقدمة والتي جاءت نتيجة لثورة الاتصالات وتطور شبكتها من خلال المقارنة بين الوسائل التقليدية والحديثة في مراحل عمليات غسيل الأموال ففي الوسائل التقليدية يتم الاعتماد على الإيداع في المصارف وعمليات التهريب عبر الحدود غير المؤمنة لعمليات الإيداع[65]، في حين يتم استعمال الوسائل الحديثة كالبطاقات الذكية وأرصدة الكومبيوتر ومن خلال الإنترنيت عبر منظومة حماية وتشفير لضمان سرية عمليات الإيداع أما من حيث التو ضيف ففي الوسائل التقليدية يتم من خلال الحوالات المالية أو عبر وسائل دفع غير نقدية كالشيكات السياحية والكمبيالات المسحوبة على بنوك في الخارج أما في الوسائل الالكترونية فتتم عبر سلسلة من العمليات المعقدة والسريعة والتي يمكن فصلها عن مصدرها غير المشروع.

وبخصوص مرحلة الدمج فإنها تكون في الوسائل التقليدية عبر الصفقات الوهمية والفواتير الزائفة وأعمال دور القمار والسماسرة أما في الوسائل الالكترونية فتتم من خلال شراء الأصول المادية ولعب القمار بواسطة البطاقات الائتمانية وذلك بواسطة الحاسب الشخصي دون وساطة البنوك

[65] أروى فايز الفاعوري وايناس محمد قطيشات (2002)جريمة غسيل الأموال،المدلول العام والطبيعة القانونية،دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، ص.21.

وعلى نحو من الدقة والسرعة والسرية بحيث يصعب معه إمكانية تعقبها وتعددت الأساليب التكنولوجية المستخدمة في غسيل الأموال وأهمها نظام التحويل الالكتروني في الشيكات ويتضمن[66]:

- نظام فيدواير
- نظام شبس
- نظام سويفت

4- مخاطر ظاهرة غسيل الأموال:ينتج عن غسيل الأموال مخاطر متعددة نتيجة هروب الأموال إلى الخارج والتي كان من الممكن استثمارها في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية وتغذية الاقتصاد القومي للدول.

ويمكن استعراض هذه المخاطر على النحو الآتي:

أولا : المخاطر الاقتصادية : تؤثر عملية غسيل الأموال على مجمل أداء مكونات الاقتصاد الكلي خاصة إذا واكبها وجود اقتصاد غير رسمي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة ويمكن تلخيص ذلك بما يلي[67]:

أ- **استنزاف الاقتصاد الوطني :** إن نقل الأموال إلى خارج البلاد بقصد غسلها في بلدان أخرى

[66] 1- نظام فيد واير Fid Wir وهو نظام داخلي للمصرف الاحتياطي الاتحادي في أمريكا إذ يجري الاتصال هاتفياً ويعطي التعليمات وفق شيفرة خاصة لغسل المال القذر وتدخل الرسالة في الجهاز الالكتروني لمعالجتها وارسالها إلى الجهة المستلمة ويتم التحويل للمال عن طريق هذا النظام على أوراق المصرف المذكور.

2- نظام شيبس Chips : وهو نظام المدفوعات بين المصارف التابعة لدار المقاصة ويمثل مصارف عملاقة في أمريكا وبلدان أخرى حيث يتم إرسال الأموال بين البنوك كدائن ومدين عن طريق نظام المقاصة.

3-نظام سويفت Swift وهو نظام مقره في بلجيكا لنقل رسائل التحويلات عبر الحدود

[67] صالح السعد (2007) أضرار ومخاطر غسل الأموال،ص.1.

يؤدي إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد القومي مما يحول دون استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخولا للدولة والأفراد وتساهم في الحد من البطالة وتعمل على زيادة التشغيل وارتفاع معدلات نسبة القوى العاملة وينعكس عن استتراف الاقتصاد القومي مشاكل منها زيادة الدين الخارجي والداخلي على عبئ الدولة فضلا عن زيادة عجز الموازنة العامة[68].

ب- **هروب الأموال محل الغسيل من الضرائب** باعتبارها ناتجة عن أنشطة اقتصادية غير رسمية يؤدي إلى نقص موارد الدولة وزيادة الديون العامة عن طريق الاقتراض لسد العجز.

ج- **زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية :** إذ يؤدي تراجع معدل الادخارات المحلية إلى لجوء الدول إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك الأجنبية مما يشكل عبئاَ على الاقتصاد القومي وعجزا في ميزان المدفوعات لسبب الالتزام بسداد أقساط الديون.

د- **زيادة تدفق الأموال القذرة إلى داخل البلد** الذي تتم فيه عمليات الغسل مما يؤدي إلى ارتفاع السيولة المحلية من خلال دخول هذه الأموال بشكل لا يتناسب مع الزيادة وفي إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد البلد مما يولد ارتفاع معدلات الأسعار وزيادة الضغوط التضخّمية وتدهور القوة الشرائية للنقود كما أنها تؤدي إلى تحويل العملة المحلية الناتجة عن عمليات غسيل الأموال إلى ذهب ومجوهرات وموجودات ذات قيمة والتي تم بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لذلك البلد.

[68] يونس عرب (2000) دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال والاتجاهات الدولية، لمكافحتها وبيان بخطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم، مجلة البنوك في الأردن، المجلد19 العدد 20 جمعية البنوك بالأردن،عمان،ص 83.

و- **تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية** المصرفية بين البنوك المحلية والخارجية وهذا ما يؤثر على الفجوة التحويلية بين الادخار المحلي والاستثمار القومي إذا تعجز المدخرات المحلية في هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: المخاطر الاجتماعية:

تؤثر جرائم غسيل الأموال على المجتمعات من ناحية ارتباطها بالفساد والجرائم الاجتماعية وحدوث خلل في التوازن الاجتماعي وانعدام القيم والروابط بين أفراد المجتمع.

وتتمثل هذه المخاطر في :

الفقر واختلال الهيكل الاجتماعي إذ يؤدي الفقر وسوء توزيع الثروة الناتج عن جرائم غسيل الأموال إلى تنامي معدلات الجرائم الاجتماعية مثل الغش والسرقة والفساد والتهرب الضريبي.ونشرت الإحصاءات الدولية إلى ما يزيد على مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر وأنهم لا يتمتعون ببرامج المساعدات الاجتماعية فضلاً عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة وأعداد المجرمين[69].

ثالثاَ : المخاطر الأمنية:

لغسيل الأموال مخاطر أمنية متعددة لعل أهمها:

[69] حيان سلمان (2007)اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي ,جمعية العلوم الاقتصادية السورية,سوريا، ص 7.

أ- مضاعفة جهود الأجهزة الأمنية وزيادة إنفاقها: يؤدي زيادة ارتفاع معدلات الجريمة وظهور أنماط جديدة منها إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحتها وتحقيق الأمن والاستقرار وهذا يتطلب زيادة النفقات والموازنات المعتمدة لأجهزة تطبيق القوانين وتحديث المعدات والتقنيات اللازمة للتصدي للجريمة

ب- تساهم جرائم غسيل الأموال إلى زعزعة الأمن من خلال ارتباطها بالعديد من المشكلات الاجتماعية السلبية مثل التهريب وتجارة المخدرات فضلا عن الفساد الإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من الظواهر التي يكون لها أسوأ الأثر على الأمن والنظام الاجتماعي[70].

المطلب الثاني:تجارة المخدرات:

يُعَدّ الاتجار في المخدرات، من أهم الأساليب غير الشرعية للاقتصاد غير الرسمي؛ إذ يلجأ المتجرون فيها، وفي غيرها من العقاقير غير المشروعة، إلى إخفاء وجود الدخل، أو إخفاء مصدره غير المشروع، ثم يعمدون إلى التمويه، من أجل الإيهام بأن الدخل مشروع. ومما لاشك فيه، أنه يترتب على هذه العمليات، العديد من الآثار السلبية، التي تنعكس على الاقتصاد القومي، وتدفع به إلى الكثير من المشاكل الإدارية والمالية.

ومما لا شك فيه، أن تجارة المخدرات، تُعَدّ مصدراً من أهم مصادر الأموال غير المشروعة، التي تحتاج إلى تمويه وغسل، حتى تأخذ صورة المال المشروع. وتشير بعض التقديرات إلى أن تجارة

[70] خير الدين صبري احمد الصالح (2003)غسيل الأموال ,تعريفها،مراحلها،حقيقتها، مجلة تنمية الرافدين،المجلد25، العدد 71، جامعة الموصل.

المخدرات، قد تضاعفت بما يزيد على ستة أضعاف، خلال الفترة بين عامَي 1973 و1990. وقد أشارت بعض المصادر إلى معدلات أرباح التجارة، في هذا المجال، تصل إلى 98 %؛ فقد قدرت قوة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) (لجنة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال)، أن أرباح مبيعات المخدرات، من الهيروبين والكوكايين، بلغت، عام 1989، 122 بليون دولار، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[71]؛ وأن ما يزيد على 70 % من هذه المبالغ، تمر بمرحلة غسل وتبييض. كما قدرت الأمم المتحدة، وقوة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال، حجم الأموال، التي تُغْسَل، سنوياً، بما يراوح بين 300 و500 بليون دولار أمريكي، على مستوى الدول الصناعية فقط. وبإضافة ما يُغْسَل من أموال، في باقي دول العالم، تتضح ضخامة الآثار الاقتصادية، المترتبة على الاتجار في المخدرات، وما يعقبها من غسل للأموال غير المشروعة.

ومن أهم الآثار الاقتصادية، المترتبة عن الاتجار في المخدرات، ما يلي:

1- تسبب تجارة المخدرات إرباكاً للسلطات النقدية في أي دولة، حيث يصبح من الصعب عليها مراقبة العملة المحلية ودعمها، نتيجة لعدم قدرتها على التنبؤ بالمطلوب والمعروض من العملة، خاصة أن تجارة المخدرات من النشاطات الإجرامية، التي لا تبدو للعيان، ولا يمكن متابعة أو تعرف عناصرها بسهولة.

2- تتسبب العمليات المتعلقة بالمخدرات، بإضعاف الموقف الدولي لأي بلد؛ وهذا ما قد يعرّضه لإجراءات اقتصادية صارمة، تفرضها الدول الأخرى. كما أن سوء سمعته الدولية قد يحرمه من القروض والمساعدات، التي ربما يكون في أمسّ الحاجة إليها.

[71] عامر الكبيسي، الفساد و العولمة تزامن لا توأمه ، المكتب الجامعي الحديث، العراق،2005 . ص .54.

3- لجوء تجار المخدرات إلى غسيل أموالهم، التي حصلوا عليها من عمليات بيع المخدرات،في المصارف الخارجية، يسبب استترافاً للدخل القومي، وضموراً في دورة النشاط الاقتصادي.

4- كما أن انتشار ظاهرة المخدرات، ستجبر الدولة على تحويل جزء كبير من إنفاقها العام، إلى أعمال المكافحة؛ وهذا ما سيقلل من الأموال المستغلة في الأوجه ذات العلاقة بالسلع المشروعة. بشكل عام، سيؤدي انتشار ظاهرة المخدرات إلى إضعاف مكونات الطلب الكلي (الطلب الاستهلاكي ـــ الطلب الاستثماري ـــ الإنفاق الحكومي ـــ صافي التصدير)؛ وهذا ما سينجم عنه نقصان الطلب الكلي[72].

5- يؤدي انتشار ظاهرة المخدرات إلى قيام الحكومات، ببذل الكثير من المال والجهد، في أوجُه المكافحة؛ وهذا ما يستترف الخزينة العامة للدولة. وتزداد نفقات مواجهة المخدرات، بازدياد انتشارها، تعاطياً وتسويقاً واتجاراً. ومما لا شك فيه أن عملية المكافحة، لا تبدأ من النهاية؛ ولكنها تنطلق من التدابير الوقائية، مروراً بالأجهزة، الأمنية والطبية والقضائية والقانونية، وانتهاءً بعلاج حالة الإدمان، التي يتعرض لها المتعاطون. وباختصار، يمكن عرض أهم المجالات، التي تستحوذ على جهود الحكومات ونفقاتها.

6- فإن انتشار ظاهرة المخدرات، في أي دولة من الدول، من شأنه أن يستترف العملات الصعبة، نتيجة لدفع قيمة الكميات المستوردة بهذه العملات، القابلة للتداول في جميع الأسواق العالمية. وهذا، بطبيعة الحال، يؤثر في قيمة العملة الوطنية؛ إذ تنخفض قيمتها في أسواق العملات الأجنبية، نتيجة لازدياد المعروض منها. كما أن ازدياد طلب العملات الأجنبية، ولا سيما العملات الصعبة،

[72] بشير مصيطفى،" الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم و التحليات ، مجلة الدراسات .الاقتصادية، العدد6 ، جويلية .2005 .

قد يستنزف رصيد المصارف المركزية، أو المؤسسات المالية المركزية، من هذه العملات؛ وهذا ما قد يقلل من قدرتها على التدخل المباشر، للتأثير في قيمة العملة الوطنية، عند الحاجة إلى ذلك.

المطلب الثالث: الفساد:

تطور الفساد الاقتصادي أو الفساد باختصار على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة أو المتخلفة معا ولفظ(corruption) الفساد بالانجليزية مشتق من الفعل اللاتيني (Rumpere) وبمعنى الكسر أي شيئا ما تم كسره[73] ، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة ادارية وسعيا منا لتعريف الفساد وجد أنه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، إلا أن مثل هذا التعريف يبقى نسبي لأنه يتجاهل من أبعاد الفساد الأخرى، كما يثير الكثير من الجدل حول مدى دقته، لأن الفعل اللاأخلاقي يتباين من مجتمع لآخر، الأمر الذي أوجد عدة تعاريف للفساد تختلف في ما بينها وفقا لطبيعة ظاهرة الفساد ومدى شموليتها على النحو التالي :

أ -الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العمومين؛ إذ يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث أنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، وهكذا يشتمل على الرشوة و الاختلاس و الغش و التغاضي عن التهرب الضريبي و غيرها؛ هذا التعريف غير دقيق لأنه يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي، وكما ذكرنا سابقا هذا البعد يختلف من مجتمع الآخر.

ب -الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية هذا التعريف ضيق، يرتبط بالخصخصة و بيع أملاك الدولة، وذلك لأنه يغفل أنواع أخرى مهمة للفساد

[73] إسماعيل الشطي، "الديموقراطية كآلية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل .العربي، السنة 27 ، العدد 301 ، كانون الأول /ديسمبر2004

تتمثل في تقبل الرشوة عند منح الرخص الحكومية، كما أن الفساد قد يوجد في المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح.

ج- الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، هذا هو تعريف البنك الدولي للفساد، وهو في رأينا أكثر عمومية من التعريفين السابقين للأسباب التالية:

1-ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة في سواه، كما يشمل هذا المصطلح كلا من الوظيفة العمومية في القطاعين العام والخاص، لكن الموظف العمومي يكون أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة نسبيا و أمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضا للمساءلة والرقابة من طرف الشركة الخاصة و بالتالي فإنه أقل فسادا من الأول[74].

2-إن المصلحة الخاصة لها عدة معان، فقد تعني المصلحة الشخصية أو العائلية، أو المرتبطة بالأصدقاء أو بالطائفية أو القبلية، أو الحزبية ،كتمويل النشاطات الحزبية مثلا بإستخدام عوائد الفساد.

3-إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة فقط و إنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد القانونية الموضوعة.

فالفساد إذن يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء

[74] Vito Tamzi, « Corruption around the world : causes, conséquences, scopland cures » IMF staff papers,vol 40,n°.4 (December 1993),pp.559-591.

طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات عمومية أو خاصة بتقديم رشاوي للإستفادة من إجراءات عامة للتغلب على منافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية لأجل السرقة ونهب أموال الدولة.

آليات الفساد:

يشير التعريف السابق ذكره إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :

1-آلية دفع" الرشوة "و "العمولة "المباشرة إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة، في القطاعين العام و الخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية، وهو ما يسمى قديما و تاريخيا في المنظمة العربية بالبقشيش.

2-وضع اليد على" المال العام"، والحصول على مواقع متقدمة لأبناء و الأقارب في الجهاز الوظيفي، في القطاعين العام والخاص.

و يمكن حصر أهم مكونات الفساد الاقتصادي، على النحو التالي:

* تخصيص الأراضي :من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل" العطايا"، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية و تكوين الثروات.

* إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة تثير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، و تذهب إلى جيوب المسؤولين، أو رجال الأعمال الكبار.

* قروض المجاملة التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

* عمولات عقود البنية التحتية و صفقات السلاح.

أشكال الفساد:

تتضح ظاهرة الفساد بشكل واضح من خلال مظاهرها وتجلياتها و هي عديدة منها: الفساد المالي والفساد الإداري، و يعد الفساد السياسي واحد من أهم أوجه الفساد، وهو المدخل الرئيسى لجميع تجليات هذه الظاهر ة، إلا أن الانطباعات الاقتصادية تتجلى بشكل أوسع في النوعين الأوليين، ومهما تعدد واختلف مفهوم الفساد وآلياته ومظاهره، فإن الدافع الأول و الأخير غالبا ما يكون مالي بمعنى اقتصادي كما نجد الفساد في مظاهر كثيرة نذكر منها على سبيل المثال الخداع والاحتيال، الرشوة والابتزاز، الاختلاس...والشكل التالي يوضح لنا أهم أشكال الفساد:

الشكل(3-2)

اشكال الفساد

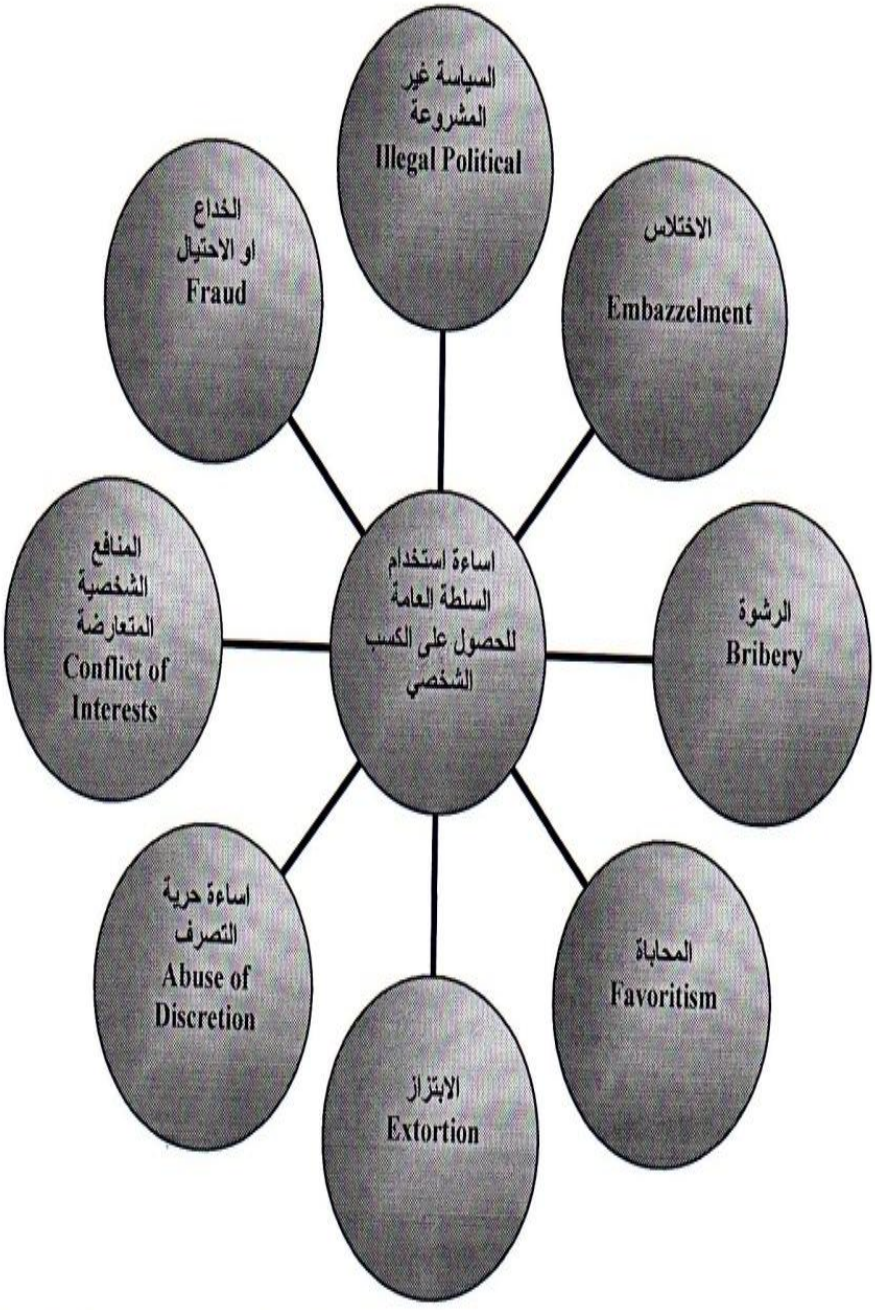

المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

وفيما يلي جدول نبين فيه حجم الفساد في عدد من دول العالم حسب البنك الدولي[75]

جدول رقم(3-3)

تقديرات الفساد لبلدان مختارة

الدول المختارة	مؤشر التجارة الدولي BI	مؤشر الشفافية الدولية TI97	مؤشر تقرير القدرة التنافسية العالمي GCR97
دول آسيوية			
سنغافورة	1	2.34	1.77
هونغ كونغ	3	3.72	2.17
اليابان	2.25	4.43	2.96
تايوان	4.25	5.98	4.6
ماليزيا	5	5.99	5.67
كوريا الشمالية	5.25	6.71	6.2
تايلند	9.5	7.94	7.93
الفيليبين	6.5	7.95	7.94
الصين	n.a.	8.12	5.86
الهند	5.75	8.25	7.3
انونيسيا	9.5	8.28	7.94
باكستان	7	8.47	n.a.
بنغلاديش	7	9.2	n.a.
دول غير آسيوية			
كندا	1	1.9	2.37
المملكة المتحدة	1.75	2.72	1.93
المانيا	1.5	2.77	2.61
الولايات المتحدة	1	3.39	2.41
فرنسا	1	4.34	3.51
المكسيك	7.75	8.34	6.24
كينيا	6.5	8.7	n.a.
كولومبيا	6.5	8.77	7.41
روسيا	n.a.	8.73	7.61
نيجيريا	8	9.24	n.a

المصدر: www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

[75] BIيمثل الرقم القياسي للأعمال التجارية الدولية(تم ترتيب الدول من 1 إلى 10 في الفترة ما بين 1980و1983)
GCR يمثل الرقم القياسي لتقرير التنافسية الدولية (تم ترتيب الدول من 1 إلى 7 في سنة1996) لمسح مس 2500 شركة أوروبية وغير أوروبية.
TI الرقم القياس للشفافية الدولية(من 1 الدولة الأكثر فسادا إلى 10 الدولة الأقل فسادا) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام 1995

المطلب الرابع: الجريمة المنظمة

إن مجال نشاط المنظمات الإجرامية مجال واسع و لا يمكن حصره، بإعتبار أن الجريمة المنظمة هي عبارة عن مشاريع إجرام تقوم بها العصابات الإجرامية كل ما أتيحت لها الفرصة لتحقيق أرباح مالية من خلال نشاطاتها غير المشروعة المختلفة أو أقل ما يمكن القول عنها أنها نشاطات مشبوهة[76]، و هناك نشاطات أخرى يمكن اعتبارها نشاطات مساعدة لتحقيق الغرض لذلك يمكن التطرق إليها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ،من أهم النشاطات المشبوهة و المساعدة في تحقيق الجريمة:

-الإتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة: يعتبر المجال الأكبر و الأقدم في الإجرام المنظم،كما يعتبر المصدر الأساسي للأرباح التي تجنيها المنظمات الإجرامية، التي أصبحت ذات سطوة ونفوذ كبيرين بسبب ما تحققه من أرباح طائلة تقدر بمليارات الدولارات.

-المتاجرة غير المشروع في الأسلحة :يعتبر هذا المجال من أهم أسواق المنظمات الإجرامية أيضا، و مما زاد في طلب هذه البضاعة لا سيما بعد انهيار النظام الشيوعي و اشتعال الحروب و الصراعات التي ظهرت بين مختلف دول العالم، كل هذا شجع من تنافس هذه المنظمات في عملية تهريب الأسلحة بمختلف أنواعها و ترويجها .

[76] محمد محي الدين عوض، مرجع سابق، ص338-339

-الإتجار غير المشروع في النساء و الأطفال[77] : يعتبر من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا، لا سيما في الدعارة أي الإستغلال الجنسي ، حيث تعمل هذه المنظمات عبر شبكات مختصة في جلب النساء و حتى الأطفال من الدول الفقيرة، كما تلجأ إلى السياحة الجنسية لترويج هذه التجارة خاصة في بعض البلدان الآسيوية مثل تايلاندا و الفيليبين[78] .

-تزييف و تزوير العملات الدولية :هذا المجال أيضا لم يسلم من الشاطات غير الشرعية للمنظمات الإجرامية، و هذا على نطاق واسع إذ تتداول عبر عدد كبير من الدول، لتجني من ورائها أرباح طائلة، مما ينعكس بالطبع سلبا على توازن اقتصاد الدولة.

-جرائم التزوير و التقليد :عمليات التزوير و التقليد التي تقوم بها المنظمات الإجرامية الدولية، تمس مختلف المنتجات الاستهلاكية أو الإستعمالية، مثل :تقليد الوثائق الإدارية و بطاقات الائتمان، إلى تزوير السيارات و المواد الصيدلانية، و تقليد القطع الأثرية و التحف الفنية، و أيضا في المواد الصناعية مثل الملابس الأكثر رواجا في العلم، و المواد الكهرومترلية .

-الاتجارغير المشروع في المسروقات :و ترويج السلع و البضائع أو اللوحات الفنية و الآثارية المهربة أو المسروقة، إضافة إلى الذهب و الماس و الأحجار الكريمة.

[77] PIERRE COMPAGNON, L'exploitation sexuelle des enfants, REVUE INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE. N°463_462, du 1997, P 25 .

[78] PIERRE COMPAGNON, le tourisme sexuel en Asie, REVUE INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE. N° 456 , du 1996, P 2 .

-الاتجار في ايادي العاملة المهاجرة و المهربة من الدول الفقيرة إلى الدول المصنعة خاصةالأوروبية.

-المتاجرة غير الشرعية في الأعضاء البشرية.

-دفن أو تصريف النفايات السامة و الكميائية.

-جرائم التكنولوجيا العالية و الدقيقية، أو ما يسمى بالجرائم المعلوماتية، و تعتبر من الجرائم التي يصعب كشفها.

-جرائم التهريب:سواء كان التهريب من أو إلى خارج الدولة، و يكون الهدف أو سبب التهريب إما التهرب من المستحقات الجمركية، و إما طبيعة السلع غير المشروعة .

-جرائم قانون الأعمال :كالمساس بقانون الشركات و الإفلاس و تزوير المحررات التجارية و كذا جرائم التهرب الجبائي ، و الجرائم التي لها علاقة بالبورصة ومخلفات لقواعد التمويل العمومي.

-التجارة في الأفلام الممنوعة أهمها الأفلام الإباحية.

-استخدام الرشاوي و التبرعات لتمويل الحملات الانتخابية، لغرض التنصل من الملاحقات القانونية،أو بهدف غض النظر عن النشاطات المشبوهة.

خاتمة الفصـــــــل:

لقد تناولنا في الفصل اهم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي، وخلصنا الى ان الأنشطة غير الرسمية على معيار عدم التسجيل في الحسابات القومية يليه معيار عدم المشروعية باعتبارها معايير تفصل بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.كذلك تطرقنا الى اهم اسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي التي من بينها قدرة هذا الاقتصاد على استيعاب العمالة العاطلة وبساطة امكاناته، وسهولة الدخول فيه، بالاضافة الى عدم تسجيل نشاطه.كما استعرضنا اهم آثاره الايجابية منها والسلبية،واخيرا تكلمنا بإسهاب عن أهم مكونات الجانب السلبي من الاقتصاد غير الرسمي ألا وهي الأنشطة غير المشروعة وغير المرغوبة من المجتمع كالجريمة المنظمة والفساد وتجارة المخدرات والرشوة وغسيل الأموال.

تمهيـــــــــــــــــــد:

قياس الاقتصاد غير الرسمي ليس بالمهمة السهلة،بل يكتنفه العديد من الصعوبات، في مقدمتها الأنشطة غير الرسمية لهذا الاقتصاد خاصة في ظل افتراض ان غالب تعاملاته تتم بالنقد، وتجنبه للإجراءات والشروط التنظيمية، وتطور تعاملاته المالية، وعدم ضبط حدود تعريفه، او الاتفاق على مكوناته وأشكاله، وهو ما جعل تقديراته متضاربة حتى بالنسبة لتقديرات الدولة الواحدة. ورغم الاتفاق بين الأدبيات الاقتصادية على صعوبة عملية القياس، الا ان ذلك لم يمنع الباحثين من محاولة التقدير بالاعتماد على أسس مرجعية من النظرية الاقتصادية، للوصول الى قياس تقريبي لحجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن الوثوق به.

وأولى صعوبات القياس هي صعوبات الحصول على البيانات اللازمة للتقدير، لان غالب أنشطة هذه الظاهرة خفي وغير معلوم للسلطات الحكومية، كما أن بعض الأنشطة المشروعة في الاقتصاد غير الرسمي يصعب جمع معلومات عنها، خصوصا أعمال المهن الحرة والمترلية.

وتتنوع مصادر الباحثين للحصول على المعلومات اللازمة للقياس، وأمامهم ثلاثة أنواع من البيانات، وإن كان بعضها لا يقوى على الاختبارات القياسية، ولا يتوافر فيها الأساس المنهجي لعملية التقدير:

أ- البيانات المستقاة من الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، وهي بطبيعتها بيانات وصفية، يصعب تحليلها كميا، لكنها مفيدة فيما يتعلق بعناصر ومكونات الظاهرة، ومدى تكررها على ساحة المجتمع.

ب- البيانات المسحية والبحثية، وهي غالبا ما تكون على المستوى الفردي، ويمكن لمثل هذا النوع من البيانات ان يساعد في إعطاء مؤشرات أولية عن حجم بعض الأنشطة غير الرسمية، غير ان تلك البيانات غير قادرة على تتبع نمو الاقتصاد غير الرسمي، كما أنها تعتمد على الاستقصاءات التي تتأثر بالأسلوب المتبع في الاستقصاء او بإجابات المتلقين، وأيضا قد تتأثر بالمعلومات المستمدة من سجلات الأفراد والمؤسسات والتي قد تشوه عمدا في كثير من الأحيان لأغراض التهرب من دفع الرسوم المستحقة أو الشروط والأنظمة الحكومية.

ج- البيانات المنشورة على المستوى الكلي، وهي اقرب تلك المصادر في تقديم مؤشرات مقبولة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي، وان كانت تخلو من نقد قد يؤثر على مصداقية تلك التقديرات ويتوقف ذلك على مدى واقعية الافتراضات التي بنيت عليها، وأسلوب جمعها، ومدى قوة تلك التقديرات في تفسير الانحرافات الاقتصادية على المستوى الكلي.[1]

وتنقسم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي الى مجموعتين رئيستين[2]:

الأولى: الأساليب المباشرة او ما تسمى بالمدخل الجزئي: وتقوم على أساس إجراء تقدير او حساب لمكونات الظاهرة والأنشطة الفرعية التي ترتبط بنشاط الاقتصاد غير الرسمي، ثم جمع قيم هذه المكونات لنحصل على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد. ونظرا لان مكونات وعناصر الاقتصاد غير الرسمي متعددة ومتنوعة، فلا يمكن حينئذ استخدام هذا

[1] عاطف اندراوس، الاقتصاد الظلي، مرجع سابق، ص 84.

يرى Thomas (1999) و Reuter (1982)، ان الاقتصاديين يستخدمون فقط ما ينتجه الآخرون من بيانات بدلا عن كونهم منتجين لبياناتهم، مما قد يترتب عليه الشك في نوعية البيانات، ومدي الثقة بها.

[2] David Dreyer Lassen " Ethnic Divisions,Trust, and The Size of The Informal Sector», Journal of Economics Behavior and Organization,vol.63(2007) p.429.

الأسلوب المباشر بدقة بدون إجراء مسح ميداني، وذلك بحصر قيم كل مكون على حدة، وهو أمر يتعذر تطبيقه في الواقع.

الثانية: الأساليب غير المباشرة او ما تسمى بالمدخل الكلي: وتقوم هذه الأساليب على القياس الكلي للظواهر الاقتصادية، وتتبع الآثار التي يخلفها في باقي قطاعات الاقتصاد القومي، ونظرا لصعوبة استخدام الطرق المباشرة فقد توجهت همم الباحثين الاقتصاديين نحو استخدام طرق القياس الكلية(غير المباشرة) في دراساتهم حول قياس الاقتصاد غير الرسمي.

وعلى كل حال فليس هناك طريقة تقدير مثلى، فكل منهج او مدخل يتسم بجوانب قوة، ويعاني من قصور، لكنها تخلص في النهاية إلى رؤى ونتائج متميزة ومفيدة للنشاط الاقتصادي.ولأجل قياس أفضل لحجم الاقتصاد غير الرسمي، فان استخدام أكثر من طريقة او كل الطرق ان أمكن أمر تفرضه طبيعة التعامل مع هذه الأنشطة غير الرسمية،باعتبار تلك الطرق مكملة لبعضها البعض.

المبحث الأول:الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي (المدخل الجزئي)

كما سبقت الإشارة اليه، فان حصر كافة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال الطرق المباشرة أمر ليس بالسهل بسبب تعدد وانتشار تلك الأنشطة، ما بين وحدات عائلية، او مهن حرة، او باعة متجولين، ولذا فالأنسب لقياس تلك الانشطة ان تتم دراسة بعض هذه الجوانب والانواع على حدة، ثم بعد ذلك يتم تجميع قيم مكونات كل جانب للتوصل الى الحجم الكلي للاقتصاد غير الرسمي، وهذا هو المتبع في الدراسات المسحية. ومن أهم الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ما يلي:

المطلب الأول: طرق قياس القطاع غير النقدي للاقتصاد غير الرسمي:

من المعلوم ان مخرجات القطاع غير النقدي لا يتم تداولها في الأسواق، ولا توجد مؤشرات دقيقة تعبر عنها، ولذا يكتنف قياس القطاع غير النقدي صعوبات كثيرة، أهمها نقص المعلومات عن مكونات النشاط، وصعوبة التوصل لطريقة مناسبة لتقييم مخرجات هذا القطاع، وضيق نطاق التعامل به.

ورغم تلك الصعوبات الا انها لم تقف عائقا دون محاولات القياس باستخدام المسوح الموسمية لميزانية الاسرة في الغالب، باعتبارها اساليب قياس تناسب خصوصية هذا القطاع غير النقدي، وتعتبر دراسة Murphy(1982) عن حجم القطاع غير السوقي في الولايات المتحدة من أولى هذه الدراسات النادرة في هذا المجال والتي توصلت إلى أن حجم هذا القطاع يتراوح بين 37 % و 51% من حجم الاقتصاد السوقي في الولايات المتحدة، خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 1982.[3]

وتوجد في هذا المجال طريقتان شائعتان للتقييم[4]:

الأولى: يتم التقييم فيها على أساس تكلفة الفرصة البديلة، من خلال قيمة الدخل السوقي المفقود نتيجة القيام بالإنتاج العائلي.

[3] Edgar Feige,(1989) o.cit.P.28.

[4] عاطف اندراوس، الاقتصاد الظلي، مرجع يابق، ص 86.

الثانية: يتم التقييم فيها على أساس التكلفة السوقية، من خلال قياس أنشطة الإنتاج العائلي بناءا على معدلات الأجر السائد في السوق والتي كانت ستدفع فيما لو تم استئجار العمال لانجاز تلك الأنشطة.

المطلب الثاني: طرق قياس القطاع النقدي المباشرة للاقتصاد الخفي:

ومن أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي(النقدي) المباشرة ما يلي:

1- طريقة العينة(الاستقصاء المباشر)

تتم هذه الطريقة من خلال دراسات مسحية، او عينات مبنية على الاستجابات الاختيارية، او غير ذلك من الأسباب. وتعتمد في جوهرها على تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المعدة بعناية من خلال " استمارات الاستقصاء"، وبمعرفة خبراء متخصصين، وتهدف الى جمع معلومات مفيدة عن قيمة الاقتصاد غير الرسمي، وهي موجهة الى المتعاملين في هذا الاقتصاد (بائعين ومشترين)، مع التركيز على جانب المشترين لسلع وخدمات

الاقتصاد غير الرسمي، فإذا تطابقت الإجابات، أمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء، وأمكن التوصل لقيمة تقريبية لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

وقد استخدمت طريقة المسح بالعينة على نطاق واسع في عدد من الدول منها السويد و النرويج في دراسة Iaschen et al (1985)، والدانمارك في دراسة Mogensen et al (1995)، وعدة دول أخرى. واهم ما يميز هذه الطريقة هو انه يمكن من خلالها تحديد خصائص مجتمع العينة، وامكانية الحصول على معلومات تفصيلية حول هيكل الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة وحجم وعدد المشاركين فيه. وتتوقف دقة هذه النتائج على طريقة وأسلوب صياغة الاستبانة، ومدى رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبانة للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها، نظرا لان كثيرا من هؤلاء المتعاونين يترددون في تقديم إجابات صحيحة[5]، أو لا يعترفون باقترافهم سلوكا غير حضاري، وأحيانا تكون الردود غير واقعية مما

[5] Schneider, Friedrich and Dominik H. Enste. 2000. “Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences.” Journal of Economic Literature 38:77—114.

يجعل من الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن عنه. ولذا فمن لوازم نجاحها ان يكون لدى الأفراد وعي بأهمية المسح، ودقة في الإجابات.

ولكن يعاب عليها انه يصعب على المشترين التمييز بين الأسواق الرسمية والأسواق غير الرسمية، وقد تتأثر العينة المختارة يالتحيز الشخصي للقائم عليها، كما انها تحتاج الى مجهود ووقت لتطبيقها، وقد لا تحظى الاستبانة بالقبول من المتعاملين في الأنشطة غير المشروعة.

ولا تقتصر مسوح العينات على نوع واحد من شرائح المجتمع، بل يمكن اختيار عينة من البائعين، او المشترين، او المستهلكين، او المشروعات غير الرسمية.كما يمكن استخدام هذا الأسلوب على مستوى الأسر او الوحدات المعيشية، وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية(منشآت صغيرة، ومتناهية الصغر)، وعلى مستوى عمالة الشوارع. ويعتبر المسح العائلي، ومسح المشروعات أكثر الطرق ملائمة خاصة اذا مزج بينهما.

2- طريقة سوق العمل: (إحصاءات القوى العاملة)

تعتمد هذه الطريقة على تحليل احصاءات العمالة، وتتبع التغيرات في معدلات مشاركة قوة العمل، على اعتبار ان تراجع مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي مؤشر على زيادة النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، وهذا استنتاج مبني على فرض رئيسي مؤداه ان معدل المساهمة في قوة العمل لدى المجتمع ثابتة(مستقرة)- بافتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها-، ومن ثم فان أي نقص في معدل المساهمة في العمل الرسمي ترجع الى توجهها نحو الاقتصاد غير الرسمي.

وتتطلب هذه الطريقة لكي تعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي بناءا على قدرتها على تقدير حجم العمالة غير المنتظمة الى افتراضات معينة، وعدة خطوات، وذلك على النحو التالي:

أ- حساب الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وعدد العاملين حسب الاحصاءات الرسمية.

ويتم التوصل الى معدلات المشاركة الفعلية باستخدام المسوحات الاحصائية الميدانية لحجم القوة العاملة.

ب- مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة وفترة المقارنة، او مقارنتها بالدول التي تقاربها في المستوى الاقتصادي وتقل فيها اهمية الاقتصاد غير الرسمي، او خلال المقارنة بين انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل الرسمية في نفس الدولة بالقيمة المضافة التي يولدها العمل في الاقتصاد ككل، وذلك بغرض تحديد مقدار النقص في معدل المشاركة.

ج- يتم ضرب الفرق المتحصل عليه في الخطوتين (أ، ب) والمتمثل في العدد التقديري للمنخرطين في الانشطة الخفية بمعدل الانتاجية المتوسط للعامل في الاقتصاد غير الرسمي(الخطوة ج)، وناتج هذه العملية هو القيمة التقديرية للاقتصاد غير الرسمي (H_E) حيث:

$$H_E = L \times M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

H_E: تمثل القيمة التقديرية للاقتصاد غير الرسمي.

M: انتاجية العمل في الاقتصاد غير الرسمي (ثابتة).

$L=P_0 - P_L$: عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي= عدد السكان المسجلين رسميا- قوة العمل الاقتصادية.

ويوجه لهذه الطريقة عدة انتقادات، من اهمها:

1- ان الاختلاف في معدل مشاركة قوة العمل قد يكون لها اسباب اخرى غير الانخراط في انشطة الاقتصاد غير الرسمي، إذ انها تتاثر بالظروف الاقتصادية، وحالات الركود والرواج.

2- انها تاخذ في الاعتبار المفهوم الضيق للاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم فاحصاءات العمالة الناتجة عن المسوح الميدانية لا تتضمن الانشطة غير السوقية، ولا انشطة الجريمة حيث لا يدرج العاملون بها نظرا لطبيعة النشاط.

3- ان هذه الطريقة تعنى بتقدير الدخل الناشئ فقط عن عنصر العمل، وتغفل الدخل المتولد من عنصر راس المال.

4- ان بعض الافراد قد يعمل في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي في آن واحد.

5- صعوبة تقدير انتاجية العامل في الاقتصاد غير الرسمي، كما ان الافتراضات التي تستند اليها عملية التقدير قد لا تتسق مع الواقع مما يؤثر في دقة التقديراتن ولذا فالاختلاف الكبير في نتائج هذه الطريقة بين الدول التي طبقتها يجعل تقديراتها ضعيفة الدلالة على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

6- ان افتراض ثبات معدل المساهمة في قوة العمل، ا وان الانتاجية في الاقتصاد غير الرسمي والرسمي متساوية، افتراض غير دقيق، ولا يستند الى نظرية او ادلة منطقية.

ورغم تلك الانتقادات، فقد طبقت هذه الطريقة في عدد من دول الاتحاد الاوربي وخاصة ايطاليا، التي بلغ فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لهذا الاسلوب نسبة تتراوح بين 25% – 33 %، بعد الاخذ في الاعتبار الافراد الذين يعملون في أكثر من عمل[6].

3- طريقة المراجعات الضريبية:

[6] Cichocki, Stanislaw & Tyrowicz, Joanna, 2010. "**Shadow employment in post-transition--Is informal employment a matter of choice or no choice in Poland?**," The Journal of Socio-Economics, Elsevier, vol. 39(4), pages 527-535, August.

تعتمد هذه الطريقة على المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا اقراراتهم الضريبية، وذلك بغرض التاكد من صحة هذه الاقرارات، وتحديد الفرق بين الدخل المعلن عنه لاغراض ضريبية وذلك الذي تم قياسه من خلال العينات المفحوصة عشوائيا.

ولتطبيق هذه الطريقة يتم اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب، ثم اخضاع اقراراتهم واعمالهم للفحص والمراجعة لتحديد نسبة التهرب الضريبي الذي يمثل حجم الدخل غير المعلن عنهن ثم تعمم تلك النتائج على المستوى الكلي باعتبارها تمثل الحجم التقديري للاقتصاد غير الرسمي.

وتلعب برامج التدقيق المالي المصممة لقياس حجم الدخل الخاضع للضريبة- غير المعلن عنه- فعاليتها في هذا السياق، اذ عن طريقها امكن حساب نسبة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول[7]، ففي دراسة(1993) Greenfield على عينة من (50.000) ممول تم تدقيق حساباتهم من قبل ادارة الضرائب، تبين ان عملية اخفاء الدخل الحقيقي لدى افراد العينة بلغت مستويات

[7] Schneider, Friedrich and Dominik H. Enste. 2000,op;cite,P.93.

خطيرة، تصل لدى بعضهم الى 60 % وفي السويد تتراوح نسبة الدخول غير المعلن عنها بين 8% و 15 % بحسب دراسة (1980) Hansson[8].

ويميز هذه الطريقة انها تعطي تقديرا تقريبا للدخل الذي لم يعلن الممولون عنه، كما انها توفر معلومات تفصيلية عن المجموعات المهنية والدخلية المتهربة من الضرائب كليا او جزئيا.

وفي المقابل، تعاني هذه الطريقة من قصور يتمثل في ان آلية اختيار عينة الفحص لا تنطبق عليها معايير العينة الملائمة، ومن ثم فهذه العينة ليست عشوائية تمثل اجمالي السكان طالما تطرق اليها احتمال التحيز، نظرا لان عملية انتقاء الممولين لاغراض تتعلق بالتدقيق تعتمد على تفاصيل الاقرارات الضريبية المقدمة، والتي تشير الى احتمال حدوث غش ضريبي.

ومن عيوب هذه الطريقة ان التقديرات القائمة على اساس التدقيق الضريبي لا تمثل سوى نسبة محدودة من الدخل غير الرسمي الذي نجحت السلطات في اكتشافه ومن ثم تعميمها تقديرا دقيقا للاقتصاد غير الرسمي. كذلك لا توفر هذه الطريقة معلومات عن الدخول التي يسهل تهربها ضريبيا، ويصعب تعقبها، مثل انشطة التهريب السلعي، وتهريب المخدرات، او الانشطة

[8] محمد بن ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص 32.

التي تتضمن مدفوعات نقدية، وانما هي محدودة بالانشطة الخاضعة للضريبة، ولذلك يقترح Koopmans اعتبار التقديرات الناشئة عن هذه الطريقة حدودا دنيا للتهرب الضريبي[9].

وخلاصة القول ان الاساليب المباشة في قياس الاقتصاد غير الرسمي يؤخذ عليها انها تقود الى مجرد تقدير مرحلي خاص بالوضع القائم في حدود ما يتوافر لها من بيانات، دون ان تتمكن من تقدير حجم القطاع غير الرسمي على المدى الطويل واتجاهات نموه. الا ان لها ميزة جديرة بالاعتبار، ألا وهي اسهامها في تقديم معلومات تفصيلية عن انشطة الاقتصاد غير الرسمين وهيكل وتركيب العمالة فيه، اكثر من تدلنا على حجمه التقريبي[10].

المبحث الثاني: الطرق غير مباشرة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي(المدخل الكمي)

ادت الصعوبات المرتبطة بالطرق المباشرة لقياس الاقتصاد غير الرسمي الى تحويل جهود الباحثين الاقتصاديين وصرفت انظارهم نحو طرق القياس الكلية غير المباشرة، لسهولة تطبيقها، او على

[9] عمر البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 103.

[10] Harry I. Greenfield," Invisible, Outlawed, and Untaxed,Americas Underground economy",Washinton,D.C,1993.P.22-24.

الاقل تطبيق اكثرها، دون عوائق او انتقادات تحول دون التطبيق، او تحد من عملية التقدير، او تدخل الشك في النتائج.

وكحال الطرق المباشرة، لا تخلو طريقة من هذه الطرق غير المباشرة من انتقاد طالما ان المسالة تتعلق بالتعامل مع مجهول او معلومة خفية، ونشاط غير معلن. ولذا فليس هناك طريقة تقدير مثلى، والنتائج المستقاة من كل طريقة في دولة ما، ستختلف عن نتائج بقية الطرق، ويعود ذلك الى اختلاف الافتراضات التي بنيت عليها كل طريقة، والاختلاف في مصادر البيانات، ومدى استيعاب كل طريقة لانواع ومكونات الاقتصاد غير الرسمي، وآلية قياسها المقررة.

وقد تعددت الاساليب الكلية التي تقيس ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ونتناولها تفصيلا كما يلي:

المطلب الأول طريقة احصاءات الحسابات القومية:

تستند هذه الطريقة على افتراض ان تقديرات الانفاق اكثر دقة من بيانات الدخل، وان الافراد يحصلون على دخل من مصادر مختلفة، وان هناك جانبا من الدخول لا يتم الافصاح عنه

للسلطات، وان هذه الدخول غير الرسمية ستجد طريقها للانفاق ان عاجلا او آجلا، بمعني ان هذا الاسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على اساس ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر صورة دخل، ولكنها ستظهر في صورة انفاق، واذا ما كان ذلك صحيحا، فان هذه الفروق بين الدخول المسجلة والانفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي وتغيراته السنوية، وتزودنا بمؤشر حول الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي[11]. وبافتراض ان قياس الدخل القومي لا بد وان يتعادل مع قياس الانفاق القومي، فان دقة التقديرات المستقاة من الفجوة بين الدخل والانفاق كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، مرهونة بتضمين الدخل الشخصي كافة الدخول في الحسابات القومية بحيث لا يوجد دخل غير مسجل، مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالاختلافات في مفهومي الدخل الاقتصادي الشخصي والدخل المالي، وان تكون الارقام المتاحة عن الدخل المتاح والادخار العائلي من الدقة بحيث تعبر عن حقيقة الوضع المالي للقطاع العائلي.

[11] محمد بن ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص 28.

ويقاس الفرق بين الدخل والانفاق وفقا لهذه الطريقة باسلوبين على النحو التالي:

1- اسلوب الفرق بين الدخل والانفاق على المستوى الكلي: ويتم بادى الصورتين:

أ -مقارنة جانب الدخل القومي بجانب الانفاق القومي من الحسابت القومية:

وذلك باستخدام الاساليب المعروفة لقياس الدخل القومي، والتي يجب ان تتطابق في تقديراتها النهائية، واذا حدث اختلاف في التقدير فان مصدر الاختلاف في الغالب هو الانفاق الاستهلاكي العائلي، فهذا الانفاق الاستهلاكي هو الرقم الذي يستخدم في موازنة حسابات الانفاق مع الدخل، وهناك الخطا الاحصائي والذي قد يكون سببا اضافيا للفرق,

ب - مقارنة الدخل الخاضع للضريبة بالدخل القومي الشخصي بعد تعديله ضريبيا:

ولكي يكون للمقارنة معناها فيجب ان تستمد احصاءات الدخل القومي، ومن ثم الشخصي من مصادر مستقلة عن مصادر السلطات الضريبية، حيث يحدد اجمالي الدخل الشخصي ويطرح منه الاعفاءات والتكاليف الواجب خصمها وصولا لوعاء ضريبة الدخل، ويقارن

المجموع المتبقي بالمجموع الوارد في اقرارات ضريبة الدخل، والفرق بينهما يمثل الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، وهو الذي يتخذ اساسا لتحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي[12].

2- اسلوب المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الجزئي:

ووفقا لهذا الاسلوب تستخدم بحوث ميزانية الاسرة لمقارنة دخل تلك الاسر وانفاقها، وتجمع الفروق المتحصل عليها من المجموعات المختلفة من الافراد، ثم تعمم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل، باعتبار ان تلك الفروق تمثل الدخل المتحصل عليه من الانشطة غير الرسمية.

وقد استخدمت طريقة احصاءات الحسابات القومية على نطاق واسع، فقد استخدمها Franz(1983) في دراسته عن النمسا، كما استخدمها MacAfee (1980) و (1989) O'Higgins و J.Smith(1985) في بريطانيا. و Petersen (1982) و Boca (1981) في المانيا، كما قام T. Yoo (1998) و J . Hyun بإجراء احدث مقارنة دولية للاقتصاد غير الرسمي في كل من كوريا الجنوبية (1996: 20.3%)، وتايوان (1995:16.5%)، وايطاليا (

[12] Burgess, Robin and Nicholas Stern. 1993. "Taxation and Development." Journal of Economic Literature 31:762-830.

1995: 19.2%) ، واسبانيا (1990: 50.5%)، وروسيا (1995: 74.9%)، والمجر (1994: 56.9%)، واستخدمها ايضا (1979) Park في دراسته عن الولايات المتحدة، وتوصل الى ان الدخل غير المعلن يزيد على 82 مليار دولار اي نحو 4 % من النتائج المحسوبة، وكذلك دراسة (1982) Pommerehne و Frey، وقدرا الفروق في الولايات المتحدة بنحو (1978: 4,7%)، وفي فرنسا ب(1965: 23%)، وفي الدنمارك ب(1975: 6%). واما على المستوى الجزئي فقد اشارت الدراسة السابقة الى ان بعض المنتمين الى القطاع العائلي لم يفصحوا عن 2.1 مليار جنيه استرليني من دخولهم اي نحو 2% من الدخل القومي[13].

هذه الطريقة لم تسلم من انتقادات قد تجعل تقديراتها محل شك وخلاف، من اهمها:

أ -ان الفجوة بين الدخل والانفاق ليست راجعة فقط الى التهرب الضريبي، بل هناك عوامل اخرى تتسبب في زيادة الانفاق، منها الادخار السلبي، والظروف الطارئة، او تتسبب في انقاصه كالاكتناز او تكون راجعة الى اخطاء في الحسابات القومية ذاتها.

[13] Tanzi, Vito. 1999. "Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy." Economic Journal 109:F338-F347.

ب - صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الانفاق ومكوناته بدون ارتكاب اخطاء في التقدير والقياس.

ت - قد تحتوي اجابات المسح العائلي على زيف اوتحيز.

ث - ان ما يظهر من دخول في الاقرارات الضريبية انما هو ذلك الجزء من الدخل الذي يتجاوز حد الاعفاء وهو ما يؤثر على حجم الفرق بين الدخلين.

ج - ان بعض الافراد قد يتعمد تقليل الحجم الحقيقي لدخولهم عند التسجيل، بينما في الغالب لا يبالغون او يخفون جزءا من انفاقهم، مما يؤثر على الفرق المراد التوصل اليه بموجب هذه الطريقة.

المطلب الثاني: طريقة المدخلات المادية:

تفترض هذه الطريقة ان الطاقة الكهربائية – كاحد المدخلات الانتاجية – على علاقة مثيقة بالنشاط الاقتصادي الكلي (الرسمي وغير الرسمي) في جميع دول العالم، كما ثبت من

الملاحظات التجريبية، وان مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي تقترب من الواحد صحيح في الغالب[14].

وبناءا على تلك العلاقة يمكن وضع تقدير للناتج القومي الذي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي، مع مقارنته بالناتج المحلي المعلن، ويعزى الفرق بينهما الى نشاط الاقتصاد غير الرسمي، على افتراض ان الاستهلاك الزائد من الطاقة الكهربائية والذي يتجاوز الطلب اللازم لانتاج الدخل القومي يعتبر نتيجة للاقتصاد غير الرسمي[15].

ويتم تقدير الناتج المحلي الاجمالي وفقا لهذه الطريقة باختيار سنة الاساس، وافتراض نسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج المحلي، مثلا 12% لسنة 2002، وبفرض زيادة استهلاك الكهرباء عام 2007 بمعدل 30% عن عام 2002 يكون الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بمقدار 30% ايضا. ويكون حجم الناتج المحلي الاجمالي المتوقع = الناتج القديم(المعلن وغير المعلن) +

[14] Karanfil, F., 2008. Energy consumption and economic growth revisited: Does the size of unrecorded economy matter? *Energy Policy* 36 (8), 3019-3025.
[15] Feige, Edgar L. (1996): Overseas holdings of U.S. currency and the underground economy, in: Pozo, Susan (ed.): *Exploring the Underground Economy.* Kalamazoo, Michigan, pp. 5-62.

30% من الناتج القديم، ثم يتم طرح الناتج المحلي الاجمالي الرسمي المسجل للوصول الى الناتج غير الرسمي بشقيه المشروع وغير المشروع[16].

كما يمكن تطبيق الطريقة على الوحدات العائلية من خلال تقدير معدل ملائم للاستهلاك العادي من الكهرباء(مقابل كل وحدة من الناتج)، وما زاد عنه يعتبر مؤشرا على ممارسة النشاط غير الرسمي.

وتمتاز هذه الطريقة بسهولة الحصول على البيانات اللازمة لتقديرها، وهو ما يفسر تطبيقها على كثير من الدول النامية، واغلب جول التحول الاقتصادي، غير انه ورغم ما تتميز به هذه الطريقة من بساطة وجاذبية، الا انها قوبلت بانتقادات من اهمها:

أ -ان افتراض وجود علاقة ثابتة بين استهلاك الكهرباء والناتج القومي ليس مسلما به، بل ان مرونة الكهرباء الى اجمالي الناتج المحلي تختلف بين الدول، بل وفي الدولة الواحدة من وقت لآخر، وتبعا لوجود الطاقة البديلة او التطور التكنولوجي.

[16] Pedersen, Soren (2008): *The Shadow Economy in Germany, Great Britain and Scandinavia: A Measurement Based on Questionnaire Service*, Study No. 10, The Rockwoll Foundation Research Unit, Copenhagen.

ب - ان زيادة الناتج القومي لا ترجع فقط الى زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية وحدها.

ت - ان الطاقة الكهربائية كما انها تستخدم كسلعة وسيطة في الانتاج، فهي ايضا سلعة استهلاك نهائي مما يؤثر في الاساس الجوهري لهذه الطريقة المتمثل في ان زيادة الاستهلاك مؤشر على وجود الاقتصاد غير الرسمي.

ث - ان انشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تتطلب جميعها بالضرورة كمية كبيرة من الكهرباء ومن ثم فهذه الطريقة لا تقيس الا جزءا معينا من انشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ج - ليست كل زيادة غير معتادة في استهلاك الطاقة الكهربائية مردها الى انخراط وحدات القطاع العائلي المقاس في انشطة غير رسمية، بل هناك اسباب كثيرة تقف خلف زيادة الاستهلاك، منها: الظروف المناخية، ونوعية الاجهزة، والممارسات السيئة للاستهلاك، وحجم الاسرة وظروفها المعيشية، وانشطة الاقتصاد غير الرسمي بالطبع احد مسببات الزيادة لكن لا يعرف حجمها النسبي بين تلك الاسباب.

ونظرا لهذه الانتقادات وغيرها و الموجهة الى طريقة The Kaufmann–Kaliberda Method، فقد قامت (Lacko (1996,1998,1999 بتصميم نموذج حول الاستهلاك الاسري للكهرباء عرف فيما بعد بطريقة لاكو (The Lacko Method)، وتفترض هذه الطريقة ان جزءا معينا من الاقتصاد غير الرسمي يصاحبه استهلاك كهرباء في المنازل، بما في ذلك ما يطلق عليه انشطة الاسر المنتجة، والاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه، وغيرها من السلع والخدمات غير المسجلة. وترى Lacko انه في الدول التي يرتفع فيها استهلاك الاسر للكهرباء لاسباب تتعلق بانشطة غير رسمية، فان باقي اجزاء الاقتصاد غير الرسمي التي لم تتمكن من قياسها، سوف تكون مرتفعة ايضا. وانه في كل دولة يستخدم جزء من استهلاك الاسر للكهرباء في انشطة الاقتصاد غير الرسمي[17].

المطلب الثالث: المداخل النقدية:

[17] Lackó Mária (2000), Hidden Economy – An unknown quantity: Comparative analysis of hidden economics in Transition countries 1989-95, Economics of Transition 8/1, pp.117-149.

تعتمد المداخل النقدية على الاحصاءات والتغيرات النقدية- في حجم العملة او في هيكل فئاتها- كوسيلة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي. وتعد المداخل النقدية اكثر الطرق استخداما في هذا المجال، وفي نفس الوقت اكثرها عرضة للانتقاد. وتستند هذه المداخل على افتراض ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم نقدا، سواء بغرض التهرب من رقابة الحكومة، او لاخفاء التعاملات السرية، ولا يتضمن ذلك المعاملات العامة التي يسهل التحكم بها. مع افتراض ان الاقتصاد الرسمي يعتمد كثيرا على التعاملات البنكية والورقية. وبناءا على هذين الافتراضين فان كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي لا بد وان ينعكس في شكل طلب متزايد على النقود السائلة. ولكي يتم تقدير هذا الحجم فلا بد من تقدير كمية النقود المتداولة في حال افتراض عدم وجود اقتصاد غير رسمي، ويطرح هذه الكمية المقدرة من حجم الطلب النقدي في الاقتصاد ككل، يمكن تحديد كمية النقود المطلوبة لتمويل مدفوعات ومعاملات الاقتصاد غير الرسمي[18].

[18] Hildegart Ahumada , Facundo Alvaredo and Alfredo Canavese, June 2007, " The Monetary Method and the Size of the Shadow Economy: A Critical Assessment " , Review of Income and Wealth, Vol. 53, No. 2, pp. 363-371 .

وتستلزم هذه الطرق تقدير كمية المبادلات التي تتم في مقابل كل فئة نقدية (دينار) في الاقتصاد غير الرسمي، او بمعنى آخر محاولة قياس سرعة تداول النقود(V) في الاقتصاد غير الرسمي، وتحديد سنة اساس يفترض فيها عدم وجود انشطة غير رسمية او هي من الضآلة بحيث لا تؤثر في النشاط الاقتصادي، ووضع بعض الفروض حول كيفية تغير الطلب على النقود خلال الفترة بين سنة الاساس وفترة الدراسة.

ورغم التوسع في استخدام بطاقات الائتمان، والتطورات التقنية في عمليات الدفع، واسعار العملة المختلفة المتداولة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وتغير نسبة الدفع النقدي باختلاف البلد والوقت، وجميع هذه المتغيرات قد تؤدي الى اخطاء في القياس عند استخدام هذه الطريقة، خاصة وان كثيرا من الدراسات التطبيقية دلت على ان ما بين 20%- 30% من الانشطة غير الرسمية تتم من خلال السلع، او الدفع من خلال البنوك[19]، الا ان هذه المداخل النقدية لا زالت تحتفظ بصدارتها كأكثر الطرق استخداما وشيوعا في قياس الاقتصاد غير

[19] Jian Yin (2009), »Econometric Model of Underground Economy Scale Estimation", International Journal of Nonlinear Science.Vol.7.No.1, pp.125-128.

الرسمي، وعلى نطاق واسع وخصوصا في دول (OECD)، وقد ساعد على استمرار تطبيقها النجاحات التي حققتها الابحاث الحديثة في حل المشكلات التي تعاني منها هذه المداخل، والانتقادات التي وجهت اليها.

وسوف نعرض بالتفصيل فيما يلي اهم وابرز الاساليب النقدية:

1 – طريقة الوحدات النقدية كبيرة القيمة(او الفئة):

تعتمد هذه الطريقة على دراسة فئات العملة في التداول، على افتراض ان تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي يستلزم تزايد الطلب على النقود ذات الفئات المرتفعة في الغالب، لتسهيل عملية تسوية المبادلات في هذا الاقتصاد، وسهولة الاخفاء ويتم اشتقاق حجم الاقتصاد غير الرسمي بمراعاة التغيرات في كمية الاوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة ونسبتها الى باقي فئات العملة.

ورغم بساطة هذه الطريقة الا انها لم تسلم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت لها، مما صرف انظار اغلب الباحثين عن اعتمادها كطريقة لقياس الاقتصاد غير الرسمي، وان كان يمكن اعتبارها مؤشرا على طبيعة حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن تلك الانتقادات:

أ – ان زيادة استخدام الفئات النقدية المرتفعة لا يمكن ان يعزى لمجرد نمو الاقتصاد غير الرسمي، فمن المسلم به ان فترات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، والتدهور المستمر في القوة الشرائية للعملة، وتفضيلات المتعاملين في ابراء المعاملات، تزيد من الطلب على استخدام العملات ذات الفئات الكبيرة، وهي عوامل لا علاقة لها بالاقتصاد غير الرسمي.

ب – ان سهولة تداول ذلك النوع من النقود في المعاملات العادية، وفي الاكتناز وتخزين القيمة، يزيد من استخدامها، وطالما اشترك الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي في التعامل بالنقود ذات الفئات النقديةالمرتفعة على نحو متقارب، فلا يمكن عزو ارتفاع معدلها الى وجود الاقتصاد غير الرسمي وحده.

ورغم تلك الانتقادات فقد طبق Cagan (1985) و Henry (1976) هذه الطريقة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة، وأظهرت دراسة هنري ان زيادة الطلب على الاوراق النقدية من فئة 50 و 100 دولار خلال الفترة من 1969–1970 راجعة الى التوسع

في جرائم التربح والتهرب الضريبي، وفي دراسة اخرى على الولايات المتحدة ايضا، اظهر تتبع للعملة من فئة 100 دولار ان نسبة التعامل بها زاد باكثر من 250% مقارنة بزيادة القيمة الاجمالية للنقد المصدر بحوالي 125% ، وهي زيادة تعزوها الدراسة لنمو الاقتصاد غير الرسمي[20].

الطريقة البسيطة لنسبة العملة Simple Currecy Ratio (SCR)

يعتبر Cagan اول من استخدم هذه الطريقة في عام 1958 للقياس الكمي للدخل غير المعلن، وتستند طريقته الى ان اي زيادة في ارصدة ومدفوعات العملة تعتبر مؤشرا على المعاملات(المبادلات) غير المسجلة من قبل الحكومة، اي الزيادة في الطلب النقدي الناجم عن نمو الاقتصاد غير الرسمي. ثم طورها (1977) Gutmann عند محاولته قياس الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الامريكية، حيث قدر قيمته عام 1976 بنحو 176 مليار دولار، وقدره في

[20] Del'Anno, Roberto (2003): Estimating the shadow economy in Italy: A structural equation approach, Discussion Paper, Department of Economics and Statistics, University of Salerno.

دراسة اخرى- بدلالة الدخل غير المعلن- عام 1979 بحوالي 250 مليار دولار، بما يعادل 10% من اجمالي المحلي الامريكي[21].

وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات هي:

أ - ان معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جزء منها باستخدام النقود والجزء الاخر باستخدام الحسابات الجارية معبرا عنه بالودائع تحت الطلب.

ب - ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم اساسا باستخدام النقود السائلة.

ت - ان نسبة النقود الى الودائع تحت الطلب ثابتة حينما لا يوجد اقتصاد غير رسمي.

ث - ان سرعة التداول الداخلية للعملة هي واحدة في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

ج - ان هناك سنة اساس ليس فيها اقتصاد غير رسمي.

[21] Tanzi, Vito (1980): "The underground economy in the United States: Estimates and implications," Banca Nazionale del Lavoro, 135:4, pp. 427-453.

وبناءا على ذلك، يمكن تقدير معدل التغير في نشاط الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة الى معدل النشاط في الاقتصاد الرسمي من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب، اي بالفرق بين نسبة سنة الاساس ونسبة فترة القياس، فاذا كانت النسبة في هذه الفترة اعلى كانت مؤشرا على وجود اقتصاد غير رسمي. ويمكن تحويل تلك الزيادة في النسبة الى معاملات من خلال استخدام سرعة تداول النقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي[22].

وتعتبر دراسة Gutmann (1976–1979) لقياس الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة واستراليا، اشهر تطبيقات هذه الطريقة[23]، فقد افترض الفترة من 1937–1941 كسنة اساس لا يوجد خلالها اقتصاد غير رسمي، وقدر نسبة النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب في سنة الاساس ب 12.7% واعتبر ان تلك النسبة في تلك الفترة هي النسبة الطبيعية، وانها ثابتة، وان سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي موحدة، ثم قدر (SCR) في

[22] Smith, Philip (1994): Assessing the size of the underground economy: The statistics Canada perspectives, Canadian Economic Observer, Catalogue No.: 11-010, 3.16-33, at 3.18.Spiro, Peter S. (1993): "Evidence of a Post-GST Increase in the Underground Economy;" *Canadian Tax Journal/ Revue Fiscale Canadienne*, , 41:2, pp. 247-258.

[23] Tanzi, Vito (1986): The underground economy in the United States, Reply to comments by Feige, Thomas, and Zilberfarb. *IMF - Staff Papers*, 33/ 4, pp. 799-811.

عامي 1976–1979 وارجع سبب زيادتها عن المعدل الطبيعي(الذي اختاره لسنة الاساس) الى وجود الاقتصاد غير الرسمي، واستطاع تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بضرب الزيادة في (SCR) في نسبة الناتج القومي الاجمالي الى اجمالي النقود(قبل الزيادة) .

وعلى الرغم من ان طريقة (SCR) تتيح تقدير سلسلة زمنية لحجم نشاط الاقتصاد غير الرسمي، الا انها انتقدت بعدة انتقادات، اهمها:

أ – ان افتراض ثبات النسبة النقدية لفترات طويلة، وتماثل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ليس لهما ما يبررهما اقتصاديا، اويشفع لصحتهما في الدراسات التجريبية التي لم تقطع بصحة تلك الافتراضات لصعوبة تقديرهما في الاقتصاد غير الرسمي.

ان تقدير معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب لم ياخذ في الاعتبار الودائع لاجل، والتغيرات في عدد مرات استخدام النقود والودائع تحت الطلب، وكمية النقود المتداولة خارج

الولايات المتحدة، والتغير في اساليب الدفع(الشيكات بدل النقد)، الامر الذي يجعل تقديرات Gutmann محل شك، وهي في واقع الامر اقرب اليها الى الانخفاض منها الى الارتفاع.

ب – ان افتراض ثبات النسبة النقدية عبر الزمن عرضة للنقد الشديد مع ابتكار واستخدام المعاملات المصرفية الالكترونية.

ت – ان التغيرات في النقود السائلة قد تكون بسبب التغيرات في الدخل، والاستهلاك، ومعدلات الفائدة، وليس بالضرورة عائدة الى نمو الاقتصاد غير الرسمي.

ث – ان تسوية معاملات الاقتصاد غير الرسمي لا تقتصر على النقود السائلة، بل هناك اساليب متنوعة في تحويل وتسوية تعاملات الاقتصاد غير الرسمي، والنقود احدى تلك الوسائل.

2 – طريقة المبادلات Transition Method

ينسب تطوير هذه الطريقة الى (1996-1989-1979) Feige في دراساته لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية[24]، وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات هي:

أ - ان هناك علاقة(بمرور الوقت) بين حجم المعاملات، واجمالي الناتج القومي الاسمي الرسمي، وبمعنى آخر هناك علاقة ثابتة بين النقود والمبادلات.

ان كل المبادلات في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي تتم بواسطة استخدام النقود، وقد قام Feige في دراسته عام 1980 بتعديل هذا الافتراض ليصبح توزيع المعاملات، ثلثاها بالنقد السائل، والثلث الباقي من المعاملات باستخدام الودائع تحت الطلب(وسائل الدفع الاخرى كالشيكات، والبطاقات الائتمانية).

ب - ان هناك سنة اساس ليس فيها اقتصاد غير رسمي

[24] Schneider, F., Enste D. (2002). The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.

ويتضح جليا ان هذه الطريقة مشتقة من معادلة فيشر لكمية النقود في صيغتها المعروفة:MV=PT

حيث: M= العرض النقدي(العملة في التداول والودائع تحت الطلب)، V= سرعة دوران النقود، P= المستوى العام للاسعار، T= حجم المعاملات الكلية.

أ – ويمثل الجانب الايمن من المعادلة الحجم الكلي للمدفوعات النقدية، بينما يمثل الجانب الايسر منها القيمة الكلية للمبادلات خلال سنة مثلا. فإذا امكن تحديد كمية النقود الكلية (MV)، فانه من الممكن حساب القيمة النقدية للمبادلات(PT)، وكذا اشتقاق حجم الناتج القومي الاجمالي باستخدام الاساليب النقدية. فإذا كانت نسبة القيمة النقدية للمبادلات (PT) الى القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي معلومة وثابتة فيمكن بالتالي تقدير مستوى الناتج القومي الاجمالي في اية سنة بمعرفة(PT)، ثم خصم حجم الناتج القومي الاجمالي للاقتصاد الرسمي من هذا الاجمالي المحسوب لنحصل على تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمي، وبافتراض بقاء العوامل الاخرى

على حالها. وفي حال عدم وجود اقتصاد غير رسمي فلا بد ان يتساوى الناتج القومي الذي يتم اشتقاقه بهذه الطريقة مع الناتج القومي الاجمالي الذي تظهره الحسابات القومية، اما في حال وجود فرق بينهما، فان هذا الفرق يعتبر مؤشرا لوجود اقتصاد غير رسمي.

ب – وقد استطاع Feige من خلال تطبيق المنهج السابق في دراسته عام(1979) ان يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي الامريكي[25] في ظل الافتراضات التالية:

ت – اختار عام 1939 سنة اساس لا يوجد بها اقتصاد غير رسمي، وقدر العلاقة بين حجم النقود والمبادلات في تلك السنة(10.3%) واعتبرها المعدل الطبيعي.

ث – قدر قيمة (PT) لعامي 1976–1978.

ج – قسم النتائج التي حصل عليها على نسبة معاملات 1939 ليحصل على تقدير القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي لعامي 1976–1977.

[25] Schneider, Friedrich, Markus F. Hofreither and Reinhard Neck, (1989),The consequences of a changing shadow economy for the official economy: Some empirical results for Austria, in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), The political economy of progressive taxation, Heidelberg: Springer publishing company, pp. 181-211.

ح – الفرق بين القيمة المقدرة والقيمة المسجلة في الحسابات الرسمية، تعبر عن تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفقا لراي Fiege، وتتراوح بين 13.2% - 21.7% لعام 1976، وبين 25.5% - 33.1 % لعام 1977.

اجرى Feige في دراسته عام 1980 عدة تعديلات على نموذجه، تتعلق بسرعة تداول النقود، وتغيير سنة الاساس، وتقدير الاقتصاد غير الرسمي فيها بنسبة 5% من الناتج القومي، وتعديل مكونات المعاملات، وتوصل الى نتائج تتوافق مع النتائج التي توصل اليها سابقا.

وعلى الرغم مما تتمتع به طريقة المبادلات من نقاط قوة من الناحية النظرية، فهي لا تفترض ان العملة هي الوسيط الوحيد في التبادل، ولا تفترض ثبات نسبتها الى الودائع في كلا الاقتصادين، و لم تفترض تساوي سرعة تداول الدخل النقدي في الاقتصادين، الا انها لم تسلم من نقد وصعوبات في التطبيق العملي، فليس من السهل قبول الافتراض بوجود سنة اساس بدون اقتصاد غير رسمي، او قبول الافتراض بان نسبة المعاملات الى الناتج القومي الرسمي ثابتة عبر الزمن، علاوة على ذلك، فانه للحصول على تقديرات موثوق بها، فلا بد من توفر بيانات

دقيقة عن الحجم الكلي للمعاملات، الامر الذي يبدو صعبا تحقيقه بالنسبة للمعاملات النقدية، كما ان اعتبار هذه الطريقة للفرق بين القيم المقدرة والرسمية معبرا عن الاقتصاد غير الرسمي يقتضي الحاجة الى كمية معقولة من البيانات حتى يتم استبعاد المعاملات المالية التي لا علاقة لها بالاقتصاد غير الرسمي.

وعموما، فالشروط التجريبية اللازمة للحصول على تقديرات دقيقة للاقتصاد غير الرسمي صعبة التحقيق لدرجة ان تطبيقها قد يؤدي الى نتائج مشكوك فيها.

4- طريقة الطلب على العملة:

يعتبر (1958) Cagan اول من اقترح هذه الطريقة بتقديم منهج للطلب على النقود يربط بين الطلب على العملة والمستوى الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية، خلال الفترة من 1919-1955، ثم جاء (1977) Gutmann واستخدم مدخلا مماثلا، ركز فيه على النسبة بين الودائع تحت الطلب والنقود السائلة، وذلك خلال الفترة من 1937 الى 1976، الا ان (1982) Tanzi الذي تنسب اليه هذه الطريقة انتقد اسلوب Gutmann و Cagan

لاعتمادها على فروض لا يمكن قبولها – حسب رايه – اهمها: افتراض ان معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب يتاثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ولذا قام Tanzi بتطوير المناهج السابقة، ونجح في تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929–1976 للوصول الى تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

وتقوم هذه الطريقة وفقا لمنهج (1983)[26] Tanzi على عدة افتراضات، اهمها:

أ – ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فزيادة الاقتصاد غير الرسمي سيؤدي الى زيادة الطلب على النقود.

ب – ان انشطة الاقتصاد غير الرسمي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فان تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الانتاج في الاقتصاد غير الرسمي.

[26] Tanzi, Vito (1983): "The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930-1980," *IMF-Staff Papers*, 30:2, pp. 283-305.

ت – تساوي سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

ث – استخدام نسبة النقود السائلة الى عرض النقود M_2 بدلا من M_1.

ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد دالة الطلب على العملة بوضع تقديرين لحيازة العملة، في ظل وجود ضرائب، وفي حال عدم وجود ضرائب، والفرق بين التقديرين نتيجة لوجود المتغير الضريبي يعبر عن النقود غير المشروعة، وبقسمة اجمالي الناتج القومي على مقدار النقود المشروعة نحصل على سرعة التداول الداخلية للنقود، وبضرب سرعة التداول الداخلية للنقود في مقدار النقود غير المشروعة نحصل على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وبطبيعة الحال، لم تسلم طريقة الطلب على العملة من انتقادات، من اهمها[27]:

أ – ان افتراض تساوي سرعة تداول النقود في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ليس له ما يؤيده من الناحية التجريبية. نعم قد يكون افتراض تساوي القطاعين في سرعة دوران النقود صحيحا فقط عندما تكون مرونة الدخل بالنسبة للطلب على النقود

[27] Smith, Philip (1994): Assessing the size of the underground economy: The statistics Canada perspectives, Canadian Economic Observer, Catalogue No.: 11-010, 3.16-33, at 3.18.Spiro, Peter S. (1993): "Evidence of a Post-GST Increase in the Underground Economy;" *Canadian Tax Journal/ Revue Fiscale Canadienne*, 41:2, pp. 247-258.

تساوي الواحد(تام المرونة)، ولان هذا ليس هو الحال بالنسبة لمعظم الدول فلا بد ان يؤثر على التقدير. ويمكن ان يقال بان تقدير سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي عملية بالغة الصعوبة، وتفتقر الى توافر البيانات والمعلومات المطلوبة، ولذا يمكن مبدئيا القبول بفرض تساوي سرعة تداول النقود في القطاعين.

ب – لا تأخذ هذه الطريقة في حسبانها العوامل الاخرى غير التهرب الضريبي، والتي تسبب ظهور الاقتصاد غير الرسمي، وهو الامر الذي يقلل من نتائج تقديراتها.

ت – ترجع الزيادة في الودائع تحت الطلب الى التراجع في الودائع الآجلة بالدرجة الاولى، وليس الى الزيادة في العملة التي سببها انشطة الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة على الاقل، خاصة وان الدولار عملة دولية يتم ادخارها وايداعها نقدا في الخارج، ولم يؤخذ ذلك كعامل يؤثر على نسبة النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب.

افتراض ان كل المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي تتم نقدا، تعارضه نتائج الدراسات التجريبية ومنها دراسة Isachsen (1985) و Storm التي اظهرت ان 20% من المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي في النرويج يتم دفعها بوسائل الدفع الحديثة، ومن ثم فتقديرات هذه الطريقة قد تكون اقل من الواقع.

ث – اخيرا، لا يمكن القبول بافتراض سنة اساس بدون اقتصاد غير رسمي، وهذا الانتقاد يسري على جميع طرق المدخل النقدي، غير انه يمكن تخفيف حدة هذا الافتراض باعادة ضبط التقديرات التي تم الحصول عليها من العديد من الدراسات التي تمت فعلا.

ومع ذلك، تظل هذه الطريقة احدى اشهر الاساليب المستخدمة في هذا المجال، وقد طبقت على نطاق واسع في العديد من الدول، وبخاصة دول (OECD)[28].

[28]Schneider, Friedrich (1998a): Further empirical results of the size of the shadow economy of 17 OECD-countries over time, *Paper to be presented at the 54. Congress of the IIPF Cordowa, Argentina and discussion paper,Department Economics, University of Linz, Linz, Austria.*

المبحث الثالث: نموذج MIMIC[29] (The Multiple Indicators and Multiple Causes Model)

يعتبر هذا النموذج أحدث اساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي وأكثرها شمولا، واحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية، ويشار اليه ب (Latent Variable) او MIMIC Modeling، اي نموذج المؤشرات المتعددة والاسباب المتعددة، أو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس المرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس.

ونموذج (MIMIC) هو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج والنظم منذ ان ادخلها لاول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير A.Zellner عام 1979. وقد نجح هذا النموذج – فيما يتعلق بمجال الاقتصاد غير الرسمي- ان يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية

[29] Savaşan, Fatih (2003), "Modeling the Underground Economy in Turkey: Randomized Response and MIMIC Models", the Journal of Economics, v. XXIX, n. 1, 49-76.

المشاهدة، والتي يتوقع انها قوة دافعة هامة خلف انشطة الاقتصاد غير الرسمي[30]. ويوضح الشكل رقم(4-1) طبيعة العلاقة بين اسباب وحجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته[31].

شكل رقم (4-1)

العلاقة بين اسباب وحجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته

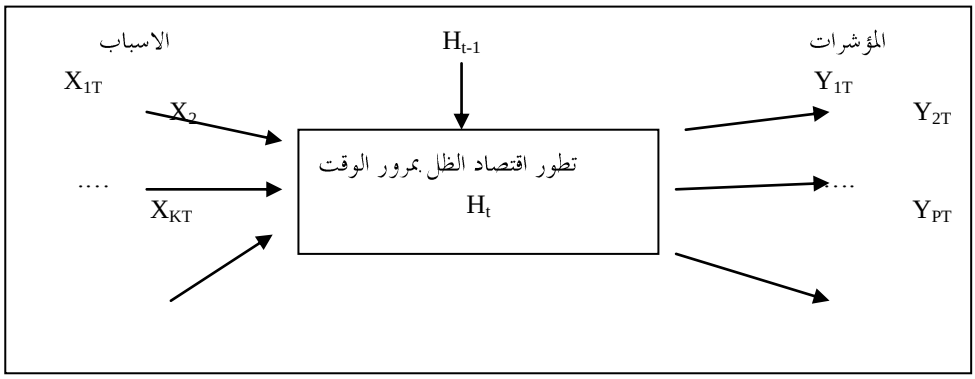

وقد اشتهر بهذا الاسم من قبل Joreskog (1975) و Goldnerger. غير ان الفضل الى هذا المدخل، والاهتمام بحجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير غير مشاهد يعود الى Frey (1984) و W. Hanneman، اذ اعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه Zellner (1970)،

[30] Schneider, F., Enste D. (2002). The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.
[31] Giles, David, E.A. (1999a): Measuring the hidden economy: Implications for econometric modelling, The Economic Journal, 109/456, pp.370-380.

و (1975) Joreskog و Goldnerger، وتطبيقه على 24 دولة من دول (OECD) خلال عدة سنوات[32].

واذا كانت الطرق التي تطرقنا لها سابقا لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي تركز على مؤشر واحد فقط وبعضها يقتصر على العبء الضريبي باعتباره السبب الاهم لتفسير تنامي الاقتصاد غير الرسمي، فان هذا المدخل يتميز عن كافة الطرق السابقة في انه يسمح لعدة متغيرات تفسيرية مختلفة وعدة مؤشرات للاقتصاد غير الرسمي بان تدخل آنيا(في آن واحد) في النموذج الذي يقوم على نظرية احصائية للمتغيرات الكامنة(غير المشاهدة) التي تراعي عددا من الاسباب والمؤثرات على الاقتصاد غير الرسمي[33]، ويستخدم مدخلا تحليليا للعوامل، لقياس الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن بمرور الوقت، كما يظهر من خلال هذا النموذج تقدير

[32] Frey, Bruno S. and Hannelore Weck-Hannemann (1984): The hidden economy as an "unobserved" variable, European Economic Review, 26/1, pp. 33-53.
[33] Savaşan, Fatih and Friedrich Schneider (2006), "What Determines Informal Hiring? Evidence from the Turkish Textile Sector", the Middle East Business and Economic Review, Vol. 18, No 2, pp. 14-32.

معاملات الارتباط غير المعروفة في صورة مجموعة من المعادلات الهيكلية، والتي لا يمكن فيها قياس المتغير الكامن مباشرة[34].

ووفقا لهذا النموذج يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة(متغير تابع) للمتغيرات المشاهدة، وهي الاسباب التي يفترض تاثيرها على الاقتصاد غير الرسمي، كالعبء الضريبي، والعقوبة المتوقعة، والتضخم، والدخل الحقيقي للافراد، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية. وفي نفس الوقت يعامل نمو الاقتصاد غير الرسمي في النموذج (كمتغير مستقل) يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية(متغيرات تابعة)، مثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقين وزيادة الطلب على العملة، البطالة، ساعات العمل الاسبوعية.

ويتكون نموذج (MIMIC) من نوعين من المعادلات[35]:

[34] Schneider, Friedrich and Dominik Enste (2000): Shadow economies: Size, causes, and consequences, *The Journal of Economic Literature*, 38/1, pp. 77-114.

[35] Roberto Dell'Anno, Miguel Gómez, Ángel Alañón Pardo April 2004." Shadow Economy in three very different Mediterranean Countries: France, Spain and Greece. A MIMIC Approach".

الاولى- تسمى المعادلات الهيكلية، وتوضح العلاقات بين المتغير الكامن غير القابل للقياس(الاقتصاد غير الر سمي)، وبين مجموعة من الاسباب التي يتاثر بها($X_{it}(i=1,2,....K)$ ، وتاخذ المعادلات الهيكلية (Structurel Model) الصورة التالية:

$$H=a_1X_1+a_2X_2+.....+a_nX_n+E$$

حيث:

H: الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن

X_n: مجموعة الاسباب المشاهدة

a:معاملات الارتباط المقدرة.

الثانية: معادلات القياس The Measurement Equations System، وتربط بين المؤشرات Indicators(Y_{it}) والمتغير الكامن(الاقتصاد غير الرسمي) Latent Variable(H_t). إذ ان الاقتصاد غير الرسمي (غير المشاهد) في هذه المعادلة يصبح متغيرا مستقلا، يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، وتاخذ معادلات القياس الصورة التالية:

$$Y_1=\alpha_1 + \beta_1 H+ \varepsilon_1$$

$$Y_2=\alpha_2 + \beta_2 H+ \varepsilon_2$$

$$Y_3=\alpha_3 + \beta_3 H+ \varepsilon_3$$

حيث (i= 1,2,3)

Y_i: المؤشرات الاقتصادية

β_i،α_i : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد غير الرسمي.

ε:حد الخطا العشوائي.

ويوضح الشكل رقم(4-2) آلية تاثير الاسباب الرئيسية الدافعة للافراد للانخراط في انشطة الاقتصاد غير الرسمي، الامر الذي يزيد من حجمه ونموه، ومن ثم ينعكس التغيير في حجم الاقتصاد غير الرسمي في عدد من المؤشرات، كالمؤشرات النقدية، ومؤشرات سوق العمل، ومؤشرات سوق الانتاج.

ورغم قلة تطبيقات هذا المدخل مقارنة ببقية الطرق الا انه لقي قبولا واسعا لنتائجه، وحظي باهتمام متزايد في الآونة الاخيرة، لما يتميز به من قدرة على تناول مؤشرات الانشطة غير الرسمية، والاسباب المحتملة في نموذج هيكلي صريح، يسهل الاختبار الاحصائي الرسمي لتلك العلاقات[36].

شكل رقم(4-2)

الاقتصاد غير الرسمي والتأثير المتبادل في الاسباب والمؤشرات

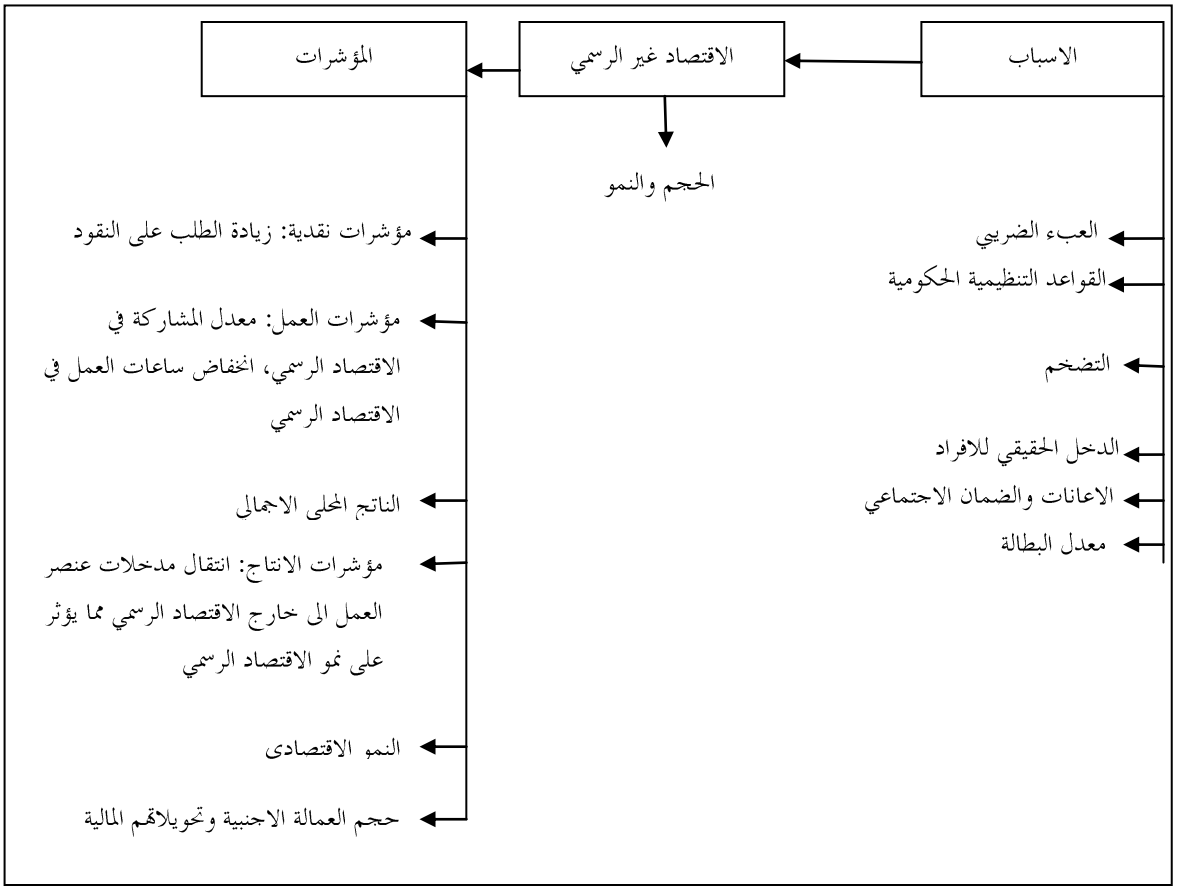

[36] Frey, Bruno S. and Hannelore Weck-Hannemann (1984): The hidden economy as an "unobserved" variable, *European Economic Review*, 26/1, pp. 33-53.

وقد اجرى Giles (1999) واخرون عدة محاولات لتطوير هذا المدخل وتلاقي سلبياته ومن اهمها احتمال تعرض هذا النموذج – الذي يعتمد على استخدام بيانات السلاسل الزمنية– للمخاطر المرتبطة بتلك البيانات ومنها عدم سكون البيانات، والمشاكل الاخرى للانحدار، مع السماح بسرعة تداول مختلفة في الاقتصاد غير الرسمي عنها في الاقتصاد الرسمي، واستخدام معادلة الطلب على النقود للحصول على المتوسط طويل الاجل لقيمة الانتاج غير الرسمي/ المقاس، ومن خلال هذا المعيار الارشادي يمكن تحويل هذا المؤشر الى وحدات مئوية، بدلا من استخدامه كمدخل لتحديد التغير في الاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن.

هذا النموذج لم يسلم من الانتقادات اذ يعاب عليه ما يلي:

أ – انه يعتمد على كم كبير من المعلومات، قد يؤدي نقص بعضها، او تغيير في مقدارها الى اختلاف في نتائج التقدير.

ب – احتمال اسقاط بعض الاسباب او المؤشرات المهمة.

ت – يتطلب هذا النموذج سلسلة زمنية لتطور الاقتصاد غير الرسمي وبقية البيانات، سواء من خلال دراسات سابقة، او بالاستعانة بطرق التقدير المختلفة مما يزيد من صعوبة التحليل.

خاتمـــــــــــــة الفصـــــــل :

استعرضنا خلال هذا الفصل الاساس النظري والتطبيقي لطرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بنوعيها، الاساليب المباشرة او ما تسمى بالمدخل الجزئي، ومن امثلتها طريقة المسح بالعينة وطريقة سوق العمل وطريقة المراجعات الضريبية،وهذه الاساليب المباشرة تعتمد بشكل رئيسي على المسح الميداني او اجراء تقدير لمكونات الاقتصاد غير الرسمي والانشطة الفرعية التي ترتبط به ثم جمع تلك المكونات للحصول على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد، وكذلك تناولنا بالتفصيل اساليب القياس غير المباشرة او ما تسمى بالمدخل الكمي، ومن اهمها طريقة الاحصاءات القومية وطريقة المدخلات المادية وطرق المدخل النقدي والتي تعد اشهر هذه الاساليب واكثرها تطبيقا. وخلصت الدراسة في هذا الفصل الى ان صعوبة تطبيق الاساليب المباشرة قد صرفت همم الباحثين الاقتصاديين نحو استخدام طرق القياس غير المباشرة مع تركيز اغلب الطرق والاساليب على قياس القطاع النقدي نظرا للصعوبات التي تواجه قياس القطاع غير النقدي، كما اوضحنا خلال هذا الفصل انه ليس هناك طريقة مثلى، فكل

منهج اومدخل يتسم بجوانب قوة، ويعاني من قصور، لكنها في النهاية تخلص الى رؤى ونتائج متميزة ومفيدة للنشاط الاقتصادي.

واخيرا عرضنا مدخل النموذج (MIMIC)، باعتباره احد مظاهر المعادلات الهيكلية، واحدث اساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي، واكثرها شمولا، حيث لقي قبولا واسعا لنتائجه لما يتميز به من قدرة على تناول مؤشرات الانشطة غير الرسمية والاسباب المحتملة في نموذج هيكلي صريح يسهل الاختبار الاحصائي لتلك العلاقات.

تمهيد:

اهتم الأدب الاقتصادي خلال عقد مضى، ولاسيما في السنوات الأخيرة، بالعلاقة التبادلية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .في حين كانت الجهود منصبة خلال ماسبق من عقود على البحث في كيفية تعريف وقياس الاقتصاد غير الرسمي.

وتعاني الجزائر، شأنها شأن معظم الدول النامية والعربية، من مشكلة الاقتصاد غير الرسمي .وترتبط هذه المشكلة في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، سواء لجهة التأثر أو لجهة التأثير ..بمعنى أن الاقتصاد غير الرسمي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري تأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وإلى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية فيما أثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقر والتوزيع وانتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة أخلاقياً ودينياً وسياسيا.

وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، حيث سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية لاختبار العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر وتحديد اتجاهات هذه العلاقة .ويعتبر استخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين مناسباً جداً لاختبار هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

ويقترح الباحث تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، إضافة إلى النتائج والتوصيات، وهذه الأقسام هي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، الفقر في الجزائر، الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق غير الرسمية في الجزائر او ما يصطلح عليها بالأسواق السوداء إلى فترة السبعينات[1]، نظرا لما شهدته البلاد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية(ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق[2].

هذا الانتقال كان بدوره له انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع.

فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد. حيث تقدر عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر8.5 مليار دولار،

[1] Zidouni, H. (2003), Evaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, séminaire «Fiscalité citoyenne ou économie informelle », Forum des Chefs d'Entreprises, Alger, 9 avril.

[2] Philippe ADAIR : Production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes, p.4

وتشكل حوالي 17% من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة اي يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات[3].

المطلب الاول: المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

و يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى مايلي[4]:

1-مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي (1962 – 1985)

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2-مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى نهاية التسعينات:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول،وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر والحرمان الاجتماعي، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985إلى مليون بطال سنة 1987 ، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989 ، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في

[3] شعيب بونوة وعبد الحفيظ عطار :تعريف وتقييم أولي حول العمل المنزلي في الجزائر من خلال الإحصائيات والأبحاث الميدانية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، عدد 01 ، مارس 2002 ، ص192

[4] ELAIDI A et BOUFENIK F, 2000, "L'informel en Algérie ; quelle approche ?", Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre

بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة : فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر .

أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب).

في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (غلق المؤسسات المفلسة وتسريح العمال، اعتماد أول قانون للخوصصة، إلغاء سياسة الدعم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، تخفيض قيمة العملة ،تحرير التجارة الخارجية،...الخ).

لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول التالي، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة وانتشار الأسواق الموازية في كل الولايات الجزائرية ، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الترابندو وتجار الحقيبة.

الجدول (5-1) تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985– 2012)

السنوات	85	87	89	90	91	93	95	96	97	98	99	2000	2006	2008	2010	2012
نسبة البطالة %	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	28.1	28.0	28.0	28.0	29.2	29.5	12.3	11.3	10	9.7

Source : ONS: Répartition de la population active et occupée par groupe d'age, periode: 1985-2012.

من خلال الجدول نلاحظ كيف استمرت نسبة البطالة في الارتفاع سنوات التسعينيات بسبب غلق المصانع وتسريح العمال، حتى وصلت الى مستواها القياسي سنة 2000 لان نتائج البرنامج الاول للانعاش الاقتصادي لم تظهر بعد، لنلاحظ بعدها كيف بدأت بعد ذلك في الانخفاض تدريجيا وهذا دليل على تعافي الاقتصاد من أزمة التسعينيات.

3- مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، يمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:

-إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.

-تسجيل ارتفاع في معدل النمو.

-انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات.

-انخفاض معدل التضخم.

-مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي ، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه

السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن، هذا بالإضافة إلى مظاهر البيروقراطية والرشوة لمنح القروض للشباب البطال و التي تعرقل طموحهم في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة..

يمثل الجدول رقم (5-2) توزيع الأفراد بين القادرين على العمل البطالين وعدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000–2007 .

جدول (5-2) توزيع الأفراد بين القادرين على العمل وعدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل في الفترة (2000– 2007) (الوحدة بالآلاف)

2007	2006	2005	2004	2003	2000	عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل	2007	2006	2005	2004	2003	2000	الأشخاص القادرين على العمل
385	469	393	469	341	316	**-20** سنة	560	636	589	726	670	851	**-20** سنة
1194	1201	1129	1124	857	767	**24-20**	1615	1572	1611	1629	1518	1506	**24-20**
1477	1360	1357	1275	1036	896	**29-25**	1870	1694	1755	1738	1546	1435	**29-25**
1292	1305	1218	1157	1041	873	**34-30**	1480	1475	1394	1364	1286	1138	**34-30**
1086	1253	1055	1055	977	742	**39-35**	1179	1344	1140	1159	1111	873	**39-35**
1080	1205	951	880	807	663	**44-40**	1129	1254	994	939	882	738	**44-40**
804	825	743	705	651	581	**49-45**	826	853	775	746	714	646	**49-45**
631	623	615	562	496	324	**54-50**	655	648	635	587	362	361	**54-50**
389	346	337	315	243	282	59-55	399	353	345	326	259	321	59-55
253	279	242	254	237	260	60 سنة فما فوق	253	279	243	254	237	260	60 سنة فما فوق

المجموع	815	876	947	949	1010	996	المجموع	572	6684	779	804	886	859
	4	2	0	2	9	8		5		8	4	9	4

Source : ONS : Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge, Période 2000-2007.

من خلال الجدول رقم(5- 2) يتبين لنا أن البطالين القادرين على العمل هم في في تزايد مستمر خاصة فئة الشباب منهم.

فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال[20-39] خلال السنوات الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي 6706000 :شاب مقارنة ب6721000 شاب سنة 2006 و 6500000 شاب سنة2005 . وعموما فان هذه الفئة تتكون من:

-الفئة غير المتمدرسة والمتسربون من المدارس التي تضم عادة الأشخاص الذين لم يتمدرسوا أبدا، أو أولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية إما بصفة إرادية أو المطرودين من المدارس.

-خريجو التكوين المهني والتعليم العالي :عادة ما يتلقى الطلاب خريجو معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملية، نظرا لتزايدهم المستمر مقارنة بمناصب الشغل الشاغرة.

المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

قبل الحديث عن مظاهر الاقتصاد غير الرسمي فانه لا بد لنا ان نوضح ان انشطة هذا الاقتصاد هي كل تلك الأعمال غير المدرجة بالحسابات القومية، اذن فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة، وهي بعيدة عن الرقابة والادراة الاقتصادية للدول، وهذه الانشطة للاقتصاد غير الرسمي تنقسم الى قسمين

منها ما هو مشروع مثل الباعة المتجولين في الاسواق الموازية ومنها ما هو غير مشروع كتجارة المخدرات وتجارة البشر وأنواع الفساد المختلفة...الخ

1- الاسواق الموازية: هي اسواق تتم فيها عملية التبادل التجاري، والبيع والشراء بعيدا عن رقابة السلطات المالية الحكومية المختصة.الهدف الأول للمشاركين في هذه السوق هو التهرب من دفع الضرائب على المبيعات او المشتريات أي الاستهلاك.

وفي الجزائر كان لغلق (اسواق الفلاح) و (اروقة الجزائر) من طرف مجلس مساهمات الجزائر سنة 1997 الاثر الكبير على ظهور اسواق موازية في البلاد[5]، بسبب ما خلفته من بطالة لدى العمال المسرحين، حيث ادى هذا الغلق الى تقليص عدد المساحات التجارية في الجزائر.هذا بالاضافة الى الوضع الامني المتردي خلال عشرية التسعينيات، حيث بدأ النزوح الريفي من القرى والمداشر الى المدن بحثا عن الامن. ولا ننسى تاثير العامل الديمغرافي على خلق مثل هذه الاسواق الموازية بسبب ظهور مناطق سكنية جديدة، لم يؤخذ في عين الاعتبار عند بنائها توفير اسواق رسمية للسكان[6].

لقد بلغت الاسواق الموازية بالجزائر ما يفوق 2500 نقطة سوداء في مختلف مناطق الوطن نهاية سنة 2011، هذه الاسواق تشغل قرابة 1.2 مليون شخص، برقم اعمال تجاوز 14 مليار دولار، وبقيمة تهرب ضريبي وصلت الى اكثر من 204 مليار دينار[7].

وهي ارقام جعلت الخبراء الاقتصاديين يؤكدون استحالة حماية المستهلك الجزائري في ظل استمرار نشاط الاسواق الموازية، لكن مع ذلك تحاول الدولة تقليص حجم هذه الاسواق الموازية في اتجاهين ، الاتجاه

[5] Henni A. (1991), Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie, ENAG, Alger .
[6] ZIDOUNI H, 2002, " L'économie non observée, sources et approches utilisées par la comptabilité nationale algérienne ", Réunion sous régionale sur les échanges Méthodologiques, Rabat (Maroc), 22-25 juillet 2002.
[7] Pour plus d'informations, consultez le rapport sur : " le secteur informel, illusions et réalités", CNES, 2012,Alger, p: 61.

الاول تقوم فيه الدولة بالقضاء على الاسواق الموازية والذي بلغ عددها نهاية 2012 حوالي 750 سوقا تم غلقه، والاتجاه الثاني هو إنشاء فضاءات تجارية واسواق جوارية واخرى مغطاة، تساعد على امتصاص نسبة من التجار البطالين، وفي هذا الاطار تم خلال الثلاثي الاول من سنة 2013 دمج اكثر من 10 الاف بطال على مستوى الاسواق الجديدة.

2- تجارة المخدرات:

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، فبعدما كانت لا تتجاوز 10 اطنان سنة 2006 و 5.8 طن سنة 2007، ارتفعت بشكل رهيب في سنة 2011 حيث بلغت الكمية المحجوزة من المخدرات 74 طنا، و ما يقارب 73 طنا في سنة 2012، اما سنة 2013 فكمية المخدرات المحجوزة خلال الثمانية اشهر الأولى بلغت 63 طنا وهو ما يرشحها ان تحطم الرقم القياسي في قيمة المحجوزات من المخدرات في الجزائر.

و لم تعد تقتصر قيمة المحجوزات عن المخدرات بل تعدتها الى انواع كثيرة من المهلوسات والمؤثرات العقلية، حيث تم حجز 764 الف من المؤثرات العقلية و 293 الف غرام من الكوكايين خلال الاشهر الثمانية من سنة 2013، وفي سنة 2012 تم حجز 937 الف قرص من المؤثرات العقلية، اما سنة 2011 فتم حجز 262 الف قرص منها كذلك[8].

[8] **الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها لسنة 2013**

وتجدر الاشارة الى ان اغلب الكميات المحجوزة من المخدرات تتم في المناطق الغربية والقريبة من الحدود مع المغرب، حيث يعد المغرب اهم منتج لهذه المادة في العالم بحوالي 100 الف طن سنويا، يخصص لها اكثر من 45 الف هكتار من الاراضي ذات التضاريس الصعبة لزراعة كل انواع المخدرات، ناهيك عن اقامته وتشييده لمصنع للمؤثرات العقلية شهر اوت 2013 بمنطقة وجدة الحدودية.

ويمثل الجدول التالي حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الامن المشتركة من درك وشرطة و جمارك في الفترة من **2007** الى **2013**

جدول (5-3) حجم المخدرات المحجوزة في الجزائر

النوع	2007	2008	2009	2011	2012	أوت 2013
القنب	8317.828 كلغ	4443.835 كلغ	524..5274 كلغ	53323.093كلغ	157382.643كلغ	127098.875كلغ
الهيروين	381.79 غرام	109.57 غرام	682.99 غرام	2496.65غرام	6073.659غرام	172.7 غرام
الكوكايين	20.677 غرام	509.7 غرام	984.91 غرام	10901.023غرام	182856.7غرام	293.968غرام
قرص مهلوس	104491	837189	42438	262074	937660	

مصدر: الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها لسنة 2013

لقد لاحظنا الارقام المخيفة من حجم المحجوزات من مختلف انواع المخدرات، لكن ما يخيف اكثر هو رقم الاشخاص الذين ينشطون في تجارة المخدرات او يستهلكونها ، وهو ما يهمنا في بحثنا هذا في الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي، حيث تشير الاحصاءات العالمية ان 230 مليون شخصا يمثلون 5% من سكان العالم البالغين (الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و 64 سنة) تناولوا المخدرات غير المشروعة على الاقل مرة واحدة في عام 2010[9].

[9] **تقرير** الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطويرها لسنة 2012

كما تم احصاء 27 مليون شخص يعانون من مشكل تعاطي المخدرات، أي ما يمثل 0.6% من التعداد السكاني لفئة البالغين على المستوى العالمي، اما المساحة الاجمالية للاراضي المزروعة بالكوكايين في العالم فقدرت ب 18% سنة 2007.

اما في الجزائر فلغة الارقام تختلف من هيئة لاخرى، فنجد الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها يجزم بان عدد متعاطي المخدرات هو ما بين 250 الف و300 الف، في حين يقدم رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطويرها ارقاما مغايرة، حيث يقدر عدد متعاطي المخدرات باكثر من 500 الف وان فئة الشباب ما بين 15 و 30 سنة هي الاكثر استهلاكا للمخدرات، وان نسبة النساء اللواتي يتعاطين المخدرات هو 17 % من نسبة عدد متعاطي المخدرات[10].

إن هذه الارقام ورغم الاختلاف في تحديد الحجم الحقيقي لعدد متعاطي المخدرات، الا انها تكشف تحول الجزائر من بلد عبور للمخدرات الى بلد مستهلك لها، وهو امر خطير جدا.

اما عن عدد المتورطين في قضايا التهريب سواء في الاتجار بها او استهلاكها او زراعتها، فالارقام تؤكد ان عددهم يزداد سنة بعد اخرى ، ففي سنة 2011 بلغ عدد المتورطين في تجارة المخدرات 10000 شخص، ليرتفع هذا العدد الى 13000 سنة 2012، اما في الستة اشهر من سنة 2013 فبلغ عدد المتورطين 10500 وهو رقم مرشح لان يتضاعف بنهاية سنة 2013.

وفيما يلي جدول يبين بالتفصيل عدد المتورطين في تجارة او حيازة او زراعة المخدرات بالجزائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

[10] احصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها لسنة 2013

جدول (5-4) عدد الاشخاص المتورطين في قضايا المخدرات بالجزائر

نوع القضايا والاشخاص / السنوات	التهريب والاتجار		الحيازة والاستهلاك		الزراعة	
	الاشخاص الموقوفون		الاشخاص الموقوفون		الاشخاص الموقوفون	
	المواطنون	الاجانب	المواطنون	الاجانب	المواطنون	الاجانب
2011	4354	90	6065	31	02	–
2012	3519	52	10264	46	04	–
ثمانية اشهر من 2013	2460	15	7935	19	06	–

مصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها لسنة 2013.

3- الفســـــــاد:

تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر. لقد مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدءا بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية التخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها : تدني القدرة الشرائية ، انتشار البطالة و الفقر، زيادة الدين الخارجي،... الخ .مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد.

وقد صنفت منظة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 112 عالميا من اصل 183 دولة في سلم الفساد في تقريرها لعام 2011، بعدما كانت في المرتبة 105 العام 2010، وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 2.9 من اصل 10 من مؤشر الفساد[11].

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية حصول أي دولة على اقل من 3 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دوائر وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام إرادة سياسية لمحاربتها.

جدول (5-5) مؤشر الفساد في الجزائر

السنة	مؤشر الفساد	الترتيب	عدد الدول المعنية
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	88	163
2007	3.0	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	105	183
2012	2.9	105	174

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وإحصاءات موقع المنظمة العالمية للشفافية www.transparency.org

[11] بيانات وإحصاءات موقع المنظمة العالمية للشفافية ، تقرير سنة 2013. www.transparency.org

من خلال الجدول نلاحظ كيف حافظت الجزائر على المراتب الأخيرة بزيادة مؤشرات الفساد منذ 2003 الى 2012، وهو ما يعني ان بلادنا لم تسجل أي تحسن في مجال مكافحة الفساد، على الرغم من توفر جهاز قائم بذاته لمحاربة الفساد منذ 20 فيفري 2006، والذي تم تنصيبه رسميا سنة 2010، ليتم بعدها انشاء المركز الوطني لقمع الفساد سنة 2011،وعلى الرغم من ان الجزائر قد صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بتاريخ 31 اكتوبر 2003، الا انها لم تحقق شيء في مجال محاربة الفساد.

4- التهرب الضريبي:

تعتبر الجباية من اهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها، وقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على هذا المصدر، خاصة الجباية البترولية لسهولة تحصيلها على حساب الجباية العادية التي لم يكن لها دور كبير. وقد تم استثمار السوق الوطنية من طرف عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الذين لم يعطوا اهتماما كبيرا للواجبات الجبائية الملقاة على عاتقهم[12]، خاصة في مجال التصدير والاستيراد، مما ادى الى ظهور الغش والتهرب الجبائي مما اثر سلبا على الاقتصاد الوطني، لانه لم يتم فقط تهريب وتحويل كبير لموارد الدولة، ولكنه ايضا اخلال بالقواعد الأساسية للمنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ولقد عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الاخيرة[13] ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:

-الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.

-عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ، الجمارك والغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.

[12] Hammouda NE., 2006, Secteur et emploi informel en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation, in Musette MS et Charmes J (eds.), pp79-118.

[13] Hamid ZIDOUNI, L'économie non observée : approche comptable- cas des comptes nationaux algériens, p.6.

-التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.

-تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك.

-انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع.

-كما يمكن ذكر أهم السبب الذي ساعد على تنامي هذه الظاهرة وتوسعها في الجزائر هو الوضعية الأمنية التي مر بها هذا البلد خاصة في سنوات التسعينات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والإرهاب الذي

كان له دورا كبيرا في تطوير وتوسيع الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب،كتهريب الأسلحة،...الخ

-المدة الطويلة التي يستغرقها صدور حكم من العدالة ضد المتهمين في عمليات الغش، وذلك راجع إلى بطء الإجراءات المتعلقة بتحقيق الخبرة التي يطلبها القاضي من أجل التأكد من وجود غش ضريبي.

-ضعف وتقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع ونظرتهم السلبية لمصلحة الضرائب مما يؤدي إلى فقدان ثقة الأفراد في المؤسسات العمومية.

-صعوبة ربط وتحصيل الضريبة وتقديرها.

يمثل الجدول التالي عدد القضايا التي برمجت سنة 2008 والمتعلقة بالغش الضريبي حسب الولايات:

الجدول رقم(5-6) عدد القضايا التي برمجت سنة 2008 و المتعلقة بالغش الضريبي

الولاية	المستوردين	المقاولات	تجارة الجملة	المنتجين	تجار التجزئة	المهن الحرة	مقدمي خدمات	المجموع
الجزائر العاصمة	124	02	54	02	11	08	12	215
بشار	03	08	06	04	08	02	03	35
قسنطينة	23	23	24	03	67	01	04	145
الشلف	05	56	48	06	25	01	10	151
ورقلة	08	27	27	04	04	02	10	82
وهران	203	22	17	06	12	01	05	266
عنابة	57	21	20	01	27	03	07	136
البليدة	85	22	49	08	51	-	06	221
سطيف	30	23	35	-	62	-	03	143
باتنة	03	02	-	-	17	-	05	27
المجموع	542	196	280	34	284		65	1409

Source: Direction des impots: Rapport sur la lutte contre la fraude fiscale,2009,p6.

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي:

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة والمتمثلة في البطالة كما أشرنا إليها سابقاً تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن معدلات الاقتصاد غير الرسمي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها حجم البطالة، معدلات الفقر، حجم النمو الاقتصادي.

1 - البطالة في الجزائر:

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية في الحياة الاقتصادية لاي دولة ، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفى فى قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا فى الحصول على فرصة عمل فى الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فان الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة فى الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

وفي الجزائر وكأي دولة من دول العالم، بقيت البطالة الشغل الشاغل في اعداد السياسات التنموية، لما لها من تأثير على نفسية الفرد، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة. كما يمكننا ان نقسم دراسة البطالة في الجزائر الى مرحلتين الاولى تمتد من سنة 1970 كسنة اساس الى غاية سنة 1991، والثانية من سنة 1992 الى اليوم أي 2013.

1-1 تطور البطالة خلال المرحلة الاولى(1970-1991)

الشكل (5 -1) تطور البطالة في الفترة ما بين (1970-1991)

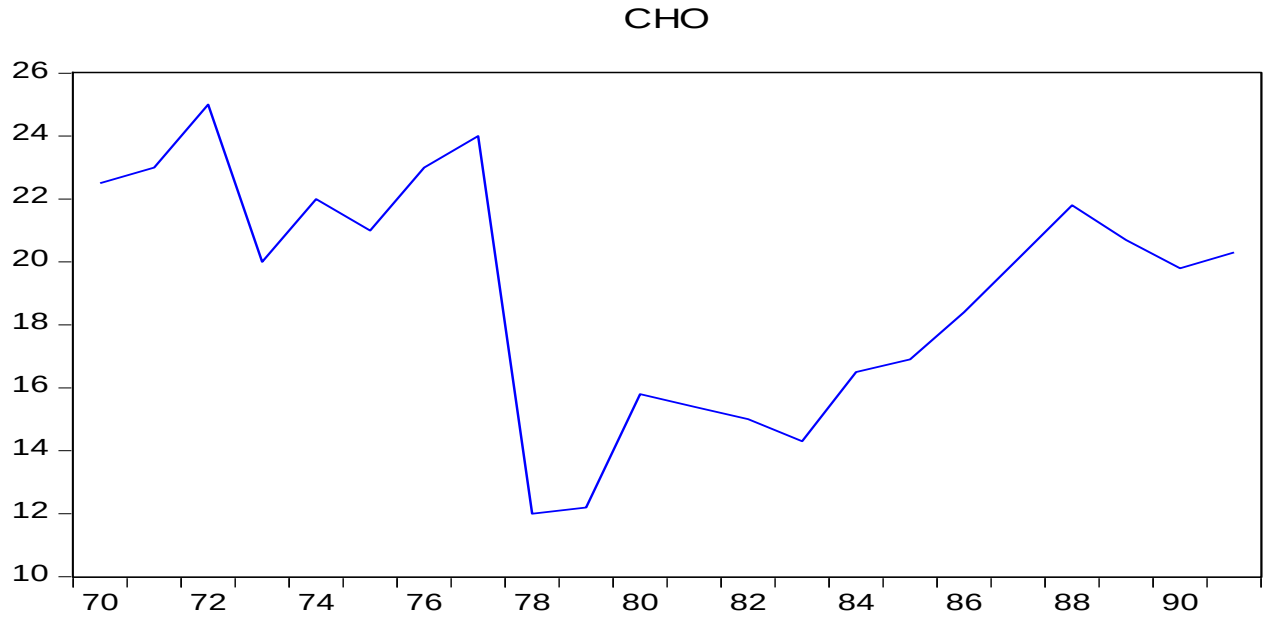

فيما يخص تطور معدلات البطالة في الجزائر في هذه المرحلة، يمكن من خلال الشكل البياني استخلاص ان الجزائر عرفت ارتفاعاً متزايداً من سنة إلى أخرى في نسب البطالة، حيث ارتفعت البطالة الى اقصاها بنسبة 25% سنة 1972 ، لتبدأ بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت نسبة 12% سنة 1978، لتعاود في الارتفاع حتى سنة 1988 و تحقق اعلى قياساتها بنسبة تقدر ب 21 %، اثر تحول الجزائر بعد احداث سنة 1988 من النظام الاشتراكي الى النظام الاقتصادي المفتوح. وترجع اسباب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة ، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة، من جهة أخرى.

2 1 تطور البطالة خلال المرحلة الثانية (1992-2013)

الشكل (5 - 2) تطور البطالة في الفترة ما بين (1992-2013)

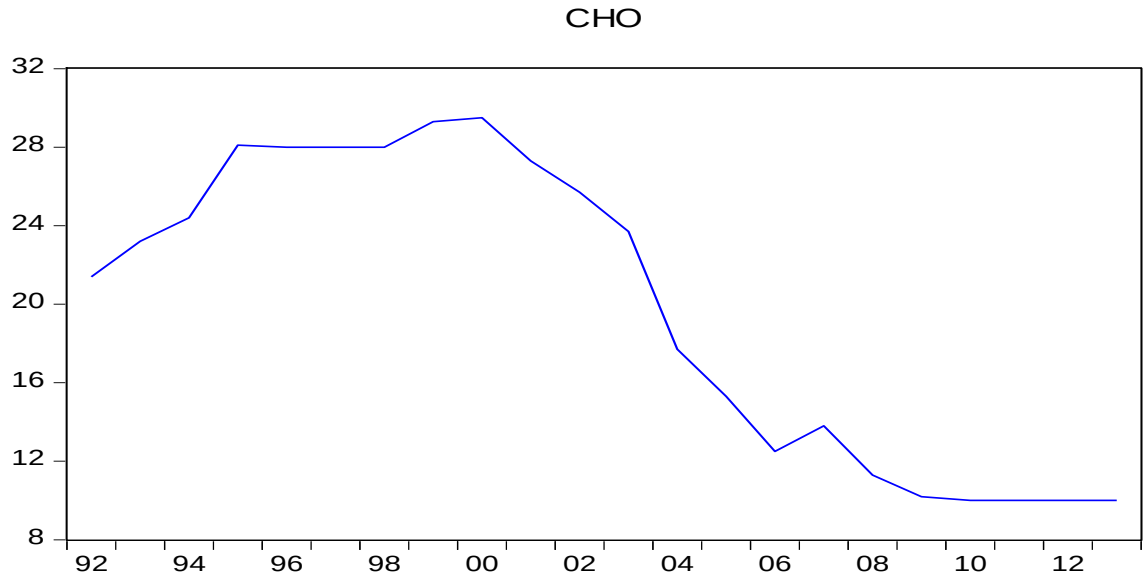

نلاحظ من خلال الشكل السابق تواصل ارتفاع نسب البطالة الى اعلى مستوياتها في سنة 2001 لتبلغ حوالي 29 %، وهذا راجع في الواقع الى انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع الصندوق النقد الدولي والتي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل والبطالة، كعجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتسريح الجماعي للعمال وغيرها من الأسباب.

اما بداية من سنة 2002 فنلاحظ بداية انخفاض مستويات البطالة لتصل سنة 2013 حوالي 9.8 %، وهذا راجع الى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن الاحتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، بالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة.

2- النمو الاقتصادي في الجزائر

عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدلات النمو الحقيقى فى الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمى وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فان التحيز فى المؤشرات عن النمو الفعلى يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمى ، فان معدل النمو الاقتصادى العام فى الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية فى صورة تقديرات أقل من الواقع ، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادى. وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التى لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي فى الحسبان تصبح غير مناسبة.

2 1 تطور النمو الاقتصادي خلال المرحلة الاولى(1970-1991)

الشكل (5 - 3) تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1970-1991)

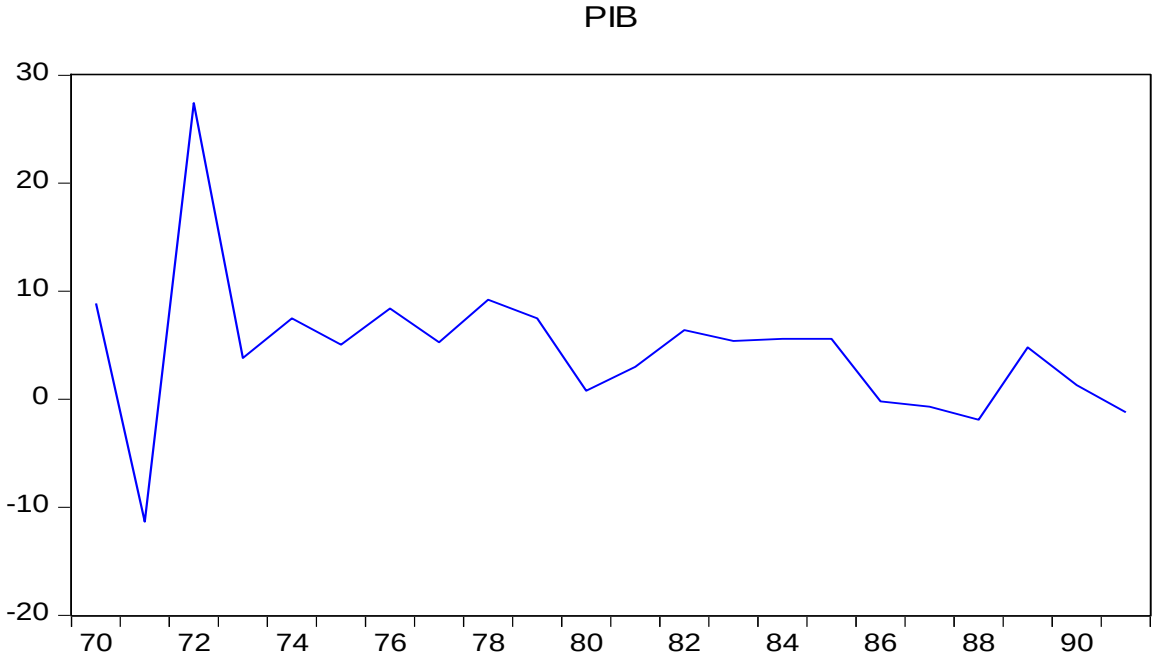

أول ملاحظة يتم تسجيلها هو أن تطور معدل نمو الناتج هو متذبذب، حيث شهد خاصة في منتصف الثمانيات انخفاضًا محسوسًا في هذا المعدل، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في

السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في سنة 1986 وهو ما كشف فعلا عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول.

2-2 تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال المرحلة الثانية (1992-2013)

الشكل (5 - 4) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (1992-2013)

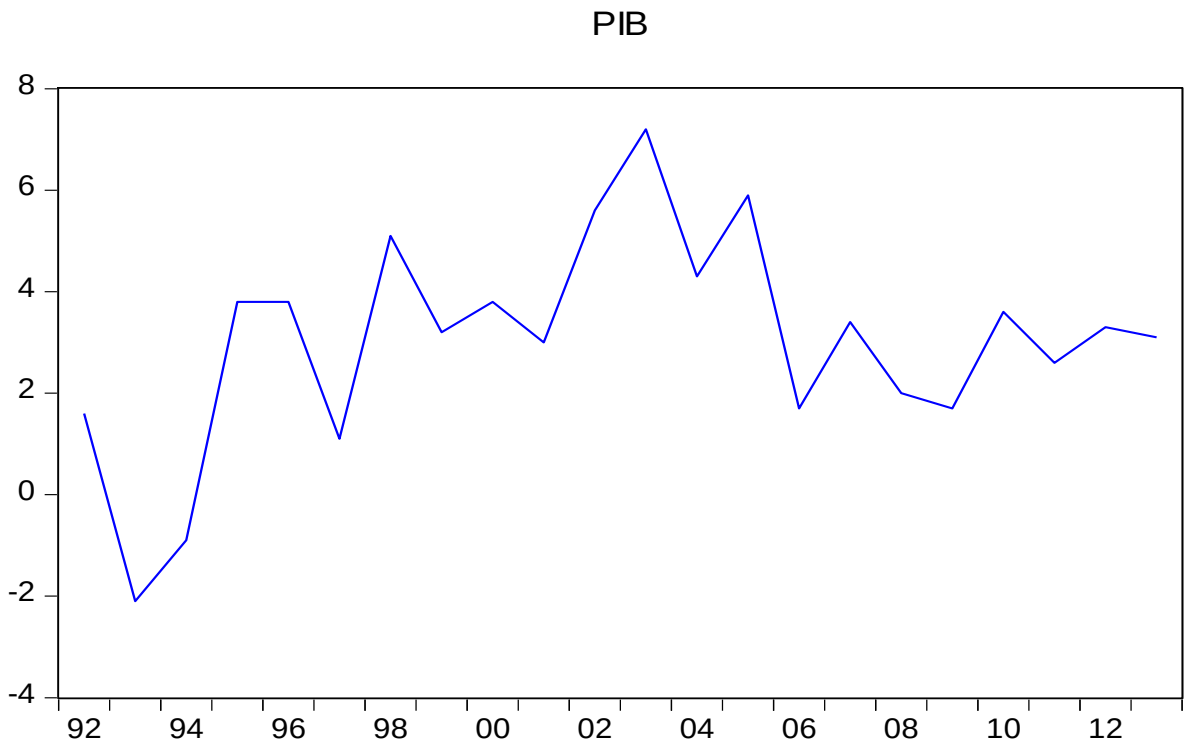

من خلال الشكل نلاحظ ان معدل نمو الاقتصادي سجل مستويات منخفضة خلال الفترة (1994-1998)، ويعود ربما سبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي راجع إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى الاقتصاد السوق، وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي.

يلاحظ أنه ابتداءًا من سنة 2001 ، عرف معدل نمو الناتج الحقيقي تحسنًا ملحوظًا ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل

القاعدية ووسائل الاتصال، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في رفع من معدلات النمو.

المطلب الرابع: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

ككل الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتشابكة التي يصعب تفسيرها او تقديرها بعوامل او مؤشرات محددة، كذلك الاقتصاد غير الرسمي يصعب هو الآخر قياسه وتحديد نسبته بدقة في أي بلد مقارنة بحجم الاقتصاد الرسمي. حيث قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي[14] ، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى . وقبل ذلك سوف نتطرق الى اسباب تنامي هذا الاقتصاد غير الرسمي حسب المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

1- اسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

تتطرق تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بصفة عامة لأهم الأسباب التي أدت إلى تطور القطاع غير الرسمي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني أمام البضائع الخارجية المستوردة، وإن ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية لم يحفز على الاستثمار الوطني في النشاطات المنتجة.

- عدم قدرة نظام الإنتاج الوطني على تحقيق طلبات المستهلكين خصوصا من ناحية الجودة.

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز القطاع الرسمي على استيعاب البطالين.

- تزايد حدة الفقر.

[14] Bounoua C., 1995, L'économie parallèle en Algérie, Cahiers du GRATICE, n°9, Université de Paris XII, pp 143-164.

- ضعف وظيفة الرقابة الممارسة من طرف مختلف أجهزة الدولة بالنظر إلى نقص وسائل العمل من جهة وانعدام وسوء التنسيق بينها من جهة أخرى.

- الجباية الجمركية المرتفعة، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك، وهذا ما أدى إلى التهرب من دفعها (استيراد أو تصدير دون تصريح أو تهريب).

-غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري، ممارسة شخص واحد لعدة نشاطات اقتصادية ووظائف أخرى، الاستيراد بأسماء مستعارة ...وغيرها من الممارسات الأخرى المنافية لقواعد الممارسة المشروعة للنشاط الاقتصادي.

- البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما ترتب عنها من نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية، خصوصا إذا علمنا بأن التخلص من العراقيل البيروقراطية يكون في غالب الأحيان عن طريق دفع الرشاوي.

2- تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات:

في تقديره للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلص الديوان الوطني للإحصاء إلى الجدول التالي:

جدول(5-7) تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر في الفترة(1992-2003)

السنة / نوع العمل	1992	1997	1999	2003
العمل الرسمي	4286	4684	5162	6027
العمل غير الرسمي	688	1132	911	1249

المجموع	4947	815	6073	7276
نسبة العمل غير الرسمي	13.8	19.4	15	17.2

Source : ONS (2008), Enquête emploi auprès des ménages (2007), Office National des Statistiques, Alger.

من خلال الجدول نلاحظ أنه قبل سنة 1990 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الغير رسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن 15%من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 % من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و20 % في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6 % في قطاع النقل، مقابل 17 % بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين[15].

وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار

[15] ONS, Office National des Statistiques, 2007, "Situation de l'emploi" données statistiques, N°: 23, P : 28

بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـــ 300 مليون دولار.

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تتزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـــ«السوق السوداء»، وهو ما يعادل 40%، كما أنها أصبحت لا تتزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع الذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جداً على الصحة العامة. وكشفت الدراسة أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة. وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49 % منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولاراً شهرياً. ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة والإدارة العمومية والخدمات 53.4 %، الزراعة18.1 %، والبناء والأشغال العمومية14.2 %، والصناعة 14.2%، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوماً في السنة،

ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و2008.

3-تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وفقا لنموذج التهرب الجبائي (Vito Tanzi)

يعتبر Cagan (1958) اول من اقترح هذه الطريقة بتقديم منهج للطلب على النقود يربط بين الطلب على العملة والمستوى الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية، خلال الفترة من 1919-1955، ثم جاء Gutmann (1977) واستخدم مدخلا مماثلا، ركز فيه على النسبة بين الودائع تحت الطلب والنقود السائلة، وذلك خلال الفترة من 1937 الى 1976، الا ان Tanzi (1982) الذي تنسب اليه هذه الطريقة انتقد اسلوب Gutmann و Cagan لاعتمادها على فروض لا يمكن قبولها – حسب رايه – اهمها: افتراض ان معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب يتاثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ولذا قام Tanzi بتطوير المناهج السابقة، ونجح في تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929-1976 للوصول الى تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمي.

تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع لأجل ، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن[16]، وذلك باستخدام نموذج (Vito Tanzi) الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة نموذج الطلب على العملة).

[16] Tanzi, Vito, (1999), "Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy," *The Economic* Journal, 109(456), 338–340.

لقد قام بتطبيق هذا النموذج على الجزائر، الباحث بودلال علي في رسالة الدكتوراه (تقدير كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سنة 2007).

أهم النتائج الذي حققها هذا النموذج نلخصها في هذا الجدول:

جدول (5-8) تقديرات الدخل غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1970–2004) (وحدة الدخل بالألف)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل غير الرسمي	6829	14953	44604	62192	132802	507379	942858	1452225
نسبة الدخل غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام(% من PIB)	28	24	27	21	24	25	23	24

المصدر: بودلال علي، مصدر سبق ذكره، ص.311.

يلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاقتصاد غير الرسمي تراوحت ما بين 21 بالمائة و 28 بالمائة.

3- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي:

بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الوطني خلال الفترة(1988- 2006) حسب تقدير البنك الدولي كما يلي: 19.5% سنة 1988، 24.5% سنة 1990، 32.95 % سنة 1998،34.1% سنة 2000، 42 % سنة 2003،34.2% سنة 2006 .

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، فنسبة 42% تعتبر جد كبيرة.

4- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب دراسة Schneider, F وفق نموذج (MIMIC (APPROACHES

يعتبر هذا النموذج أحدث اساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي وأكثرها شمولا، وأحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية، ويشار اليه ب (Latent Variable) او MIMIC Modeling، اي نموذج المؤشرات المتعددة والاسباب المتعددة، أو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس المرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس.

ونموذج (MIMIC) هو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج والنظم منذ ان ادخلها لاول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير A.Zellner عام 1979. وقد نجح هذا النموذج – فيما يتعلق بمجال الاقتصاد غير الرسمي- ان يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وترتبط بمجموعة من المتغيرات السببية المشاهدة، والتي يتوقع انها قوة دافعة هامة خلف انشطة الاقتصاد غير الرسمي[17].

غير ان الفضل الى هذا المدخل، والاهتمام بحجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير غير مشاهد يعود الى Frey (1984) و W. Hanneman، اذ اعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه (1970) Zellner، و (1975) Joreskog و Goldnerger، وتطبيقه على 24 دولة من دول (OECD) خلال عدة سنوات[18].

[17] Schneider, F., Enste D. (2002). The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.

[18] Frey, Bruno S. and Hannelore Weck-Hannemann (1984): The hidden economy as an "unobserved" variable,European Economic Review, 26/1, pp. 33-53.

ليقوم بعدها Schneider, F(1997,2000,2002,2005,2007,2010) بعدة اعمال تخص قياس حجم الاقتصاد الرسمي عن طريق مقاربة او نموذج MIMIC ثم طورها الى DYMIMIC، واهم هذه الاعمال هي قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ل 162 دولة حول العالم ومنها الجزائر، هذا العمل اعتمد من قبل البنك الدولي واصبح اساس اي باحث يبحث عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في اي دولة، وفي بحثنا هذا قد اعتمدنا هذه البيانات لصنع السلسلة الزمنية الخاصة بحجم الاقتصاد غير الرسمي.

وسنوضح في هذا الشكل تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1970 الى 2013 حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider, F:

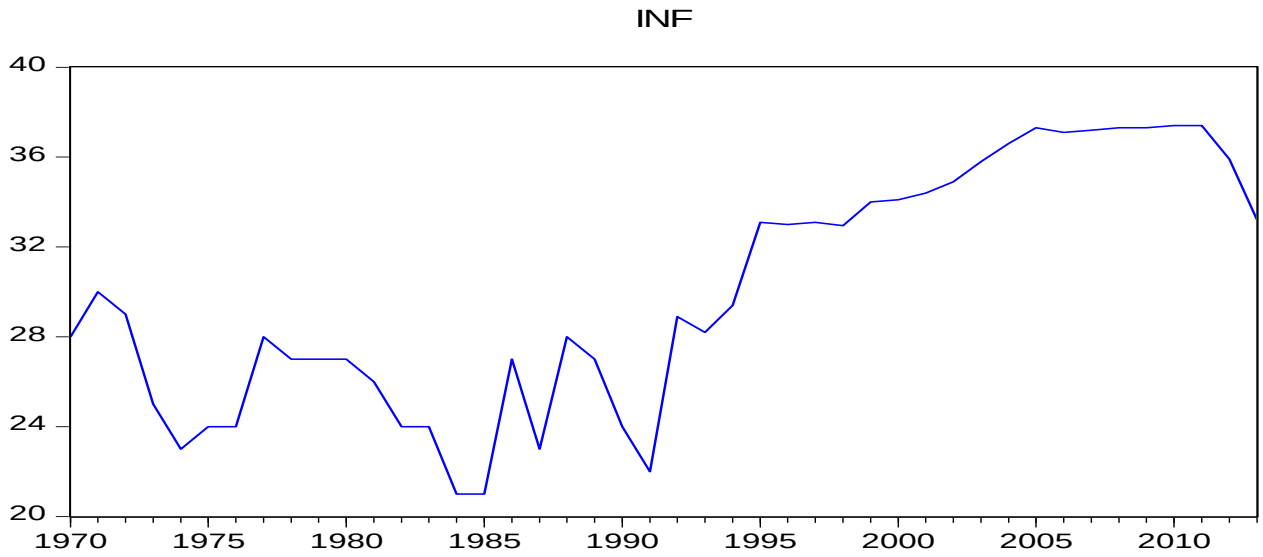

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر في الجزائر.

المطلب الأول: جذور الفقر في الجزائر(Les Racines de la Pauvreté):

تعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث أضعفت سياستها الاستعمارية الوضع الاجتماعي التقليدي للشعب الجزائري.و زادته سوءا بطمس حقيقة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم.

في سنوات الخمسينيات كان عدد الفرنسيين في الجزائر يقارب المليون، يتحكمون في الأراضي الخصبة، وكل الأملاك، مما عكس التوزيع الغير عادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة والفلاحة. فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 5 ٪ من النسبة الإجمالية من الشعب بدخل يقترب من 60 ٪ من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت طائلة الفقر حوالي 65 ٪ إلى 75 ٪ من إجمالي السكان[19].

إن النظام الاستعماري حرم الشعب من ثرواته وهويته وكذا حقوقه. ففي الفترة من 1940إلى 1945، اقتصر التعليم على نسبة 09% من الجزائريين، في حين بلغت الأمية 86 %.

هذه الوضعية المعيشية الصعبة ازدادت احتداما وتقهقرا مع زيادة النمو الديموغرافي. فمن 1.4% قبل 1914 إلى 2.85 % سنة 1954. هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود في الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر آنذاك. مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من نصف مليون إلى 850 ألف في سنة 1955، هذه

[19] Rudy. J, "Modern Algeria: The Origin of a Development of a Nation", Bloomington and Indianapolis. Indiana University Press. 1992.

الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى كبرى المدن الجزائرية من جهة والهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى.

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962، بدأت الحياة تدب في أوساط المجتمع من جديد، حيث انخفضت نسبة الفقر إلى حوالي 56 ٪ سنة 1966.[20]

لتتحسن هذه النسبة أكثر فتصل سنة 1980 إلى حوالي 28 ٪ ثم 15 ٪ سنة 1988، وهذا راجع لتحسن موارد الجزائر من عائداتها البترولية بالإضافة إلى اعتمادها للتخطيط المركزي، والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة حتى بعد الأزمة البترولية 1986، والتي كادت تعصف بالدول التي تعتمد في إيراداتها على مـــوارد البترول.

لكن بداية عشرية التسعينيات عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية وسياسات تقشفية منها على ســـبيل المثال تسريح شريحة كبيرة من العمال بسبب خوصصة المؤسسات العمومية وكذا رفع دعـــم الدولـــة لأهم المواد الاستهلاكية، هذا بالاضافة الى نزوح عدد كبير من سكان الارياف نحـــو المـــدن بســـبب الارهاب، هذا كله أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22 ٪ عام 1995.

وفي الفترة ما بين 1995 و 1999، شهدت الصادرات الجزائرية خارج مجال النفط تراجعا كبيرا وهـــذا بالرغم من التحكم في نسبة التضخم من جهة وتطبيق سياسة " تسيير وإدارة الأعمال " من جهة أخرى، اللتان لم تكونا كافيتان لتحقيق نمو كبير، فبقيت نسبة الفقر هي نفسها في 1995.

[20]Benachenhou, A (1979). " *La Formation du Sous Development en Algerie*". Office des Publiucations Universitaires. Alger

لكن مع بداية سنة 1999 بدأت بعض ملامح التخفيض من حدة الفقر وهذا راجع لتحسن عائدات الجزائر من البترول، وكذا بداية ظهور نتائج تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي كانت على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من **(2001-2003)** والتي خصص لها مبلغ 7 ملايير دولار، ثم المرحلة الثانية من (2004-2009) بمبلغ يناهز الستين مليار دولار، ثم المرحلة الثالثة من(2010-2014) باعتماد 286 مليار دولار، حيث يصل عدد الفقراء في نهاية 2013 حسب الإحصاءات الرسمية الى حوالي 1.3 مليون فقير بالجزائر.

ويمكننا تلخيص تطور حجم الفقر في الجزائر في الفترة ما بين 1970 الى 2013 في الشكل التالي:

الشكل(5-5) تطور حجم الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)

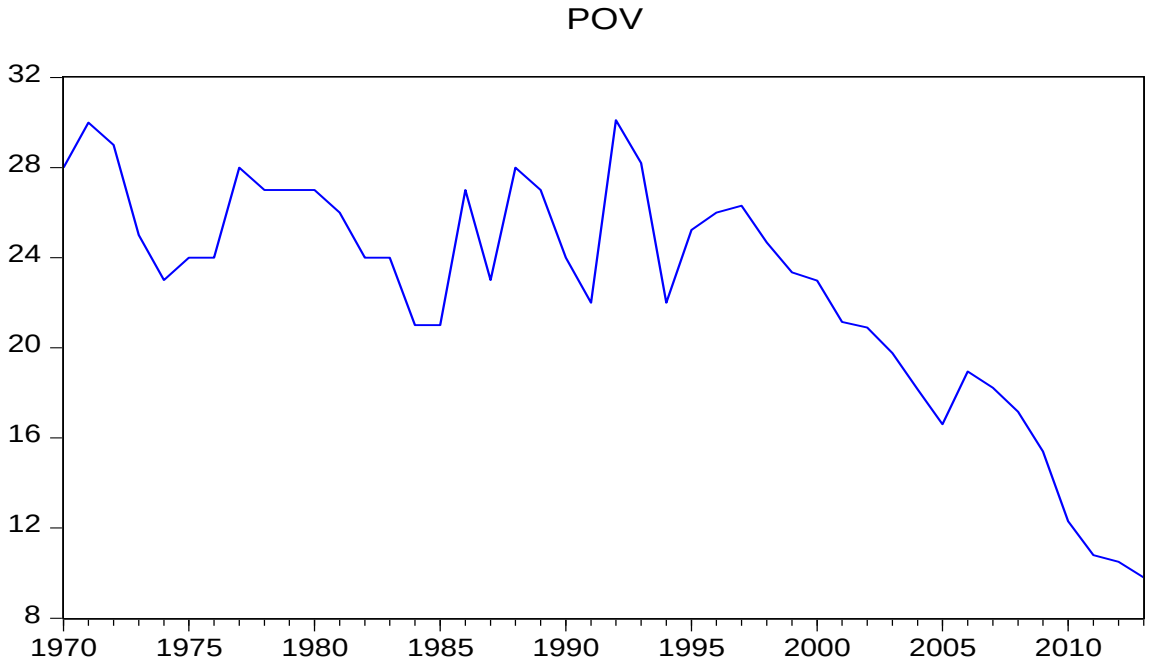

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال المنحنى نلاحظ التذبذب الواضح في تطور نسب الفقر في الجزائر فبعدما عرفت مستويات قياسية سنوات السبعينات بسبب حداثة الاقتصاد الجزائري من جهة ومكونات المجتمع الجزائري التي كان يغلب عليه الطابع الريفي والزراعي وهذا بعد قرن ونصف من الاستعمار الفرنسي، لتنخفض هذه النسبة سنوات الثمانينات بسبب دعم الدولة للفئات الاجتماعية من جهة وكذا دعم المواد الاساسية من جهة اخرى، لتعود نسب الفقر الى الارتفاع مجددا سنوات التسعينات جراء اعتماد برامج لتعديل الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وما صاحبها من رفع دعم الدولة للمواد الاساسية و غلق للمصانع وتسريح للعمال، هذا بالموازاة مع ازمة امنية قاربت العشر سنوات، لكن بداية من سنة 2000 نلاحظ الانخفاض المستمر للفقر في الجزائر وهذا راجع للبحبوحة المالية التي استفادت منها الجزائر جراء ارتفاع اسعار البترول من جهة واعتماد سياسات للانعاش الاقتصادي ينتهي آخرها سنة 2014 .

المطلب الثاني: مستويات الفقر في الجزائر: (Poverty Levels)

استطاع كل من Chen و Datt و Ravallion (1991)[21] ان يلخصوا مستويات الفقر في الجزائر باستعمال POVCAL (حسابات الفقر)، و بعد تقدير خطوط الفقر وبالنظر إلى جانب النفقات لسنوات 1966 و 1980 و 1995، في الجدول التالي:

[21]Ravallion, M et al (1991) *"Quantifying the Magnitude and Severity of Absolute Poverty in the Developing World in the mid 1980s*

الجدول رقم (5-9) : القياسات الإجمالية للفقر في الجزائر

خط الفقر الأدنى	1967/1966			1980/1979			1988			1995		
	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	53.67	1.41-	0.05	28.01	1.79-	1.32	15.81	2.54-	3.68	21.83	1.97-	2.13
P1	20.32	1.64-	1.10	8.55	2.28-	3.42	3.28	3.82-	7.98	5.83	2.74-	5.06
P2	10.94	1.72-	2.14	3.59	2.76-	5.51	0.92	5.12-	12.31	2.11	3.52-	7.99
خط الفقر الاعلى	1967/1966			1980/1979			1988			1995		
	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	71.12	0.97-	0.18-	41.38	1.52-	0.56	26.71	1.98-	1.86	33.25	1.63-	1.06
P1	29.19	1.43-	0.56	14.01	1.95-	2.10	7.02	2.80-	4.56	10.36	2.21-	3.08
P2	16.17	1.61-	1.35	6.49	2.31-	3.61	2.51	3.60-	4.26	4.36	2.74-	5.08

Source : Laabas**.** B, op.cité

من خلال هذا الجدول نرى أن نسبة الفقر والتي قدرت ب 54٪ سنة 1966، انخفضت إلى 28٪ سنة 1980، ثم تواصل انخفاضها إلى غاية 16% في 1988.

كما ان حصة الفرد من النفقات قد تحسنت بعد ذلك تبعا لسعر البترول لسنة 1979، مما سمح بتمويل المستهلكين في النصف الأول من الثمانينيات.

لكن هبوط سعر النفط بعد ذلك أدى إلى ارتفاع في التضخم، وكذا هبوط في الدخل الفردي، مما زاد من ارتفاع نسبة الفقر إلى 22٪ معطيا بذلك ارتفاع قدره 38٪ ما بين 1988و 1995.

بتطبيق خط الفقر الأعلى أو المرتفع فإن الحساب الإجمالي انخفض من 71٪ سنة 1966 إلى 26.77٪ سنة 1988 وبعد ذلك ارتفع إلى 33.25٪ سنة 1995، الفوارق بين النسبتين تبين أن نسبة 7٪ من الشـــعب سنة 1995 كانوا قد تجاوزوا خط الفقر العالي، الفرق بين المعدلين في كلا الخطين انخفض من 18٪ سنة 1966 إلى 11٪ سنة1995.

فجوة الفقر (Poverty Gap) والتي تمثل بـــ (P1) حددت بـــ 20٪ سنة 1966، لتنخفض إلى 8.55٪ سنة1980 ثم 3.28٪ سنة1988، لكنها ارتفعت إلى 5.83٪ عام 1995، هذا الانخفاض في (P_1) يعكس على أن محاربة الفقر بواسطة تحويل دخل الغير فقراء إلى الفقراء (Non Poor to Poor People) ما هي إلا عملية مؤقتة ، مثلما هو معروف مقارنة مع التدعيم الغذائي العالمي.

شدة الفقر (Depth of Poverty)و الذي يرمز له بـــ (P_2)، الذي يلخص عدم تكافؤ توزيع النفقات بين الفقراء، يعكس كذلك واقعا هاما بالنسبة للفقر في الجزائر، أشكال (P2) المنخفضة تعني أن محاربـــة الفقر والاستراتيجيات المستعملة لذلك تدل أن الفقر مشكلة صعبة.

إن مختلف التقديرات تدل على أن الأثر الايجابي لنمو النفقات كان له وقع كبير، فزيادة النمو قـــدرت بارتفاع من (1.41–) سنة 1966 إلى (2.54-) سنة 1988 ثم (1.97-) سنة 1995.

توزيع الدخل والتكاليف المعيشية الثابتة أدت إلى ارتفاع النفقات المخصصة للفرد ب 11٪.

وهذا ما ساعد على التقليص من حدة الفقر في الجزائر بالنظر إلى الأشكال المستعملة لسنة 1995.

أما التقديرات الموضحة في الجدول التالي فهي تقسم لنا الفقر إلى قطاعات، منها الريفية ومنها المدنية.

الجدول رقم (5-10): مؤشرات الفقر في الجزائر حسب القطاعات

	1988								
	الوطن ككل			القطاع الحضري			القطاع الريفي		
الفقر الأدنى	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	15.8	2.54-	3.68	11.89	3.27-	5.22	26.06	1.97-	2.00
P1	3.28	3.82-	7.98	1.97	5.05-	10.98	6.91	2.75-	4.88
P2	0.92	5.12-	12.31	0.44	6.96-	16.78	2.47	3.58-	7.72

	1988								
	الوطن ككل			القطاع الحضري			القطاع الريفي		
الفقر الاعلى	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	26.71	1.98-	1.86	22.26	2.28-	2.50	39.32	1.56-	0.94
P1	7.02	2.80-	4.54	5.12	3.34-	5.76	12.30	2.19-	2.39
P2	2.51	3.60-	7.26	1.60	4.42-	9.02	5.16	2.76-	4.87

	1995								
	الوطن ككل			القطاع الحضري			القطاع الريفي		
الفقر الأدنى	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	21.83	1.97-	2.13	16.18	2.30-	3.02	27.36	1.80-	1.55
P1	5.83	2.74-	5.06	3.71	3.36-	6.70	7.88	2.46-	3.98

P2	2.11	3.52-	7.99	1.17	4.39-	10.40	3.08	3.12-	6.39
	1995								
	الوطن ككل			**القطاع الحضري**			**القطاع الريفي**		
الفقر الاعلى	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini	القيمة	مرونة النمو	مرونة Gini
P0	33.25	1.63-	1.06	26.30	1.88-	1.56	40.23	1.84-	0.69
P1	10.36	2.21-	3.08	7.38	2.56-	3.96	13.31	2.02-	2.42
P2	4.36	2.74-	5.08	2.82	3.24-	6.354	5.92	2.50-	4.11

Source : Laabas**.** B, op.cité

من خلال الجداول الأربعة نلاحظ أن نسبة الفقر المدني قـــد بلغـــت 11.89٪ في 1988 لترتفـــع إلى 16.18٪ في1995، أما الفقر الريفي فقد بلغ مستواه 26.06٪ في 1988 و 27.36٪ فقط ســـنة1995، رغم الظروف التي عاشتها الجزائر أثناء هذه الفترة من نزوح ريفي كبير، مما أدى إلى استغناء أهل الريف عن أراضيهم التي هي مصدر رزقهم.

هذه النتائج نفسرها بأن الأفراد في المدن تأثروا كثيرا بانخفاض التشغيل والمشاكل التي تتبع ذلك. كما أن مستويات تضاعف مؤشرات الفقر بين القطاعين يمكن أن تقسم حسب النمو وعوامل عدم التكافؤ، والنتائج الملخصة تدل أن إنخفاض الفقر بين 1980 و 1988 بـــ 12.2٪ كان خاصة بسبب نمو نسبته

(13.87-٪) بينما الارتفاع حسب مؤشرGINI زاد بنسبة 4.83٪ لكن عوامل أخرى هي ملاحظة في هذا الارتفاع.

زيادة النمو الديمغرافي من 12.24 مليون في سنة 1966 إلى 28.06 مليون في 95، خلال نفس الفترة نسبة السكان في الأرياف انخفضت من 61.1٪ سنة 1966 إلى 43.4٪ سنة 1995 (لأسباب سبق أن ذكرناها)، وباستعمال خط الفقر الأدنى يظهر أن عدد الفقراء بين 1966 و 1995 يمكن تحصيل نتائجها، ففي الأرياف انخفض عدد الفقراء من 4.04 مليون نسمة إلى 3.319 مليون نسمة سنة 1995، أما في المدن فارتفع بين 1988 و 1995 حيث بلغت النسبة 79٪، وهذا يعبر عن تفاقم مشكلة الفقر في المدن أكثر منها في الأرياف.

المطلب الثالث: طرق تقييم الفقر في الجزائر

إن دراسة ظاهرة الفقر تتطلب تحديد حاجيات الأفراد وكذا متوسط الطاقات الأساسية اللازمة لهذه الحاجيات.

أ-: طريقة الباحثان جيمس وشوفيلد (James, Schofield)

قاما الباحثان سنة 1990 بإعداد منهجية وطريقة تعتمد على حساب حاجيات الأفـــراد مـــن الطاقـــة الغذائية.النتائج التي خرج بها الباحثان نجدها ممثلة في الجدول الآتي:[22]

الجدول رقم (5- 11) :حاجيات الأفراد من الطاقة الغذائية بالنسبة للجزائر

(Required food Energy intake for Algeria)

الذكور	النسمة	متوسط وزن الفرد	BMR	PAL	الطاقـــــة الضرورية	متوسط رغبـــــة الفرد	مجموع رغبات الأفراد
0	426	7.3	778.8		109	795.7	338968.2
1	407	10.9	841.3		108	1177.2	479120.4
2	390	11.7	855.8		104	1216.8	474552.0
3	374	14.2	899.5		99	1405.8	525969.2
4	360	16	931		95	1520.0	547200.0
5	348	17.8	962.5		92	1637.6	569884.8
6	337	19.7	995.8		88	1733.6	584223.2
7	327	23.3	1058.8		83	1933.9	632385.3
8	318	24.9	1086.8		77	1917.3	609701.4

[22] Autret, M (1978). "*La Situation Aliementaire en Algerie*". Food and Agricultural Organization. Roma Italy.

611820.0	1980.0	72		1132.3	27.5	309	9
628560.2	2088.2		1.8	1186.5	30.6	301	10
632732.1	2152.2		1.7	1251.3	34.3	294	11
625567.4	2179.7		1.7	1289.8	36.5	287	12
640886.7	2297.1		1.7	1375.5	41.4	279	13
629922.6	2324.4		1.7	1408.8	43.3	271	14
638983.5	2429.6		1.6	1499.8	48.5	263	15
629922.6	2438.8		1.6	1524.3	49.9	256	16
649264.0	2618.0		1.6	1636.3	56.3	248	17
6958410.6	3034.6		1.8	1667.4	64.6	2293	29-18
6552553.2	2963.6		1.8	1628.4	64.6	2211	59-30
1081531.0	2052.2		1.5	1359.1	64.6	527	60<
1192208.0	1995.1	92.7	1.7	1208.1	33.7	10826.0	المجموع

مجموع رغبات الأفراد	متوسط رغبة الفرد	الطاقة الضرورية	PAL	BMR	متوسط وزن الفرد	النسمة	الإناث
295738.8	741.2	109		829	6.8	399	0
426349.0	1107.4	113		865.6	9.8	385	1

451533.6	1213.8	102		891.2	11.9	372	2
484291.0	1349	95		919.2	14.2	359	3
509054.4	1462.8	92		940	15.9	348	4
533808.0	1584	88		965.6	18.0	337	5
523821.3	1601.9	83		981.5	19.3	327	6
522028.8	1641.6	76		1009.5	21.6	318	7
522364.5	1690.5	69		1044.9	24.5	309	8
491040.0	1636.8	62		1068.1	26.4	300	9
534586.0	1930.8		1.7	1109.6	29.8	292	10
531815.7	1872.6		1.6	1155.9	33.6	284	11
532004.4	1927.6		1.6	1204.7	37.6	276	12
532771.1	1980.6		1.6	1253.5	41.6	269	13
532151.9	2038.9		1.6	1298.7	45.3	261	14
521345.9	2052.5		1.6	1332.8	48.1	254	15
508180.6	2057.4		1.5	1353.6	49.8	247	16
494380.5	2068.5		1.5	1360.9	50.4	239	17
4645443.8	2104.9		1.5	1260.4	52	2207	-18 29
5298486.9	2139.9		1.7	1281.4	52	2476	-30 59

577212.5	1781.5		1.7	1142	52	324	60<
927067.05	1708.77	88.9	1.59099	1107.96	31.4574	10583	النسمة
45696984.31						21718	المجموع
		2100					

Source: James and Schofield (1990)

PAL : Physical Activity Level مستوى النشاط البدني

BMR: Basal Metabolic Rates الأسعار القاعدية للسعرات الحرارية

هذه الطريقة تتضمن تقييم مجموع الأفراد حسب الجنس والسن، وتطبيقها على حالة الجزائـــر أعطـــت معدلا يومي بدرجة الفقر بين الأفراد.

وعلى الرغم من صعوبة تطبيق هذه الطريقة لوجود متغيرات عدة، ووضع لا يمكن تحديده بسهولة إلا أن الباحثان توصلا إلى تحديد متوسط حاجيات الفرد الجزائري التي قدرت ب 2100 وحدة حرارية لليـــوم الواحد.

إن أغلب الطرق المستعملة في هذا المستوى تحدد حسب المؤشرات الواقعية والتي تقرر المعطيات اللازمـــة من أجل خط الفقر.

ب– طريقة أورشانسكي « Orshansky'S Method »:[23]

وهي الطريقة التي يتحدد فيها خط الفقر بالنسبة للتغذية (FPL) بواسطة متوسط حصة غذاء متوسط إنفاق الفرد.أي معدل الغذاء من مجموع المصاريف، أو الوضعية الغذائية لدى الأفراد. ليجد أن مستوى التغذية قد تطور من 798 دج في 1967 إلى 4255 دج سنة 1988 ثم إلى 18488 دج في سنة 1995.

وتبقى هذه النسب مرتفعة عن تلك التي أصدرها البنك العالمي سنة 1988 و1995 التي أظهرت أن توزع الغذاء كان بنسبة 65 ٪ بينما متوسط الانفاق لم يتعدى 52.5 ٪

من جهة أخرى نجد في احصائيات (ONS) لسنة 1998 التي اعتمدت على أسعار السلع لسنة 1995 قد حددت خط الفقر بالنسبة للغذاء بـ 12017 دينار.

طريقة Ravallion (1994):[24]

وهي الطريقة التي تسمح بتحديد خط الفقر الكلي المبني على أساس مجموعة أفراد لهم مصاريف أو مداخيل تعادل مصاريف الغذاء، بواسطة تقدير مجموعة مصاريف غير الغذاء (Non–Food expenditure) وإضافتها إلى خط الفقر بالنسبة للغذاء (FPL).

وتبقى تقديرات Ravallionهي في الواقع أقل من تلك التي أجراها (Orshansky).

[23] نفس المرجع السابق

[24] Ravallion, M and Bidani, B (1994) "*How Robust is a Poverty Profile*". The World Bank Economic Review, Vol 8, No1, PP. 75-102

طريقة (Rowntree):

والتي اعتبر فيها الباحث أن كل من اللباس، الأثاث، السكن، الصحة، الشغل، التعليم هي عوامل قاعدية بالنسبة للنفقات غير الغذائية، حيث يمكن إضافة مصاريف الفقراء لهذه العوامل المذكورة من أجل حساب المصاريف غير الغذائية المعتمدة على تكاليف الحاجيات الأساسية (CBN).

الجدول رقم (5- 12) : تقديرات خطوط الفقر في الجزائر

	1967/1966	1980/1979	1988	1995
خط الفقر الغذائي	519	1399	2766	12017
خط الفقر الأدنى	701	1826	3734	16223
خط الفقر الأعلى	847	2207	4513	19607
خط الفقر (Orshansky)	798	2152	4255	18488
الإنفاق على السلع غير الغذائية الأساسية	185	481	985	4279
تكلفة السلع الأساسية	704	1880	3751	16296
Ravallion	766	1998	4085	17747
البنك العالمي	******	*******	3250	17200

$1 لليوم	1400	1400	2158	17396

Source: Laabas. B, "*Poverty Dynamics in Algeria*", Arab Planning Institute, Kuwait, June 2001, P.30.

من أجل توضيح أكثر لهذه النتائج فإن الجدول الآتي يبين تطورات الفقر بين سنتي1967 و 1995.

الجدول رقم (5- 13) : **الخصائص الأساسية للفقر** (Main poverty parameters)

	1966	1980	1988	1995
الأسعار الجارية				
النفقات المتوسطة	1636	3122	8784	35263
مؤشر Gini	30.51	34.37	38.76	35.88
خط الفقر الأدنى	731	1798	3587	16913
النفقات المتوسطة(%)	44.68	57.59	40.84	47.96
خط الفقر الأعلى	924	2273	4534	21381
النفقات المتوسطة(%)	56.48	72.81	51.62	60.63
القدرة الشرائية حسب الأسعار العالمية لسنة 1985				
النفقات المتوسطة(%)	742	1503	1395	1258

خط الفقر الأدنى	327	869	570	603
خط الفقر الأعلى	414	1098	720	763

Source : Laabas. B, op.cité.

من خلال الجدول يتين لنا انه على الرغم من ارتفاع حجم النفقات المتوسطة على مدار تقريبا ثلاثين سنة أي من سنة 1966 الى 1995 الا ان حجم التفاوت بين افراد المجتمع بقي في تزايد مستمر ، أي اتساع الهوة ما بين الطبقة الفقيرة والغنية، لتتشكل بعد ذلك في المجتمع الجزائري طبقة متوسطة محصورة بين الطبقيتين الفقيرة والغنية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري في المباحث السابقة سنحاول في هذا المبحث تقديم الإطار القياسي الخاص بالدراسة .

وقبل ذلك يجب التأكيد على أن الاقتصاد القياسي أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في

أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات، فيمكن القول أن الاقتصاد القياسي أصبح بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية.

1- المطلب الأول: المنهجية المتبعة

إن المنهجية المتبعة في التقدير تفرض علينا أن نبدأ أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات المدروسة كي نتمكن من فحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات ثم نقوم باختبار فرضية التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ(ECM) وفي الأخير نستطيع اختبار العلاقة السببية لجرا نجر (Granger) [25].

وقد استعملنا في دراستنا لمعرفة وتقدير العلاقات الموجودة بين المتغيرات نماذج VAR (نماذج انحدار الشعاع الذاتي) لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المدروسة بالاعتماد على برنامج EVIEWS7 لتقدير مختلف البيانات واختبارات الاقتصاد القياسي المستعملة.

إذن فمنهجية بحثنا سوف ترتكز على اختبارين أساسين، الأول هو تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(حيث انه لا يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل مشترك (Cointégration))، والثاني تعيين اتجاه العلاقة بينهما من خلال اختبار جرانجر(Granger) للسببية، وقبل الشروع في هذين

[25] Granger, C.W.J. (1981), « Some properties in time series data and their use in econometric model specification », Journal of Econometrics, 16, 121-130.

الاختبارين يتطلب الأمر اختبار مستوى وحدة الجذور لبيانات الدراسة لتحديد مدى استقرار تذبذب السلاسل الزمنية، ومن ثم اختيار التطبيق المناسب لدراسة العلاقة بين تلك المتغيرات، وتنقسم بيانات السلاسل الزمنية الى قسمين رئيسيين وهما البيانات الساكنة والبيانات المتغيرة، وتغلب على البيانات الاقتصادية سمة التغير العشوائي، لذا فان استخدام الاختبارات التقليدية مثل المربعات الصغرى لدراسة الارتباط بينها قد يؤدي الى نتائج مضللة.

أ- اختبار جذر الوحدة (Unit roots):

تتسم البيانات الاقتصادية غالبا بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون مهما قبل اختبار علاقات التكامل والسببية، حيث يتطلب ذلك عدم سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة. اذا كان المتغير ساكن فانه لا يحمل جذر الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية(I(0، اما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى، بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفروق الاولى فانه يكون متغير متكامل من الدرجة الاولى(I(1 ، وبشكل عام فان السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة d اذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق d، لذا فانها تحتوي على عدد d جذر وحدة[26].

لاجراء اختبار السكون في هذه الدراسة، يتم تطبيق اختبار ديكي فولر المطور(ADF)، حيث يتم حل نموذج خطي للخطأ العشوائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويتضمن الاختبار ثلاثة نماذج كما يلي[27]:

[26] Dikey, D. a.and W.A.Fuller.(1981) ."Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with Unit Root", Econometrica, 49, 1057-1072.
[27].Dickey D A, Fuller WA "Distribution of the Estimators for Autoregres- sive Time Series with a Unit Root" Journal of the American Statistical Association, 74, (1979), pp417-431

- النموذج الأول: بدون وجود معامل ثابت او ميل عشوائي

$$\Delta\gamma_t = \rho\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \Delta\gamma_{t-1} + u_t$$

- النموذج الثاني: بوجود معامل ثابت دون ميل

$$\Delta\gamma_t = \alpha + \rho\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \Delta\gamma_{t-1} + u_t$$

- النموذج الثالث: بوجود معامل ثابت وميل

$$\Delta\gamma_t = \alpha + \beta t + \rho\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \Delta\gamma_{t-1} + u_t$$

وسيتم إجراء اختبار ADF واختبار P.P على كل بيانات الدراسة على حدة، وتنطوي فرضية العدم على وجود لجذر الوحدة (H0 : p≠0)، بينما تنطوي الفرضية البديلة على عدم وجود جذر الوحدة (H1 : p≠0). إن رفض فرضية العدم عند مستوى 5% يضمن غياب جذور الوحدة وبالتالي فان البيانات ساكنة.

ب- تحليل التكامل المشترك:

تحليل التكامل المشترك (cointegration) الذي تم تقديمه من قبل آنجل وجرانجر (1987)[28]، يقدم دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فان بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من انها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فان تحليل التكامل المشترك يعد احد الادوات المهمة عند دراسة العلاقات بين

[28] Engle, R. F. and Granger, C. W. J. (1987). 'Cointegration and error correction representation : estimation and testing', Econometrica, 55(2), p. 250-276.

المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، علاوة على ذلك فانه يساعد على تحديد التوازن بين البيانات الغير مستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

يرتكز تعريف التكامل المشترك على انه اذا كانت بيانات المتغيرات Y،X متكاملة من نفس الدرجة فيمكن استخدام تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود التوازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة عند مستوياتها، فعلى سبيل المثال يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الاولى(1)I اذا كان سلسلة البواقي الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين متكاملة من الدرجة صفر(0)I، وهذا يعني وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الاجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الاجل القصير.

تتضمن منهجية آنجل وغرانجر للتكامل المشترك على خطوتين اساسيتين، ففي الخطوة الاولى يتم اجراء نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين حسب طريقة المربعات الصغرى(OLS) حسب الصيغة التالية:

$$\gamma_t = \beta_0 + \beta_1 \chi_t + e_t$$

وفي الخطوة الثانية، يتم اختيار سكون البواقي المقدرة(e_t) الناشئة عن النموذج السابق باستخدام نموذج ديكاي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) على النحو التالي:

$$\Delta e_t = \alpha + \beta t + p e_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \Delta e_{t-1} + u_t$$

وتقوم فرضية العدم في هذا التحليل على ان p=0، فاذا لم يتم رفضها فان ذلك يعني ان e_t تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فان المتغيرات x_t ،y_t غير متكاملة.

سيتم اختبار التكامل المشترك على بيانات الدراسة من خلال تطبيق نموذج جوهانسون[29] مع استخدام مدخل الإمكان الأكبر Maximum Likelihood.

والذي يتضمن اختبار متعدد يعتمد على تحديد VAR الابتدائي، هذا الاختبار يقوم على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + AY_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + ... + A_{P-1} \Delta Y_{t-P-1} + \varepsilon_1$$

حيث: P عدد التأخر في النموذج

من أجل P= 1 يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

من أجل P= 2 يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A\,\Delta Y_{t-2} + \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ومن أجل P=3 يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Delta Y_{t-3} + \Delta Y_{t-2} + \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهكذا إلخ...

[29] BOURBONNAIS,Régis (1989) « ECONOMETRIE » Edition DUNOD p281

إذا كانت كل عناصر المصفوفة A تساوي الصفر(معدومة) (رتبة المصفوفة A تساوي صفر أي r= 0) نستطيع أن نقول إذن أنه ليس هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء.

إذا كانت رتبة المصفوفة A تساوي K (r=K) فهذا معناه أن كل المتغيرات مستقرة ومشكل التكامل المشترك غير مطروح.

إذا كانت رتبة المصفوفة محصورة بين 1 و K (1≤r≤K)، فإنه يوجد *r* علاقة تكامل مشترك ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) رتبة المصفوفة *r* تحدد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات.

إنطلاقا من القيم الخاصة للمصفوفة A يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{Trace} = -n \sum_{i=r+1}^{K} Ln(1-\lambda_i)$$

حيث:

n : عدد الملاحظات

r : رتبة المصفوفة

K :عدد المتغيرات

$i^{eme}=\lambda_i$ القيم الخاصة للمصفوفة (i^{eme} valeur propre de la matrice)

إن اختبار Johansen يرتكز على الفرضيات التالية :

رتبة المصفوفة A تساوي 0 (r =0)Ho : 0<r ؛ إذا تم رفض هذه الفرضية نمر للإختبار التالي، أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية.

رتبة المصفوف A تساوي 1 (r =1)Ho: 1<r ؛ في حالة رفض الفرضية العدمية H_o نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوف A تساوي 2 (r =2)Ho: 2<r ؛ في حالة رفض الفرضية العدمية H_o نمر إلى الإختبار الذي يليه، وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختيار الأخير.

إذا تم رفض كل الفرضيات H_o، نقوم باختبار H_o: K =r : 1-K = r، وإذا تم رفض الفرضية H_o، فإن رتبة المصفوفة تساوي K أي (K =r) وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لأنها كلها مستقرة.

ج- اختبار السببية:

أشار جرانجر(Granger,1988) الى انه اذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فانه اذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني انه يمكن توقع قيمة y_t بشكل افضل باستخدام القيم الماضية ل x_t.

لاجراء اختبار ما اذا كان x_t يسبب y_t ، فان ذلك يتطلب اولا وضع فرضية العدم التي تتضمن ان x_t لا تسبب y_t من خلال حل المعادلتين التاليتين بطريقة المربعات الصغرى(OLS) كما يلي:

النموذج غير المقيد: $$Y = \sum_{i=1}^{m} \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i X_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج المقيد: $$Y = \sum_{i=1}^{m} \alpha_i Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبعد ذلك يتم احتساب F المحسوبة على النحو التالي:

$$F = (n-k)\frac{(RSS_R - RSS_{UR})}{q(RSS_{UR})}$$

حيث ان RSS_R، RSS_{UR} تمثل مجموع البواقي في النموذج المقيد وغير المقيد على التوالي.

n عدد بيانات الدراسة

k عدد المعاملات المتوقعة في النموذج غير المقيد

q عدد العناصر المقيدة

اذا كانت F المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة ل F عند درجات حرية K-1 ، n-1 فيتم رفض فرضية العدم، وبالتالي فان x_t لا يسبب y_t .

المطلب الثاني: معطيات الدراسة:

قبل التطرق الى متغيرات الدراسة يجب علينا التنبيه ان دراستنا هذه اعتمدت على المقاربة المتعددة المتغيرات لفريدريك شنايدر(THE MIMIC APPROACHE)، حيث تعتمد هذه المقاربة عكس المقاربات السابقة، على عدة متغيرات لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من تعدد مسبباته وآثاره[30]، وترتكز على النظرية الإحصائية ذات المتغيرات غير الملاحظة، انطلاقا من وجود عدة عوامل ومؤشرات لظاهرة واحدة، وتعتبر بهذا الشكل مقاربة تحليلية لقياس الاقتصاد غير الرسمي كمتغير غير ملاحظ عبر الزمن، وإن المعاملات المجهولة يعبر عنها بمعادلات لا يمكن أن يقاس من خلالها المتغير غير الملاحظ مباشرة.

[30] Schneider, F., Enste D. (2002). The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.

تنطلق هذه المقاربة من وجود عدة متغيرات تؤدي بالشخص إلى الانتقال من العمل بالقطاع الرسمي إلى العمل بالقطاع غير الرسمي وهي ثقل الضريبة وثقل التشريع كمتغيرين كميين وسلوك المواطن اتجاه الضريبة كمتغير كيفي، كما أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتحدد بمجموعة من المؤشرات هي:

-مؤشر سوق العمل :زيادة النشاطات غير الرسمية تؤدي إلى انخفاض اليد العاملة المتاحة بسوق العمل الرسمي.

-مؤشر الإنتاج :زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى انتقال جزء من المدخلات نحو هذا الاقتصاد، هذا الانتقال قد تكون له آثار سلبية على معدلات التنمية للبلد محل الدراسة.

- مؤشر اجتماعي: زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى اختلال في السياسات الاجتماعية المقترحة لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة.

يمكن التعبير عن هيكلة هذه المقاربة كما يلي:

المسببات يعبر عنها ب Z: $Z_{it}\ (i=1,2,\ldots,k)$

المؤشرات يعبر عنها ب Y: $Y_{Jt}\ (J=1,2,\ldots,p)$

حجم الاقتصاد غير الرسمي يعبر عنه ب X_t

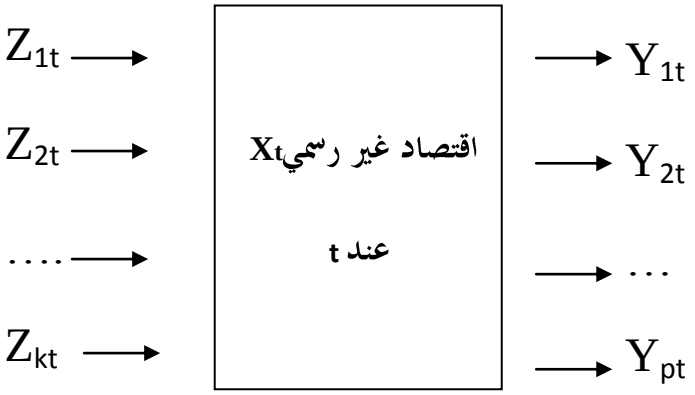

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه،وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات في دراستنا وهي كالتالي:

المتغير التابع :ويتمثل في معدل الاقتصاد غير الرسمي ويرمز له بINF

المتغيرات المفسرة وتتمثل في :

معدل النمو الاقتصادي ويرمز له ب PIB

معدل البطالة ويرمز له ب CHO

نسبة الفقر ويرمز له ب POV

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هـــو كما يلي: $INF=f(PIB, CHO, POV)$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل الاقتصـــاد غـــير الرسمي وفق النموذج الخطي التالي: $INF_i=B_0+B_1PIB_i+B_2CHO_i+B_3POV_i+u_i$

حيث:

i : تمثل الزمن

INF : تمثل معدل الاقتصاد غير الرسمي يقاس بالنسبة المئوية (%)

PIB : تمثل معدل النمو الاقتصادي يقاس بالنسبة المئوية (%)

CHO : تمثل معدل البطالة ويقاس كذلك بالنسبة المئوية (%)

POV : تمثل نسبة الفقر وتقاس بالنسبة المئوية (%)

اذن فالمتغيرات المدروسة سوف تخص كل من الفقر والاقتصاد غير الرسمي والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث حصلنا على معطيات سنوية تخص كل من البطالة والنمو الاقتصادي من تقارير البنـــك الدولي في الفترة ما بين 1970-2013.

فقط فيما يخص قياس الفقر في الجزائر فإننا استعملنا مؤشر الفقر البشري (IPH_1) الخاص بالدول النامية وهو مقياس مركب يشمل العناصر الكبرى والأساسية للحياة البشرية والمتمثلة في رعاية صحية ومستوى تعليمي مرضي، ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما، هذا المؤشر الذي ظهر سنة 1997 لم تمنع دراسات البنك الدولي من إعطاء أرقام وإحصاءات عن هذا المؤشر في الجزائر تعود لفترة ما بعد الاستقلال.

أما الاقتصاد غير الرسمي، فكما سبق وان ذكرنا ان الاحصاءات الرسمية في الجزائر بدأت ســـنة 1992، لكن دراسات البنك الدولي والتي اعتمدت على أعمال فريدريك شنايدر مكنتنا من الحصول على أرقام ونسب هذا المتغير تصل إلى سنة 1970.

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقة:

تتلخص مراحل الدراسة التطبيقة القياسية التي سوف نقوم بها لدراسة العلاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في ما يلي:

- **المرحلة الأولى:** إختبارات إستقرار وسكون المتغيرات (إختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF و P.P).
- **المرحلة الثانية:** إختبار التكامل المشترك Johansen & Juselius مع استخدام مدخل الإمكان الأكبر Maximum Likelihood.
- **المرحلة الثالثة:** تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM).
- **المرحلة الرابعة:** اختبار اتجاه العلاقات السببية.
- **المرحلة الخامسة:** تقدير النموذج الخطي (VAR) لمعدل الاقتصاد غير الرسمي.
- **المرحلة السادسة:** نتائج الدراسة.

المرحلة الأولى إختبارات إستقرار وسكون المتغيرات (إختبارات جذر الوحدة)(Unit Root Test)

اختبار (ADF) **و** (P.P):

تم إستخدام الإختبارات الكمية ومنها إختبار ديكي فوللر الموسع Dickey - Fuller (ADF) وإختبار فليبس وبيرون Phillips – Perron (P.P) فى الكشف عن إستقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية وهذا في النماذج الثالثة، اي في حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام. حيث تتفق هذه الإختبارات فى معالجتها لمعلمة القاطع

(ε). ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة فى إختبارات جذر الوحدة أي ايجاد العدد الامثل لمدد التباطؤ (Lags) ، فقد تمت الإستفادة من معيار information Criterion Akiake و معيار Schwarz information criterion فى إختبار ديكي – فوللر الموسع Dickey - Fuller، ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني تُختَار أقل قيمة لكل من (SIC) و (AIC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، كما تم إستخدام أسلوب نيوي–وست Newey-west فى إختبار فيليبس – بيرون Phillips – Perron للتصحيح فى حالة التباين المتغير والإرتباط الذاتي وقد تم الإستغناء عن إختبار ديكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الإرتباط الذاتي فى الخطأ العشوائي وهذا يؤدى إلى عدم إتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الإنحدار بالكفاءة[31].

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autorégressive AR بينما اختبارPP قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عمليةAutorégressive Integrated Moving Average ARIMA ، ولذا فإن اختبارPP له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبارADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار P.P[32] .

[31] Régis bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, 2e édition, économica, Paris, 2012, P164
[32] **Philips, P (1987)** time Series Regression with a Unit Root Econometrical. Vol. 55 pp 277-301.

أولا بالنسبة للفقر (POV)

$$\Delta\ \mathrm{POV}_t = P\mathrm{POV}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{POV}_{t-j+1} + 1 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{POV}_t = P\mathrm{POV}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{POV}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{POV}_t = P\mathrm{POV}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{POV}_{t-j+1} + c + d + \varepsilon_t$$

ثانيا: بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي (INF)

$$\Delta\ \mathrm{INF}_t = P\mathrm{INF}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{INF}_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{INF}_t = P\mathrm{INF}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{INF}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{INF}_t = P\mathrm{INF}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{INF}_{t-j+1} + c + d + \varepsilon_t$$

ثالثا: بالنسبة للبطالة (CHO)

$$\Delta\ \mathrm{CHO}_t = P\mathrm{CHO}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{CHO}_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{CHO}_t = P\mathrm{CHO}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{CHO}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta\ \mathrm{CHO}_t = P\mathrm{CHO}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta\ \mathrm{CHO}_{t-j+1} + c + d + \varepsilon_t$$

رابعا: بالنسبة للنمو الاقتصادي (PIB)

$$\Delta \text{ PIB}_t = P\text{PIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta \text{ PIB}_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta \text{ PIB}_t = P\text{PIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta \text{ PIB}_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta \text{ PIB}_t = P\text{PIB}_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} b_j \Delta \text{ PIB}_{t-j+1} + c + d + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$\Delta(POV)$: تفاضل نسبة الفقر البشري.

$\Delta(INF)$: تفاضل نسبة الاقتصاد غير الرسمي.

$\Delta(CHO)$: تفاضل نسبة البطالة.

$\Delta(PIB)$: تفاضب نسبة النمو الاقتصادي.

إختبار *ADF* و *P.P* يقومان على نفس الفرضيتين:

الفرضية العدمية H_o: $b=1$

الفرضية البديلة H_1: $|b_j|<1$

في حالة قبول الفرضية العدمية، فهذا يعني وجود جذور وحدية، أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير b_j في النماذج الثلاثة، فإننا نحصل على tb_j التي تخضع لتوزيع "ستيودنت" *Student*، فإذا كانت tb_j أكبر من إحصائية *Student* الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية، وبالتالي عدم إستقرار السلاسل الزمنية، وأما إذا كانت tb_j أصغر من إحصائية *Student* الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، أي هناك إستقرار السلاسل الزمنية.

أ-1 : اختبارات(*P.P, ADF*) للفترة الأولى (1970 إلى *1991*)

الجدول رقم (5-13) : اختبار (*P.P, ADF*) (جذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى)

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (ADF)			اختبار فليبس وبيرون (P.P)		
			Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.78	-4.61	-2.68	-3.78	-4.46	-2.67
		%5	-3.01	-3.71	-1.95	-3.01	-3.64	-1.95
		%10	-2.64	-3.29	-1.60	-2.64	-3.26	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	-2.63	-3.99	-0.93	-2.60	-2.89	-0.76
		قيمة AIC	4.65	4.25	4.90	4.65	4.68	4.86
		قيمةSIC	4.75	4.59	5.00	4.75	4.83	4.91
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة					
POV	المستوى	قيمة t	-1.43	3.18	-0.28	-1.87	4.21	-1.74
		قيمة AIC	4.45	4.13	4.46	4.71	4.13	4.72
		قيمةSIC	4.59	4.28	4.56	4.81	4.28	4.77
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة					
CHO	المستوى	قيمة t	-2.14	-2.00	-0.53	-2.06	-1.92	-0.49
		قيمة AIC	5.12	5.21	5.23	5.12	5.21	5.23
		قيمةSC	5.22	5.36	5.28	5.22	5.36	5.28
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن الرفض وبالتالي السلسلة غير ساكنة					

PIB	المستوى	قيمة t	-6.37	-3.80	-4.34	-6.28	-12.2	-4.38
		قيمة AIC	6.73	4.81	7.12	6.73	6.56	7.12
		قيمةSC	6.83	5.16	7.17	6.83	6.72	7.17
	صفة البيانات	H_0	**يمكن الرفض وبالتالي السلسلة ساكنة**					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

إن النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-13) تبين أن قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر والبطالة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أى أنها غير مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي قبول فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، كما نلاحظ عدد مدد تباطؤ يساوي *(4)* اعتماداً على معياري *AIC* و *SC* ،و نلاحظ ايضا ان قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) للنمو الاقتصادي اصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أي رفض فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية .

الجدول رقم (5-14) : إختبار (*ADF* ، *P.P*)(الدرجة الأولى) :

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (**ADF**)			اختبار فليبس وبيرون (**P.P**)		
			Intercept	**Trend and Intercept**	**None**	**Intercept**	**Trend and Intercept**	**None**
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.92	-4.66	-2.71	-3.80	-4.49	-2.68
		%5	-3.06	-3.73	-1.96	-3.02	-3.6(	-1.95
		%10	-2.67	-3.31	-1.60	-2.65	-3.26	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	-3.82	-3.41	-3.92	-5.51	-5.37	-5.54
		قيمة AIC	4.79	4.90	4.70	4.92	5.02	4.85
		قيمةSC	5.O8	5.24	4.94	5.02	5.17	4.90
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها حسب اختبار فيليبس وبيرون وبالتالي السلسلة ساكنة**					
	المستوى	قيمة t	-1.10	-1.91	-1.43	-0.87	-1.78	-1.30

POV		قيمة AIC قيمةSC	4.46 4.56	4.39 4.54	4.36 4.41	4.46 4.56	4.39 4.54	4.36 4.41
	صفة البيانات	H_0	**لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة**					
CHO	المستوى	قيمة t قيمة AIC قيمةSC	-4.23 5.41 5.56	-4.54 5.40 5.60	-4.32 5.32 5.42	-5.25 5.37 5.47	-8.32 5.44 5.59	-5.39 5.27 5.37
	صفة البيانات	H_0	**يمكن الرفض وبالتالي السلسلة ساكنة**					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-14) تبين أن قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) لكل من الاقتصاد غير الرسمي و البطالة أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أى أنها مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي رفض فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي قبول الفرضية H_1 اي استقرار السلاسل الزمنية، كما نلاحظ ان عدد مدد التباطؤ يساوي *(4)* اعتماداً على معياري *AIC* و *SC* ، و نلاحظ ايضا ان قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) للفقر اكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أي قبول فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية .

إذن فالسلاسل الزمنية لكل من الاقتصاد غير الرسمي والبطالة مستقرة، والسلسلة الزمنية للفقر غير مستقرة، اذن لا بد من اختبار لجذور الوحدة لجميع السلاسل عند الفروق الثانية، لكي نتاكد من استقرارها جميعا عند نفس المستوى.

الجدول رقم (5-15) : اختبار (*ADF*، *P.P*) (الدرجة الثانية)

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (ADF)			اختبار فليبس وبيرون (P.P)		
			Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.92	-4.66	-2.71	-3.80	-4.49	-2.68
		%5	-3.06	-3.73	-1.96	-3.02	-3.6	-1.95
		%10	-2.67	-3.31	-1.60	-2.65	-3.26	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	-2.88	-2.72	-3.21	-17.3	-17.7	-18
		قيمة AIC	5.30	5.43	5.17	5.47	5.57	5.37
		قيمةSC	5.58	5.73	5.41	5.57	5.72	5.42
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها حسب اختبار فيليبس وبيرون وبالتالي السلسلة ساكنة**					
POV	المستوى	قيمة t	-6.07	-6.61	-5.96	-6.08	-9.7	-5.96
		قيمة AIC	4.43	4.37	4.38	4.43	4.37	4.38
		قيمةSC	4.53	4.51	4.43	4.53	4.51	4.43
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها السلسلة ساكنة ومستقرة**					
CHO	المستوى	قيمة t	-4.73	-4.50	-4.92	-14.4	-14.2	-15.2
		قيمة AIC	5.70	5.40	5.58	6.06	6.16	5.95
		قيمةSC	5.94	5.60	5.77	6.16	6.31	6.00
	صفة البيانات	H_0	**يمكن الرفض وبالتالي السلسلة ساكنة ومستقرة**					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-*15*) نلاحظ ان عدد مدد التباطؤ يساوي *(4)* اعتمـــاداً على معياري *AIC* و *SC* ، كما يتبين من خلال الجدول أن قيمة *tbj* (*P.P* ، *ADF*) لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر والبطالة اي قيم جميع المتغيرات أصغر من القيم الحرجة الجدولية عنـــد مســـتوى 1% و 5% و 10% أى أنها مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي رفض فرضية وجـــود جـــذور وحديـــة

وبالتالي قبول الفرضية H_1 اي **استقرار السلاسل الزمنية لكل من الفقر والاقتصاد غير الرسمي والبطالة اي متكاملة عند الدرجة الثانية.**

أ-2 : إختبارات (*ADF*، *P.P*) للفترة الثانية (1992 إلى 2013)

الجدول رقم (5-16) : اختبار (*ADF*، *P.P*) (جذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى)

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (ADF)			اختبار فليبس وبيرون (P.P)		
			Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.88	-4.61	-2.68	-3.78	-4.46	-2.67
		%5	-3.05	-3.71	-1.95	-3.01	-3.64	-1.95
		%10	-2.66	-3.29	-1.60	-2.64	-3.26	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	-0.50	4.59	-2.53	-2.60	2.26	0.63
		قيمة AIC	4.05	4.79	4.94	4.10	4.08	4.22
		قيمةSC	4.34	4.08	4.19	4.20	4.23	4.27
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة					
POV	المستوى	قيمة t	-0.83	-3.08	-2.49	-0.77	-2.91	-2.98
		قيمة AIC	4.20	4.00	4.11	4.20	4.12	4.11
		قيمةSC	4.30	4.20	4.16	4.30	4.10	4.16
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة					
CHO	المستوى	قيمة t	-1.13	-2.78	-1.11	-0.28	-2.42	-0.91
		قيمة AIC	4.28	4.02	4.18	4.41	4.06	4.33
		قيمةSC	4.47	4.27	4.28	4.51	4.21	4.38
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن الرفض وبالتالي السلسلة غير ساكنة					
PIB	المستوى	قيمة t	-2.96	-2.97	-0.68	-2.89	-2.97	-1.14
		قيمة AIC	4.33	4.40	4.41	4.33	4.40	4.52
		قيمةSC	4.43	4.50	4.51	4.43	4.55	4.57
	صفة البيانات	H_0	لا يمكن الرفض وبالتالي السلسلة غير ساكنة					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

إن النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-16) نلاحظ ان عدد مدد التباطؤ يساوي (4) اعتماداً على معياري *AIC* و *SC* ، كما تبين أن قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر والبطالة والنمو الاقتصادي أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أى أنها غير مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي قبول فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، عند المستوى (*Level*).

الجدول رقم (5-17): إختبار (*ADF*، *P.P*) (الدرجة الأولى) :

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (ADF)			اختبار فليبس وبيرون (P.P)		
			Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.88	-4.61	-2.68	-3.78	-4.46	-2.67
		%5	-3.05	-3.71	-1.95	-3.01	-3.64	-1.95
		%10	-2.66	-3.29	-1.60	-2.64	-3.26	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	2,15	-0.35	-0.22	-2.32	-3.73	-2.36
		قيمة AIC	1,95	2.06	2.13	3.22	2.91	3.13
		قيمةSC	2.20	2.40	2.37	3.32	3.06	3.26
	صفة البيانات	H_0	**لا يمكن رفضها وبالتالي السلسلة غير ساكنة**					
POV	المستوى	قيمة t	-4.73	-4.62	-3.95	-5.68	-5.58	-3.95
		قيمة AIC	4.27	4.37	4.38	4.27	4.37	4.38
		قيمةSC	4.37	4.52	4.43	4.37	4.52	4.42
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها وبالتالي السلسلة ساكنة**					
CHO	المستوى	قيمة t	-2.85	-2.80	-2.69	-2.77	-2.72	-2.66
		قيمة AIC	4.2O	4.28	4.15	4.20	4.28	4.15
		قيمةSC	4.30	4.43	4.20	4.30	4.31	4.20
	صفة البيانات	H_0	**لا يمكن الرفض وبالتالي السلسلة غير ساكنة**					

PIB	المستوى	قيمة t	-7.09	-7.17	-7.18	-7.63	-10.81	-7.64
		قيمة AIC	4.42	4.45	4.34	4.42	4.45	4.34
		قيمةSC	4.53	4.59	4.39	4.53	4.59	4.39
	صفة البيانات	H_0	**يمكن الرفض وبالتالي السلسلة ساكنة**					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-17) تبين أن قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) لكل من الفقر والنمو الاقتصادي أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أى أنها مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي رفض فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي قبول الفرضية H_1 اي استقرار السلاسل الزمنية، كما نلاحظ ان عدد مدد التباطؤ يساوي *(4)* اعتماداً على معياري *AIC* و *SC* ، و ما نلاحظه ايضا هو ان قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) للاقتصاد غير الرسمي و البطالة اكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أي قبول فرضية وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

إذن فالسلاسل الزمنية لكل من الفقر والنمو الاقتصادي مستقرة، والسلسلة الزمنية للبطالة و الاقتصاد غير الرسمي غير مستقرة، اذن لا بد من اختبار لجذور الوحدة لجميع السلاسل عند الفروق الثانية، لكي نتاكد من استقرارها جميعا عند نفس المستوى.

الجدول رقم (5-18): إختبار (*ADF*، *P.P*) (الدرجة الثانية)

الخصائص		مستوى المعنوية والاختبارات	اختبار ديكي فولر (ADF)			اختبار فليبس وبيرون (P.P)		
			Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None
المتغيرات	القيم الحرجة	%1	-3.88	-4.61	-2.68	-3.78	-4.46	-2.67
		%5	-3.05	-3.71	-1.95	-3.36	-3.42	-1.95
		%10	-2.66	-3.29	-1.60	-3.46	-3.57	-1.60
INF	المستوى	قيمة t	-0.61	-1.52	-0.22	-6.48	-6.90	-5.95
		قيمة AIC	2.06	1.95	2.01	2.02	2.41	3.29
		قيمةSC	2.31	2. 26	2.20	2.12	3.56	3.34
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها وبالتالي السلسلة ساكنة**					
POV	المستوى	قيمة t	-7.83	-7.76	-7.93	-7.71	-7.61	-8.31
		قيمة AIC	4.67	4.73	4.59	4.67	4.73	4.59
		قيمةSC	4.77	4.83	4.64	4.77	4.83	4.64
	صفة البيانات	H_0	**يمكن رفضها وبالتالي السلسلة ساكنة**					
CHO	المستوى	قيمة t	-7.22	-7.20	-7.41	-8.01	-13.36	-8.16
		قيمة AIC	4.33	4.30	4.23	4.33	4.40	4.23
		قيمةSC	4.43	4.43	4.28	4.43	4.54	4.28
	صفة البيانات	H_0	**لا يمكن الرفض وبالتالي السلسلة غير ساكنة**					
PIB	المستوى	قيمة t	-7.46	-7.2	-7.68	-22.92	-21.28	-24.38
		قيمة AIC	4.77	4.85	4.67	5.25	5.35	5.15
		قيمةSC	4.91	5.07	4.76	5.35	5.50	5.20
	صفة البيانات	H_0	**يمكن الرفض وبالتالي السلسلة ساكنة**					

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-*18*) تبين أن قيمة *tbj* (*ADF* ، *P.P*) لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر والنمو الاقتصادي والبطالة اي قيم جميع المتغيرات أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% و 5% و 10% أى أنها مستقرة فى المستوى العام فى حالة وجود قاطع وبدون إتجاه عام

وكذلك فى حالة وجود أو عدم وجود كل من القاطع والإتجاه الزمني العام، أي رفض فرضـــية وجـــود جذور وحدية وبالتالي قبول الفرضية H_1 اي استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الثانية.

بما ان السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مستقرة في نفس الدرجة وهي الدرجـــة الثانيـــة وهـــذا في الفترتين سواء الأولى أو الثانية فإننا نستنتج من هذا انه توجد علاقة تكامل فيما بين المتغيرات.

ب : المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك

في هذه المرحلة سنحاول باستخدام إختبارات التكامل المشترك المقترح بواسطة *Johansen & Juselius(1988 ,1991) (1990)*[33] ، واللذان استخدما مدخل الإمكان الأكبر *Maximum Likelihood* ، وذلك لاختبار التكامل المشترك لعدد من متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات (*INF,POV,CHO, PIB*) في المدى الطويل.

إذا كانت λ_{Trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض H_0

H_0 : عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

H_1 : وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

[33] **Johansen, s and Juselius, k. (1995)** Maximum Likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money Oxford Bulletin Of Economic andStatistics, Vol. 52, 169-210.

ب-1 : إختبار Johansen للفترة الأولى (1970 - 1991)

وقد حصلنا باستعمال برنامج *EVIEWS 7* على اختبار التكامل المشترك بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي والبطالة حيث تمكنا من استخراج الجدولين التاليين:

الجدول رقم (5-19): إختبار *Johansen* للتكامل المشترك(اختبار الاثر *Trade test*)عند مستوى 5%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.476008	23.26478	29.79707	0.2333
At most 1	0.327978	10.33921	15.49471	0.2555
At most 2	0.112633	2.389924	3.841466	0.1221

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.476008	12.92557	21.13162	0.4591
At most 1	0.327978	7.949289	14.26460	0.3839
At most 2	0.112633	2.389924	3.841466	0.1221

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

الجدول رقم (5-20): إختبار *Johansen* للتكامل المشترك(اختبار الاثر *Trade test*)عند مستوى1%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None	0.476008	23.26478	35.45817	0.2333
At most 1	0.327978	10.33921	19.93711	0.2555
At most 2	0.112633	2.389924	6.634897	0.1221

Trace test indicates no cointegration at the 0.01 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None	0.476008	12.92557	25.86121	0.4591
At most 1	0.327978	7.949289	18.52001	0.3839
At most 2	0.112633	2.389924	6.634897	0.1221

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.01 level

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قيمة λ_{Trace} أصغر من القيم الحرجة عند 5%و 1%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_o ، **أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك فيما بين المتغيرات في الفترة الأولى الممتدة من 1970 إلى 1991.**

ب–2 : إختبار Johansen للفترة الثانية (1992 - 2013)

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS 7* تمكنا من استخراج الجدولين التاليين:

الجدول رقم (5-21): إختبار *Johansen* التكامل المشترك(اختبار الاثر *Trade test*)عند مستوى 5%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.849168	65.12153	47.85613	0.0006
At most 1	0.487768	27.28979	29.79707	0.0947
At most 2	0.415863	13.91023	15.49471	0.0854
At most 3	0.146058	3.157837	3.841466	0.0756

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.849168	37.83174	27.58434	0.0017
At most 1	0.487768	13.37956	21.13162	0.4179
At most 2	0.415863	10.75240	14.26460	0.1671
At most 3	0.146058	3.157837	3.841466	0.0756

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -180.0004

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	POV	CHO	PIB
1.000000	1.074433	0.119072	-2.376590
	(0.21605)	(0.52913)	(0.49440)

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

الجدول رقم (5-22): إختبار *Johansen* التكامل المشترك(اختبار الاثر *Trade test*)عند مستوى 1%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None *	0.849168	65.12153	54.68150	0.0006
At most 1	0.487768	27.28979	35.45817	0.0947
At most 2	0.415863	13.91023	19.93711	0.0854
At most 3	0.146058	3.157837	6.634897	0.0756

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None *	0.849168	37.83174	32.71527	0.0017
At most 1	0.487768	13.37956	25.86121	0.4179
At most 2	0.415863	10.75240	18.52001	0.1671
At most 3	0.146058	3.157837	6.634897	0.0756

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -180.0004

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INF	POV	CHO	PIB
1.000000	1.074433	0.119072	- 2.376590
	(0.21605)	(0.52913)	(0.49440)

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن الفرضية 1: عند $r=0$ قيمة λ_{Trace} أكبر من القيم الحرجة عند 5%و 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_o ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، وقيمة اختبار الاثر عند r=1 عند مستوى 5% اكبر من القيمة الحرجة، أي كذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي

اننا نستنتج ان هناك علاقة تكامل مشترك فيما بين المتغيرات في الفترة الثانية الممتدة من 1992 إلى 2013.

الجدول رقم (5-*23*): إختبار *Johansen* للتكامل المشترك فيما بين جميع المتغيرات في الفترة الثانية

	علاقة التكامل المشترك	عدد متجهات التكامل
INF-POV	توجد علاقة تكامل مشترك	1 (r=0 عند مستوى *5*%
INF-CHO	توجد علاقة تكامل مشترك	1 (r=0 عند مستوى *5*%
INF-PIB	لاتوجد علاقة تكامل مشترك	-
POV-CHO	لا توجد علاقة تكامل مشترك	-
POV-PIB	لاتوجد علاقة تكامل مشترك	-
CHO-PIB	توجد علاقة تكامل مشترك	*2* (r=0,r=1 عند مستوى *5*%

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك علاقة تكامل مشترك فيما بين الفقر والاقتصاد الرسمي، البطالة والاقتصاد غير الرسمي، البطالة والنمو الاقتصادي، أي ان الاقتصاد غير الرسمي اصبح في المدى الطويل دالة للمتغيرين الفقر والبطالة INF=f(POV,CHO,PIB) .

ويمكن كتابة المتجه التكاملي الأول الذي تم الحصول عليه على الشكل الآتي:

Log INF = 1.075* Log POV + 0.11* Log CHO – 2.37* Log PIB + 21.76

ج– المرحلة الثالثة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM)

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ ECT والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، إلى النموذج المقدر، حيث أشار (Jones and Joulfaian, 1991) إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

ويشير حد تصحيح الخطأ ECT إلى سرعة التكيف speed of adjustment من الأجل القصير إلى الأجل الطويل .أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة(عطية،200: 688**).**

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يفضل إستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM) . ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالى:

$$\Delta y_t = a \Delta X_t + \theta (y_{t-1} - B X_{t-1}) + \mu_t$$

حيث أن: Δy_t تساوى ($y_t - y_{t-1}$) . ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير فى y_t لايعتمد على التغير فى X_t فقط، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين y_t, X_t. ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية فى النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها.

جدول (5-24) تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM)

المتغيرات المستقلة	Coeficient	T- Statistic
Δ Log POV(t-1)	-0.201594	-0.72734
Δ Log POV(t-2)	-0.070470	-0.26716
Δ Log CHO (t-1)	-0.081542	-0.22316
Δ Log CHO (t-2)	-0.413922	-1.01492
Δ Log PIB (t-1)	0.262103	0.50542
Δ Log PIB (t-2)	0.180768	0.54895
ECM (t-1)	-0.061553	-0.47322

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

تشير نتائج تقدير اختبار آلية تصحيح الخطأ، للنموذج القياسي الواردة في الجدول رقم (5-25) إلى وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر وعلاقة عكسية اخرى بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة، كما تشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي.

ويتخذ معامل ECM_{t-1} إشارة سالبة (0.06-) وهو مقبول إحصائياً بمستوى دلالة5% ، حيث يقيس (VECM) إحصائياً سرعة التكييف **(**Speed Of Adjustment**)** بين الأجل القصير، والطويل ويعمل

على تصويب الفروقات بين المتغيرات وذلك من أجل عكس العلاقة في الأجل الطويل والقصير والربط بينهما.

ويمكن كتابة المتجه التكاملي بعد تقدير نموذج تصحيح الاخطاء الذي تم الحصول عليه على الشكل الآتي:

$$\mathbf{Log\ INF_{t-1} = 0.075 - 0.20^{*}\ Log\ POV_{t-1} + -0.08^{*}\ Log\ CHO_{t-1} + 0.26^{*}\ Log\ PIB_{t-1} - 0.06^{*}\ Log\ ECM_{t-1}}$$

جاءت نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ للمتجهات، منسجمة مع نتائج الاختبارات الأخرى، مما عكس طبيعة العلاقة الاقتصادية التي ربطت بين المتغيرات خلال المدة القصيرة، والطويلة التي دّلت أيضاً على وجود تفاعلات جديدة بين هذه المتغيرات، وسرعات متفاوتة للتكييف خلال مدة زمنية مناسبة، وأظهرت النتائج أن متغيرا الفقر والبطالة قد فسرا وجود علاقة قوية، وتاثرا تأثيراً ايجابيا مع الاقتصاد غير الرسمي.حيث كل زيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى خفض كل من معدل البطالة والفقر.

د– المرحلة الثالثة: اختبار اتجاه العلاقات السببية

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. ويبين هذا الاختبار أن (Y) يسبب (X) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (X) له طاقة تنبؤية إضافية أكبر من الطاقة التبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير(Y) نفسه .ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة(F) المعطاة في نتائج اختبار جرينجر للسببية، من خلال مقارنة القيمة المحسوبة(المطلقة) ل **(F)** ،

بالقيمة الجدولية الحرجة لها .وتُرَفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية ويكون اختبار (F) موزعا توزيعا عاديا بدرجات حرية .

في هذه المرحلة سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة *Granger* بين المتغيرات التالية:

1- الاقتصاد غير الرسمي و الفقر.

2- الاقتصاد غير الرسمي والبطالة.

3- الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي.

4- الفقر والبطالة.

5- الفقر والنمو الاقتصادي.

6- البطالة والنمو الاقتصادي.

من شروط استعمال العلاقات السببية أن تكون كل سلاسل المتغيرات المستعملة مستقرة، وهذا ما لاحظناه في الجزء الاول حيث اتضح لنا ان جميع السلاسل الزمنية مستقرة في الفروق الثانية أي الدرجة الثانية، لذا سنستعمل التفاضلات الثانية.

إختبار Granger يركز على المعادلات التالية:

1- الاقتصاد غير الرسمي والفقر(INF,POV)

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iPOV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

2- الاقتصاد غير الرسمي والبطالة(INF,CHO)

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iCHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

3- الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي(INF,PIB)

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iPIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(INF_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(INF_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

4- الفقر والبطالة(POV,CHO)

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iCHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

5- الفقر والنمو الاقتصادي(POV,PIB)

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iPIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(POV_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(POV_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

6- البطالة والنمو الاقتصادي(CHO,PIB)

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} a_i * \Delta\left(iPIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} b_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(CHO_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} c_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} d_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

$$\Delta\left(PIB_t\right)_2 = \sum_{i=1}^{p} e_i * \Delta\left(PIB_{t-1}\right)_2 + \sum_{i=1}^{p} h_i * \Delta\left(CHO_{t-1}\right)_2 + \varepsilon_t$$

لاختبار العلاقة السببية، سوف نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$di = 0 \quad : Ho$

$hi = 0 \quad : Ho$

فإذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين فإن المتغيرين المدروسين مستقلين عن بعضهما البعض.

أما إذا تم رفضها معا، فهناك علاقة سببية في الاتجاهين.

وأما إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية، فإن العلاقة السببية تكون من تفاضل المتغير الأول إلى تفاضل المتغير الثاني.

وأخيرا إذا تم قبول الفرضية الأولى ورفض الثانية، فإن العلاقة السببية تكون من تفاضل المتغير الثاني إلى تفاضل المتغير الأول.

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F حيث:

] (N - K) / RSSu] / [d / (RSSR – RSSU) F = [

حيث:

RSSR : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة *(restricted)*.

RSSU : هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة.

K : هو عدد المعادلات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

N : هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقرير المعادلة غير المختزلة.

d : الفرق بين معادلات المعادلة المختزلة والمعادلة غير المختزلة.

إذا كانت F أكبر من إحصائية فيشر Fisher الجدولية نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقات سببية.

أما إذا كانت F أصغر من إحصائية Fisher الجدولية نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية.

د-1- اختبارات *Granger* للفترة الأولى (1970-1991)

1- اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر(INF,POV)

شكل رقم(5-6) السلاسل الزمنية للمتغيرين الفقر والاقتصاد غير الرسمي

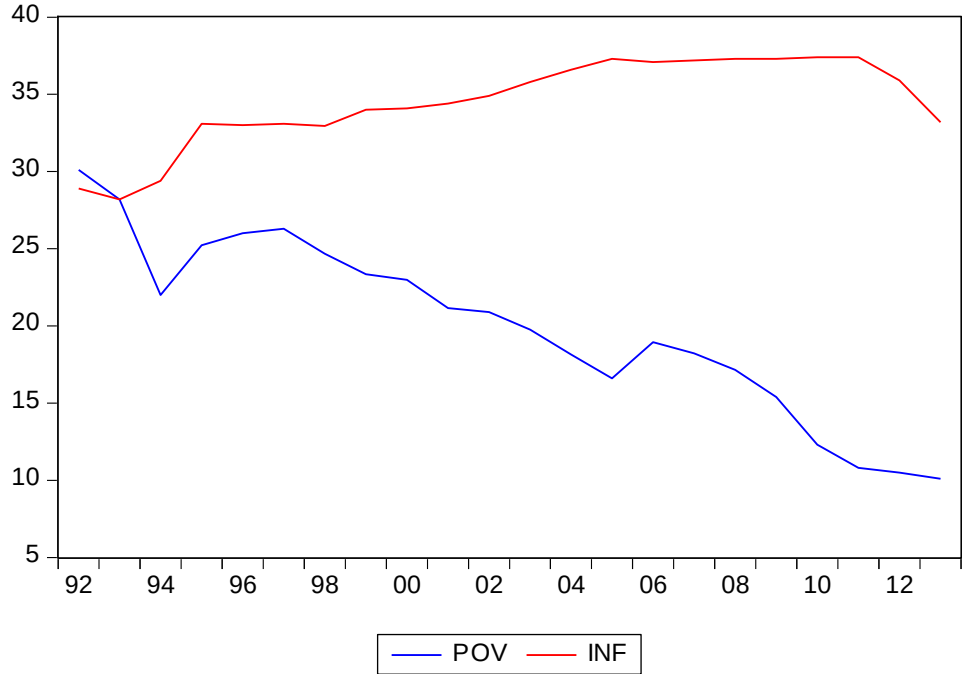

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر والاقتصاد غير الرسمي (INF,POV)، إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-25): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POV19701991 does not Granger Cause INF19701991	20	0.49933	0.6167
INF19701991 does not Granger Cause POV19701991		2.69922	0.0997

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في المدى القصير.

2- اختبار السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة(INF,CHO)

شكل رقم(5-7) السلاسل الزمنية للمتغيرين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة

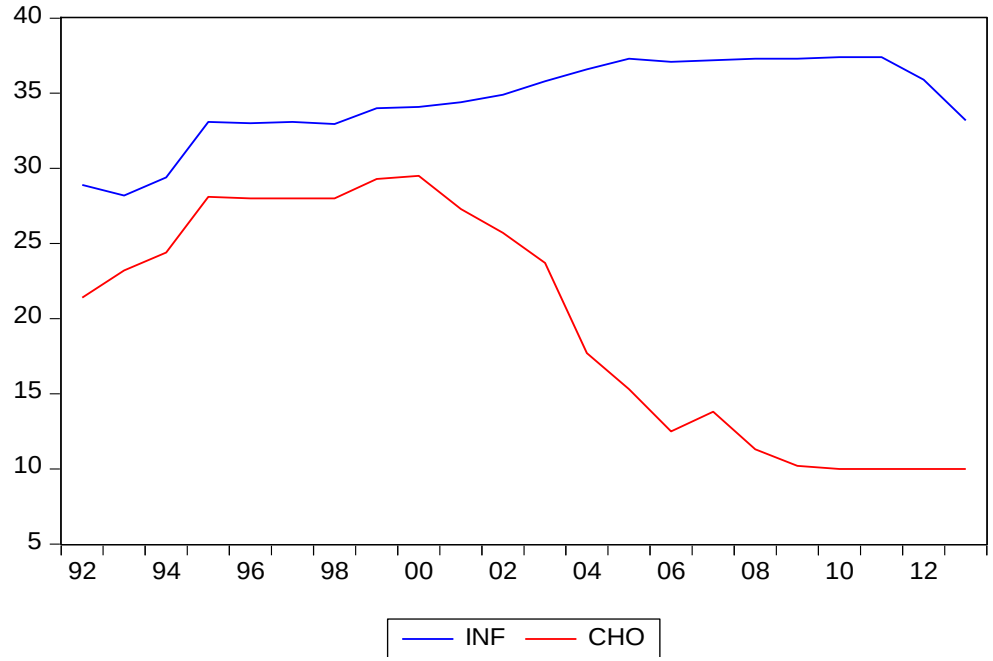

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة (INF,CHO)، إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-26): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause CHO	20	0.58283	0.5705
CHO does not Granger Cause INF		0.13474	0.8750

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين الاقتصاد غير الرسمي و البطالة.

3- الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي(INF,PIB)

شكل رقم(5-8) السلاسل الزمنية للمتغيرين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي

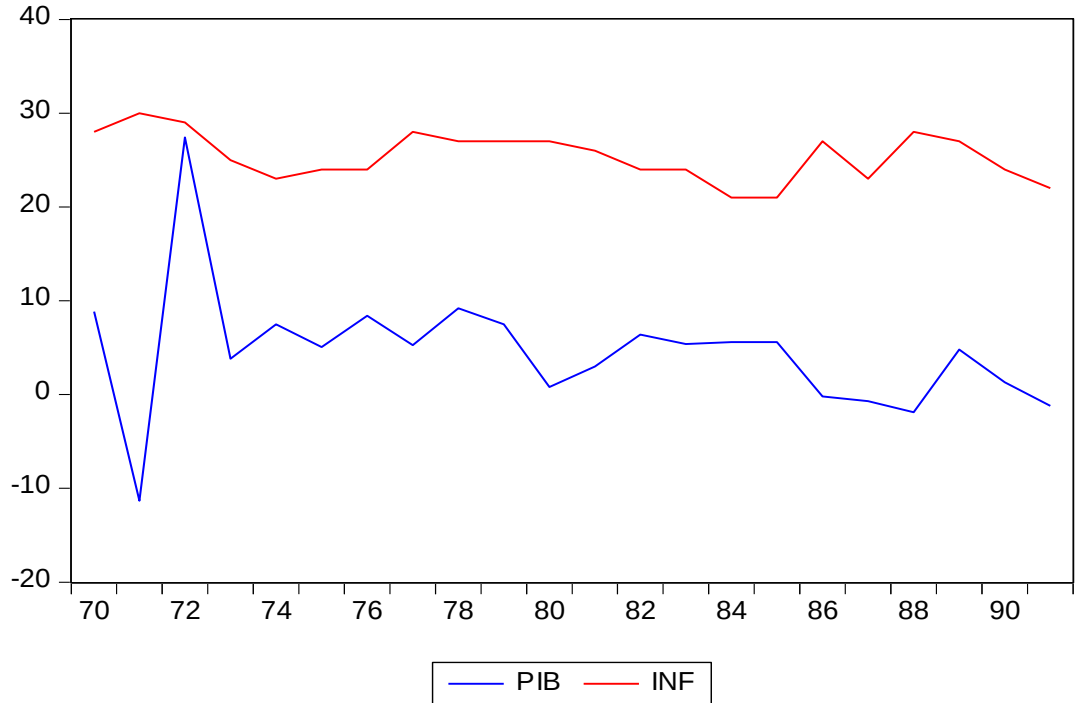

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-27): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause PIB	20	2.30697	0.1338
PIB does not Granger Cause INF		0.30942	0.7384

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي في المدى القصير.

4- الفقر والبطالة(POV,CHO)

شكل رقم(5-9) السلاسل الزمنية للمتغيرين الفقر والبطالة

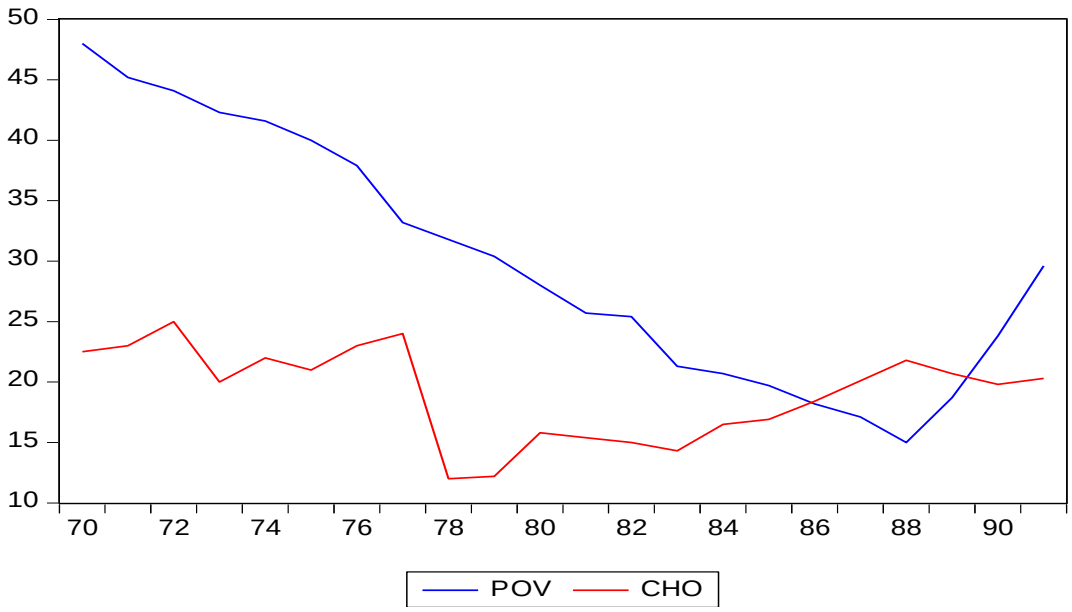

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر والبطالة إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-28): العلاقة السببية بين البطالة والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHO does not Granger Cause POV	20	2.65663	0.1029
POV does not Granger Cause CHO		0.70255	0.5109

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين الفقر والبطالة في المدى القصير.

5- الفقر والنمو الاقتصادي(POV,PIB)

شكل رقم(5-10) السلاسل الزمنية للمتغيرين الفقر والنمو الاقتصادي

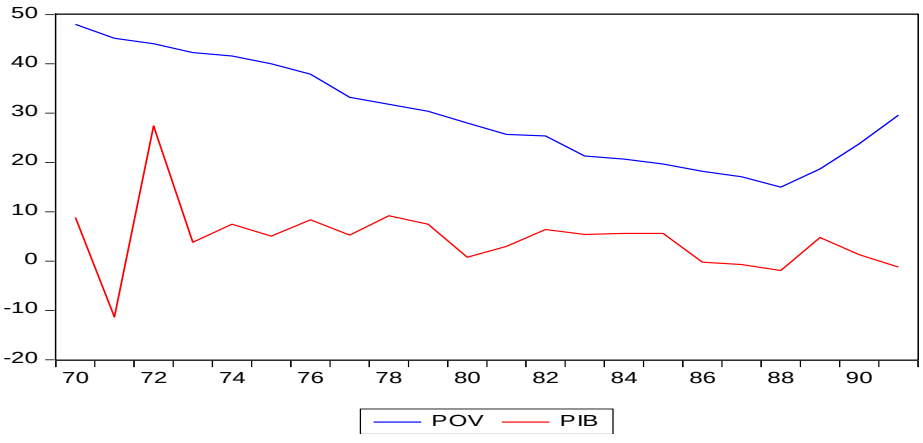

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر والنمو الاقتصادي إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-29): العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause POV	20	0.69134	0.5162
POV does not Granger Cause PIB		16.5723	0.0002

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اصغر من 5 %، وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين الفقر والنمو الاقتصادي.

6- البطالة والنمو الاقتصادي(CHO,PIB)

شكل رقم(5-11) السلاسل الزمنية للمتغيرين الفقر والنمو الاقتصادي

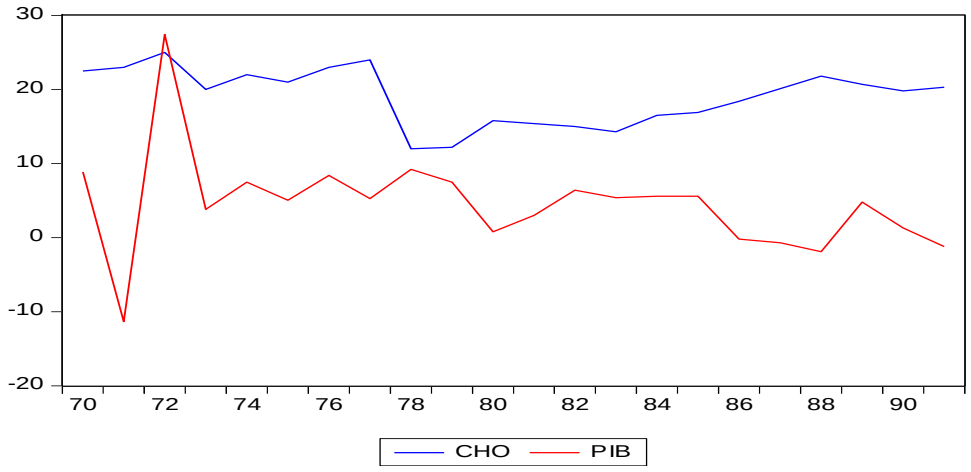

باستعمال برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين البطالة والنمو الاقتصادي إستطعنا الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-30): العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause CHO	20	1.10850	0.3556
CHO does not Granger Cause PIB		1.66022	0.2232

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين البطالة و النمو الاقتصادي.

د-2- إختباراتGranger للفترة الثانية (2013-1992)

1- اختبار العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر(INF,POV)

شكل رقم(5-12) السلاسل الزمنية للمتغيرين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الفترة الثانية

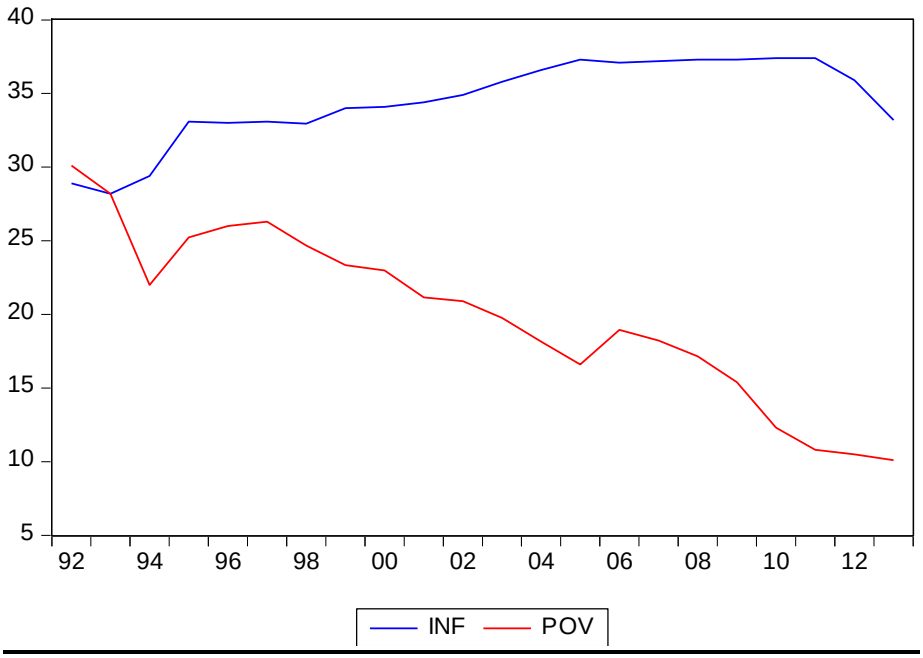

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر والاقتصاد غير الرسمي (INF,POV) في الفترة الثانية، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-31): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause INF	20	3.15055	0.0645
INF does not Granger Cause POV		6.02933	0.0054

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اصغر من 5 %، وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغير الاقتصاد غير الرسمي في اتجاه الفقر.

2- اختبار السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة(INF,CHO)

شكل رقم(5-13) السلاسل الزمنية للمتغيرين البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الفترة الثانية

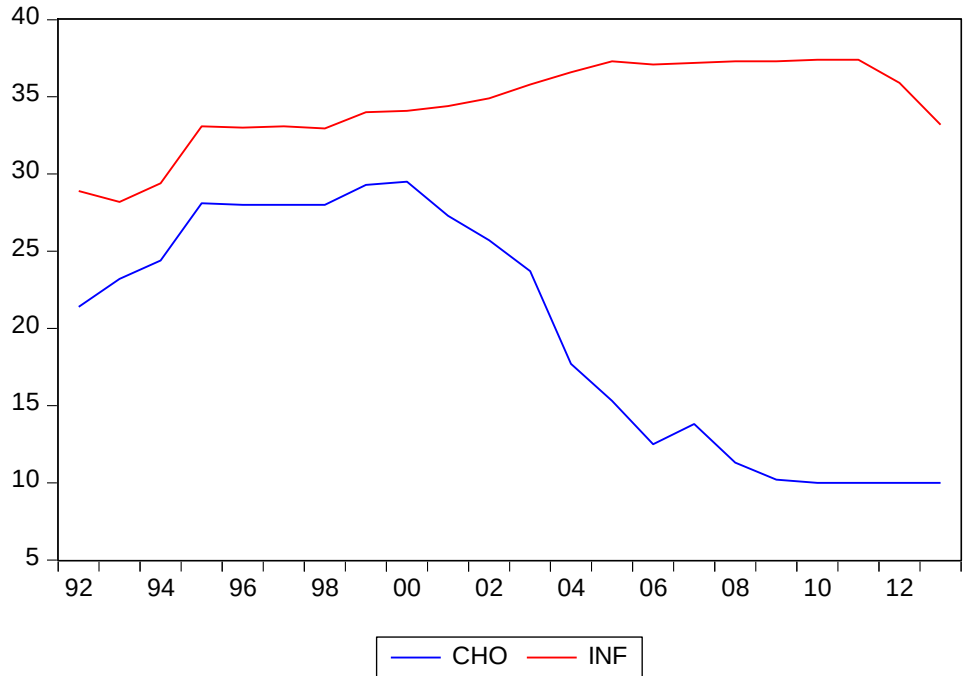

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين البطالة والاقتصاد غير الرسمي في الفترة الثانية، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-32): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي و البطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause CHO	20	4.03584	0.0396
CHO does not Granger Cause INF		2.83597	0.0902

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اصغر من 5 %، وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغير الاقتصاد غير الرسمي في اتجاه البطالة.

3- الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي(INF,PIB)

شكل رقم(5-14) السلاسل الزمنية للمتغيرين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي

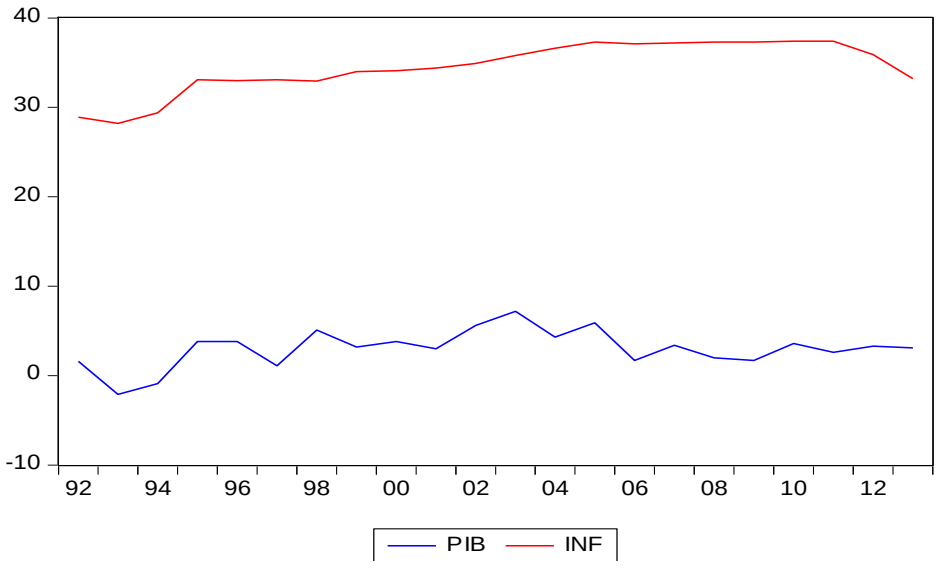

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي في الفترة الثانية، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-35): العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause PIB	20	0.77850	0.4768
PIB does not Granger Cause INF		0.01569	0.9844

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين الاقتصاد غير الرسمي و النمو الاقتصادي.

4- الفقر والبطالة(POV,CHO)

شكل رقم(5-15) السلاسل الزمنية للمتغيرين النمو الاقتصادي والاقتصاد غير الرسمي

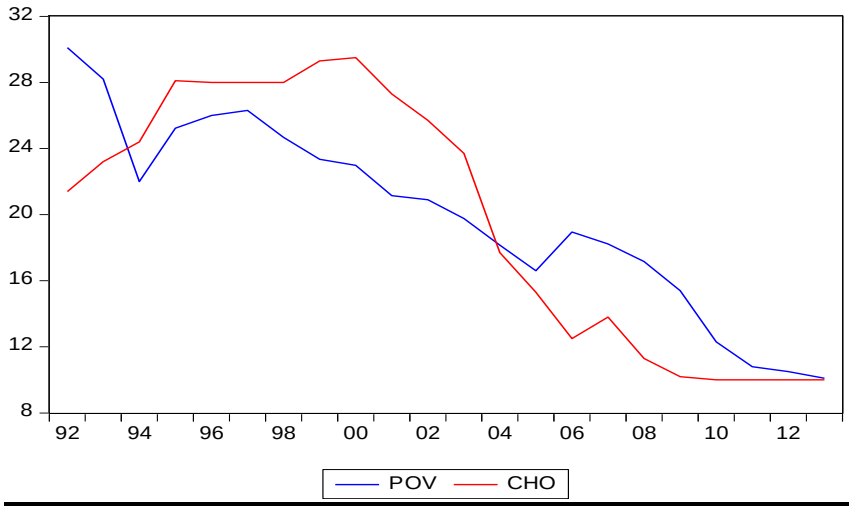

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر و البطالة، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-34): العلاقة السببية بين البطالة والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHO does not Granger Cause POV	20	1.69361	0.2172
POV does not Granger Cause CHO		1.67619	0.2203

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين البطالة والفقر.

5- الفقر والنمو الاقتصادي(POV,PIB)

شكل رقم(5-16) السلاسل الزمنية للمتغيرين النمو الاقتصادي والفقر

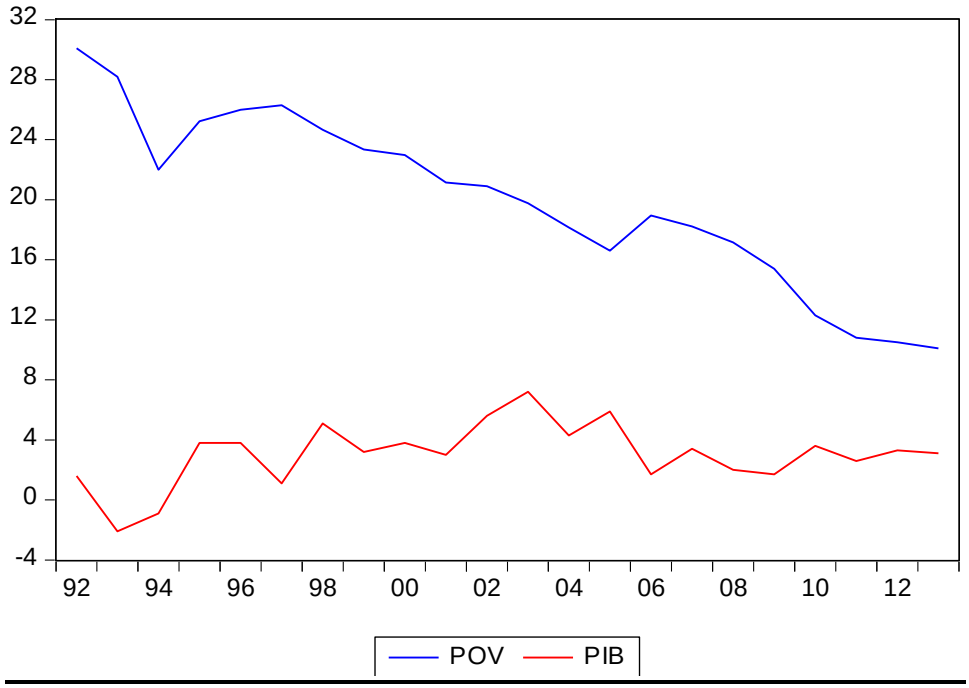

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين الفقر و النمو الاقتصادي، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-35): العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause PIB	20	0.06423	0.9380
PIB does not Granger Cause POV		1.44672	0.2664

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 5 %، وبذلك نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والفقر.

6- البطالة والنمو الاقتصادي(CHO,PIB)

شكل رقم(5-17) السلاسل الزمنية للمتغيرين النمو الاقتصادي والبطالة

باستعمال دائما برنامج *EVIEWS7* لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين البطالة و النمو الاقتصادي، استطعنا الحصول كذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-36): العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause CHO	20	7.98499	0.0044
CHO does not Granger Cause PIB		2.15885	0.1500

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اصغر من 5 %، وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين البطالة و النمو الاقتصادي.

ملخص العلاقات السببية بين جميع المتغيرات في الفترتين

الجدول رقم (5-37): ملخص العلاقات السببية في الفترة الاولى (1970–1991)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause INF	20	0.49933	0.6167
INF does not Granger Cause POV		2.69922	0.0997
CHO does not Granger Cause INF	20	0.13474	0.8750
INF does not Granger Cause CHO		0.58283	0.5705
PIB does not Granger Cause INF	20	0.30942	0.7384
INF does not Granger Cause PIB		2.30697	0.1338
CHO does not Granger Cause POV	20	2.65663	0.1029
POV does not Granger Cause CHO		0.70255	0.5109

PIB does not Granger Cause POV	20	0.69134	0.5162
POV does not Granger Cause PIB		16.5723	0.0002
PIB does not Granger Cause CHO	20	1.10850	0.3556
CHO does not Granger Cause PIB		1.66022	0.2232

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول نلاحظ انه توجد علاقة سببية واحدة وفي اتجاه واحد من الفقر نحو النمو الاقتصادي.

وهو نتيجة منطقية نظريا، اذا علمنا ان من اسباب تخلف الشعوب هو عدم استطاعتها كسر الحلقة المفرغة للفقر (Nirkse)، فكلما زاد عدد الفقراء كلما ارتفعت نفقات الدولة عليهم، سواء صحيا او تعليميا او اقتصاديا ، حيث تلجا الدولة الىدعم المواد الاكثر استهلاكا، كما تدعم الدولة الفئات الفقيرة من خلال اعانات مالية او مساكن اجتماعية، وهذا ما حدث بالفعل في الجزائر سنوات السبعينات والثمانينات، وبالتالي رفع قيمة النفقات على فئة الفقراء تؤدي الى كبح و تخفيض معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (5-38): ملخص العلاقات السببية في الفترة الثانية(1992-2013)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause INF	20	3.15055	0.0645
INF does not Granger Cause POV		6.02933	0.0054
CHO does not Granger Cause INF	20	2.83597	0.0902
INF does not Granger Cause CHO		4.03584	0.0396
PIB does not Granger Cause INF	20	0.01569	0.9844
INF does not Granger Cause PIB		0.77850	0.4768
CHO does not Granger Cause POV	20	1.69361	0.2172
POV does not Granger Cause CHO		1.67619	0.2203

PIB does not Granger Cause POV	20	1.44672	0.2664
POV does not Granger Cause PIB		0.06423	0.9380
PIB does not Granger Cause CHO	20	7.98499	0.0044
CHO does not Granger Cause PIB		2.15885	0.1500

من خلال الجدول (5-38) نستنتج انه توجد ثلاثة علاقات سببية هي:

1 - الاقتصاد غير الرسمي يؤثر في حجم الفقر

2 - الاقتصاد غير الرسمي يؤثر في معدلات البطالة

3 - النمو الاقتصادي يؤثر في البطالة

وهي نتائج منطقية الى حد بعيد: فنجد ان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤثر في معدلات كل من لافقر والبطالة ، حيث يعمل الاقتصاد غير الرسمي على امتصاص اليد العاطلة عن العمل والمحتاجة الى العمل، لان الفرد الفقير والعاطل عن العمل سيسعى جاهدا لكسب قوته من اجل الاستمرار في العيش، حيث نجد ان اغلب العمال المسرحين من المصانع سنوات التسعينات بعد خوصصة الشركات والمعامل، لم يجد امامهم أي فرصة سوى العمل في القطاع غير الرسمي.اما بالنسبة لتاثير النمو الاقتصادي على البطالة، فنظريا هي صحيحة فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدولة يعني ان انتاجية العمل زادت بفضل خلق مناصب عمل جديدة، او انشاء مؤسسات جديدة، وفي الجزائر نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاقت العشرة آلاف وحدة جديدة، ما يعني خلق مناصب عمل جديدة.

ه- تقدير النموذج الخطي (VAR) لمعدل الاقتصاد غير الرسمي:

كما سبق وان قلنا ان نموذج (MIMIC) يتكون من نموذجين من المعادلات:

الاولى هيكلية وتوضح العلاقات بين المتغير الكامن غير القابل للقياس (الاقتصاد غير الر سمي)، وبين مجموعة من الاسباب التي يتاثر بها(X_{it}(i=1,2,….K ، وتاخذ المعادلات الهيكلية (Structurel Model) الصورة التالية:

$$H=a_1X_1+a_2X_2+\ldots\ldots\ldots\ldots+a_nX_n+E$$

حيث:

H: الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن

X_n: مجموعة الاسباب المشاهدة

a:معاملات الارتباط المقدرة.

الجدول رقم (5-39): تقدير نموذج VAR *(Estimation du modèle VAR)*(POV,INF)

Vector Autoregression Estimates
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	INF	POV
INF(-1)	1.213182	-0.021173
	(0.26268)	(0.28482)
	[4.61854]	[-0.07434]
INF(-2)	-0.397458	-0.303468
	(0.28410)	(0.30805)
	[-1.39900]	[-0.98514]
POV(-1)	-0.569129	0.515151
	(0.23850)	(0.25861)
	[-2.38624]	[1.99203]
POV(-2)	0.442966	0.196498
	(0.23654)	(0.25647)
	[1.87271]	[0.76615]
C	8.212031	15.68730
	(4.34519)	(4.71141)
	[1.88991]	[3.32964]

المصدر :نتائج تحليل برنامج **eviews** بالاعتماد على متغيرات الملحق رقم (1).

من خلال الجدول السابق يمكننا ان نقدر النموذج الخطي(المعادلة الهيكلية) لمعدل الاقتصاد غير الرسمي كما يلي:

INF = -0.2*POV - 0.08*CHO + 0.26*PIB + 38.08

اما المعادلة الثانية فهي معادلات القياس The Measurement Equations System، وتربط بين المؤشرات (Y_{it})Indicators والمتغير الكامن(الاقتصاد غير الرسمي) (H_t)Latent Variable. إذ ان الاقتصاد غير الرسمي (غير المشاهد) في هذه المعادلة يصبح متغيرا مستقلا، يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، وتأخذ معادلات القياس الصورة التالية:

$Y_1=\alpha 1 + \beta 1H+ \varepsilon 1$

$Y_2=\alpha 2 + \beta 2H+ \varepsilon 2$

$Y_3=\alpha 3 + \beta 3H+ \varepsilon 3$

حيث $(i= 1,2,3)$

Y_i: المؤشرات الاقتصادية وهي في مثالنا النمو الاقتصادي والفقر والبطالة

β_i،α_i : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد غير الرسمي.

ε:حد الخطا العشوائي.

من هنا نستنتج المعادلة التي تهمنا في بحثنا وهي ايجاد قيمة الترابط ما بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر التالية:

POV = - 0.20*INF + 69.52

وهي نتيجة منطقية الى حد كبير اي زيادة ب 1 في المائة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى خفض في نسبة الفقر ب 0.2 .

اما من ناحية ارتباط العوامل المتغيرة بالعامل المستقل ألا وهو الاقتصاد غير الرسمي فنجده من خلال الجدول ارتباط متوسط أي ليس بالضعيف وليس بالقوي جدا إذ يساوي: $R^2=0.5$. أي ان هناك ارتباط لكن ليس قوي بين المتغيرات التابعة الفقر والبطالة والمتغير المستقل الاقتصاد غير الرسمي.

جدول (5–40) اختبار تحليل مكونات التباين بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي *Décomposition de la variance de pov a l'nnovation de inf*

Variance Decomposition of INF: Period	S.E.	INF	POV
1	2.177884	100.0000	0.000000
2	2.823888	91.21277	8.787231
3	3.236659	87.27430	12.72570
4	3.575045	85.81011	14.18989
5	3.862626	84.93069	15.06931
6	4.107023	84.30735	15.69265
7	4.316931	83.86622	16.13378
8	4.498896	83.54451	16.45549
9	4.657583	83.30096	16.69904
10	4.796586	83.11169	16.88831

تحليل مكونات التباين بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجدول السابق تعطينا قيمة تفسيرية للفقر قدرها 83 بالمائة ونلاحظ استقرار السلسلة بعد مرور خمس سنوات ،في حين القيمة التفسيرية للاقتصاد غير الرسمي هي 16 بالمائة.اي ان تاثير متغير الفقر على الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة السبعينيات كان

كبيرا جدا، وهي قيمة منطقية الى حد كبير، بالنظر الى ضعف الاقتصاد الجزائري في تحقيق نسب نمو في الاقتصاد تؤدي الى خفض نسبة الفقر في المجتمع الجزائري التي كانت مرتفعة جدا .

شكل رقم (5–18) تباين الفقر والاقتصاد غير الرسمي:

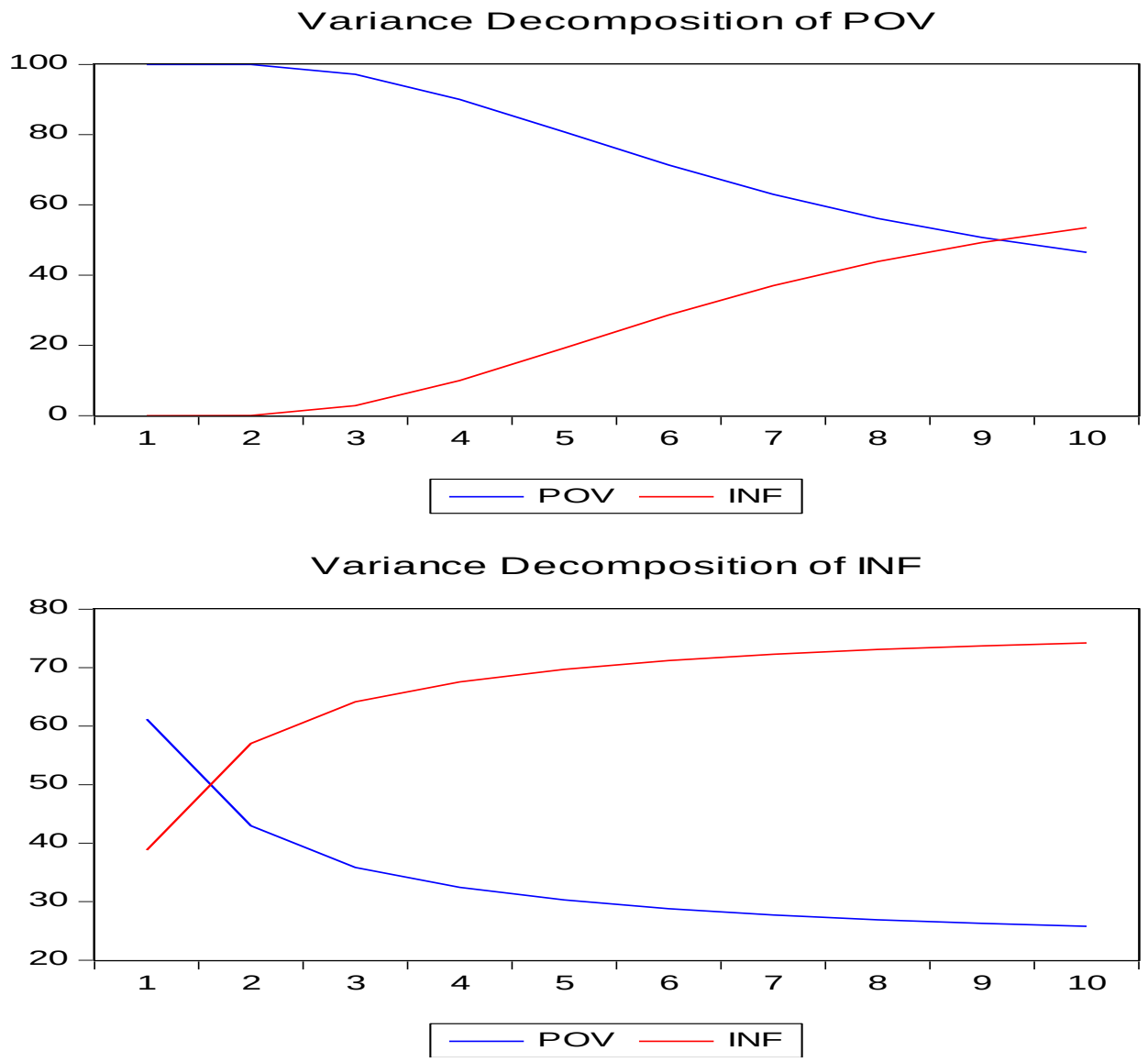

من خلال الشكل السابق نلاحظ جليا العلاقة الواضحة والايجابية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، حيث كل زيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى خفض نسبة الفقر في الجزائر.

نتائـــــج الـــدراســـة القياسية :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2013 ، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، في النقاط التالية:

- أظهرت نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (P.P) أن متغيرات النموذج القياسي كلها، كانت تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها مع مرور الزمن، في حين كانت جميعها مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الثاني.
- فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، أظهرت نتائج الاختبارات للنموذج الرياضي (INF) ، ان الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى دلالة(5%) ، مما يعنى أنه يوجد متجه تكاملي عند مستوى معنوية (5%).
- أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الاخطاء (ECM) معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وكانت سرعة التكييف بين الأجل القصير والطويل (0.06-) سنويا للنموذج.كما اظهرت النتائج أن متغيرا الفقر والبطالة قد فسرا وجود علاقة قوية، وتأثرا تأثيراً ايجابيا مع الاقتصاد غير الرسمي.حيث كل زيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي الى خفض كل من معدل البطالة والفقر.

- أظهرت نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني بالاعتماد على اختباري Akaike (AIC) و Schwarz (SC) للنموذج الرياضي (INF)، أن العدد الأمثل لمدد التباطؤ الذي يقابل أقل قيمة لكل من (AIC) و(SC) هو العدد 4 وباستخدام هذا العدد سيعطي نتائج ذات دلالة إحصائية.
- كما أظهر اختبار السببية للنموذج الرياضي (INF) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر، وفق المعادلة التالية: POV = - 0.20*INF + 69.52 ، أي ان أي تغير في نسبة الاقتصاد غير الرسمي ب 1% يؤثر ايجابا في نسبة الفقر ويخفضه ب 0.2%.
- أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين للنموذج الرياضي (INF)، ان متغير الفقر يفسر نسبة كبيرة من تنبؤ الخطأ في متغير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهذا ما يدعم فرضيات الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وأثر متغير الفقر.
- إن النتائج التي تم الحصول عليها بشكل عام، جاءت متفقة- إلى حد كبير -مع فرضيات الدراسة التي تؤكد وجود علاقات إيجابية ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغير التابع الاقتصاد غير الرسمي و المتغير المستقل الفقر وهذا ما جاء واضحاً في اختبار السببية، وتحليل مكونات التباين.وبذلك فقد حققت الدراسة القياسية صحة نظرية النموذج المتعدد المؤشرات والأسباب (MIMIC APPROACHE) ، كما حققت الدراسة صحة الفرضية الاولى في الاشكالية(حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يؤثر ايجابا في حجم الفقر.) ورفض الفرضية الثانية.

تحليل نتائـــــج الـــدراســـة :

تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للفقر والاقتصاد غير الرسمي أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بتحديد تعريف معين للظاهرتين او الاتفاق على مقياس محدد لهما.

لقد أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الاختلالات الداخلية و الخارجية، لكن نجد تلك الإصلاحات، قد اثرت بالسلب واخرى بالايجاب على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تضاعف معدل الاقتصاد غير الرسمي،وانخفض معدل الفقر .

هذه المفارقة تستوجب الوقوف عندها طويلا، فكيف لاقتصاد خارج المحروقات و يشكل ما نسبته 2 % من اجمالي الدخل الوطني، يؤثر ويخفض في نسبة الفقراء بالجزائر. فلو افترضنا عدم وجود البترول فكيف سيؤول الامر حينها. ولو افترضنا ان الدولة الجزائرية قادرة على وقف جماح الاقتصاد غير الرسمي، فما هو مصير العاملين فيه، وكم ستسجل نسب الفقر والبطالة آنذاك.

لقد اتخذت الجزائر عدة اجراءات استعجالية للحد من ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومنها غلق الاسواق الموازية و النقاط السوداء وتحويل مستخدميها الى اسواق شرعية بسجلات تجارية.كما قامت الجزائر بتضييق الخناق على ظاهرة التهريب عبر الحدود وخاصة تهريب المخدرات والوقود والأسلحة.

تشير النتائج ان معدلات الفقر سجلت انخفاضا خلال العشر سنوات الاخيرة، وهذا راجع الى مختلف المساعدات الاجتماعية التي تبنتها الدولة من خلال برامج الدعم والنمو الاقتصادي، والتي يمتد آخرها الى سنة 2014 بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

هذه البرامج لم توفق في خلق اقتصاد مبني على ركيزة صناعية وزراعية وسياحية، نستغني فيه عن ايرادات المحروقات، حيث يبقى اثر تحقيق مستويات معينة من معدلات النمو الاقتصادي المحققة هامشي ولا يؤثر على معدل الفقر في الجزائر.

الأثر على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي (البطالة ، الفقر):

بالرغم من ان نتائج الدراسة اعطت انطباعا ايجابيا حول تأثير الاقتصاد غير الرسمي على معدلات الفقر في الجزائر، الا ان ذلك يعني ان هناك خلل كبير في احصاء عدد الفقراء في الجزائر، أي ان هناك خلل في توزيع الدخل على الفئات المحرومة والمحتاجة ، ومن ثم فان هناك مساعدات مالية تذهب للفئات المحرومة وهي في غير محلها، سواء كانت هذه المساعدات صحية أو تعليمية، او اجتماعية مثل المساكن الاجتماعية وحتى المساعدات في القطاع الفلاحي والزراعي، ومساعدات تشغيل الشباب، يجب اعادة النظر فيها كليا، لان الفئات المحسوبة على الفقراء هي ليست في الواقع فقيرة بل لها مداخيل في الشق الثاني من الاقتصاد أي لها اعمال غير رسمية و غير مصرح بها لدى الدولة، وهي مسجلة في فئات المجتمع الفقيرة والواقع غير ذلك.

الأثر على صياغة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية:

لا شك ان العمل في الاقتصاد غير الرسمي وما يكتنفه من عمليات تمويه وتستر وتعتيم وسرية، تؤدى إلى ان جانب هام من البيانات اللازمة لصياغة السياسات الاقتصادية تكون مجهولة بالنسبة لصناع تلك السياسات كما إن البيانات المتاحة لديهم لا تعبر عن حقيقة الموقف الاقتصادي لكون نسب العمالة في الاقتصاد غير الرسمي والمداخيل المحصلة منه تشوه المعلومات الاقتصادية وهو ما يؤدي حتما إلى انخفاض فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، لان المؤشرات الرسمية عن حجم الفقر ومعدل البطالة ستكون في هذه الحالة مضللة ولا يعول عليها.

خلاصة الفصل الخامس:

تناول الفصل الخامس دراسة العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر في الجزائر، حيث تم تطبيق أهم الأساليب غير المباشرة أو ما يسمى بالمدخل الكمي لدراسة هذه العلاقة، كما تم وصف نماذج الدراسة التي تعبر عن طرق التقدير المختلفة، وتعريف متغيراتها، وتوصيف البيانات، وتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتقدير النماذج مثل اختبارات ديكي- فولر المطورة واختبارات فيليبس-بيرون لتحليل السلاسل الزمنية، ثم اجراء اختبارات التكامل المشترك على متغيرات معادلات النماذج، ثم استخدام آلية تصحيح الخطا، وبعدها قمنا بتطبيق اختبار جرانجر للعلاقة السببية لاكتشاف اتجاه التاثير بين متغيري الدراسة، واخيرا حاولنا تقدير نموذج خطي يساعد في اكتشاف العلاقة بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، كما قمنا ايضا باختبار اثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي والبطالة، وهما متغيرين يعبران عن مستوى تقدم الاقتصاد في الجزائر.

وقد أظهرت النتائج العلاقة القوية الموجودة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، حيث تمكنا من تحديد اتجاهها،وهو من الاقتصاد غير الرسمي باتجاه الفقر، اي ان معدلا ت الفقر تتأثر بشكل مباشر باي زيادة او نقصان في معدل حجم الاقتصاد غير الرسمي. كما اظهرت النتائج ان تزايد حجم انشطة الاقتصاد غير الرسمي تؤثر بالإيجاب على معدلات البطالة، حيث يمتص هذا الاقتصاد اليد العاطلة عن العمل، اما عن علاقته مع النمو الاقتصادي فالدراسة أكدت على انعدام أي تكامل أو علاقة فيما بينهما وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد في تحقيق معدلات نمو ايجابية على صادراتها من الغاز و البترول بنسبة تصل الى 97 % .

تواجه دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وايديولوجياتها ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتمثلة في انحراف بعض انشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للادارة الاقتصادية فتخرج عن سيطرة السلطة الاقتصادية التي تضع وتنفذ السياسات الاقتصادية الكلية للدولة. وعلى الرغم من كون هذه الظاهرة من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية الا انها لم تحظ بالاهتمام والعناية في اوساط الباحثين الاقتصاديين ورجال السياسة الا خلال الخمس و العشرين سنة الاخيرة نتيجة لتزايدها وتفاقم حدتها. ورغم الاجراءات المحلية والدولية والتشريعات والتدابير المتخذة على كافة الاصعدة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي والسيطرة عليه سواء كانت تلك الاجراءات بالعقاب والملاحقة، او تتعلق بالاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية والخدمات الاجتماعية والعامة كالصحة والتعليم، الا ان هناك مؤشرات قوية مؤيدة بدراسات اقتصادية متخصصة تؤكد ميل حجم الاقتصاد غير الرسمي الى التزايد كظاهرة واسعة الانتشار والنمو في مختلف انحاء العالم نتيجة بروز عوامل جديدة تساهم في اتساع نطاقه محليا ودوليا، ومن ثم تزايد آثاره المختلفة على الاقتصاد الوطني للدولة نفسها وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة. وهو ما يعني ان الاقتصاد غير الرسمي اصبح ظاهرة عالمية وحقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، واكبر تحد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في الدول النامية، قد يترتب عليه تهديد الاستقرار الاقتصادي لكثير من الدول، وانخفاض فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها، ذلك ان الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل المكون الثاني في الاقتصاد قد يعمل بشكل معاكس لتوجهات السياسة الاقتصادية واهدافها، وقد يفضي إلى فشل أو انحراف النتائج المتحققة من وراء السياسة الاقتصادية، ومن ثم قد يعزى الفشل الى الحجم المتزايد

للاقتصاد غير الرسمي، لما يسببه وجود اقتصاد غير رسمي مزدهر من صعوبات شديدة لصناع السياسات الاقتصادية، لان المؤشرات الرسمية عن حجم الفقر ومعدل البطالة ستكون في هذه الحالة مضللة ولا يعول عليها.

وتعتبر هذه الدراسة اولى الدراسات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر، وتبيان طبيعة تلك العلاقة في الجزائر في الفترة ما بين (1970-2013)، وفحص اثر الاقتصاد غير الرسمي على باقي المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والنمو الاقتصادي، وقد تم تقسيمها الى خمسة فصول، في الفصل الاول تم تناول ظاهرة الفقر في ثلاثة مباحث، حيث اشرنا الى مفهوم الظاهرة سواء في الفكر الاقتصادي او فكر الاقتصاديات المعاصرة، كما بينا اسباب وآثار ظاهرة الفقر، وتناول في الفصل الثاني اهم المدارس والمقاربات والمؤشرات التي تعنى بقياس الظاهرة.اما الفصل الثالث فجاء لدراسة ماهية الاقتصاد غير الرسمي، حيث تناولنا فيه مختلف التعاريف المتعلقة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كما اشرنا الى اهم العوامل والاسباب التي قد تساعد على نموه، وفي اخر الفصل تطرقنا الى آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي، اما الفصل الرابع فاستعرضنا فيه عدة نماذج قياسية لقياس حجمه، وركزنا على النموذج المتعدد الاسباب والمؤشرات لانه النموذج القياسي الذي استعنا به في دراستنا التطبيقية.

وفي الفصل الخامس والاخير فقد تناولنا فيه ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وبينا اهم مراحل تطورهما اقتصاديا اجتماعيا، وتطرقنا الى اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد غير الرسمي كالبطالة والنمو الاقتصادي.

وفي المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل والذي خصصناه للدراسة القياسية والتي الهدف الاساسي منها هو تبيان العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

فاستعنا بالنموذج المتعدد الاسباب والمؤشرات لصاحبه فريديريك شنايدر، وافترضنا اولا ان الاقتصاد غير الرسمي هو دالة لمتغيرات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي، هذه المتغيرات قد حصلنا على بياناتها من البنك الدولي. حيث قمنا بداية بتقسيم مدة الدراسة الى فترتين، الاولى من (1970-1991) والثانية من (1992-2013) وهذا باستخدام طريقة *Chow* لمعرفة سنة الانعطاف والتي كانت سنة 1992، ثم قمنا بعد ذلك باختبار السلاسل الزمنية ووجدنا انها مستقرة عند الدرجة الثانية، مما يعني انه يربط بينها علاقة تكامل طويلة الاجل ، وتشير معادلات التكامل المشترك التي تم تقديرها الى اهمية متغير الاقتصاد غير الرسمي على المدى البعيد وآثاره الايجابية على الفقر والبطالة.

من ناحية اخرى تشير نتائج اختبارات العلاقة السببية في الاجل الطويل بين المتغيرين الاقتصاد غير الرسمي والفقر الى ان الاقتصاد غير الرسمي مبطأ لفترة واحدة او فترتين موجب ومعنوي، وقد بلغت المعلمة المقدرة لحد الخطأ (0.06-). وهو مقبول إحصائياً بمستوى دلالة5% ، حيث يقيس (VECM) إحصائياً سرعة التكييف **(**Speed Of Adjustment**)** بين الأجل القصير، والطويل ويعمل على تصويب الفروقات بين المتغيرات وذلك من أجل عكس العلاقة في الأجل الطويل والقصير والربط بينهما.

كما اظهرت نتائج اختبارات السببية في الاجل القصير بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي عدم وجود علاقة سببية بينهما، بينما في الاجل الطويل اظهرت النتائج وجود علاقة سببية ايجابية في اتجاه واحد من الاقتصاد غير الرسمي باتجاه الفقر . وتؤكد هذه النتيجة صحة النموذج المعتمد(نموذج المتغير الكامن)،

حيث انتقل الاقتصاد غير الرسمي من متغير مستقل الى متغير تابع. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى اظهرت النتائج ان احد اسباب انخفاض حجم الفقر في الجزائر هو تزايد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، اي صحة الفرضية الأولى في الإشكالية، أي أننا نقبل الفرضية الاولى ونرفض الفرضية الثانية.

وقد ختمت الدراسة نتائجها بخاتمة اشتملت على ملخص الدراسة واهم النتائج التي ربما تساعد صانعي السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر على تصميم برامج متكاملة لمعالجة انشطة الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية على السواء.

الاقتراحات:

إن النتائج المتوصل إليها في الدراسة تظهر: أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أصبح متداخلا بالاقتصاد الرسمي، بشكل يصعب من مهمة القضاء عليه.لذلك نقترح مايلي:

- منح تسهيلات تنظيمية ومالية وتحفيزات جبائية لأصحاب المؤسسات والشركات لأجل وضع حد للتهرب الضريبي والجبائي.
- محاولة تقنين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي المشروع، مثل تسهيل الحصول على السجل التجاري، وكذا تخفيض الضرائب على الأفراد المصرحين بنشاطهم غير الرسمي.
- تحسين ودعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من مساعدات الدولة.

الملحق (01): تطور معدلات كل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ما بين (1970–2013) (القيم بالنسبة المئوية)

السنوات	الاقتصاد غير الرسمي	الفقر	البطالة	النمو الاقتصادي
1970	28	48	22.5	8.86
1971	30	45.2	23	-11.33
1972	29	44.1	25	27.42
1973	25	42.3	20	3.81
1974	23	41.6	22	7.49
1975	24	40	21	5.05
1976	24	37.9	23	8.39
1977	28	33.2	24	5.26
1978	27	31.8	12	9.21
1979	27	30.4	12.2	7.48
1980	27	28	15.8	0.79
1981	26	25.7	15.4	3
1982	24	25.4	15	6.4
1983	24	21.3	14.3	5.4
1984	21	20.7	16.5	5.6
1985	21	19.7	16.9	5.6
1986	27	18.2	18.4	-0.2
1987	23	17.1	20.1	-0.7
1988	28	15	21.8	-1.9
1989	27	18.7	20.7	4.8
1990	24	23.8	19.8	1.3
1991	22	29.6	20.3	-1.2
1992	28.9	30.1	21.4	1.6
1993	28.2	28.2	23.2	-2.1
1994	29.4	22	24.4	-0.9
1995	33.1	25.23	28.1	3.8
1996	33	26	28	3.8
1997	33.1	26.3	28	1.1
1998	32.95	24.67	28	5.1
1999	34	23.35	29.3	3.2
2000	34.1	22.98	29.5	3.8
2001	34.4	21.15	27.3	3
2002	34.9	20.9	25.7	5.6
2003	35.8	19.76	23.7	7.2
2004	36.6	18.15	17.7	4.3
2005	37.3	16.6	15.3	5.9
2006	37.1	18.95	12.5	1.7
2007	37.2	18.23	13.8	3.4
2008	37.3	17.16	11.3	2
2009	37.3	15.40	10.2	1.7
2010	37.4	12.3	10	3.6
2011	37.4	10.8	10	2.6
2012	35.9	10.5	10	3.3
2013	33.2	9.8	10	3.1

المصدر: البنك الدولي سبتمبر 2013

الملحق رقم (02) نقطة الانعطاف بين الفترتين

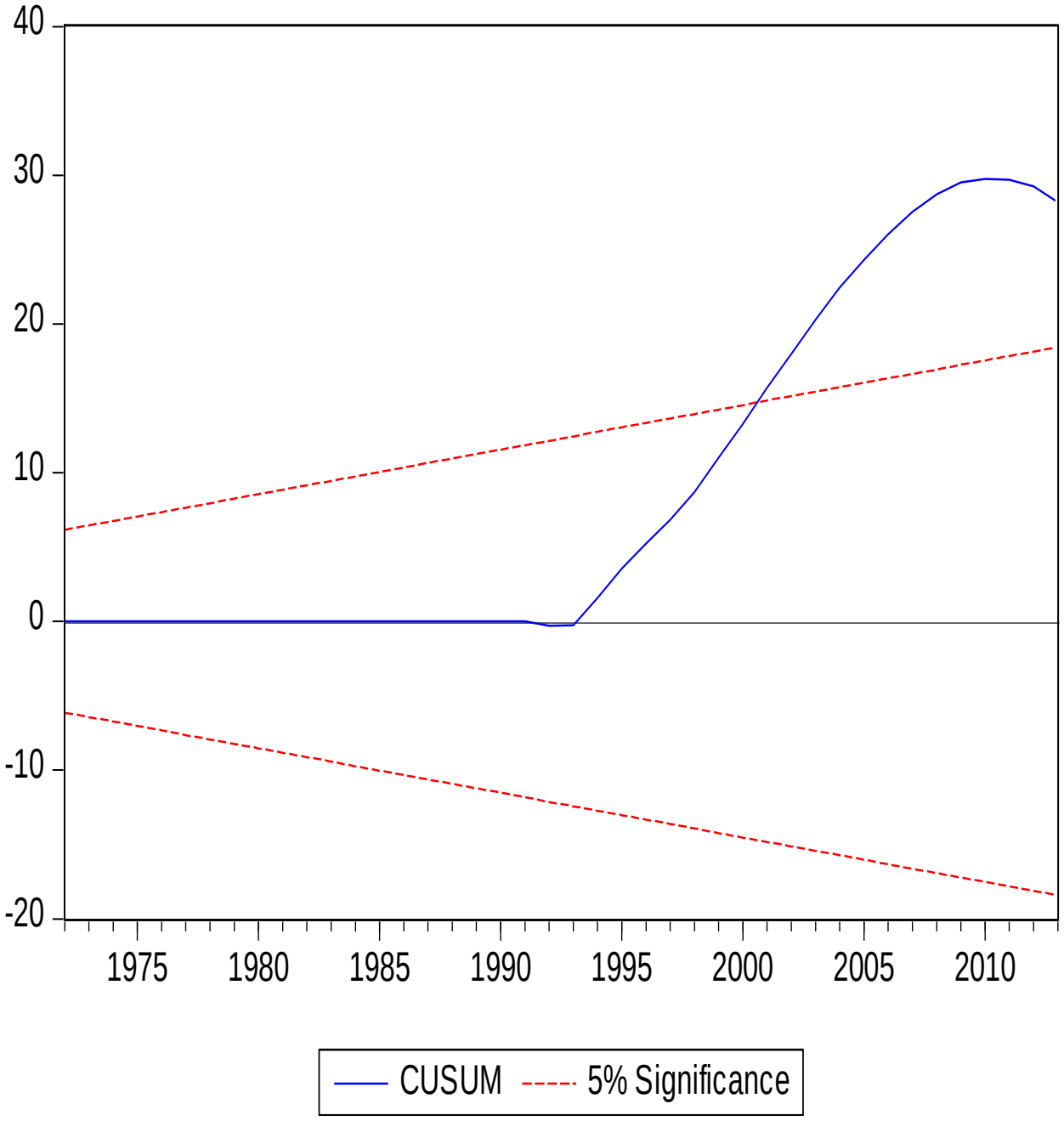

المصدر: من اعداد الباحث وهو مستخرج من Eviews بطريقة Chow-Breakpoint

مراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم العيسوي،"*التنمية:المفهوم والمؤشرات*"،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1994.

2- رجب نصيب ،" *ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية*"،مجلة الاقتصاد والمناجمنت،تلمسان،مارس 2003.

3- سلوى ضامن المصري،"تشخيص الفقر في الأردن" ،الأردن،2002

4-عبد الرزاق فارس ،*"الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"*،مركز دراسات الوحدة العربيـــة،بيرون-لبنان،2001.

5- عبد الله دعيدة، *التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية*، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر.

6- علي وهب،"*خصائص الفقر والأزمـــات الاقتصـــادية في العـــالم الثالـــث*"، دار الفكـــر اللبنـــاني، بيروت،2006.

7-كريم النشاشيبي، *الجزائر وتحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق* ، ص.ن.د، 1998.

Articles et Ouvrages

1. Abdelkader. Sid Ahmed, *«Croissance et Développement, le développement en pratique l'Expérience des Economies du Tiers-monde depuis1945 "*,2eme Edition, OPU, 1981.

2. Adair P., 2002a, *L'emploi informel en Algérie : évolution et segmentation du marché du travail*, Cahiers du GRATICE, n°22, 2002.

3. Adair P., 2002b, *Production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes*, Economie et management, n°1, université de Tlemcen.

4. Adair P., 2003, *L'économie informelle au Maghreb : une perspective comparatiste, Colloque* « L'économie informelle au Maroc, évaluation, articulation avec le secteur formel et modes de financement », Université Hassan II – Ain Chock-Casablanca, 17 et 18 avril.

5. Adair P., 2006*, Expansion et segmentation de l'emploi informel au Maghreb, Colloque* « Analyses et pratiques du développement : enjeux et diversité des approches de la francophonie », AUF, CRIISEA, Amiens, 26 et 27 octobre.

6. Adair P., 2009, *Economie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne, une comparaison des estimations et des déterminants*, Revue économique, vol.60.

7. Albert.Fishow, "*Inequality, Poverty and Growth: where dowe stand?*", in annual World Bank Conference on development Economics,1995.

8. Anyck.D,*"Methodological Report of the survey on perception of poverty in Burkina Faso*",in A.Dauphin,"Notes sur les évaluations participatives de la pauvreté",Centre Canadien d'étude et de coopération Internationale ,octobre 2001.

9. Asra.Abuzar , Vivian.Santos., *"Poverty Line : Eight countries Experiences and the Issue of Specificity and consistency*" in the Asia and Pacific forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Manila,5-9 February,2001.

10. Asselin Louis-marie "*pauvreté multidimensionnelle : théorie* "institut de mathématique Gauss, Lévis, Québec, Canada 2002.

11. Asselin.L.M, Anyck Dauphin, "*Poverty Measurement :A conceptual Framework* ",Canadian Center For International Studies And Cooperation CECI,January 2001.

12. Atkinson.A, "*On the Measurement of Poverty*", Econometrica, 1987, V55.

13. Atkinson .Tony, Freyssinet. Jacques., "*Pauvreté et exclusion*", La Documentation française. Paris, 2003- ISBN :2-11

14. Atkinson.A.B, Bourguignon F., "*Poverty and inclusion from a world perspective*", ABCDE Europe conference, Paris, juin 1999.

15. Autret.M, "*La Situation Alimentaire en Algérie*", Food and Agricultural Organization, 1978, Roma Italy.

16. Bai J. & Perron P. (1998*),"Estimating and testing linear models with multiple structural changes"*, Econometrica 66 (1).

17. Backiny.Yetna.Prosper., "*Analyse de la pauvreté*"Banque Mondiale,17 septembre1999,in www.worldbank.org.

18. Benachenhou.A., «*Introduction à l'économie politique*»2éme édition,OPU, Alger,1981.

19. Benachenhou.A*, " La Formation du Sous Developpment en Algérie",* Office des Publications Universitaires, 1979, Alger.

20. Benbouziane Mohamed, Bettahar Samir et Ben Amar Abdelhak " *Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie*" revue, cahiers du MECAS-n°03, Faculté des sciences et de gestion, université, de Tlemcen, Mars 2006

21. Benhabib.A & Ziani.T, "*The re-targeting of social expenditure in Algeria: The social safety nets-the participatory community service schemes and pilot communitarian projects*", International Symposium "Poverty and Governance in the middle east and North Africa Region", Sana'a, Yemen 2nd&3rd 2001.

22. Benhabib.A Maliki S, M.Benbouziane, T.Ziani et N.Cherifi "*Mesure de la Pauvreté Urbaine et rural de la wilaya de Tlemcen : proposition d'un modèle économétrique logit et probit* " revue : économie et management "pauvreté et coopération" n°2, université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, Mars 2003.

23. Benhabib.A et Maliki . S. b *" politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie "* laboratoire de MECAS , université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ,Algérie 2005

24. Benhabib, A., T. Ziani, S. Bettahar & S. Maliki, *"THE ANALYSIS OF POVERTY DYNAMICS IN ALGERIA : A MULTIDIMENSIONNAL APPROACH"*, The Middle East Economic Association (MEEA) Allied Social Science Associations (ASSA) Chicago, Illinois, January 4-7, 2007.

25. Benhabib.A , Maliki . S. b et Boutedja,A, *" Quantification of the Poverty Education in Algeria :A Multinomial Econometric Approach ",* In Middle Eastern and African Economies,vol.14 september 2012.

26. Benhassine Oula"*Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France"* Document de recherche (version préliminaire) faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006.

27. Benissad H., 1984, *L'économie informelle en Afrique,* in Archambault.E & Greffe.X (eds).

28. Benissad H., 1991, *La réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel,* OPU, Alger.

29. Benissad H., 1994, *Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993),* OPU,Alger.

30. Benissad H., 1999, *L'ajustement structurel, l'expérience du Maghreb*, OPU, Alger.

31. Benissad H., 2004, *Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,* ENAG, Alger.

32. Bernard C., 1980, *Les activités dites non exploiteuses. Recherche sur la signification du concept de « petite production marchande » en milieu urbain à partir de quelques cas algériens,* Revue Tiers Monde, t. XXI, n°82, avril-juin.

33. Bernard C., 1991, *La petite entreprise algérienne de production. Occasion d'un nouveau dualisme ou d'un autre dialogue secteur public/secteur privé*, in Bernard C (ed)

34. Bernard C., 1995, *Ajustement structurel et secteur informel, Ajustement-éducation-emploi,* Europe Media, Publication n° 4156, 1995.

35. Bernard C et Solignac-Lecomte., 1998, *Entre l'ajustement et l'ouverture : la transition des entreprises algériennes vers l'économie de marché*, Régions et développement, Ed l'Harmattan, 1998/8.

36. Bernard C., 2002, *La dynamique des micro entreprises, une alternative à la réduction du secteur public ? Le cas de l'Algérie et de l'Égypte*, Cahiers du GRATICE, n°22, 2002.

37. Bettahar. S et Aouni.B , M Belmokadem " *Mesure de la pauvreté a l'aide des Ensembles Flous* " Administrative Sciences Associations of Canada Management Science Voll n°02,2002

38. Bettahar. S , B. Aouni, et M.Belmokadem " *Poverty Measurement in an imprecise Environment* " Revue Economie et Management n°02 2003 .

39. Bhattacharyya Dilip K. (1999). *On the Economic rationale of estimating the hidden economy*. The Economic Journal, 109 (June).

40. Boukhaoua Smail, Guettaf Lila, " *La philosophie du PAS et l'impact sur les dépenses sociales cas de l'Algérie* ", Colloque international sur le programme d'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé université de Batna - Algérie 20/21/22 Novembre 2000.

41. Bounoua C., 1992, *Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde*, Cahiers du CREAD, n° 30, Alger.

42. Bounoua C., 1995, *L'économie parallèle en Algérie*, Cahiers du GRATICE, n°9, Université de Paris XII.

43. Bounoua C., 1998, *Quelques appréciations sur les reformes économiques en Algérie*, Cahiers du CREAD, n° 42, Alger.

44. Bounoua C., 1999, *Etat, illégalisation de l'économie et marché en Algérie,* Cahiers du CREAD, n° 50, Alger.

45. Bounoua C., 2002a, *Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie algérienne*, Revue Economie et management, n°1, université de Tlemcen.

46. Bounoua C. ; 2002b, *Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie : éléments d'une problématique,* Cahiers du GRATICE, n°22, 2002.

47. Bouyacoub A., 1989, Régulation et prix en Algérie (1962-1987), Cahiers du CREAD, Régulation économique en Algérie, 18- 2ème trimestre 1989.

48. Bouzidi.A*, "Questions Actuelles de la Planification Algérienne",* Entreprise Nationale des Arts Graphiques, 1984, Alegria.

49. Bouzidi M., 1985, *Pour une approche économique du secteur privé en Algérie*, Revue du CENEAP, n° 2, juin 1985.

50. Bouzidi A M., 1988, *Les années 80 de l'économie algérienne*, Revue du CENEAP, n°, septembre 1988.

51. Bouzidi A.M., 1999, *Les années 90 de l'économie algérienne*, ENAG-Editions, Alger, 1999.

52. Engle, R.F. & Granger, C.W. (1987*),"Cointegration and error correction: representation, estimation, and testing", Econometrica*, March.

53. Charmes J., 1987a, *Débat actuel sur le secteur informel*, Revue Tiers monde, n°12, 1987.

54. Charmes J., 1990b, *Quelles questions pour définir et mesurer l'emploi informel dans les enquêtes auprès des ménages* ?, Bulletin des statistiques du travail, 1990-2, BIT, Genève, pp IX-XI.

55. Charmes J., 1997, *La nouvelle définition internationale du secteur informel et ses conséquences sur les systèmes et méthodes de mesure*, AFRISTAT, Actes du séminaire sur le secteur informel et la politique économique en Afrique subsaharienne, 10 au 14 Mars 1997, Bamako.

56. Charmes J., 1998, "*Informal sector, poverty and yender*. A review of evidence", contributedpaper for the Word Bank development Report, 2001.

57. Charmes J., 2002, *L'emploi informel : méthodes et mesures*, Cahiers du GRATICE, n°22, Université Paris XII, 2002.

58. Charmes J., 2006, Secteur informel et emploi informel au Maghreb, in Musette MS et Charmes J (eds.).

59. Charmes J., 2009, *Concepts, mesures et tendances*, in Jutting J P et Laiglesia J R (eds.), *L'emploi informel dans les pays en développement. Une normalité indépassable*, Centre de développement de l'OCDE.

60. Chen and Ravallion (2004), "*How Have the World's Poorest Fared Since the Early 1980s?*",in Annual review of The World Bank Group,2005.

61. Dikey, D. a.and W.A.Fuller.(1981) ."Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with Unit Root", Econometrica, 49.

62. Dickey D A, Fuller WA "Distribution of the Estimators for Autoregres- sive Time Series with a Unit Root" Journal of the American Statistical Association, 74, (1979),

63. Dandekar.V.M.,"*On Measurement of Poverty*" in; Krishnaswamy, ed,
Poverty and Income Distribution (Bonbay; Published for sameeksha trvs, Oxford University Press, 1990.

64. El-Laithy, Heba and Osman M. Osman "*Profile and trend of poverty and economic growth in Egypt*," Egypt Human Development Report Research Paper Series, UNDP/Institute of National Planning, Cairo,1997.

65. Engle, R. F. and Granger, C. W. J. (1987). 'Cointegration and error correction representation : estimation and testing', Econometrica, 55(2).

66. Feige Edgard L. (1989). *The Underground economies, Tax evasion and information distortion*. Cambridge University Press. Cambridge.

67. Feige, Edgar L., 1989, *« The Meaning and Measurement of the Underground Economy »*, The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Press.

.

68. Feige Edgard L. (1990). *Definining and Estimating Underground and Informal Economies:* The New Institutional Economic Approach, World Development, 18, no. 7.

69. Feige, Edgar L., (1994), "*The underground economy and the currency enigma," Supplement to Public Finance/ Finances Publiques*, 49.

70. Feller.A, "*Algerian Adjustment Efforts Yield Broad Gains* ".IMF Survey. July 29 1996.

71. Fields,G., "*Poverty and income distribution: Data for measuring poverty and inequality changes in the developing countries*", journal of development Economics 44,1994.

72. Fonds Monétaire International, "*L'Économie Mondiale au Service de Tous*», Rapport Annuel 2004.

73. Francesco Devicienti and Fernando Groisman, (2009), "*Informality and poverty: Are these processes dynamically interrelated? Evidence from Argentina"* ECINEQ WP.

74. Frey, Bruno. S. and Hannelore Weck-Hannemann, (1984), "*The Hidden Economy as an "Unobserved" Variable," European Economic Review*, 26(1).

75. Frey, Bruno S. and Werner Pommerehne, (1984), "*The Hidden Economy: State and Prospect for Measurement*," *Review of Income and Wealth*, 30(1).

76. Giles David E.A. (1995). *Measuring the size of the hidden economy and the tax gap in New Zealand: an econometric analysis*. Working Paper No. 5a, Working Paper on Monitoring the Health of the Tax System, Inland Revenue Department,Wellington.

77. Giles David E.A. (1997). *The hidden Economy and the tax gap in New Zealand: a latent variable analysis.* Discussion Paper 97-8, Department of Economics, University of Victoria, Canada.

78. Giles David E.A. (1998). *The Underground Economy: Minimizing the Size of Government*. Working Paper, Department of Economics, University of Victoria, Canada.

79. Giles David E.A. (1999a). *Measuring the hidden Economy: Implications for Econometric Modeling*". The Economic Journal, Vol. 109, No 46.

80. Giles David E.A. (1999b). *Modeling the hidden Economy in the Tax-gap in New Zelan*d. Working Paper, Department of Economics, University of Victoria, Canada

81. Giles David E.A., Tedds Lindsay M. (2002). *Taxes and the Canadian Underground Economy*. Canadian Tax paper n.106. Canadian Tax Foundation. Toronto.

82. Gueciour.A, "*Social Safety Nets: Experience of Arab Countries*", In Poverty: Eradicating and Preventing. Report on the Experts meeting on poverty alleviation and sustainable livelihoods in the Arab States. UNDP,1996.

83. Giraud.Pierre-Noel .,"*Mondialisation et dynamique des inégalités* ", communication au colloque annuel de l'association française de sciences publiques ,Lille, France, Septembre 2002.

84. Granger, C.W.J. (1981), *« Some properties in time series data and their use in econometric model specification »*, Journal of Econometrics, 16.

85. Greer, J. and E. Thorbecks, *.A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya*.; Journal of Development Economies,1986. vol. 24.

86. Hagenaars, A. J. M. and K. De Vos, «*The Definition and Measurement of Poverty*», Journal of Human Resources, Vol. 23, No. 2, 1988 .

87. Hagenaars, A. J. M., *"The Perception of Poverty*", North-Holland, Amsterdam, 1986.

88. Hammouda NE., 2002, *Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation*, Cahiers du GRATICE, n°22, Université Paris XII.

89. Hammouda NE., 2006, *Secteur et emploi informel en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation*, in Musette MS et Charmes J (eds.).

90. Hart K., 1972, *Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana*, Journal of Modern African Studies, vol 2.

91. Henni A. (1994), *Ajustement, économie parallèle et contre-société*, NAQD, 7, Réajustement structurel & systèmes politiques, Alger.

92. Henni A. (1991), *Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie*, ENAG, Alger

93. Herrin.N., "*Designing Poverty Monitoring Systems for MIMAP*", Paper presented at the second Annual Meeting of MIMAP ,1997 May 5-7, IDRC, Ottawa,P.3

94. Julio Boltivinik, «*Poverty Measurement Methods-An Overview*» ,in www.undp.org/poverty/publications.

95. Johansen, s and Juselius, k. (1995) *Maximum Likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money Oxford Bulletin Of Economic andStatistics,* Vol. 52.

96. Laabas.Belkacem, "*Poverty Dynamics in Algeria*", Arab Planning Institute, Kuwait, June 2001.

97. Lachaud.J.P., «*La pauvreté en Mauritanie: une approche multidimensionnelle*», Document de travail n°22,centre d'économie du développement, Université Montésquieu-Bordeaux,France,1997.

98. Lars . Obserg ,Kuan . Xu,"*Poverty Intensity: How Well do Canadian Provinces Compare?"*, Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.

99. Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), *The Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact*. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

100. Lipton ,M & Ravallion,M., "*Poverty and policy*" chapter 41 in Hand Book of DevelpmentEconomic,volume3,Edited by J.Behrman and T.N. Srinivaran,Elseivier Sciencem1995min Louis-Marie Asselin &Anyck Dauphin,*" Poverty Measurement A conceptual Frame Work*" Canadien center for international studies and cooperation CECI,January,2001.

101. Lipton,M., "*Defining and measuring poverty: Conceptuel Issus*", UNDP, New york,1996.

102. Lipton.M.,"*Poverty ,are there holes in the consensus*",World development,1997.

103. Lautier B. (1994), *L'économie informelle dans le tiers monde*, La Découverte, Paris.

104. Maatouk Bellataf, *Algérie Quelques effets socio-économiques,* colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne, Alger 1999.

105. Mayer.Albert.,*Pilot Project Of India,* California Univ.Press,1958.

*106.*Molefsky, B. [1982] *" America's Underground Economy ",* in Tanzi V.(ed.), [1982], *The underground economy in the united states and abroad, Lexington (Mass.),Lexington.*

107.Montaud .Jean-Marc .,"*Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique :Une Analyse de décomposition au Burkina Faso*",CED,Université Montesquieu-Bordeau 4,D,T.n°75.2003.

108.Mirus, Rolf, Smith, Rger. (1994, July).*Canada's underground economy*. Canadian Business Review,21(2),26.Retired May 16,2008.

109.Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin " *Théorie des Ensembles Floues et Décomposition Multidimensionnelle de la Pauvreté : le cas de Sénégal "* cahier de recherche working paper n° 2005-03, GREDI, université de Sherbrooks, 2005.

110.Nikopour , Hesam and Shah Habibullah, Muzafar (June 2010)," *Shadow Economy and Poverty"*, Faculty of Economics and Management University Putra Malaysia (UPM).

111.Page John and Gelder Linda, "*Globalization, Growth and Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-1999*" (Paper presented at the Fourth Mediterranean Development Forum: Amman, Jordan, April 7-10, 2002).

112.Partha Dasgupt*., "the lost wealth of nations",* University of Cambridge , February 2005.

113.Philips, P (1987) *time Series Regression with a Unit Root Econometrical.* Vol. 55

114.Poston,Richard*., Democracy Speaks Many Tongues*, N.Y.Harper&Row,1962.

115.Quentin Wodon, "*Marketing contre pauvreté*", les éditions de l'atelier, Paris,1993.

*116.*Ravallion.M and Bidani.B, "*How Robust is a Poverty Profile*". The World Bank Economic Review,1994, Vol 8, No1.

*117.*Ravallion.M et al, "*Quantifying the Magnitude and Severity of Absolute Poverty in the Developing World in the mid 1980s,1991*.

118.Razafindrakoto.M, Cling.J-P, Roubaud.F, "*Les Nouvelles Stratégies Internationales de Lutte Contre La Pauvreté*", DIAL/Economica, Paris.2002.

119.Razafindrakoto.M, Cling.J-P, Roubaud.F, "*Un Processus Participatif pour établir de nouvelles relations entre les acteurs*", Ed.Economica, 2003.

120.Rowntree, B. S., "*Poverty: A Study of Town Life*", Mac Milan,London, 1901.

121.Ruedy. J, "*Modern Algeria: The Origin of a Development of a Nation*", Bloomington and Indianapolis.Indiana University Press. 1992.

122.Samuelson.Alain, "*les grandes courants de la pensée économique*" concept de base et questions essentielles,1985,OPU.

123.Sarah,Marinesse*.,* «*Notes sur les différentes approches de la pauvreté*»,AFD, Octobre1999.

124.Schneider, Friedrich, (1986), "*Estimating the Size of the Danish Shadow Economy Using the Currency Demand Approach*: An Attempt," *The Scandinavian Journal of Economics*, 88(4).

125.Schneider F. (1994a). *Measuring the Size and Development of the Shadow Economy*. Can the Causes be Found and the Obstacles be Overcome?. In Brandstaetter, Hermann, and Guth, Werner (eds.), Essays on Economic Psychology, Berlin, Heidelberg, Springer Publishing Company.

126.Schneider F. (1994b). *Can the Shadow Economy be reduced Through Major Tax Reforms? An Empirical Investigation for Austria*. Supplement to Public Finance / Finances Publiques.

127.Schneider F. (1997). *The shadow economies of Western Europe.* Economic Affairs, 17:3, September

128.Schneider F. (1998). Further empirical results of the size of the shadow economy of 17 OECD-countries over time, Paper presented at the 54. Congress of the IIPF Cordowa, Argentina and discussion paper, Department of Economics, University of Linz, Linz, Austria.

129.Schneider, F., Eneste D. (2000). *Shadow Economies Around the world: Size, Causes, and Consequences*, IMF Working Paper n.26.

130.Schneider, Friedrich, (2005), "Shadow Economies Around the World: What do we Really Know?," *European Journal of Political Economy*, 21(3).

131.Schneider, Friedrich, (2007), "*Shadow Economies and Corruption all Over the World: New Estimates for 145 Countries*," *Economics*, 2007–9, July 2007.

132.Sen, A.K., «*Income Distribution and Employment Program, Three Notes on the Concept of Poverty*», Income Distribution and Employment Working Paper, Vol. 65, International Labour Office, 1978.

133.Sen, A.K., «*Poor Relatively Speaking*», Oxford Economic Papers, Vol. 35, No. 2, 1983.

134.Sen, A.K., «*Poverty: an Ordinal Approach to Measurement*», Econometrica, Vol. 44, No. 2, March1976.

135.Sen, A.K., "*Commodities and Capabilities*",Amsterdam:North Holland, 1985 in Annual World Bank Conference on Development Economics,1995.

136.Serge Milano, «*la pauvreté dans les pays riches*»,Nathan,Paris,1992.

137.Shaban, R, Dina Abou Ghaida and Abel Salam Al Nimat, " *Poverty Alleviation in Jordan. Lessons for the Future*" World Bank, Orientation in Development Series,2001.

138.Social Development Agency of Algeria, "*International Workshop on Social funds in MENA*", Cairo, 13-16 December 1998

139.Sylvain Larivière et Frederic Martin.,"*Cadre d'analyse économique de la pauvreté et des conditions de vie des ménages*",série de discussion:197,septembre 1997.

140.Taladidia .Thiombiano.,"*la loi de Pareto:Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? réponses théoriques et empiriques*",ISBN 1385-9218,décembre 1999.

141. Temmar.A, « *Bilan du programme économiques et social* », communication Février 2004.Université de Tlemcen.

142.Tanzi, Vito. 1980. *The underground economy in the United States: estimations and implications. n. p*

143.Tanzi Vito (1999). Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy." The Economic Journal, 109 (June).

144.Thaminy.M, *"Le programme des travaux d'utilité publique en Algérie"*, Ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Promotion Professionnelle, Algérie Septembre 3 - 6, 1998.

*145.*Townsend, P., «*The Meaning of Poverty*», British Journal of Sociology, Vol 13, 1962.

146.Wade R. H. (2004), « *Making the World Development Report 2003: Attacking Poverty* », *World Development*, vol. 29, n° 8, août.

147.Wetta .Claude & al.,"*le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso*",Cahier de Recherche n°00-02,Université de Laval , CREFA, décembre 1999.

*148.*Zidouni *H.*, 2002, *Les comptes nationaux et l'économie non observée en Algérie , sources, méthodes et résultats*, Cahiers du GRATICE, n°22, Université Paris XII.

*149.*Zidouni, *H.* (2003), *Evaluation et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, séminaire «Fiscalité citoyenne ou économie informelle »*, Forum des Chefs d'Entreprises, Alger, 9 avril

Revues et rapports

1. Banque mondiale (1994*), "L'ajustement en Afrique: Réformes, Résultats et Chemin à parcourir"*, Washington, mars.

2. Banque mondiale (1998), *Assessing Aid; what works, what doesn't and why,* World Bank Policy Research Report, Oxford University Press, New York

3. Banque mondiale (2001a), *Poverty Reduction Strategy Sourcebook: Chapters and Related Materials*,disponible sur le site de la Banque mondiale [www.worldbank.org/poverty/strategies], version pour commentaires, avril

4. Banque mondiale (2001b), *Rapport sur le développement dans le monde 2000/01: combattre la pauvreté*, Editions Eska, Paris (version anglaise publiée en 2000 par Oxford University Press, New York).

5. Banque mondiale (2005), *The Role and Effectiveness of Development Assistance; Lessons from World Bank experience*, A Research Paper from the Development Economics Vice Presidency of the World Bank.

6. Banque mondiale, FMI (2008), *Review of the Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) Approach: Early Experience with Interim PRSPs and Full PRPSs*, 26 Mars. Disponible sur le site www.worldbank.org.

7. Banque mondiale (2013), *Global Economic Prospectsand the Developing Countries 2013*, Washington, D.C.

8. BIT., 1972, *Employment, Incomes and Equality. A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya*, ILO, Genève.

9. BIT., 1993a, *Statistiques de l'emploi dans le secteur informel*, Rapport pour la 15ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Bureau International du Travail, Genève, 19-28 Janvier.

10. BIT., 2003, *Rapport Général*, Rapport pour la 17ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Bureau International du Travail, Genève, 24 Novembre-03 Décembre .

11. Cahiers du CREAD n° 30, 1992, *Crise de développement et informel*, CREAD.

12. Cahiers du GRATICE n° 9, 1995, *L'économie informelle,* Université Paris XII, juin.

13. Cahiers du GRATICE n° 22, 2002, *L'économie informelle au Maghreb*, Université Paris XII.

14. Cahiers du GREMAMO n° 17, 2002, *Quelle crise en Algérie* ? SEDET-CNRS, Université Paris VII.

15. CENEAP.1998, 1999

16. CNES, *Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contente de l'ajustement structurel*. Alger, Avril 98.

17. CNES, *projet de rapport sur la situation économique*, 2eme semestre 98 – mai 99.

18. CNES, « *rapport sur le dispositif d'emploi* » Année 2001.

19. CNES, *«Projet de Rapport National sur le Développement Humain*", Novembre2007.

20. CNES," *Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pou le Développement*", Novembre2010.

21. CNES, *«Projet de Rapport National sur le Développement Humain*", Novembre2012.

22. IMF, *Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix*. IMF Staff Country Report No 98/97.

23. ILO (1993), *Statistics of employment in the informal sector*, International Labor Office, Geneva

24. Nations Unies (1997),"*Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade1997-2006"*,8June,A/CONF.191/11

25. Nations Unies (2002),"*Echapper au Piège de la Pauvreté*», Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, New York et Genève.2002.

26. OECD (2002), *Measuring the Non Observed Economy* : A Handbook, OCDE, Paris.

27. ONS (2005), *Rétrospective statistique 1970-2002*, Office National des Statistiques, Alger.

28. ONS (2008), *Enquête emploi auprès des ménages (2007)*, Office National des *Statistiques*, Alger.

29. PNUD, "*Rapport Mondial sur le Développement Humain*",2003

30. RADP, SGG, *Bilan du Programme de Soutien de la Relance Économique, Septembre 2001 à Décembre 2003 consultable sur Internet* : www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.html

31. Rapport *Mondial sur le Développement Humain*,PNUD,2000

32. UNDP, *Human Development Report*, 1999.

33. UNDP, *Human Development Report*, 2003.

34. UNDP, "*Subjective Poverty and Social Capital, Towards a Comprehensive* Strategy *to Reduce Poverty*" Cairo, Egypt; 2003.

35. UNDP., 2009, *Arab Human Development Report 2009*. United Nations Development Programme, United Nations Publications, New York, USA.

36. World Bank *(a), various years 1990-2001*, World Development Report, OUP.

37. World *Bank (b), various years World Development Indicators*, World Bank, Washington, D.C.

38. World Bank (2008), *World Bank Indicators data base –Doing Business*, World Bank, Washington, D.C.

Thèses et Mémoires:

En Arabe :

1- براهمي بوطالب 2012،"*مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر*"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

2- حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري 2012، "*قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة السعودية*"، أطروحة دكتوراه،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية.

3- عبد القادر بلعربي 2013 : "*الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية*"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

4- علي بودلال 2007، "*تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر*"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

En Langues Étrangères :

1- BETTAHAR Samir 2008, *«Les méthodes de mesure de la pauvreté : Etude théorique »*, Thèse de Doctorat, Univesité de Tlemcen.

2- Maliki Samir 2008*,''Quantification de la Pauvreté-Eau des Ménages Algeriens, Application D'Un Modèle Indiciaire»*, Thèse de Doctorat, Univesité de Tlemcen.

3- Mokhtari fayçal 2009*,''Croissance Endogène Dans Une Economie En Développement Et En Transition, Essai De Modélisation, cas de l'Algérie»*, Thèse de Doctorat,Univesité de Tlemcen.

4- Moumi Ahmed 2008*,''Identification, Mesures Et Modélisation Des Déterminants De la Pauvreté, cas de l'Algérie»*, Thèse de Doctorat, Université de Tlemcen.

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وحجم الفقر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013)، ولبيان ذلك، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، كاختبار التكامل المشترك لانجل– جرانجر(1987) ، و سببية جرانجر (1969)، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما .واتضح من خلال التحليل وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة .وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي ، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لخلق مناصب عمل لعدد الفقراء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الفقر، نموذج MIMIC، التكامل المشترك، سببية جرانجر.

Résumé : le but de travail est d'étudier la causalité entre l'économie informelle et la pauvreté en Algérie au cours de la période (1970-2013). Pour avoir si les séries temporelles utilisées sont stationnaire ou non, nous avons eu recours à certains outils statistiques, en plus des tests de racine unitaire tels que (Dickey - Fuller, Phillips - Perron) et d'ordre d'intégration des variables .Ayant trouvé que les variables sont intégrées d'ordre 2, nous avons procédé au test de cointégration d'Engel et Granger(1987) et celui de Johansen (1991,1995).De plus, nous avons utilisé le test de Granger(1969) afin de vérifier l'existence d'une relation de long terme entre les deux variables. Les résultats de l'étude montrent l'existence d'une relation de causalité dans un sens seulement entre l'économie informelle et la pauvreté en Algérie au cours de la période étudié. Ce résultats semble trouver son explication dans la nature de l'économie nationale basée sur le secteur des hydrocarbures qui représente la principale source de revenue nationale, dans le manque de diversité de l'activité économique, et dans la faible capacité de l'économie à créer l'emplois pou un nombre très important de pauvres.

Mots-clés: Informel, la Pauvreté, Approche MIMIC, Cointégration, Causalité de Granger.

Abstract: This Study aimed to examine the causal relationship between informal economy and poverty in the Algerian economy during the period (1970-2013). In order to improve whether the time-series variables stable or not, it is required the use of certain statistical tools, in addition to the unit root tests such as (Dickey - Fuller, Phillips - Perron),were also identified integration rank each variable separately. It turns out that the variables integrated second-class, and in the light of this, Cointegration test was used for each of the joint method Engle – Granger(1987) and Johansen method(1991,1995), in addition to our use of the methodology of Granger causality(1969), in order to verify the existence of a long-term relationship between the two. It was clear from the analysis of a causal relationship in one direction between informal economy and poverty in the Algerian economy during the period of the study. The probably explanation for this is due to the nature of the national economy, which is heavily based on the hydrocarbon sector as a major source of the national income , and lack of diversity of economic activity , and to weakness capacity of the national economy to create jobs for the number of the poor.

Keywords : Informal, Poverty, MIMIC Approach, cointegration, Granger causality.
Jel Classification Codes : O17, I3, C39.